مجلة الدراسات الافريقية



العدد الخامس ١٩٧٦

يصدرها سنويا معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة

مجلة الدراسات الافريقية



العــدد الخامس ١٩٧٦

يصدرها سنويا معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة

ترسل المقالات والابحاث على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور محمد السيد غلاب
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة
٣٣ شارع المساحة ـ الدقى ـ القاهرة ـ
مصر

محتويات العدد الخامس ١٩٧٦

رقم الايداع بدار الكتب ٢١٣ سنة ١٩٧٦

كلمـــة

فى الوقت الذى يحاول العالم فيه انجاز أكبر قدر من التقدم الاقتصادى من أجل رفع مستوى السكان الذين يعيشـون فيه ، تحـاول قارة أفريقيـا الآن استخلاص حقوقها السياسية والاقتصـادية من أيدى هؤلاء الذين سيطروا على مقدرات الأمور فيها سنوات طويلة ، وتقف أمام هؤلاء الجدد الذين يحـاولون أن يمدوا نفوذهم اليها مرة أخرى • وفى نفس الوقت فان دول هـذه القـارة تحاول أن ترجع الى حضارتها وماضيها التليد لتخط طريقها الجـديد على أسس وطنية سليمة •

وان كان هذا العدد قد تأخر صدوره عن موعده (١٩٧٦) ، وحدثت أمور كثيرة داخل قارتنا الافريقية خلال هذه الفترة ، الا أن ما احتوى عليه هذا العدد من بحوث علمية عن أفريقيا يمكن عن طريقها أن تتفهم تلك الأمور التى تجـرى الآن على صفحة قارة أفريقيا • ومن أهم هذه الأحداث تهاوى قلاع الامبراطورية البرتغالية فى أفريقيا ، وبداية النهاية للنظم العنصرية الجاثمة على صدر القـارة ؛ ومن شأن كل هذا أن يضع الدول الأفريقية أمام مسئوليتهـا الكبرى ألا وهى استغلال مواردها من أجل رفع مستوى سكانها كما تحاول كل دول العالم الآن•

وعلى الله قصد السبيل •

١٩٧٩/١٢/٢٩ سكرتير التحرير

الاقــزام الافريقيــون

الدكتور فاروق عبد الجواد شويقة
مدرس الانتروبولوجيا الطبيعية
جامعة القاهرة

The African Pygmies
(The Negrillos)
An Ethnoecolgical * Study

ABSTRACT

In this paper, the author shall attempt to throw some light on the nature of the origin, morphological features, social organization and relationships and cultures of the African Pygmies. This paper is based on the recent literature available in the subject and upon Turnbull's fieldwork studies.

The author as he is a physical Anthropologist and a geographer hope that his paper can give an idea bout the ethnoecological (stirpseecological) study the African Pygmies.

The paper have various sbjects and approaches emphasize the wideness of the topics under discussion and perhaps enhance the interest. The study explain the difference between the two meaning : dwarf, pygmy, and show that it is much better to call them the "African Pygmies".

The Negrillo as Hamy (1872) called them and the African Pygmies as I prefer to call them may be divided into three principal ethnoecological groups:

a) Bambutis, the eastern pygmies, who live in the basisns of the Ituri and Welle rivers as far as the Bomokandi, all tributaries of the Congo river.

b) Batwa, the central pygmies, they call themselves by this name but the neighboiing tribes dispersed in the jungle in the great bend of Congo river.

c) Babinga, the western pygmies who lives in the Republic of Central Africa and the Cameroon. They consist mainly of three subtribes : Bageilli Babongeo ; and Babinga.

* كان يمكن إستعمال مصطلح Stirpsecological (أنظر المقدمة) ، ولكن نظراً لعدم إنتشاره بعد فقد فضل إستعمال المصطلح الشائع .

All of them inhabit the equatorial rain forest mainly in the Congo basin in central Africa(so they refer to call themselfs the forst people.

The most striking feature of the African pygmies is ; of course, their short stature : on an average (Mbuti;, 144 cm. in the adult male and 137 cm. in the in the adult female, these are - as Martin Gusinde see and say - the lowest values ever recorded in any human group. The African Pygmies have a big head relaive to the body, it is only a little shorter in length than that of the Bantu of the other inhabitants of the mosit forest and neary equal in breadth. The bıeadth of the nose generally exceeds its height, depressed at the root and often bulging only at the nostrils, it looks like an equilateral only at the nostrils, it looks like an equilateral triangel laid on the face which have a wide mouth and thin lips. This were the most conspicuous and important features.

The study shows that the African Pygmies are one unic race and they are different from the negroid race and people. It also appears that they are differ in many characters from the Negrite especially in skin colour and serology

There is no form of centralized authority among the African Pygmies The Mbuti subdivision into : Aka, Efe and Sua is not a political one of their own, nor does it correpond with any clear biological differentiation.

The African Pygmies depends totally in their live upon : gathering, hunting and fishing. An example of symibotic trade relations is found in the society of the African Pygmies of the Ituri forest, whom are dwarfed people differing from their Negre neighbors.

We find them eating domesticated plantains along with game and wild vegetable foods, and using well-made tools and weapons of iron, as well as manufactured articles that are clearly beyond their ability to make. All these advanced artifacts are obtained from the Negro societies by trade.

In returen the African Pygmies supply the Negro villages with meat, hids, wild honey, forest fruits, roofing leaves for houses and rattans and fibers for mat making. They serve also as scouts and spies for the Negroes of the territory in which they live, giving warning at the approuch of raiding parites from adjacent areas.

Indeed, the study of the African Pygmies is the professional interest of the anthropologists in primitive societies of Africa.

Accordingly to the unproductive society of the African Pygmies, it seems that they will going on to be disappeared sooner or later.

Gawad, Faruq A. S.

مقدمة

تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بالدراسات الايكولوجية ، تلك الدراسات التى تعتبر بحق حلقة الصلة والوصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية كما أنها تمثل حجر الزاوية فى عمليات التنمية الاقتصادية التى يهدف إليها الإنسان لتحقيق أهدافه من الوصول للرفاهية المادية(١) والتى تعتبر بدورها أساساً مهماً من أسس الاستقرار المعنوى للإنسان(٢) .

لذلك فقد شرع الباحثون والكتاب فى البحث والكتابة فى هذا المجال رغم تباين إتجاهاتهم الدراسية والبحثية ورغم إختلاف تخصصاتهم العلمية الموضوعية ، ولما كانت الدراسات الايكولوجية تهتم بدراسة التفاعل المتبادل بين الإنسان والبيئة أو بين البيئة والإنسان على اختلاف المنحى والمدخل الدراسى فانه كان طبيعياً أن يزداد إهتمام الانتروبولوجيين بها(*).

---

(١) فاروق عبد الجواد شويقة : « الأكلوجيا البشرية » فى : مجلة الدراسات الافريقية . ع ٣ ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٨٣ – ٢٠١

(٢) فاروق عبد الجواد شويقة : « الإنسان .. الإنسان ؛ دراسة مستوحاة من القرآن الكريم ودعوة إلى تكوين وعلم جديد » فى : مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٧١)

(*) من البحوث والدراسات التى نشرت فى هذا المجال : —

أحمد أبو زيد : « التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى أفريقيا مثال من السودان : مشروع الازاندى » فى : المجلة الاجتماعية القومية — القاهرة ، مج ١ ، ع ٣ ، بسبتمبر ١٩٦٤ ، ص ٤٥ – ٧٦

حسن الساعاتى : التصنيع والعمران ؛ بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها . ط ٢ . القاهرة دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢

محمد رياض وكوثر عبد الرسول : « سيالة ؛ مساهمة فى دراسة أيكولوجية النوبة المصرية » فى : حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس . ج ٧ ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٦٧ – ٩٧

عاطف وصفى : الانثروبولوجيا الثقافية . القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥

Garlick, J.P. & Keay, R.W.J. (ed) : Human Ecology and the Tropics. Oxfard, Pergmon Press, 1970

هذا وتعتبر دراسة بيئة الشعوب ethnoecology أو الشعوب فى بيئاتها من المجالات الهامة فى الدراسات الايكولوجية والدراسات الانثروبولوجية على حد سواء ويشارك فيها كل من الجغرافيين المهتمين بدراسة الشعوب بقدر إهتمام الانثروبولوجيين المهتمين بالمنحى والمنهج الاكلوجى(*).

وموضوع المقال المعروض يدخل فى هذا المجال ، مجال الانثروبولوجيا التى تهتم ضمن ما تهتم به تصنيف الشعوب على أساس خصائصها السلالية والثقافية ، ومجال الاكلوجيا التى تدرس التفاعل المتبادل بين الإنسان والبيئة .

ولما كان جون ر. باكر .Baker, John R قد إستعمل مصطلح Stirps (الجمع Stirpes) وهو ذا أصل لاتينى ويعنى بالإنجليزية أسرة أو فرع من أسرة كما يعنى الحد الأعلى لأسرة ما (**) ، وذلك للدلالة على مفهوم العرق ethnic (1)، فاننا نفضل إستعماله بدلا من إستعمال المصطلح الإنجليزى الشائع حالياً (ethnic) وذلك نظراً لما حدث من خلط بين هذا المصطلح الأخير وبين مفهوم شعب people وأصبح العبء الآن مركزاً على إختيار مصطلح عربى مقابل له .

= Greenwood, Hed H. & Edwards, J. M.B. : Human Environments and. Natural Systems. Belmont California, Duxbury Press, 1973

Owen, D.F. : Man is Environmental Predicament ; An Introduction to Human Ecology in Tropical Africa. London, Oxford Univ. Press, 1973

Polunin, Nicholas (ed.) : The Environmental Future. London. The Macmillan Press, 1972

Vayda, Andrew P. (ed) : Environment and Cultural Behavior ; Ecological Studies in Cultural Anthropology. Naw York, PN, 1969

(*) من البحوث التى أجريت فى هذا المجال : —

أحمد أبو زيد : «سكان برقة (ليبيا) ؛ دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية » فى : القاهرة ، محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافى لعام ١٩٦١ ، ص ١٦٢ — ١٨٨

محمد رياض : « العبابدة ؛ دراسة فى الاقتصاد الصحراوى » . فى : القاهرة ، محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافى لعام ١٩٦١ ، ص ٩٨ — ١٣٤

Alland , Alexander Jr. : "Ecology and Adaptation to Parasitic Diseases. "In : Vayda, Andrww P. : Environment and Cultural Behavior. New York, The Natural History Press, 1969, p. 80-89

(**) Webster's Third New International Disctionery. Springfield, G. & C. Merriam Co(, 1967 p. 2246 First colum

(1) Baker John R. : Race. Oxford Univ. Press, 1974, p. 5

هذا وقد ظهر مع نهاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر إهتمام جديد أطلق عليه الاثنولوجيا الجديدة New Ethnology وهى التى تهتم بنشاط النوع الإنسانى(١) وتطوره وتقدمه، وقد إتسع نطاق إهتمامها منذ كتب هكسلى كتابه: «مكان الإنسان من الطبيعة 'Man's Place in Nature» عام ١٨٦٣(٢)، وقد تطور مجـال نطاق هذا المفهوم الجديد إلى الاهتمام بنشاط الشعوب فى بيئاتها أو مواطنها الأصلية ودراسة مدى وأسباب الاختلافات السائدة بينها .

وتتطلب دراسة مجال هذا المفهوم أيضاً ، الإهتمام بدراسة مفهوم السلالة وسائر المفاهيم والمصطلحات البديلة التى شاع إستعمالها فى التداول العلمى والدراسى ، فالملاحظ أن الفرق بين الفكر القديم للمدرسة الانثروبولوجية والفكر الجديد لها فيما يتعلق بمفهوم السلالة، هو أن الفكر القديم الذى شاع وانتشر خاصة بعد نشر كتاب ألفرد كورت هادون Haddon, A. C. (*)(١٨٥٥ — ١٩٤٠) الذى نشر بعنوان Races of Man كان يقول بأن البشر ينقسمون ثلاثة أجناس رئيسية هم : أصحاب السمات القوقازية ، وأصحاب السمات الزنجية، وأصحاب السمات المغولية، وأن كل جنس من هذه الأجناس(**) ينقسم بدوره إلى سلالات . ولقد شاع هذا الرأى وإنتقل فى إحدى المراحل إلى الشرق (٣)، ويبدو أن هذا الرأى كان يعتمد على إختلاف السمات الظاهرية Phenotypes فقط ، ولـكن أمام الفـكر الجديد فى هذا المجال وهو الذى شاع منذ أن نشر آشلى مونتاجو Montagu, Ashley الطبعة

---

(١) McGee, W.J.: "Man's place in Nature". *In* : Darnell, Regna (ed.): Readings in the history of Anthropology. New York, Harper & Row Pub. 1974, p. 235

(٢) Ibid, p. 236

(*) نشرته مطبعة جامعة كامبروج عام ١٩٢٤ فى نيويورك .

(**) ترجم محمد عوض Races بـ « أجناس » حيث ترجم عنوان ذلك الكتاب إلى الأجناس البشرية (أنظر : الشعوب والسلالات الأفريقية . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ ، ص ١٤) .

(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ١٥

الأولى عام ١٩٤٥ من كتابه An Introduction to Physical Anthropology (×)
وما تبعه من دراسات كثيرة والتي أثبتت الترابط القوى بين الأهلة (الأنماط الجينية Genotypes) وبين السمات الظاهرية ، فقد أصبح المفهوم العام الشائع هو وحدة الجنس البشرى كله (وعاء جينياً واحداً one genepool) وهو الذى يمكن لأفراده أن يتزاوجوا فيما بينهم دون ما حواجز جينية من أى نمط ، مما جعل الجنس البشرى الحالى كله نوعاً إنسانياً واحداً يطلق عليه Home Sapian ولقد تأكدت هذه الفكرة لدرجة رفض أى فكرة تنادى بوجود فروق جينية بين مجموعاته (مثل نظرية كون Coon, C.S الخاصة بأشباه الأنواع وبتعدد الأصول) (=) وقد إنتشرت نظرية وحدة النوع الإنسانى وتحقق من سلامتها وأصبحت حقيقة علمية سادت فى الغرب والشرق على الـ واء (*) ونادى بها فى العالم العربى كثير من المتخصصين التقدمين أمثال محمد السيد غلاب(**) ومحمد رياض أحمد رياض .

وبحق إن أى بحث فى التاريخ البشرى الذى لا يمكن أن تستغنى عنه دراسة ما ، لا يمكن أن يعتبر بحثاً كاملا . إذا لم يتضمن شيئاً عن مشكلة السلالات(١) . ويبدو

(×) نشرته دار شارلس توماس Charles C Thomas فى سبرنجفيلد Spreingfield التى تهتم إهتماماً خاصاً بنشر موضوعات الانثروبولوجيا الطبيعية .

(=) الذى قال فيها بأن المجموعات السلالية وهى فى رأيه خمس : القوقازية ، والزنجية ، والمغولية ، والاسترالية ، والكيبوانية ؛ تكون أشباه أنواع Subspeices ترجع كل منها فى الأصل إلى سلف واحد معين (أنظر : Coon, C.S: The Origen of Races. London, Jonathan Cape, 1962.

(*) من أهم الداعين لها : آشيل مونتاجو .Montagu, A ، ودوبزانسكى ,Dobzhansky وغيرهما أنظر : Montagu, A. : The Idea of Race. Lincoln, Univ. of Nebraska Press, 1965

Dobzhansky T. : Mankind Evolving. New Haven, Yale Univ. Press, 1960

Nesturkh, M. : The Races of Mankined. 2 nd pr. Moscow, Progress Publishers, 1965

(**) فى مقالته : مائة سنة بعد داروين ؛ ثلاث كتب فى الانثروبولوجيا » . فى : المجلة الجغرافية العربية . ع ١ ، ١٩٦٨ ، ص ١١٨ – ١٣١ وماكتبه فى مقدمة ترجمته لكتاب كون The Living Races of Man الذى نشرته مكتبة الأنجلو المصرية فى القاهرة عام ١٩٧٥ .

(١) Linton, Ralph : Tree of Culture. New York, H Alfred A. Khopf, 1955, p. 21.

أن أهمية دراسة السلالات تتركز حالياً فى الكثير من الجوانب العلمية مثل دراسة المناعة ضد الأمراض والتأقلم على أنواع معينة من المناخ(١) ، وهى تلك الدراسة التى بدأ الاهتمام يزداد بها حالياً تحت موضوع علم الأمراض الجغرافى(٢)الذى يعتبر بحق أحد المجالات الهامة فى الايكولوجيا(*) البشرية(٣). أما دراسة الأقزام الأفريقيين فقد إهتم بها الكثيرون من الرحالة والباحثين منذ سنوات بعيدة كان منهم سير هارى جونستون Johnston, Harry (١٩٠٢) الذى أطلق عليهم لفظ أوكابى Okabi(٤) وأحضر منهم إلى لندن أربعة رجال وامرأتين حيث كانوا محل إهتمام ودراسة الباحثين .أما اليوم فيطلق الأقزام على أنفسهم لفظ أهل الغابة The Forest People(٥)

والمقال المعروض يعتمد على الدراسة والإقامة الميدانية التى قام بها عدة باحثين أهمهم كولين م . تورنبول Turnbull, Colin M. الذى يعد حجة فى الدراسات المتعلقة بالأقزام الأفريقيين وهو الذى إستقر فى مجتمع المبوتى مدة طويلة إمتدت سنوات عدة(٦) فى إقامة دراسية على ثلاث مراحل : ١٩٥١ ، ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ــ١٩٥٨(٧)إهتم خلالها بدراسة أحوالهم الايكولوجية والثقافية والاجتماعية .

ويعتبر الأقزام فى أفريقيا من أقدم سلالات القارة إذ أنهم أكثر قدماً فيها من السلالة الزنجية (٨) ، ويعد المبوتى Mbuti النموذج الانثروبولوجى الحقيقى للجماعات

---

(١) Ibid, p. 28

(٢) سايتية ، أليس سونية : « علم الأمراض الجغرافى فى المناطق المدارية » . محاضرة ألقيت فى الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦ بمناسبة عيد الجمعية المئوى .

(*) أعود إلى الحق والأصح فى كتابتها وهو الإيكولوجيا نقلا عن الأصل اليونانى .

(٣) فاروق عبد الجواد شويقة : الأكلوجيا البشرية ، ص ١٨٣ - ٢٠١

(٤) Jehnston, Sir Harry H. : The Opening up of Africa. New York, Herry Holt & Co., 1911, 12

(٥) Turnbull, Colin M. : The Forest People; A study of the Pygmies of the Congo. 7the pr. New Yor Simon ans Schuster, 1961, p. 7

(٦) Ibit, p. 21.

(٧) Gibbs, James L. (ed.):Peoples of Africa, New York, Holt,1965, p.208

(٨) Delafasse, Maurice : The Negroes of Africa ; History and Culture, Translated from the French by F. Fligelman. Pirt Washingtan. Kennikat Press, 1968, p. 6

القزمية الأفريقية (١) لذا فقد إعتبرتهم الدراسة مجالها الأول والمباشر حيث أن النتائج المستخلصة من مجتمعهم تصدق إلى حد كبير على سائر مجتمعات الأقزام الأفريقيين وذلك للتشابه الايكولوجى الكبير بين بيئاتها .

القزامة والقماءة والنجريللو والنجريتو

تتشابه وتتقارب فى المفهوم إلى الحد بعيد كل من لفظ القزامة pygmoid والقماءة dwarfism ، ولكن مع ذلك هناك فروقاً فى الدلالة التى يحملها كل مصطلح منهما يجب أن تتأكد وينتشر فهمها بين الخاصة قبل العامة .

القزامة والقماءة لغويا وتاريخيا واكلوجيا :

يعتبر مصطلح « قزم » من المصطلحات القديمة التى عرفها الإنسان ، فقد ورد ذكر الأقزام على لسان هوميروس Homerus (*) وهيرودوت Herodotus(**)(٢) الذى أورد ذكرهم فى الكتاب الثالث فقرة ٢٧ من كتابه « التاريخ » وذلك أثناء كلامه عن شمال أفريقيا وصحراء ليبيا ومنابع النيل على لسان خمسة فتيان من الناسمونة سكان سيرتا قرب خليج قابس ، إختاروهم بالاقتراع وأرسلوهم للبحث عما فى الصحراء الكبرى ، حيث يذكر : « فالفتيان الخمسة المذكورين أرسلهم أصحابهم وقد زودوهم شيئاً كثيراً من الطعام والماء فدخلوا أولا بلاداً مأهولة ثم بلاداً فيها الوحوش الضارية بكثرة ثم تقدموا غرباً يتبطنون القفار حتى رأوا بعد سير طويل فى الرمال بقعة شجراء فدخلوها وأكلوا من ثمارها ، وبينما هم يأكلون انقضبت عليهم جماعة من الناس قصار القامة وأخذوهم جبراً وساروا بهم فى أماكن كثيرة المناقع . وبعد أن إجتازوها وصلوا إلى بلد كل أهله سود البشرة أجسامهم صغيرة

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa. London, Weidenfeld and Nicolson 1974, p. 113

(*) الذى عاش فى القرن ٩ قبل الميلاد — كتب الالياذة والاوديسيا .

(**) عاش فى القرن ٥ قبل الميلاد .

(٢) The Oxford English Disctionary. Vol · VIII. Oxford, Clarendon Press, 1933, p. 1662 middle columan.

كالأولين وكان يشق البلد نهر كبير فيه تماسيح وهو يجرى من الغرب إلى الشرق»(١).

ويدل هذا على أن الأقزام كانوا يقطنون أعالى النيل ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره أرسطو Aristotle فى كتابه « تاريخ الحيوان » من أن الأقزام يعيشون فى منطقة البحيرات التى ينبع منها نهر النيل (٢)، وهى المنطقة التى كان يطلق عليها المصريون القدماء أرض الأرواح (تا إخو) (٣) ، وهناك من الأدلة الكثير على قدم الأقزام فى أفريقيا ؛ فقد كانوا معروفين عندهم أبان عهد بناة الأهرام(٤)وكانوا يطلقون عليهم لفظ « دنج » (٥) dng (*) ولقد عثر على نص يرجع إلى حكم الملك زدكارع (إسيس) من ملوك الأسرة الخامسة الفرعونية (٢٥٦٠ — ٢٤٢٠ ق . م .)(٦) يقول : « أرسل المستشار الملكى (باو ور دد) إلى بلاد بنت حيث أحضر قزماً من نوع نادر (٧)» وكان يشارك الأقزام آخرين بالرقص فى الحفلات الدينية (٨) ، كما

---

(١) جورجى زيدان : طبقات الأمم أو السلائل البشرية . القاهرة مطبعة الهلال ، ١٩١٢ ، ص ١٢١ — ١٢٢

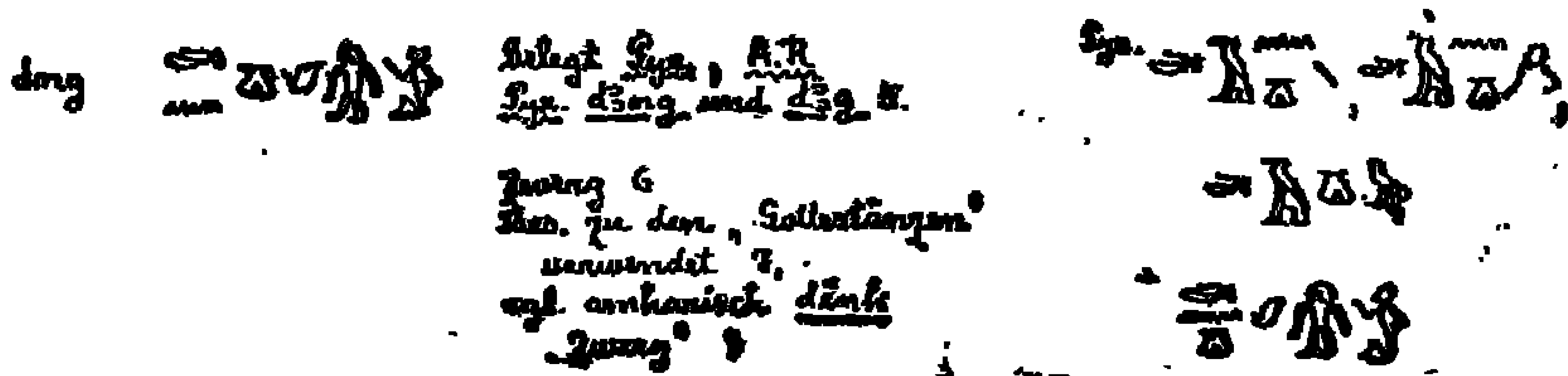
(٢) Hiernaux, Jean : The People of Africa. London, Weidenfeld and Nicolson, 1974, p. 113

(٣) سليم حسن : مصر القديمة . ج ١ . القاهرة ، مطبعة الكوثر ، ١٩٤٠ ، ص ٢٨٧

(٤) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية . القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٢ .

(٥) سليم حسن : مصر القديمة ج ١ ، ص ٢٨٧

(*) وكان يكتب فى الهيروغليفية :-



(Erman, Adolf & Grapow, Hermann : Wörterbuch der Aegypt ischen Sprache.Fünter band. Barlin, Akademie-Verlag, 1957, P. 470)

(٦) أحمد فخرى : مصر الفرعونية . ط ٣ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ١٤٦

(٧) سليم حسن : مصر القديمة ، ج ١ ، ص ٣٤٨

(٨) نفس المكان .

عرفوا أيضاً فى مصر خلال الأسرة السادسة الفرعونية (٢٤٢٠–٢٢٨٠ ق. م)(**) حيث ورد ذكر لهم فى كتاب الموتى ، ويبدو أن أول أفراد وصلوا منهم كانوا للملك آسا Assa (٣٣٠٠ ق . م .) وكان قد جلبهم باورتت Boutet من منطقة النيل الأبيض ، وبعد ذلك بنحو سبعين عاماً أرسل ببي الثانى (نفر كارع)(***) حرخوف Herukhuf فى بعثة خاصة (**) لجلب « قزم أسود فى صحة جيدة من أرض الغابات فى الجنوب » كما ذكر على مدونات معبد الكرنك(١).

وكلمة الأقزام pygmy مشتقة فى الأصل من الكلمة اليونانية(*) Pygmaioi ويقول كون Coon, C. S. (٢) أن معناها الرجل الذى لا يزيد طوله على ما بين كوع الشخص العادى وأصابع قدميه ، ولكنها فى الحقيقة تدل على معنيين (٣) الأول (Pymaia) « شعب خرافى من الأقزام كان يظن الأغريق أنه يعيش فى أعالى النيل » والثانى (Pygme) « مقياس يونانى يساوى الذراع (= ٥ر١٣ بوصة تقريباً) ، كما تعنى أيضاً الملاكمة .

هذا ويرفض العلماء تسمية هؤلاء الأقزام باسم Dwarfs وهى جمع Dwarf التى تعنى قمىء = قزم ؟ (لا يوجد لها لفظ آخر فى العربية) وهو الذى يعنى صفة قصر القامة الشديد فى فرد معين وليست تسمية تطلق على صفة تسود سلالة كاملة . لذا يفضلوا إطلاق لفظ الأقزام عليهم(٤) ، ولعل أنسب مصطلح لهذه الحالة فى اللغة

(**) وهى آخر أسرات الدولة القديمة الفرعونية (أحمد فخرى : مصر الفرعونية ، ص ١٤٦)

(***) جلس على العرش وهو ابن ست سنوات وحكم مصر أكثر من ثلاثة أجيال (سليم حسن : مصر القديمة ، جـ ١ ، ص ٣٩٨) .

(..) كانت رحلته الكشفية الرابعة إلى وسط أفريقيا (سليم حسن : نفس المصدر ، ص ٢٨٦)

(١) Keane, A. H. : Man ; Past and Present. Cambridge, Univ. Press, 1920, p. 122

(*) وتكتب πυγμή (Pygmè) .

(٢) Coon, C.S. : The Living Races of Man. New York, Alfred A. Knorf, 1965, p. I02

(٣) Liddel - Scolt : Greek English Lexicon. (S.V. πυγμή) .

(٤) Delafose, Maurice: The Negroes of Africa; History and Culture. Trolated into English by : Filgelman, F.Port Waslingtan, Kennikat Press, 1968, p.7

العربية ضيغة الجمع لأقزام pygmies التى يمكن أن تطلق على السلالة القزمية وليس على الأفراد قصيرى القامة وصغيرى الأجسام ، الذين يظهروا نتيجة عوامل بيولوجية ووراثية فى مجتمع تسود أفراده القامة الكاملة . هذا وكان أول دخول كلمة dwarf وتعنى إنسان أقل كثيراً من الشائع فى مجتمعه فى القامة والحجم (**) ، اللغة الإنجليزية عام ٦٨٦(١) ، ويرجع السبب البيولوجى للقماءة dwarfism (cretinism) إلى أحد أمرين : إما عدم اكتمال نمو الجسم أو نقص فى نمو الغضاريف achendrophasis(٢). هذا والقزم عامة هو الإنسان الذى قامته أقل من ١٥٠ سم (٥٩ بوصة)(٣).

وترتبط القزمية بمصطلحيها القزامة والقماءة معنوياً عند الكثيرين بالتصغير والتحقير لمن يتصف بها ، عكس الحال بالنسبة للعمالقة الذين يتميزون بالضخامة والكبر فى الأجسام وفى الأعمال والأفعال ، ولقد ظهرت الكثير من القصص والأعمال الأدبية(*) التى صورت هذه الفروق على أساس قانون النسبية (لوحة رقم١) والتى تحاول أن تربط بين قزمية الجسم وبين تفاهة التفكير والهدف ، هذا عن التصوير الأدبى للقزمية الذى يعبر عن الإحساس الإنسانى عند تشبيه بعض الناس بالقزمية والآخرين بالعملقة والربط بينها وبين السلوك(**) ، وفى الحقيقة فان صغير

(**) "A human being much below the ordinary stature size: a pygmy)"

(١) The Oxford English Dictionary, Vol. III. Oxford, Clarendon Press, 1933, p. 732 First column.

(٢) Meontagu, A. : Human Herodity. 2nd ed. Nes York, The World Publishers Co., 1963. p352.

(٣) Seligman, C.G. : Races of Africa. 4 th. ed. 2 nd Landan, Oxfored univ. Press, 1966, p. 3.

(*) قديماً قيل : تبين لى أن القماءة ذلة ... وأن أعزاء الرجال طيالها .

(ورد هذا البيت بلانسبة فى كتاب شزا العرف فى فن الصرف « للشيخ الحملاوى ») والقمىء = الذليل على فعيل والجمع قاء وقاء الأخيرة جمع عزيزة والأنثى قيئة (ابن منظور ، محمد بن مكرم : لسان العرب . ج ١ القاهرة . المطبعة الكبرى الميرية ، ١٨٨٢ ، ص ١٩٢) .

(**) منها : Swift, Gonathan : Guliver's Travels, parts I-IV London, Heinemann Education Books, 1964; Voltaire, F.: Les Voyage du baron de Gangon, 1939 (an earlier versian of micromêgas, 1752).

وفى الأدب الشعبى المصرى قصص كثيرة مشابهة مثل قصة « عقلة الصباع » وكلها أعمال أدبية تهدف إلى إظهار أن جلائل الأعمال هى التى ترفع من شأن الإنسان وتجعل منه عملاقاً بين أقزام ، كما أن تافه التصرفات تدنى الإنسان وتجعله قزماً صغيراً بين عمالقة .

الحجم أو القزم لا بأس عليه من ذلك ما دام عليم بحجمه وإمكاناته ولا يتعداها في سلوكه ، وهذا هو التأقلم الأنسب مع البيئة وهو ما سنجده واضحاً بالنسبة للأقزام الأفريقيين .



(من : قصة جلفر)

شكل رقم (١) صورة تخيلية توضح العلاقة بين الأقزام في مدينتهم وبين إنسان عادى

ويقول البعض (١) أن القزمية ما هي إلا تلاؤم بيولوجي مع بيئة جغرافية محدودة الموارد خاصة إذا ما أضطرت أعداد كبيرة العدد إلى المعيشة معاً فيها . معنى هذا أن ملاءمة الأقزام لحياة الغابة ملائمة طبيعية فرضتها الظروف الاكوجية العامة (٢) ،

(١) Coon. C.S. : The Origin of Races. London, Jonathan cape, 1962, p. 113.

(٢) Swanson, Carl p. : The Natural histary of Man. New Jersy, Englewood cliffs, 1973, p. 17

ويقابل هذا رأى آخر يقول أن قزامة الأقزام وراثية (١)إذ أن بيئهم الحالية أغنى وأزخر بالغذاء من بيئة جيرانهم الزراع طوال القامة ، وعضلاتهم أكثر تماسكاً كما أن بنيتهم مكتنزة بالنسبة لارتفاع القامة (٢). ولكن يبدو أنه فى البدء كان للبيئة الدور الأكبر فى ظهور هذه الصفات التى تأكدت بفعل العوامل البيولوجية مع عوامل العزلة الاكلوجية ونمط الحياة الاستهلاكى الاستنزافى للبيئة .

ويقول كون أن الأقزام سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أى مكان آخر ليسوا تحت نوع Subspecies ولا سلالة خاصة ؛ بل أنهم يمثلون نماذجاً وأنماطاً لأفراد صغار الحجم بين سلالات كاملة النمو (٣)سواء سالفة أو معاصرة ، ولكن يبدو أنه يصعب التسليم الكامل بهذا الرأى (٤)، فالغالب أنهم يعتبرون سلالة قائمة بذاتها كما قال مونتاجو(٥) (١٩٦٠) وغيره مثل محمد رياض(٦) (١٩٧٤) ودوبزانسكى (١٩٦٢) الذى يعتبر الأقزام الأفريقيين African Pygmies أحد السلالات الأربعة والثلاثين (*)التى قسم إليها دوبزانسكى Debzhansky, T. الجنس

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa. London, weidenfeld and Nicolsen, 1974, p. 117

(٢) Loc. Cit.

(٣) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 155

(٤) Millet, Jacques : Biologie des races Humaines. Paris Libraire Armand colin, 1952, p.30

(٥) Montagu, Ashely : An Introduction to Physical Anthropology. 3rd ed. Springfield, Thomas, 1960, p. 43

(٦) محمد رياض : الإنسان؛دراسة فى النوع والحضارة . ط ٢ . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٠

(*) وهى السلالات التالية التى تشمل أهالى أو وطنيو المناطق التالية : شمال غرب أوربا – شمال شرق أوربا – الألب – البحر المتوسط – شبه القارة الهندية – تركوى – التبت – شمال الصين – المنغول . الأصليون – اسكيمو – جنوب شرق آسيا – إينو – لاب – هنود أمريكا الشمالية – هنود أمريكا الوسطى – هنود أمريكا الجنوبية – فيجى – شرق أفريقيا – السودانيون – زنوج الغابة – البانتو – البوشمن والهوتنتوت– أقزام أفريقيا – دارفيديون – النجريتو – ميلانيزيا وبابوان–ميوريان– إستراليا – ميكرونيزيا – بولينيزيا – نيوهاواى – لا دينو (Ladino = اليهود الأسبان وهم أصل السفارديم) – ملونو أمريكا الشمالية – ملونو جنوب أفريقيا .

البشرى (١).

ومهما كان الأمر فان الأقزام يعتبرون إحدى السلالات الأربع الرئيسية فى أفريقية الزنجية(٢) ، وقد اتضحت نتائج هامة أخيراً من الدراسات الخاصة بالتغذية وبالكيمياء الحيوية ؛ إذ تبين وجود نقص واضح فى كسترول المصل serum cholesterol ونسبة مرتفعة بين البروتين فى المصل serum proteins (٣) ولكن لم يستدل على العلاقة بينها وبين قزمية القامة ، هذا وقد استدل من أسباب ظهور القزمية عند أقزام أمريكا الوسطى أنها تظهر بسبب أمراض نقص البروتين Protein deficiency diseeses(٤) وكلها أمور تقوم فيها البيئة بدور ملموس ، هذا بالإضافة إلى الدلالة المورفولوجية التى يعطيها مصطلح البجمودية Pygmoid فانه يدل على الجماعات التى تزاول الصيد والجمع فى وسط الغابات الاستوائية(٥) .

النجريللو والنجريتو :

يبدو أن هناك إثنى عشر نمطاً وربما أكثر من الأقزام تعيش فى أفريقيا وجنوب آسيا وأندونيسيا وأمريكا ، ويبدو أن كلا منها قد تكون نتيجة تأثيرات جغرافية (٦) اكلوجية . هذا وقد إشتق مصطلح نجريللو Negrillo الذى يطلق على الأقزام فى القارة الأفريقية من صيغة التصغير فى اللغة الإيطالية للفظ زنجى Negro ، أما مصطلح نجريتو Negriteo وهو الذى يطلق على أقزام القارة الآسيوية فقد إشتق من صيغة التصغير أيضاً فى اللغة الأسبانية والإثنين (نجريللو ونجريتو) يعنى كلا منها الزنجى الصغير(٧) . ويبدو أن هذا نشأ من إلتصاق الأقزام وإعتمادهم على الزنوج فى أمور من الحياة كثيرة .

(١) Dobzhansky, T. : Mankind Evolving. New Haver, Yale Univ. Press, 1962, p. 264

(٢) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 65

(٣) Garn, Stanley M. : Human Races, p. 147

(٤) Loc. Cit.

(٥) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 123

(٦) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 34

(٧) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٤١

هذا وكان بداية إطلاق مصطلح النجريللو على أقزام أفريقيا عندما إستعمله هامى Hamy, Erest R. (١٨٧٢) للدلالة عليهم (١) ، هـذا بينما يطلق عليهم بالفرنسية pygmêes (nêgrilles) (٢) وقـد وافق سليجمان Seligman, C. S. هامى عندما ذكر : « physically the Negrillos are truly pygmy »(٣) والنجريللو ينتشرون بعامة فى أفريقيا فى جيوب منعزلة من المنطقة المدارية الممتد من البحيرات العظمى الأفريقية إلى الجابون والكاميرون تقريباً فى شريط محصور ما بين خطى عرض ٤° شمالا و ٥° جنوباً (٤) .

وتتضمن السلالة القزمية أقزام كل من أفريقيا ، وجزز الانرداماان، وشبه جزيرة الملايو (السيانج) ، وجزر الفيلبين (النجريتو) وغيرهم ورغم تمايزهم فان هناك من لم يوافق على تخصيص سلالة خاصة بهم بل أدمجهم مع العناصر السوداء ذات الشعر المجعد مثل زنوج أفريقيا والميلانيزيون والبابوان والتسمانيون(٦) . ويقسم كون الأقزام إلى سلالتين هما : البجمى Pygmy والنجريتو Negrito ويذكر أنه يمكن أن تشتمل كل منهما على شعبين قزميين أو أكثر(٧) ، وهو الواقع فعلا فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا .

ويعتقد جاتس Gates, R. R. أن النجريللو قـد نشأوا نتيجة تزاوج داخلى بين أفراد غير متماثلين جينياً (*) يحملو طفرة قماءة بسيطة(٨) .

---

(١) Comas, Juan : Manual of Physical Anthropology. Springfied. charles C Thomas, 1960, p. 620

(٢) Meillet, A. & Cohen, Marcel (ed.) : Les Langaes du Monde. Paris, Centre National de la Recherche Scientifique, 1951, p. 842

(٣) Seligman, C.G., Races of Africa, p. 27

(٤) Comas, J. : or. cit., p 620

(٥) Coom, C.S. The Orgin of Races, p. II2

(٦) Loc. cit.

(٧) Coon. C.S.: The Living Races of Man, New York, Alfred A. Knorj, 1962, p. 6

(*) Heterozygous

(٨) Montagu, Ashely: An Introduction to physical Anthropology, 3rd ed. Springfield, charles C Thomes, 1960, p. 434.

هذا ويتفق كلا من هوتون Hooton, E.A. (١٩٣١) و كستد Eickstedt, Egonvon (١٨٣٣) وفالو Vallois, H.V. (١٩٤٨) على إعتبار الأقزام ضمن المجموعة ذات السمات الزنجية Negriferm [1] أما Montandon, G. (١٩٣٣) فيضعها فى النمط القزمى Pygmoid الذى يشمل :—

١ — ذوى العجز المتضخمة Steatopygous (ومنهم البوشمن والهوتنتوت) .

٢ — الأقزام (النجريللو Negrillos ، والنجريتو Negritos)[2].

هذا ويتفق كوماس : Comas, J. [3] مع كل من : ماتيجكا Matiegka, J. (١٩٣٨) ، مالى Maly. J. [4] (١٩٣٨) ، بيلس Pales, L. [5] (١٩٣٨) ، فى أن الأقزام الأفريقيين ليسوا كما كان يظن من قبل، من أنهم من السلالة الزنجية ولكنهم نمط سلالى خاص ، ويقال نفس الرأى على كل من أقزام آسيا وأقزام الاوقيانوسية .

ويتشابه التاريخ السلالى لكل من النجريللو والنجريتو إلى حد بعيد، فقد تعرض كل منهما إلى هجمات من عناصر أقوى ، اضطرتهم إلى الانزواء داخل أوطانهم الحالية المنعزلة، فقد تعرض النجريتو إلى دفع العناصر المغولية الأصلية التى وفدت من الصين ، مما إضطرهم إلى لإنزواء والعزلة[6] أما النجريللو فقد كان لغزو الزنوج مكتملى النمو من السودانيين والبانتويين أثر واضح فى تقوقعهم فى أوطانهم الحالية ، داخل أعماق غابات حوض الكونغو .

---

(١) Comas, Juan : Manual of Physical Anthropology, p. 593 - 596

(٢) Ibid, p. 595

(٣) Ibid, p. 621

(٤) Matiegka, J. et Maly, J. : "Etude de quarture squelettes de Pygméés centre-africains du bassin de L'Ituri "*In* : L". Anthropologie, Vol. 48, 1938, p. 237 - 248, 521 - 238

(٥) Pales, L. "Contributoin à L. étude anthropologie des Babinga de l'Afrique Equatoriale Francaise". *In*: L' Anthropologie, Vol. 48, 1938; p. 503-520

(٦) Cöon, C.S. : The Living Races of Man, p. 156

ويذكر الانثروبولوجيون فى تعريفهم القساموسى (١) للنجريللو Negrillos أنهم « الأقزام الأفريقيين وهم أقصر الأقزام (٤ أقدام ، ٦ بوصات فى المتوسط) ، ويعيشون بعامة فى غابات الكونغو ، وهم ذوى رؤوس متوسطة وحجم فراغ دماغهم ١٣٠٠ سم٣ ، أما النجريتو Negritos فيذكر التعريف القاموسى (٢) الذى ذكره الانثروبولوجيون أنهم : « أقزام الفيلبين وآن متوسط قامتهم ٤ أقدام و ٨ بوصات وأن فكهم بارزاً ، وأنفهم عريض مسطح وبشرتهم تدور ما بين البنى الغامق والحمرة »، ويطلق أحياناً هذا اللفظ على أقزام جنوب شرق آسيا ، ويعتبر البعض النجريتو أقل المجموعات البشرية حضارة ، وأنهم كانوا ينتشرون فى غابات الكونغو وشبه جزيرة الملايو وغينيا الجديدة وفى الهند القديمة وأن بقاياهم تتمثل فى جزر الاندامان التى تعتبر المنطقة الوحيدة فى العالم التى كل مواطنوها من الأقزام النجريتو (*) . ويشمل النجريتو عدة شعوب فى جنوب شرق آسيا وهى :—

١ — الاندامان Andamanese وهم أهالى جزر الاندامان فى خليج البنغال .

٢ — السمانج Semang وهم مواطنو المنطقة الوسطى من شبه جزيرة الملايو وشرق جزيرة سومطرة .

٣ — الايتا Aeta وماماناوا Mamanua ويقطنون جزيرة لوزون من جزر الفيلبين.

٤ — التابيرو Tapiro فى القسم الأندونيسى من غينيا الجديدة ويحملون شبهاً قوياً بالميلانيزيين كهؤلاء الذين يعيشون فى نيو كاليدونيا حيث تبلغ قامتهم ١٥٠ — ١٥٢ سم ، وأيضاً جماعة أيومى Aiome التى تعيش فى ذات البيئة معهم(٣) .

---

(١) Winick, Charles : Dictionary of Anthropology . New York, Phylosophical Library, 1956, p. 380 left celum.

(٢) Ibid, p. 380 right column.

(*) وهى المنطقة والمجتمع الذى قصدهم سويفت .Swift, J وصفهم فى قصة جلفر Galifer

(٣) Gates, R.R. : "The Melanesian Swarf Tribe of Aiomz, New Guinea".In: AGMG. Vol. 10, NO. 3, 1961, p. 277-311; After: Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 115

هذا ويتميز النجريتو عامة بأن لون بشرتهم أكثر دكانة من الأهالى المجاورين لهم كما أن لهم شعر مجعد ، وبعض الصفات الزنجية الأخري وهم فى غينيا الجديدة يشتركون فى هذه الصفات مع باقى الأهالى وإن كانوا يختلفون عنهم فقط فى القامة : وكل هذه الصفات جعلت البعض يظن وجود صلة ما مع أقرانهم فى القارة الأفريقية(١) ويكون النجريتو الأساس السلالى لمنطقة جنوب شرق آسيا ، إذ يلاحظ التعرف على صفاتهم بين سكان هذه المنطقة بعامة خاصة كامبوديا(٢)؛ هذا ويعيش فى جزيرة لوزون بالفلبين خمس جماعات من الأقوام النجريتو كما يعيش منهم أيضاً جماعة واحدة فى كل من مندناو وبلاوان وجميعهم يعيشون فى مناطق جبلية فوق تلال تغطيها الغابات ، ويشبهون النجريللو الأفريقيون فى سرعة وخطة الحركة التى يلجئون إليها لصيد الحيوانات الصغيرة .

هذا ويتكون الأندمان من ثلاث مجموعات متمايزة : أهالى معظم جزر الأندمان الكبرى ؛ الأنج Onge فى الأندمان الصغرى ؛ الجاراوا Jarawa فى جزيرة آسنتينل الشمالية Sentinel North والقسم الجنوبى من جزر الأندمان الكبرى(٣) .

ويعتبر كون النجريتو سلالة قزمية محلية (٤) تمثل أحد أنماط ثلاث من المجموعة الأسترالية Australoid (*) ؛ (أو شبة النوع Subspecies كما يحلو له أن يسميها).

---

(١) Downs, James F. & leibtreu, Hermann K. : Human Variation, p. 278

(٢) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ؛ مكتبة الآداب ، ١٩٥٠ ، ص ١٩٨

Gardiner, Alen. H : Ancient Egyptian onomastica. repr. London Oxford Univ, Press, 1968, p. 99) .

(٣) Coon, C.S. : The Living Races of Man, p. 179

(٤) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 426

(*) وهى التى تشمل : -

(ا) كامل النمو ذوى شعر مستقيم أو مموج وهم الاستراليين الأصليين Australoid proper

(ب) كامل النمو ذوى الشعر الزنجى وهم التسمانيون Tasmanian اسلاف الميلانيزيون Proto-Melanesian

(جـ) قزمى الحجم ذا شعر زنجى وهو النجريتو . Negritos

(Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 424).

هذا وتتباين صفات أقزام أفريقيا عن أقزام الإقيانوسية فى معظم الصفات فيما عدا القامة القزمية ولون البشرة الغامق dark ، ويبدو أن كل منهما يرجع إلى أصل وراثى Genepool مستقلة منفصل (١) ، ومع هـذا فان كون يعتبر الأقزام الأفريقيون قسماً من أقسام المجموعة الكونجوليـة Congoid التى تشمل معهم الأنماط المختلفة من زنوج أفريقيا (٢) . وبعامة يصعب القول بأن السلالة القزمية فى جنوب شرق آسيا تنتمى فى أصولها إلى أقزام أفريقيا ، لوجود أوجه إختلاف كبيرة بينهما لهذا فان الأمر يتطلب مزيداً من الكشوف التى تدلى بأدلة واضحة فى الموضوع (٣) ، هذا ويوجد أقزام آخرين فى أمريكا ظهرت فيهم صفة القماءة نتيجة أمراض النقص البروتينى Protein - deficiency diseasss (٤) فى الغـذاء ، وهـؤلاء يحملون صفات مغولية واضحة ويسمون هنود المايا ويسكنون مرتفعات جواتيمالا (أمريكا الوسطى) وبعض قرى مرتفعات كولومبيا (أمريكا الجنوبية) . ولكن يبدو أن هذه الطائفة القزمية ليست من السلالات القزمية وإنما هى من الطوائف القزمية البيئية وهى ضمة تزول بتحسن تغذية وصحة السكان وبتخفيف حدة التزاوج الداخلى فيما بينهم (٥) .

الجوانب الفيزيقية للانسان والبيئة

تترابط وتتشابك الجوانب الطبيعية للبيئة والإنسان الذى يحيا فيها ترابطاً واضحاً ملموساً ، ويبدو أن هذا التأثير يظهر نتيجة طبيعية للتأقلم الذى يلجأ إليه الإنسان كى يعيش ويستقر فى بيئته التى إختارها موطناً له ، وتنطبق هذه القاعدة على كل إمكانيات الحياة ، وتظهر بوضوح فى البيئات والأنماط البشرية الحدية التى تمثل النماذج المتطرفة ؛ كانسان وكبيئة الأقزام الأفارقة .

---

(١) Beals , Ralph L. & Hoijer, Harry : An Introduction to Anthropology. 4 th.ed. 2nd pr. New York. Macmillan Co., 1972, p. 81

(٢) Coon, C.S. : The living Races of Man, p. 6

(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ١٤

(٤) Garn, Stanley M. : Human Races. 2nd. ed. 3rd. pr. Springfield, Charles C Thomas, 1965, p. 147

(٥) Coon, S.C. : The Living Races of Man, p. 6

النشاة والبيئة :

يتفق كون Coon, C. S (١) مع جوسيند Gusined, M. (٢) وجيتس Gates, R. R. (٣) أن الأقزام الأفريقيين منحدرون من الأسلاف القدامى الحامين وللكيبوانيين الذين كانوا يحيون فى نطاق الحشائش الشجرية فى أفريقيا، والذين إنزووا فى الغابات نتيجة تأثير الجفاف على المياه وعلى الصيد ، وقد إستقر الأقزام فى أوطانهم الحالية نتيجة زحف الزنوج عليهم (٤) إذ يبدو أنه قد بدأت منذ ألفى عام موجة من الزنوج تزحف على موطن الأقزام الأفريقيين فى غابات حوض الكونغو ، وكان الزحف الذى تم من الشمال بواسطة زنوج من الزراع خاصة من قبائل السودان الأوسط وهى التى زحفت من الشمال الشرقى ، أما القبائل المتكلمة باللغات النيجرية Nigritic الشرقية فقد زحفوا من الشمال، كما شاركت بعض القبائل البانتوية بالزحف من الشمال الغربى قادمة من نيجيريا ومرتفعات الكاميرون(٥).

وفى البداية لم يتم إمتزاج العناصر الجديدة إلا بعد أن أظهرت قدرة فى أدواتها الزراعية التى كانت تتبادلها مع منتجات الغابة من محاصيل وعاج ، وعلى هذا الأساس الإقتصادى التبادلى إستمر التعاون بين الأقزام وبين العناصر الزنجية المجاورة حتى اليوم ، وهى العناصر التى أصبحت تشغل كل الأوطان القديمة للأقزام ولم تترك لهم إلا بقاعاً صغيرة محدودة (أنظر خريطة رقم ١) .

ويبدو أن أسلاف الأقزام الأفريقيون من كاملى النمو كانوا على صلة قرابة وطبعاً تشابه بأسلاف الزنوج (٦) ، إذ يظن أن الأقزام الأفريقيين بقايا لسلالة قديمة من

---

(١) Coon, C.S. : Origin of Races, p. 654

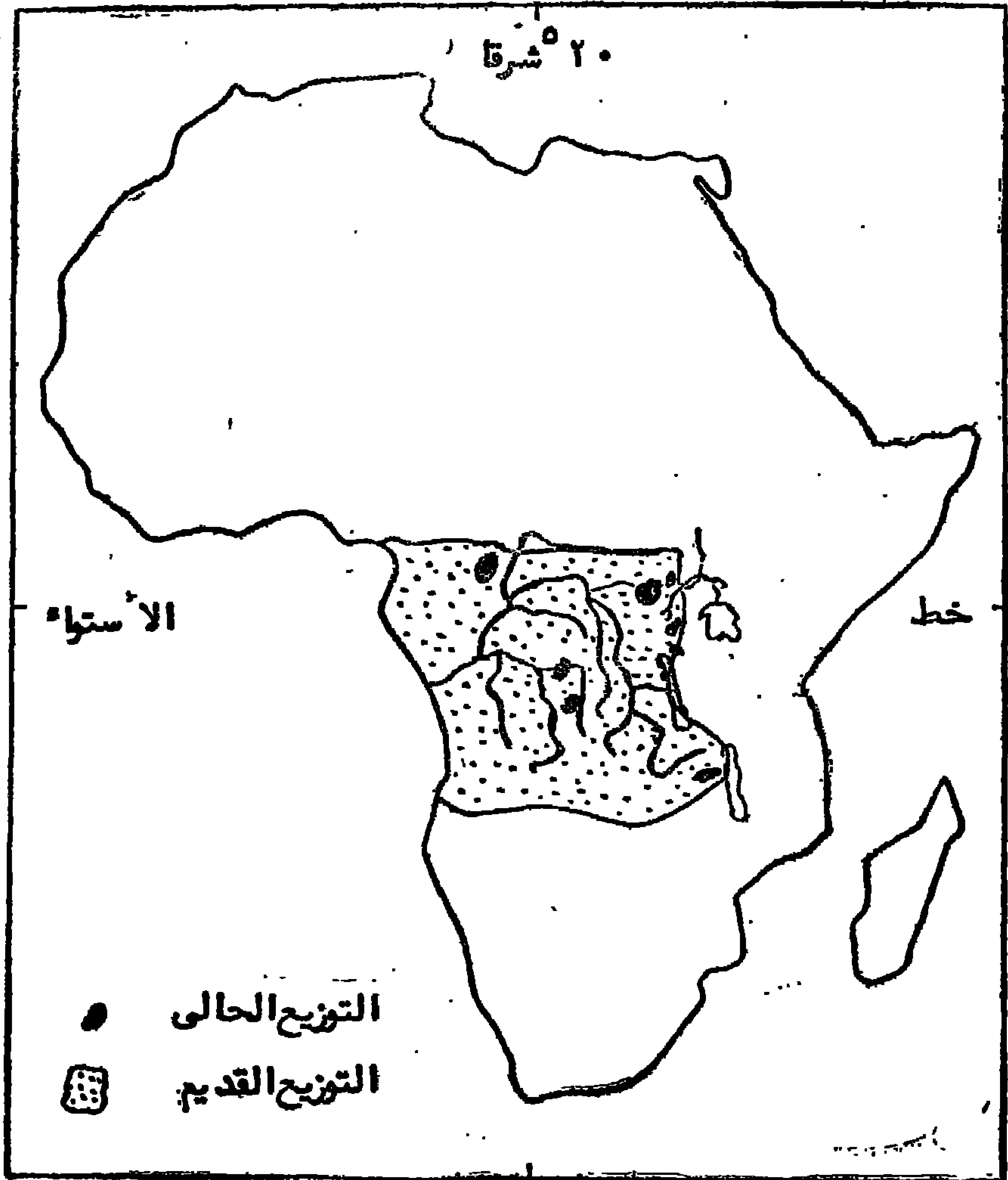
(٢) Gusined, M : "Pygmies and Pygmoids. "In : Anthropolgical Querterly, Washington, Vol. 28, No. I, 1955, p. 3–61

(٣) Gates, R.R. : "The African Pygmies "*In* : Accta Geneticae Medicae et Gemellologiae, Rome, Vol. 7, 1958 , 195–218

(٤) Hoebel, E. Adamsan : Anthropology ; The study of Man. 4 th. ed. New York, Mc Grew - Hill Book co., 1972, p. 237

(٥) Murdock, G. P. : Africa; Its Peoples and Their Culture History. Now york, Mc Grow hill, 1959, p. 48

(٦) Coon, C. S. : The Origin of Races, p. 589



(معدلة عن : مردوك) .

خريطة رقم ١ ــ التوزيع القديم والحديث للأقزام والجماعات القزمية فى أفريقيا

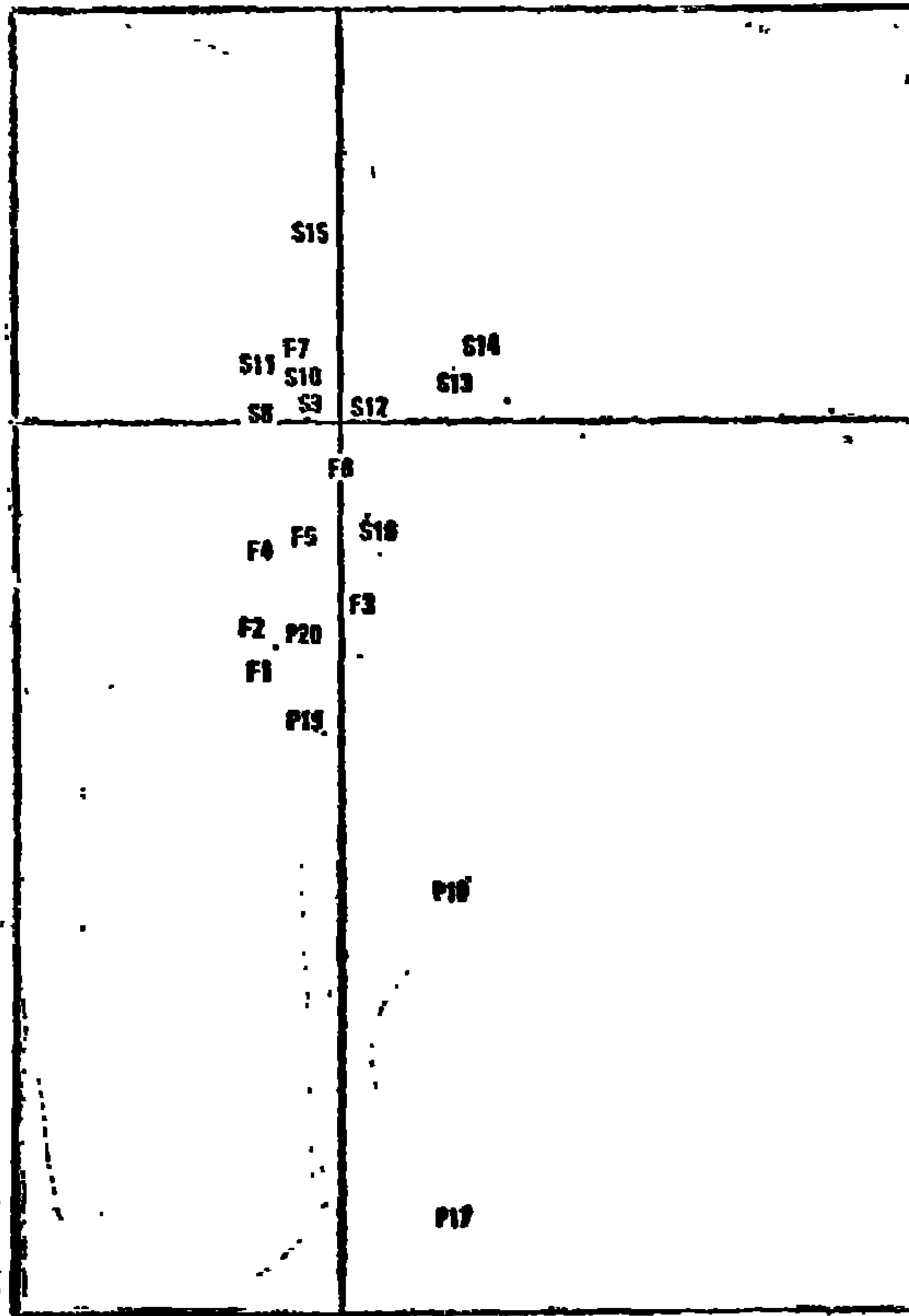
الزنوج كانت تسكن كل المنطقة الاستوائية وتنتشر من جنوب الصحراء خط تقسيم المياه بين الكونغو والزمبيزى ، ويستدلون على ذلك من وجود بعض البقايا حول جبل ألجن Eligon فى أوغندا بل وفى بلاد الحالا الغربية (١).

ويفترض كون أنه كانت هناك جماعة قديمة من أسلاف الزنوج Proto-negro ومن أسلاف الأقزام Proto-Pygmy تشبه تلك التى كانت توجد فى شرق وجنوب

(١) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٩٥٠ ، ص ٢٩٨

أفريقيا وكانت تعيش فى غرب أفريقيا خلال أواخر عصر البليستوسين بعيداً عن طريق هجرة الجماعة القفصية Copsein والجماعة الكيبوانية Capoid (١) ويفترض أيضاً أن هذه الجماعة الأخيرة قد إختلطت بالأقزام وكان ذلك سبباً فى توارث ظاهرة تكور bulbous الجبهة ، والعيون البارزة وباقى الصفات الطفلية(٢) (شكل رقم ١) .

إذا أردنا أن نتخيل سلف الأقزام نجـد أنه كان إنساناً ذا جسم ضخم ورأس كبير ووجه عريض وأنف عريض وفتحة عين واسعة وربما ذا عظام



الزراع فى الغابة (F)

1 Humu-Amba, 2 Mvuba,
3 forest Bira, 4 Nyanga.
5 Tembo, 6 Lega,
7 Oto Ekonda.

الزراع فى السافانا (S)

8 Swaga, 9 Shu,
10 Havu, 11 Hunde,
12 Shi, 13 Hutu of Burundi,
14 Hutu of Rwanda, 15 Bushong.
16 savanna Bira.

الأقزام والمقتر...

17 Mbuti, 18 Twa of Rwanda and Buruudi, 19 Twa Kuba,
20 Twa Ekonda.

(من : هرنيو)

شكل رقم ١ ـ خريطة مقارنات توضح علاقة قامة ببعض قبائل الاقزام والجماعات القزمية والزراع المجاورين بظروف البيئة (الغابة ، السافانا)

(١) Coon, C.S. : The Orgigin of Races, p.655

(٢) Lac. Cit.

حاجب ضخمة أي أنه كان كامل النمو ، ويبدو أن البشرة كانت سوداء أو ماهوجنية (حيث يبدو أن الأقزام قد فتح لون بشرتهم فى الغابة) كما أن جسمه كان يكسوه الشعر ، والشفاه محدبة وغير مقلوبة بدلا من الشفاه الملفوفة السائدة عند الزنوج . مثل هذا الإنسان يبدو أنه قد إنحدر من مجموعة سالدانها - روديسيا - كيب فلاتس Saldarha-Raho desian - Cape Flats وسلف كل من الأقزام والزنوج ثم طرأ على الأقزام حالة الانحطاط فى القامة (١).

وإذا صدقت نظرية تعايش نوعين Species من البشر خلال فترة من عصر البلايستوسين الأوسط أو الأعلى وأن الإختلاف الموجود بين جماعتين من البشر يجعل منهما نوعين متباينين ، فان صح هذا فان الأقزام والوا - توتسى Wa-Tutsi فى رواندا وبوروندي يمثلان نوعين مختلفين بالنسبة للقامة (٢) .

وتعتبر أقدم البقايا الأثرية التى « عثر عليها فى نطاق الغابات الاستوائية حديثة حداً بالمقارنة بالمناطق الأخرى » ويبدو أنه ليس منذ أقل من ٢٠ ألف سنة كان يعيش الإنسان في الغابات الاستوائية ، وربما بسبب عدم وجود مواضع مناسبة للتنقيب ، ولكن لم يعثر على آلات حجرية في غابة أيتورى وعلى ذلك فليس لدينا أدلة عن حياة الأقزام القديمة فى الغابة حتى فترة العشرين ألف سنة الأخيرة (٣) .

هذا وكان يعتقد هنتنجتون Huntington, E. (٤) أن الأقزام سواء الأفريقيين Negrillos أو الأسيويين Negritos وكذلك الإستراليين الأصليين والعناصر الزنجية بعامة، قد تأثروا بالإنسان القرد منتصب القامة Pithecanthropus إن لم يكونوا من نسله ، ويبدو أن النجريللو كانوا من أصحاب ثقافة سانجوان Sangoan (*) (٥) وهى ، أقدم ثقافة حجرية عثر عليها فى المناطق الاستوائية الأفريقية، ويبدو أنها قد تم

---

(١) Ibid, p. 655

(٢) Ibid, p. 13

(٣) Hiernamp, Jean : The People of A frica, p. 114

(٤) Hungtington, E.: The character of Races. New York, Cherles Scribner Press, 1925, p. 39—40.

(*) سانجوان ثقافة من حضارة وسط أفريقيا الا ستوائية وفيها أصبحت الفأس اليدوية مثقابا

(٥) Murdock, G.P. : Africa; p. 48

تقدمها في نطاق السافانا الشجرية والتى أعطيت ثقافة لوبمبان Lupemban والتى تم تنميتها إلى ثقافة تشيتوليان Tshitolian (X).

ونظراً لعدم العثور على حفرية لإنسان قزمى يصعب الإجابة عن المدة التى مضت منذ استقرار الأقزام فى أوطانهم الحالية فى وسط الغابات الاستوائية وبسبب طبيعة تربة هذه المناطق ليس من المنتظر العثور على مثل هذه الحفرية (١).

هذا ولم يستدل على شيء من البقايا العظمية للمبوتى القدامى وعلى ذلك فانه يجب للجوء إلى علم الكائنات البشرية البائدة Human Palaeontology لإلقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع (٢) ويبدو أن الآثار القديمة التى تؤكد قدم وعراقة المبوتى تؤكد أنهم أيضاً قد اكتسبوا صفاتهم البيولوجية والثقافية كوعاء جينى متميز Genepool ومتلائم مع بيئة الغابة الاستوائية منذ قرابة عشرين ألف سنة (٣).

ويظن أن كل من الأقزام والبوشمن يرجع فى الأصل إلى فرعين من السلالة الزنجية خاصة الزنوج الحقيقيين(٤) (زنوج الغابة) . ويبدو بمقارنة المبوتى مع جيرانهم (شكل رقم ٢) ولوضوح الفارق البيولوجى الكبير بينهم وبين الكيبوانيين Capoid (الخواسانيين Khoisan) يبدو أنهم قد وفدوا من منطقة غرب أفريقيا التى كانت تضم مخزون وطنى أفريقى كبير يختلف عن الخط الخواسانى (٥).

وعندما إنزوى الأقزام فى الغابة بدأت تظهر طفرة أو أكثر من طفرات القماءة dwarfing وهى تلك التى كانت قد بدأت عندهم قبل دخولهم الغابـة وتلك التى أصبحت لها قيمة حيوية فى عملية الاختيار الطبيعى بالنسبة لهم ، ومن هذا المجال

(X) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 114

(١) Loc. cit.

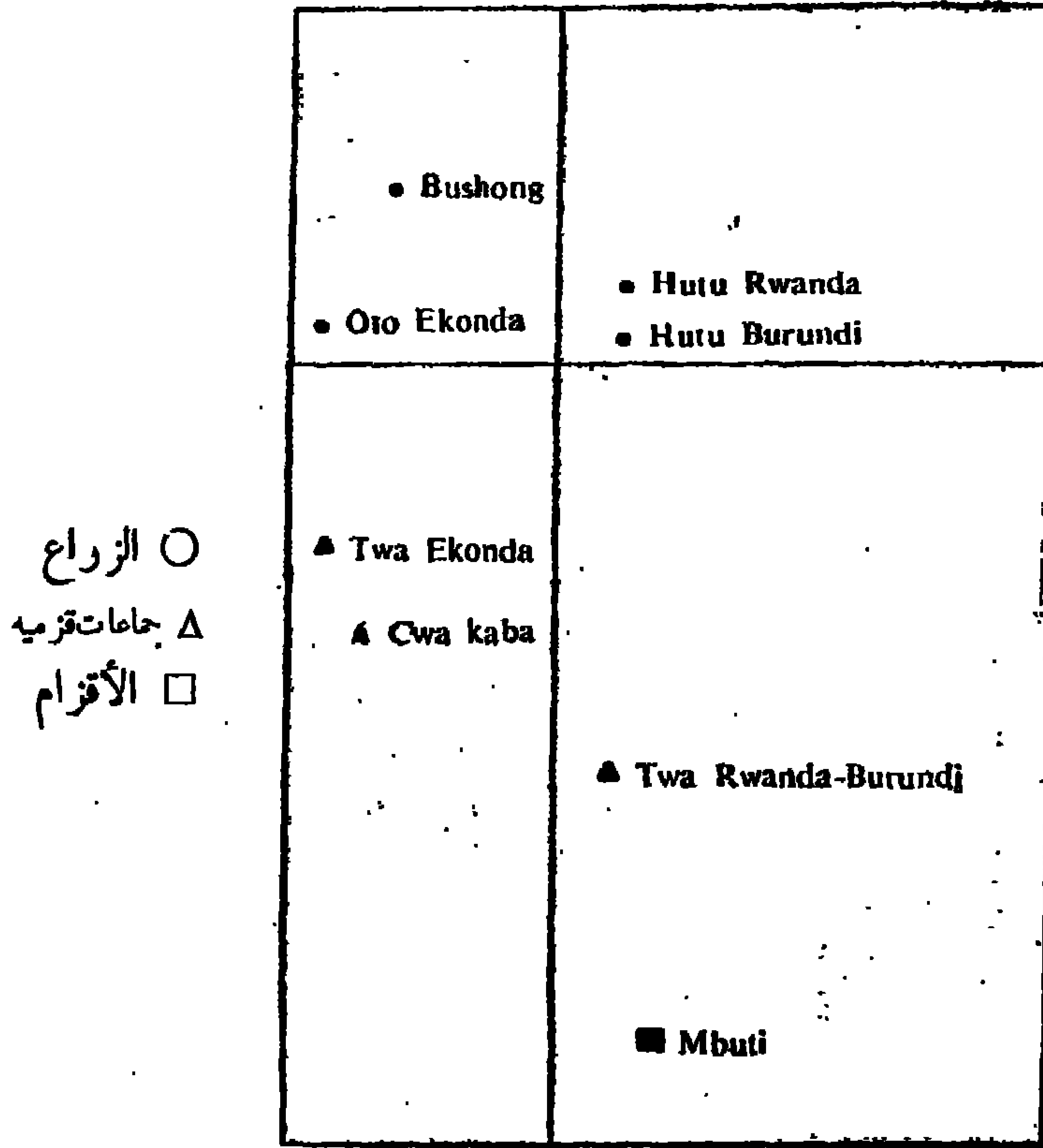
(٢) Ibid, p. 117

(٣) Loc. cit.

(٤) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية ، ص ٢٩٩

(٥) Hiernaux, Jeau : The People of Africa, p. 117

يقول كون: « أنه لا يهم كثيراً إن كان الأقزام قد انحدروا من سلف واحد كامل النمو أو من أسلاف تماثله متعددة(١).



(من : هرنيو)

شكل رقم ٢ — خريطة مقارنات بين الأقزام والجماعات القزمية وجماعات الزراع المجاورين مبنية على عشر قياسات أنثروبومترية مختلفة.

ويبدو أن أصل الأقزام شأنهم شأن الزنوج الأفريقيين سيظل غامضاً إلى أن يحين الوقت للكشف عن بقايا عظمية لأسلافهم خاصة فى المنطقة التى يظن أنها موطنهم الأول أو منطقة تخصصهم area of characterization وهى نطاق السافانا والغابات فى غرب أفريقيا (٢) أو شمال شرق نيجيريا على وجه التحديد. ومما يزيد من هذا الغموض الانتشار الواسع لجماعات الأقزام فى العالم إذ يمتد توزيعهم

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 655

(٢) Coon, C.S. : The Living Races of Man, p. 92

الجغرافى من مناطق وجزر جنوب شرق آسيا إلى المكسيك غرباً حيث توجد بعض الجماعات القزمية بين الهنود الأمريكيين من نفس نمط أقزام أفريقيا achondroplasic يعيشون بالقرب من بحيرة شابالا Chapala فى غرب المكسيك (١) .

والجدير بالملاحظة أن هذا التوزيع يرتبط أساساً بالمناطق المدارية ، كما أن النجريتو أيضاً كالنجريللو كانوا مكتملى النمو من قبل وإن كانت هذه الأنماط قد قاربت على الانقراض حالياً (٢).

ويعتقد سرجى(٣)أن أصل الأقزام كان فى القارة الأفريقية، وذلك إستنتاجاً من توزيعهم الجغرافى ، ويقول أنهم تبعوا سلالة البحر المتوسط (التى يقول أنها أصل السلالات والشعوب الأوربية كلها) فى أنتقالها من أفريقيا إلى أوربا ، وبقى الأقزام معها يمثلون نموذجاً بيولوجياً من طبقة ذات مستوى أقل ، هذا ويشير سرجى إلى انتشار القزمية فى جزر البحر المتوسط الأوربية خاصة سردينيا وصقلية، بينما يذكر أنها أقل انتشاراً فى شمال إيطاليا (وادى ألبو والبيدمونت) بل وربما غير موجودة (٤).

وعلى ذلك فيبدو بالضرورة أن أوطان أقزام أفريقيا كانت أكثر إتساعاً مما هى عليه الآن ، ذلك لأنهم كانوا وما زالوا يحترفون الصيد والجمع ، وكلا الحرفتين متشابهة . إذ أن الصيد سواء صيد البر أو صيد البحر ما هو إلا جمع للحيوان قسراً بغرض الإفادة منه إما فى الغذاء أو غير ذلك ، أما الجمع فهو ما يمكن تشبيهه بصيد النباتات لاستعمالها فى المأكل أو غيره من متطلبات الحياة الضرورية ، فهذه الحرفة بشقيها الجمع والصيد تتطلب أوطاناً متسعة لعيش فيها من يزاولها ؛ حتى يجدوا ما يكفيهم من الغذاء .

ويبدو أن أوطان الأقزام كانت تمتد شمالا حيث كانت تشغل مساحات واسعة

---

(١) Cates, Raginaid Regilet : Human Genetics. New York, The nacmillaon co., 1946, p. 1322

(٢) Coon, C.S. : The Living Races of Man, p. 179

(٣) Sergi, G. : The Mediterranean Race; A study of the Origin of European peoples. L nd n, 1901, p. 237

(٤) Lac. cit.

من غرب أفريقيا، وتذكر قصة النبلاء الخمسة من قبيلة العاسامون الذين كانوا يعيشون على ساحل خليج سرت، وكيف أنهم إخترقوا الصحراء حتى وصلوا إلى بلاد فيها أشجار مثمرة وأرادوا قطف ثمارها فقبض عليهم بعض الرجال الصغار، أطوالهم أقل من المعتاد ويرطنون بلسان غير مفهوم « أ. هـ. » (١).

ويبدو أن هذا المكان المذكور كان في مكان ما من حوض النيجر الأوسط، حيث كانت تمثل هذه المنطقة نهاية الطرق التي كانت تعبر الصحراء الأفريقية من الشمال إلى الجنوب (٢). وكانت تمتد أوطان الأقزام الأفريقيين إلى شرق أفريقيا (٣) كما كانت تتسع فتشمل منطقة بحر الغزال والبحيرات الكبرى في وسط القارة وكذا الغابات والأدغال المنتشرة في حوض الكونغو إلى بلاد الكاميرون وسواحل غينيا (سواحل غانا) ويغلب الظن أنهم كانوا يمرحون في هذه المناطق مثل انتشار الزنوج فيها، فقد عثر إلى الغرب من البحيرات العظمى الأفريقية على ثقافة سانجوان Sangoan التي ترجع إلى فترة تمتد من العصر الحجري الأوسط Middle Paleolithic إلى بداية العصر المسيحي Christian era (٤). وكانت تمتد أوطان أصحاب هذه الثقافة بحيث تغطي نطاق الغابات الاستوائية وتمتد جنوباً أيضاً إلى دائرة العرض ١٢ إلى قرب بداية موطن ثقافة ستيلباي Stillbay (٥).

وهناك أدلة تاريخية على إمتداد أوطان الأقزام الغربيين على المناطق الساحلية الداخلية حتى ليبيريا ويبدو أنه حتى القرن ١٦، كان الأقزام يمثلون العنصر الأساسي في السكان في الغابات الممتدة بين بحيرة ألبرت وبحيرة أدوارد (٦)، ونظراً لعدم

(١) محمد عبد الغني سعودي « الاتصالات العربية الأفريقية في العصور القديمة ». في : معهد البحوث والدراسات العربية : العلاقات العربية الأفريقية.. القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠١.

(٢) نفس المكان.

(٣) Gregory, Robert G. : India and East A frica; A History of Race Relations with the British Ewipre 1890—1934. Oxford, clarendan Press, 1971, p. II

(٤) Murdock, G.P. : Africa; Its People and Their Ciulture History, p. 48.

(٥) Loc. cit.

(٦) Coon, C.S. : The Origin of Races. p. 651—652

العثور على هياكل عظمية للأقزام أو على آلات قديمة بكميات كافية معبرة فانه يصعب معرفة الكثير عنهم أكثر من أنهم عاشوا فى أوطانهم الحالية منذ مدة طويلة خلال العصر التاريخى ، كما أنه لا توجد أدلة على معيشة الزنوج معهم فى الغابات قبل معرفة الزنوج للحديد والزراعة (١) . هذا وكان الأقزام يمثلون السلالة السائدة فى القسم الغربى من وسط أفريقيا خلال العصر الحجرى القديم الأوسط فى الوقت الذى كان يسود فيه البوشمن فى القسم الشرقى من وسط أفريقيا (٢). وقد عثر على ثقافة سانجوان Sangoan فى المناطق الغربية داخل نطاق الغابات المدارية على طول خليج غينيا ورغم أنه لا تعيش فى هذه المناطق الآ أية جماعات قزمية ، وإن كانت هناك بعض الجماعات قصيرة القامة مثل جاجو Gagu فى ساحل العاج والتى لا تصنف بسببه قصر قامتها مع الزنوج (٣).

ويلاحظ أن موطن الأقزام القديم كان يمتد ليشمل مناطق متسعة من نطاق السافانا على طول أنهار كوانجو Kwange ، كاساى Kasai ، وسائر الروافد الجنوبية لنهر الكونغو حيث ما زالت تعيش بعض الجماعات القزمية متناثرة إما بجوار المجارى المائية أو فى جماعات منعزلة داخل النطاق الجنوبى من الغابات المدارية الجافة ، ومنها شعب نيانيكا Nyaneka فى الجنوب الغربى (١٥°. جنوباً ، ١٣°، شرقاً) وفى الجنوب الشرقى فى زامبيا زائير بالإضافة إلى بعض الجماعات الفارة التى تحترف صيد السمك فى المستنقعات المجاورة لبحيرة مويرو Nweru (٨° جنوباً ، ٢٩° شرقاً) وبحيرة بنجويللو Bongweulu (١١° جنوباً ، ٣٠° شرقاً) ونهر كافو Kafue (٩°ـ ١٥° جنوباً ، ٢٧° شرقاً) ويبدو أن زنوج البانتو قد إشتركوا مع الأقزام فى الوطن الأصلى فى غرب أفريقيا ثم تحركوا من خلال هجراتهم نحو الشرق والجنوب (٤) إلى أطراف الغابات الاستوائية الحالية (خريطة رقم ٢) حول حوض نهر الكونغو وغابات ساحل غرب أفريقيا وذلك

---

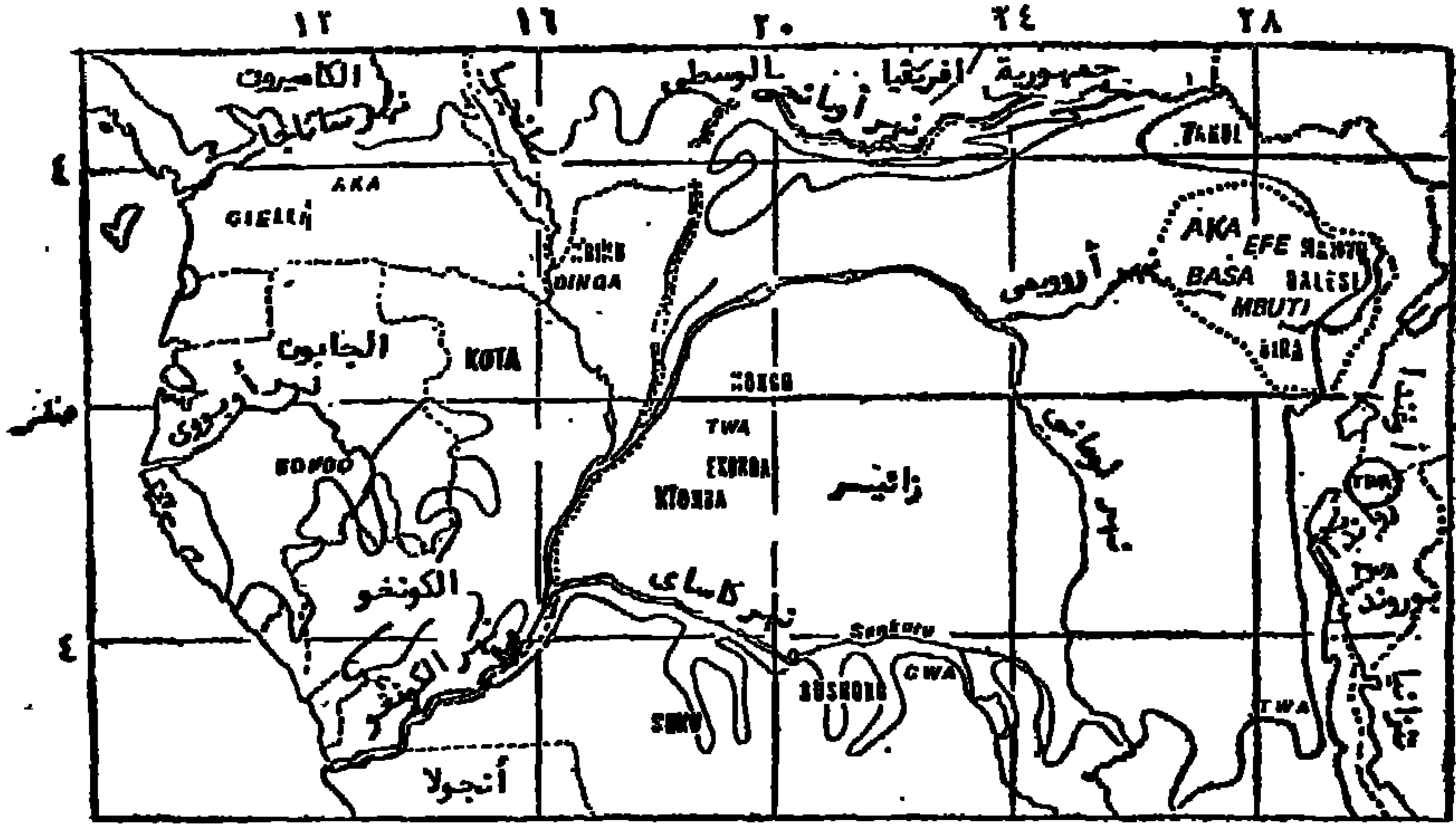
(١) Ibid, p. 652

(٢) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية ، ص ٢٩٢

(٣) Murdock, G.P. : Africa, p. 49

(٤) Coon, C.S. The Origin of Races, p. 653

لأن ذلك الحوض كان خلال فترة من عصر البليستوسين تغطيه المياه ، وعندما حدث الجفاف انتقل الأقزام للمعيشة فى الغابات وهناك أخذت قامتهم صفتها القزمية (١).



(من : هرنيو)

خريطة رقم ٢ — توضح مواقع الأقزام والجماعات القزمية وعلاقتهم بالجماعات العرقية الزراعية الأخرى فى وسط أفريقيا (كتبت اسماء القبائل بالحروف اللاتينية لسهولة النطق)

من هذا يتضح أن القارة الأفريقية تعتبر موطناً ليس فقط لسلالة واحدة من البشر ولكن لسلالتين : البوشمن ، والكونجوليون والأخيرة تشمل الزنوج والأقزام. أما قوقازيو شمال أفريقيا (البربر والعرب) فقد وصلوا أخيراً إلى القارة وكان هذا معاصراً تقريباً للزمن الذى وصل فيه المغوليون إلى جنوب شرق آسيا وأندونيسيا ، ويبدو أن أسلاف البربر قد دفعوا سكان المنطقة القدامى وكانوا من قصار القامة أمامهم نحو الجنوب (*)(٢).

ويتميز وطن الأقزام والزنوج (المجموعة الكونجولية فى أفريقيا) بالدفء طول العام إذ لا توجد إختلافات فصلية تذكر ؛ وإن كان لا يتمتع إلا بالقليل من ضوء الشمس ؛ وهو غزير المطر كما أن الجو مشبع بالرطوبة . هذا وتسود هذه الظروف

(١) Ibid, p. 589

(*) وكان هذا مثلما دفع المغوليون والاستراليون الأصليون من جنوب شرق آسيا إلى الشرق من خط والاسى Wallace's line إلى أوطانهم الحالية .

(٢) Coon, C. S. : The Origin of Races, p. 588

ليس فقط فى أفريقيا الوسطى بل وأيضاً فى معظم جزر المحيط الهادى التى تعرف باسم : ميلانيزيا كما تظهر بعض الاختلافات فى بولينيزيا ومكرونيزيا (١).

وتنحصر أوطان الأقزام الأفريقيون الحالية فى مواضع متفرقة فى حوض نهر الكنغو وتمتد أوطانهم شرقاً حتى حدود أوغندا فى غابة أيتورى Ituri ومن جهة الشمال الشرقى حتى حوض بحر الغزال وغرباً حتى حدود جمهوريات الكنغو والكامرون والجابون وأنجولا (٢) فيما بين خطى عرض ٤° شمالا و ٥° جنوباً داخل الغابات الاستوائية الكثيفة ، هذا ولا يغطى إنتشار الأقزام كل الغابات الاستوائية فى أفريقيا فهناك مناطق كثيرة منها لا يقطنها إلا جماعات البانتو الزراع ، رغم أن انتشار الصيادين وجامعى الغذاء فى الماضى كان واسعاً قبل أن يضطروا إلى الانزواء فى مناطقهم الحالية .

وكان الأقزام فى بداية القرن العشرين ينتشرون فى جماعات للصيد تنتشر تغطى غابات ويللى Welle ، وسمليكى Semliki ، والكنغو Congo ، وأوجووائ Ogowai (٣) . ويبدو أن وصف الغابة يختلف بالنسبة لقاطنيها عن أولئك الذين ينظرو إليها ويدوسونها من الخارج ورغم أنه عالم مغلق معادى للغرباء (٤) ، إلا أنه يسوده الظل والرطوبة المنعشة والضوء النقى الجميل والهدوء والراحة (٥) ، وتعتبر البامبوتى Bambuti مواطنوا الغابة الزائيرية الأصلاء (٦) ؛ فهى عالمهم الذى يمدهم بكل ما يلزمهم من ضروريات الحياة (٧).

---

(١) Coon, C. S.: The Living Races of Man, P. 228

(٢) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية صحص ٢٩٨ .

(٣) Keane, A.H. : Man Past and Present; reviased and largerly rewritten by: Hingston, A. Q. and Haddon, A.C. : London, Cambridge Univ. Press, 1920, p. 125

(٤) Turnbull, Colin M. : The Forest People; a study of the Pygmies of the Congo. 9th. pr. New York, Simen and Schuster, 1961, p. 31

(٥) Ibid, p. 12

(٦) Ibid, p. 13

(٧) Ibid, p. 14

ويتميز المناخ الاستوائي في حوض الكنغو بالحرارة العالية الدائمة (أكثر من ٢٦ م – ٧٨ ف طول العام (مع رطوبة عالية جداً (٥٥ – ٧٠٪) ، ولايزيد المدى الحراري السنوي عن ٢ – ٣ درجات ، أما متوسط الحرارة العظمى فيصل إلى ٣٠ م (٩١ ف) والحرارة الدنيا ١٧ م (٦٢ ف) وعلى ذلك فالمدى اليومي للحرارة كبيرا (قد يصل إلى عشر درجات) والأمطار انقلابية ، تسقط غالباً بعد الظهر من كل يوم وتكون مصحوبة بعواصف رعدية وذلك نتيجة سيادة الضغط المنخفض الدائم ، ويزداد سقوط الأمطار خلال شهر أبريل وشهر أكتوبر أو نوفمبر وهما الفترتين اللتين يعقبان عبور الشمس الظاهري لخط الاستواء (في مارس وسبتمبر) (١) . والجو حار وجاف أثناء النهار وممتلىء بالغبار الناعم وفي المساء تبدأ الرطوبة في الظهور (٢).

وتتكون الغابة الاستوائية من عدة مجموعات متنوعة من الأشجار ، أولها تلك الضخمة التي يبلغ إرتفاعها في المتوسط خمسين متراً حيث يصل إرتفاعها إلى ٨٠ متراً أحياناً ثم هناك الأشجار متوسطة الإرتفاع (نحو ٢٠ متراً) . وأخيراً توجد الأشجار المتسلقة التي تسد فراغات ما بين الأشجار مما يحجب الرؤية إلى مسافات طويلة وبجعل الانتقال داخل الغابة أمراً شاقاً (٣)، إلاعلى أصحاب الأجسام الصغيرة، وهذا يفسر الملاحظة التالية، وهي أنه بينما يحيا البوشمن في مناطق شبه جافة منذ زمن ليس ببعيد(٤)، نجد أن الأقزام يعيشون في أوطانهم الغابية الحالية منذ أزمان سحيقة (٥).

ويعتبر نهر أرووِيمي Aruwimi من أهم الروافد الرئيسية لنهر الكنغو، فهو متسع ولكنه يضيق كلما توغلنا في مجراه الأوسط ، متجهين إلى أعلى المجرى up streem

---

(١) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول : أفريقيا ؛ دراسة لمقومات القارة . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٦٤ – ١٦٦

(٢) Turnbull, Colin M. : op. cit., p. 166

(٣) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول : أفريقيا ، ص ١٨٨

(٤) فاروق عبد الجواد شويقة : « الكيبوانيون » في : الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، ع ٥ ، ١٩٧٥

(٥) Hiernaux, J. : The People of Africa, P. 114

ولكنه يستمر شديد الانحدار، وهنا يأخذ إسماً آخر هو إيتورى Ituri (١)، حيث تكون الغابات موطناً للبامبوتى Bambuti، وتلك هى البيئة التى إستوطنها الأقزام منذ آلاف السنين قبل أن يعرف الأوربيين أفريقيا (٢).

ويبدو أن انخفاض عرض الأنف الشديد ولون البشرة الفاتح، جاء نتيجة لاختبار طويل الأمد من تأثير عوامل المناخ(٣)، بما تشمله من متوسطات التساقط والهواء الرطب والتباين الفصلى البسيط فى درجة الحرارة وكمية الرطوبة والنسبة الضئيلة من الأشعة فوق البنفسجية التى تتوافر تحت الغطاء الشجرى . هذا ويعتبر المبوتى جماعة متلائمة بيولوجياً للغاية مع ظروف الغابة الاستوائية(٤)، إذ أنها تمثل نمطاً من السلالات المحلية Local race التى تختزل ظروف البيئة (٥)، ويعتبر النمط القزمى للقامة السائد عند الأقزام والبوشمن الذين يحترفان القنص والجمع فى أفريقيا من بقايا سمات إنسان العصر الحجرى المتوسط Middle Stone age (٦). ويبدو أن إستعمال السهام السامة فى عملية الصيد أفقد الحجم والقوة أهميتها فى عملية الاختيار وقد تعاونت هذه الطريقة مع ميزة صغر الحجم المناسب للمرور بين الأحراش وأشجار الغابة فى تأكيد تلك الصفة (٧).

مورفولوجية الانسان :

كانت تسكن القارة الأفريقية قبل الزنوج سلالة مختلفة أخرى هى الأقزام، الذين ليسوا فقط أفتح لوناً وأكثر نحافة slighter فى الجسم من الزنوج، بل كانوا مختلفين عنهم فى عدة صفات طبيعية أخرى كثيرة وخاصة أبعاد الرأس والجزع

---

(١) Turnbull, Colin M. : The Forest People, p. 28—29

(٢) Ibid, p. 29

(٣) Hiernaux, Jean : op. cit., p. 117

(٤) Loc. cit.,

(٥) Garn, Stanley M. : Human Races. 2 nd ed. 3 rd pr. Springfield, Charles C Thomas. 1965, p. 17

(٦) Willcox, A. R. "Size and the Hunter." *In* : South African South African Journal of Science. Vol. 67, No, 5, 1967, p. 306—307

(٧) Ibid,. p. 308

والأطراف . بالإضافة إلى قصر القامة الواضح ، السائد حيث لا يتعدى متوسط إرتفاع الفرد البالغ الذكر منهم ١٫٥٥ متر (٦١ بوصة) وقد يبلغ أحياناً إلى ١٫٤٠ متراً (٥٥ بوصة تقريباً) (١) وتلاحظ عليهم العلاقة بين وزن وحجم الجسم وبين المناخ السائد (٢)(*) ومنها أنه يغلب على من يقطن المناطق المدارية الحارة — باستثناء الأقزام أن يكون طويل القامة(٣) نحيل القوام، وذلك هو ما تعرف بقاعدة ألن Allen's Rull (**) ، ومع ذلك فالملاحظ أن الأقزام الأفريقيين يشبهون فى أجسامهم المكتنزة الإسكيمو(٤) سكان الأقاليم القطبية الشمالية . وإرتفاع قامة الأقزام أقل بكثير من متوسط قامة البوشمن (-) (جدول رقم ١) ، ولكن هناك من يقول بأن تباين قامة الأقزام الأفريقيين كبيراً للغاية، حيث يتراوح ما بين ١٫٣٧ — ١٫٤٥ متراً (٤ أقدام ، ٤٫٢٥ بوصة إلى ٤ أقدام ، ٢٥ر بوصة)(٥) ، هذا ويبلغ متوسط إرتفاع الفرد من قبيلة الأكا Akka التى تعيش فى شمال زائير بجوار بحيرة ألبرت ٤ قدم و ٦ بوصات ، فأحياناً ما يصنفوا مع النجريللو(٦). هذا وقد إتضح أن هناك

---

(١) Delafosse, Maurice; The Negroes of Africa; History and Culture, translated into English by : Fligelman, F. : Port Washington, Kennikat Press, 1968, p. 7

(٢) Roberts, O.F.: "Body Weight Race and Climate" *In:* American Joumal of Physical Anthropology. new series II, 1953, p 533—558 : *After:* Hulse, F.S. : The Human Sapies, p. 333

(*) وقد توصل روبرتس إلى ذلك من دراسته المغوليين الذين يبدو أن أسلافهم كانوا يعيشون فى مناطق باردة أساساً وانتشروا بعد ذلك فى مناطق متباينة المناخ .

(٣) Hulse, Frederick S.: The Human Species ; An Introduction to Pysical Anthropology. 4 th. pr. New York,

(**) ملاحظة أن أطراف بعض الحيوانات ذات الدم الدافئ تميل إلى أن تكون أطول وأنحف فى المناطق البـاردة . (Coon, C.S. : The Living, Races of Man, p. 321)

(٤) Linton, Ralph : Tree of Culture. New York, Alfred A. Knopf, 1955, p. 26

(-) وهى ١٥٨ سم (١٢ بوصة) [(فاروق عبد الجواد شويقة : الكيبوانيون ، مصدر سابق)].

(٥) Keane, A.H. : Man Past and Present, p. 125

(٦) Gates, Ragineld Ruggles ; Human Genetics. New York, The Macmillan Gon., 1952. p. 1321

ترابطاً بين القامة القزمية وبين القرب من خط الاستواء يبلغ ٢٢٪ (*) أي أن قامة هذه السلالة تتزايد إرتفاعاً كلما تباعد موطن أصحابها عن خط الاستواء شمالاً أو جنوباً ، وقد إتضح أن العامل أكبر فى الشمال(١) .

ويبدو أن المبوتى هم أقصر قامة لأى سلالة إنسانية (١٤٤ سم للذكور البالغين ، ١٣٧ سم للإناث البالغات) وبمقارنتهم مع السلالات الأفريقية الأخرى جنوب الصحراء يتضح أنهم من أصحاب الأرجل القصيرة والأزرع الطويلة والأكتاف العريضة(٢) .

جدول ١ — يوضح مقارنة بين بنية الجسم عند الأقزام بالمقارنة بغيرهم (٣)(*)

الأهلة (الجينبول)	القامة سم	الوزن كم	المعامل (Ponderal)
الأقزام	١٤٢ر٢	٣٩ر٩	٣ر٥٦
البوشمن	١٥٥ر٨	٤٠ر٤	٣ر٨٦
الوتوتسي	١٧٦ر٠	٥٧ر٠	٣ر٠٩
البربر	١٦٩ر٨	٥٩ر٥	٢ر٨٥
المغاربة	١٦٨ر٩	٦٣ر٨	٢ر٦٥
الأمريكى U. S. A.	١٧٣ر٩	٧٠ر٢	٢ر٤٨
اليابانيون	١٦٠ر٩	٥٣ر٠	٣ر٠٤
الإسكيمو	١٦١ر٢	٦٢ر٩	٢ر٥٦

(*) معامل الارتباط (ر) = [(ن × مج س ص) − (مج س × مج ص)] ÷ [√((ن × مج س٢) − (مج س)٢) × √((ن × مج ص٢) − (مج ص)٢)]

(١) Kelso, A.: Physical Anthropology. an introduction; Philadelphia J.B. Lippincott, 1970, p. 337

(٢) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 115

(٣) Dobzansky, T. : Mankind Evolving. New Haven, Yale, Univ, Press, 1962, p. 74

(*) معامل بوندلر (ليفز) لبنية الجسم = [∛(الوزن كجم) × ١٠٠] ÷ القامة الكلية سم

وتتميز جماعات الصيد والجمع من غير الأقزام بأنها تحمل صفات طبيعية ما بين الأقزام والجماعات الزراعية المجاورة . ولكن تتفاوت درجة التباين هذه (شكل رقم ٢) . والقامة بعامة عند الذكور البالغين منهم يدور متوسطها حول ١٥٠ سم وإذا يفضل تسميتها بالجماعات القزمية (المتقزمة) Pygmoid (جدول رقم ٢) .

جدول ٢ – يوضح إرتفاع قامة بعض الجماعات القزمية(١)

الجماعة	الموطن	N	القامة سم
بينجا Binga	غابة لوباى Lebaye	٤٢	١٥٢
	(جمهورية أفريقيا الوسطى)	٢٨	١٥٣
أكـا Aka	كاميرون	٢١٧	١٥٣
بينجا Binga	أوبانجى الأدنى	١٢٥	١٥٥
توا Twa (غابة البركان)	شمال رواندا	٧٩	١٥٥
توا ايكوندا Twa Ekonda	وسط زائير	١٠٨	١٥٧
توا رواندا Twa Rwanda (المناطق المكشوفة)	رواندا	٩١	١٥٩
سواكوبا Cwa-Kuba	وسط زائير	٩٧	١٦٠

وغالباً ما ترجع القماءة إلى سبب نقص إفراز هومون الثيروكسين Thyroxine (Tetraiodothyronine) من الغدة الدرقية ، وكذلك من حيث هى مرض ينشأ

(١) Ibid, p. 22

عن نقص اليود فى البيئة (التربة غالباً) ، هذا ويسبب نقص إفراز الغدة الدرقية فى الأم خلال فترة الحمل إصابة أطفالها بالقماءة ، ويبدو أن هناك أفراداً أكثر تعرضاً للإصابة بالقماءة من غيرهم إذا ما نقص اليود، وهذا يرجح إرجاع سبب ذلك إلى وجود جينة متنحية عندهم ، وقد إتضح أن العلاج المبكر بالثيروكسين يفيد الطفل المصاب بالقماءة إلى حد كبير ، وإن كان من النادر أن ينجح فى إعادته إلى الحالة الطبيعية تماماً(١) .

ويصحب زيادة إفراز هرمون الثيروكسين Thyroxine (Tetraiodothyronine) تنشيط واضح فى عملية الأيض (التمثيل الغذائى)(٢)، ويرجع ذلك غالباً إلى وجود اليود Iodide والجدير بالإشارة أن هناك صلة واضحة بين إفرازات الغدة الدرقية وإفرازات الغدة النخامية (٣) Pituitary gland (غدة تقع أسفل المخيخ)، ويظهر أثر ذلك التأثير المتبادل (*) فى أثر الهرمون الدرقى على كل خلايا الجسم فى النمو(**)، وأيضاً فى أثر هرمون النمو النخامى على مراكز النمو الثانوية خاصة غضروف الاتصال فى العظام الطويلة(٤) .

هذا وقد لوحظ على القامة أنها تطول إذا تحسنت ظروف حياة الأقزام (٥) خاصة الظروف المتعلقة بالتغذية ، ومع ذلك فان القمىء يظل عادة قصير القامة إلى حد كبير حتى بعد العلاج ، ومتخلف عقلياً بدرجة شديدة(٦) .

وقد قام بعض الباحثين بدراسة على الغدد الصماء لبعض الأفراد من الذكور

---

(١) Montagu, A. : Hunan Heredity, p. 271

(٢) Clark–Kennedy, A. E. : Human Disease, p. 252

(٣) أياد شطى : « غريزة الغدة الدرقية وأعراضها فى : ادوارد بيكار : أبحاث فى الطب الحديث . دمشق ، دار اليقظة العربية : ١٩٦٤ ، ص ١٧

(*) أسماء الباحثان "The Pituitary–Throid Axis" : Salter & Galli–Mainini

(**) يطلق على تضخم الغدة الدرقية مرض هاشيموتو Hashimoto disease الذى يعتبر من الناحية الوراثية من النمط السائد المسيطر (Montagu, A : Human Heredity, p. 354)

(٤) أياد شطى : « غريزة الغدة الدرقية وأعراضها » ، ص ٢٣

(٥) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية ، ص ٣٩٩

(٦) Montagu, A. : Hüman Heredity, p. 271

البالغين من عامة البينجا Binga القزمية التى تعيش فى جمهورية أفريقيا الوسطى فاتضح لهم أنه لا يوجد أى نقص deficiency فى إفرازات هرمون النمو hermone growth ، ولكن هناك بعض الأنسجة التى تحد من نشاطه ، وعلى ذلك فان هيرنيو (١) يوافق على الرأى القائل بأنه غالباً ما يوجد لدى الأقزام Pygmy والجماعات القزمية Pygmoids آليلات موهوبة ذات كفاءة عالية تعمل على آليلات موهوبة ذات كفاءة عالية تعمل على إيقاف النمو عن طريق منع عمل الخلايا عن النمو للمستوى الطبيعى المعتاد (٢) . وتبدو القزمية dwarfing فى الكائنات الحيوانية حتى والنباتية أيضاً(×)وتنشأ من تأثير معكوس لتغيرات جينية(٣)أى طفرات تضهورية ، ولكن ليس معنى عمل آليلات إيقاف النمو أنها تعمل مبكرة عند أطفال الأقزام ، فقد إتضح من دراسات أجريت على أطفال من المبوتى معروفة أعمارهم بالتقدير (لأن المبوتى لا يعرف عمره الواقعى) أنه هناك نقص مبكر فى النمو (نتيجة دراستين)(٤)، بينما أوضحت دراسة أخرى أن هناك عوامل ميكانيكية مبكرة مسئولة عن قصر قامة البالغين(٥)، وقد رجحت هذا الرأى الأخير دراسة أنثرومترية

---

(١) Hiernaux Jean : The People of Africa, p. 118

(٢) Merimee, T. J. : Rimoin, O.L. & Cavalli-Sfrorza, L. C. : Metabolic studies in the African Pygmy "*In* : J. clininvest, vol. 51, 1972, p. 395—401 *And* :

Rimoin, O. L. ; Merimes, T.J.; Rabinawitz, D. ; McKusick, V.A. Govolii-Sforza, L.L.: Grewth Hormone in A frican Pygmies-Londcet Sapt. 9: 523—6

(×) هناك نوع قزمى من الغزال فى كوريا واليابان ، وفيل قزمى فى الفلبين ، وفرس نهر قزمى فى ليبريا وشمبانزى قزمى فى زائير Coon, C.S. : The Origin of Race, p. 112—113

Stein, P.L. & Rowe, Gruam.: Physical Anthropology. New York, p. 227

بل هناك أنواع قزمية من البسلة والفول والأذرة

(Coon, C. S. : The Origin of Races, p. 112, 113, 114)

(٣) Coon, C. S. : The Origin of Races, p. 34

(٤) Mean, G. V. ; Roels, O. A. Price, D.L. and Merril, J. M. : "Cardiovascular disease in African Pygmies". *In*: *L* J chreon. Diseases 15 : 341—71 *After* : Hiernaux, J : The People of Africa, p. 118

(٥) Hiernaux, J. : Ibid, p. 118

موضوعية(١) وهناك بعض الشك فى إرجاع سبب قزمية القامة عند الجماعات القزمية التى تعيش فى المناطق المدارية إلى عوامل وراثية فالوا – توتسى Wa-tutsi فى أفريقيا ، وهنود السيوكس Sioux Indians فى أمريكا ، واسكتش المرتفعات Scotch Highlanders فى بريطانيا طوال القامة ، لأنهم توارثوا الأليلات الضرورية (٢) . وعلى ذلك فيحتمل أن تكون القامة ليست صفة تلاؤم ، ولكن مع هذا فهناك بعض الأسباب للقول بأن بنية الجسم لها هذه الصفة (٣) .

والقماءة Dwarfism تأتى نتيجة إحدى حالتين :

١ – نقص نمو الغضاريف achondroplasic أو (chandrodystrophy) وهو إعاقة نمو الجهاز العظمى بسبب شذوذ نمو الغضاريف(٤) .

٢ – الطفلية المظهر ateleiotic وهى حالات أكثر ندرة وتظهر فى الجنين ويكون فيها الجزع عادى الطول والأرجل قصيرة والمفاصل كبيرة أما العيب فيوجد فى غضاريف العظام كاملة النمو epiphyses (٥).

هذا وأقزام الكنغو من النمط الأول achondroplasic (٦)، الذى يصل أحياناً إرتفاع قامته فى المتوسط إلى ١٣٠ سم للذكر ، ١٢٠ سم للأنثى ، ولكن الملاحظ أن حالات الأقزام الأفريقيون لاتصل إلى الحد الأقصى التى تلاحظ على بعض الأفراد عند بعض الأوربين أو الزنوج نتيجة طفرات معينة(٧).وهوالنمط المماثل

---

(١) Hunt, E. : "The developmental geneties of man". *In:* Foulkher, F. (ed.). Human Develorment. Philadelrhia, Saurders, 1966, p. 76—122

(٢) Hulse, F.S. : The Human Srecies, p. 333

(٣) Newman, M. T.: "Evolutionary Changes in Body Size and Head Form in American Indians. *In :* American Anthropologist, Vol. 64,1962, p. 237—257

(٤) Montagu, A. : Human Heredity, p. 352

(٥) Gates, Reginald Ruggles : Human Geretics. New York, The Macmillan co, 1952, p. 1320

(٦) Ibid, p. 1321

(٧) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 653—654

لما يلاحظ فى حالةالبولدوج bulldog ذات الرؤوس والأجسام الكبيرة والوجوه البارزة بينما الأذرع والأرجل قصيرة والأيدى والأقدام صغيرة(١) ، ويبدو أن وراثة قزمية الأطراف صفة سائدة سيادة بسيطة(٢) . ويبدو أيضاً أن طفيلة المظهر هى السائدة فى الحالات القزمية .

ويتميز الأقزام اللاغضروفيون achondroplastit (chandystrophic) بقصر الأذرع والسيقان وأصابع مكعبرة فى اليدين والقدمين ،أما حجم الرأس والجزع فطبيعى ، وهؤلاء الأقماء يوجدون ظاهرياً فى كل السلالات البشرية(٣) . ويبدو أن أساس هذه القزمية اللاغضروفية هو شذوذ فى تعظم الهيكل الغضروفى وبخاصة فى مراكز التعظم فى العظام الطويلة فى الأذرع والسيقان(٤) .

وقد يصحب القماءة المتوطنة المنسببة من نقص الثيروكسين نقص فى تكوين الجسم والعقل وفى كثير من الأحيان يصابون بالصمم ، كما تتميز مشيتهم بالاسترخاء والملاحظ أنه عند انتقال الأمهات اللاتى يعانين من نقص اليود إلى بيئات جديدة يتوافر فيها هذا العنصر بكميات مناسبة ،أو إذا ما عولجن به فليس من الضرورى مطلقاً أن يصبح أطفالهن قميئين ، كما أن الأفراد الأصحاء الذين يتنقلون إلى بيئة ينقصها اليود قد يصابون بالجويتر(٥) (تضخم الغدة الدرقية) وما يتبعها من آثار (*). وإن كانت إفرازات الغدة الدرقية مسئولة عن القماءة Cretinism (**) فهى

---

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 114—115

(٢) Montagu, Ashely : Human Heredity. New York, World Publishng Co., 1963, p. 351

(٣) Dobzhanskey, T. : Mankind Evoliving, p. 114

(٤) Loc. cit.

(٥) Montagu, Ashley : Human Heredity, p. 112

(*) ومنها الجوتر الجحوظى exophthalmic goiter (مرض جريفز Groves's diseese) ويصاحبه توتر وخفقات القلب وارتفاع معدل الأيض وجحوظ العينين ، وهى صفة متنحية ومرتبطة بالجنس والأنثوى غالباً . (Ibid, p. 365)

(**) ويقصد بها توقف خلقى لنمو الجسم والعقل عند مستوى الطفولة المبكرة وأغلب الظن أن النوع الذى لا يستجيب للعلاج بالغدة الدرقية تسيطر عليه عوامل وراثية ولكن بطريقة غير معروفة .
(Montgu, Ashley : Human Heredity, p. 387)

أيضاً مسئولة عن المكسيديما Myxedema وهى التى تحدث نتيجة نقص إفرازها ويتميز أصحابها بكونهم ضخام البنية ولكنهم أغبياء(١) ، ويصحب ذلك انخفاض كبير فى الأيض(٢) .

أما قامة النجريتو (ذكور ١٤٤ سم فى المتوسط) فقد لوحظ تباين واضح بين جماعاتهم المختلفة (جدول رقم ٣) .

جدول ٣ — مقارنة بين قامة بعض جماعات من النجريتو(٣)
من الذكور البالغين

الجماعة	القامة	
	سم	قدم / بوصة
لوزون	١٤٧	٤ / ٥ر١٠
السيمانج	١٥٢	٥ / ٠ر٠٠
الاندمان	١٤٩	٤ / ٥ر١٠
الفدا (*)	١٥٧	٥ / ٥ر٠٠

إذا كان النمط الجينى Genotype هو التكوين الوراثى الذى تحدده عدد الجينات وأنواعها وترتيبها(٤) ، ذلك فانه يعنى من الوجهة النظرية الوعاء الذى يحوى جميع الصفات الوراثية لمجموعة بشرية معينة . وهذا يعنى أيضاً من الوجهة العملية التطبيقية ، مجموعة سكانية معينة (سلالة معينة) لها صفاتها الخاصة بها ، وهذه الصفات

---

(١) Clark–Kennedy, A.R. : Human Disease, p. 74

(٢) Montagu, Ashley : Human Heredity, p. 385

(٣) Coon, C.S. : The Livig Races of Man, p. 179, 196

(*) عنصر قوقازى قصير القامة يعيش فى الهند ويقال أنهم نشئوا من إختلاط تم بين الجينبول القوقازى والجينبول الاسترالى وإن كان الأول أكثر تأثيرا .

(Coon, C.S. : The Living Races of Man, p. 196)

(٤) Montgu, Ashley : Human Heredity, p. 385

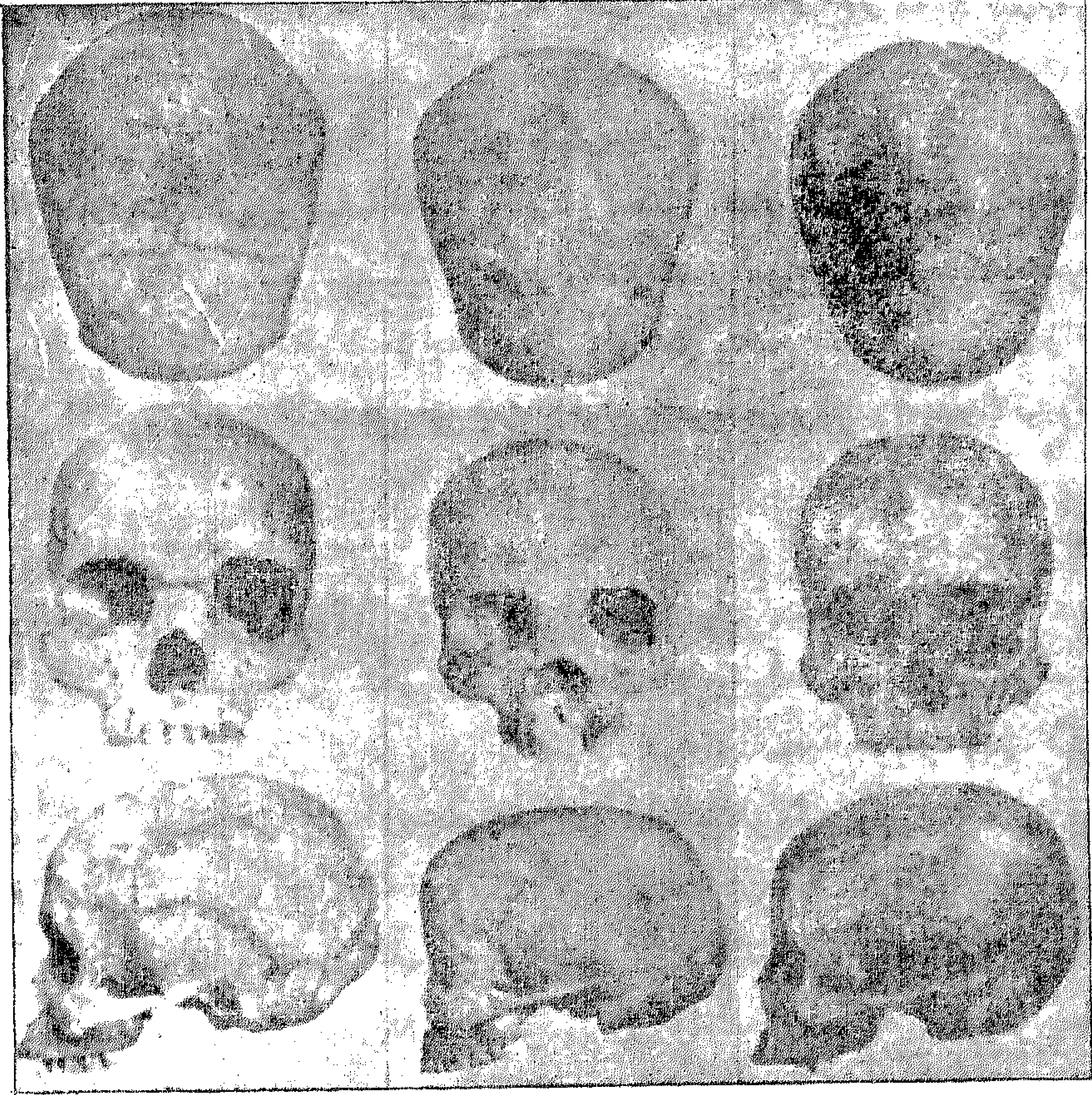
تشمل جميع المكونات الإنسانية من بيولوجية وإجتماعية وثقافية إذ أنها كلها مترابطة ومتداخلة في متصل واحد هو الإنسان بمفهومه الفردى ومفهومه الجماعى .

ويعتقد « غلاب » أن الأقزام الأفريقيين سلالة خاصة بذاتها استناداً إلى الاختلافات الفزيولوجية الخاصة بالفرد وبفصائل الدم(١)، وهو قول صحيح أثبتته البحوث والدراسات التفصيلية على إفرازات الغدد الصماء (خاصة الغدة الدرقية) وعلى فصائل الدم ومكوناته (جدول رقم ٤) الذي يتضح منه وجوه فروق واضحة بين الأقزام وطوال القامة بل حتى بين الأقزام الأفريقيين وأقزام آسيا والاقيانوسية .

وإذا ما أجريت مقارنة مورفولوجية بين رأس كل من النجريللو والبوشمن والنجريتو (لوحه رقم ٢) يلاحظ على المنظر العلوى للجمجمة Norma Verticalis أن كنتور الرأس معين الشكل وهناك نتوءات جانبية، أما الجبهة فضيقة، وصندوق الدماغ ناتىء أعلى من الوجه ومن عظام الخد لدرجة أنهما محجوبان، ونسبة العرض إلى الطول أكبر منها عند أى مجموعة زنجية . أما المنظر الأمامى Norma Frontalis فيوضح إنخفاض واتساع فتحة الأنف (عند الاندمان الفتحة أضيق وأكثر ارتفاعاً) كما يلاحظ إرتفاع فتحة الحجاج عند النجريللو والاندامان. هذا بينما يوضح المنظر الجانبى Norma Lateralis وجود بروز واضح فى وجه النجريللو بينما هو قليل البروز عند النجريتو وعدمه عند البوشمن . ويلاحظ فى العينات الثلاث المذكورة أن عظم القزال Occipital bone بارز ، كما أن النتوءات الحلمية Mastoid processes صغيرة . وأنها تبدو طفلية Juvenile المظهر خاصة عند البوشمن التى تبدو لديهم هذه الظاهرة ملفتة للنظر(٢) .

(١) محمد السيد غلاب : تطور الجنس البشرى . ط ٤ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠٤

(٢) Ibid, p. 437



(من : مونتاجو : مقدمة الانثروبولوجيا)

لوحة رقم ٢ ـ ثلاث مساقط لجماجم سلالات عريقة مختلفة تنتمى الى : النجريللو A ، والبوشمن B ، والنجريتو C

والملاحظ أن الدراسة التى أجريت على المبوتى مما يتعلق بتردد الصفات الوراثية (عدا مجموعة الدم ABO) أجريت على أعداد قليلة (أكثر قليلا من مائة فى كل

جدول ٤ — يوضح مقارنة النمط الدموى من مجموعة ABO بين بعض الأقزام فى أفريقيا وآسيا والاقيانوسية(١)

	الباحث	N	O	A	B	AB	p	q	r
الأقزام الأفريقيون	عديدون	٢٥٧٣	١ر٤٥	٣ر٢٩	٨ر٢١	٠ر١٩	٠ر١٩	٧ر١٣	٣ر٦٦
أهالى جزر الاندامان	عديدون	٦٦	١ر١٧	٠ر٥١	٠ر٢٢	١ر١٠	—	—	—
أقزام الملايو	بوليونين وسنيت ١٩٥٣	٢٦٩	١ر٥٩	٥ر٢٤	٥ر١٤	٩ر١	٢ر١٤	٥ر٨	٢ر٧٧
الايتـــا	شبستا ١٩٥٢	١٥٥	٩ر٥	٩ر٣٢	٢ر١٢	٨ر٣	٤ر٢٠	٤ر٨	٤ر٧١
أقزام غينيا الجديدة	سمبل وآخرون ١٩٥٦	١٣٩	—	—	—	—	٥ر٧	٩ر١٣	٦ر٧٨

(١) Montagu, Ashely : An Introduction to Physical Anthropology. 3rd ed. Springfield, Charles C Thomes, 1960, p. 436

دراسة) بينما كانت العينة التى درست عنها تردد مجموعة الدم ABO وصل عددها إلى أكثر من ألف حالة(١).

وبالنسبة لمجموعة ABO نجد أن المبوتى تقع بالقرب من الحد الأعلى من تردد أليل p. (A) ، وأليل q (B) فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ويقفون فى ذلك مع البينجا Binga ذوى السمات القزمية Pygmoid ، والكورانا Korana من الهوتنتوت (*) ونجباكا Ngbaka من جنوب غرب زائير(٢) .

ويختلف الأقزام عن الزنوج فى أنه تنتشر فيهم أنماط الدم التالية : جميع فصائل مجموعة ABO ، ونمط N من مجموعة MN كما يقل فيهم كثيراً توزيع الهابتوجلوبين Hp1 (٣)، ويقترب الأقزام فى ذلك إلى البوشمن أكثر من اقترابهم إلى الزنوج وإن لم يتطابقا سوياً(٤) . الملاحظ أيضاً أنه طبقاً لنظام MN نجد أنه هناك قيمة عالية جداً (٣٥٪) من الأفراد الذين لا تتجلط خلايا دمهم الحمراء بالجسم المضاد u ، بينما نجد أن تردد أليل 7a لمجموعة دم سوتر Suter أقل ما يمكن عند المبوتى(٥) .

وقد اتضح من فحص مكونات دم عدد ١٢٠ فرداً من المبوتى تبعاً لنظام GM وجود نقص فى عامل Gm (X) ويشبه لمبوتى فى ذلك سائر سلالات أفريقيا جنوب الصحراء(٦) ، كما أوضحت دراسة تردد الصفات الوراثية أن المبوتى لاينتمون إلى أى مجموعة من المجموعات الأفريقية جنوب الصحراء(٧) . وتتأكد هذه النتيجة إذا ما ضمت نتائج دراسة الصفات الدموية المختلفة بعضها إلى بعض ،

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 117

(*) انظر : فاروق عبد الجواد شويقة : « الكيبوانيون » مصدر سابق .

(٢) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 116

(٣) Coon, C. S. : The Living Races of Man, p. 286

(٤) Ibid, p. 287

(٥) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 116

(٦) Loc. cit.

(٧) Ibid, p. 117

وهذا يؤكد العزلة الوراثية التي يحياها الأقزام نتيجة التراكم أو العزلة أو الإثنين معاً، وهي التي أكدت صفاتهم الخاصة خلال خط سلفي طويل من العزلة(١) .

هذا و يمثل نمط الخلية المنجلية Sickle-Cell الذى يعمل على زيادة القدرة على تحمل الإصابة بالملاريا صفة موجودة لدى ٢٦٪ من الأقزام المستقرين في منطقة انتشار الملاريا وتبعاً لاتجاه التأثير الجيني ، فغالباً ما كانت هذه الصفة أساساً عند الأقزام ثم انتقلت إلى الزنوج(٢) . والملاحظ قلة تردد أليل D, (الخاص بانتقال الصفات) إذ لا يتعدى نسبته عند المبوتي ٣ ٪ وهي نسبة أقل من المعدل السائد عند جماعات أفريقيا جنوب الصحراء(٣) .

ومن ناحية الصفات الوراثية للدم يحمل المبوتي الصفات الأفريقية الواضحة، بل إن موضعهم يحتل أقصى درجة للمدى الأفريقي من حيث التباين، على عكس ونقيض القطب الآخر الذى يحتله الأوربيون والعرب . ومن ناحية مجموعة Rh نجد أن لديهم أعلى نسبة (٢٣ ٪) من تردد R^u_o ، وأيضاً أعلى نسبة (٧١ ٪) من تردد R_o ، بينما لا توجد لديهم لأليلات السالبة(٤) من الـ Rh ،ومن الصفات الجديرة بالإشارة أن زمن الرجع (مدى الاستجابة) عند الأقزام أطول بنحو ٣ / ١٠٠ من الثانية(٥) .

هذا عن الصفات الباطنية أما الصفات الانثروبومترية فنجد أن الرأس غالباً ما تكون متوسطة (المعامل ٧٩) (٦)وأحياناً عريضة (حتى ٨١) ولما كانت هذه الصفة لصيقة بهم فان أي ظهور لها عند جيرانهم الزنوج (أصحاب الرأس الطويل) يدل على اختلاطهم بالأقزام(٧) ، وتشبه الرأس وإلى حد ما الوجه مثيلاتها عند

---

(١) Loc. cit.

(٢) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 652

(٣) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 116—117

(٤) Ibid, p. 116

(٥) روستان ، جان : الإنسان ، ترجمة محمد عبد الرحمن مرحباً . بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٦٤ ، حاشية ص ١٦

(٦) Keane, A. H. : Man Past and Present, p. 125

(٧) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٤٣

الجماعات الأفريقية ذات الأصل المشترك الذين يقطنون الغابات المطيرة [1] .
أما المخ (*)فقد اتضح من دراسة أجريت على الأقزام أنه يصل إلى أقصى نمو له بعد المولد بنحو عشرين شهراً حيث تتضاعف خلاياه العصبية حيث يصل حجمه فى فترة مبكرة إلى حجم مخ البالغين[2] والرأس بعامة ليست صغيرة بل هى نسبياً أكبر من أية سلالة زنجية أفريقية [3]،حيث قدر حجم فراغ دماغ الذكور بنحو ١٤٢٨ سم٣ والإناث بنحو ١٢٦٨ سم٣، وذلك من دراسة ثمان حالات ومع أن هذا ليس دليلا أحصائياً كافياً لأن هذا العدد لا يعتبر ممثلا للمجتمع ،إلا أن القياسات التى أجريت على الأحياء تعزز الأخذ بهذه الأرقام[4] . هذا وكانت السلالة القزمية واسعة الانتشار ليس فقط فى القارة الأفريقية بل أنها وصلت أيضاً إلى جنوب ووسط أوربا (الجماجم القزمية microcephelic) التى عثر عليها سيرجى فى إيطاليا والهياكل القزمية فى قبور سويسرا[5]وبدليل ما توصل إليه سيرجى أيضاً بالنسبة لارتفاع قامة الأحياء (جدول رقم ٥) .

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 118

(*) هناك علاقة بين حجم الجسم وحجم فراغ الدماغ فقد وجد أن حجم فراغ الذكر أكبر من حجم فراغ الأنثى ، كما وجد أن أصحاب الرؤوس العريضة Brachycephalic من سيبيريا وشمال أمريكا وبولينيزيا عندهم متوسط كبير لحجم فراغ الدماغ (١٥٠٠ سم ٣ للذكر البالغ) ، وكذا اليابانيون والصينيون الشماليون والأوربيون الشماليون والأواسط متوسطو الدماغ فحجم فراغ دماغهم ١٤٠٠ سم٣ . هذا بينما الناس صغار الجسم الذين يحيون فى المناطق الدفيئة فى أوربا وآسيا وأمريكا والجماعات الإفريقية عموماً يصل حجم فراغ دماغهم فى المتوسط ما بين ١٣٠٠–١٤٠٠ سم ٣ ، وهناك بعض الأقزام وبعض الإستراليين الأصليين يصل حجم فراغ دماغهم إلى أقل من ١٣٠٠ سم ٣ ، ومع ذلك فإن هذا ليس قاعدة ، حيث أنه يوجد هناك بعض السيبيريين ذوى أمخاخ أقل من بعض الإستراليين كما أن هناك بعض الإفريقيين ذوى أمخاخ أكبر من كثير من الأوربيين .

(٢) Hiernaux, Jean: The People of Africa, p. 118

(٣) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 26

(٤) Ibid, p. 646

(٥) Sergi, G : The Mediterranean Race; A study of the Origin of European Peoples. p. 234

جدول ٥ — النسبة المئوية للقزمية في الذكور في إيطاليا في أوائل القرن العشرين (١)

ارتفاع القامة متر	النسبة المئوية من إجمالى السكان فى فئة السن
١ر٢٥ — ١ر٥٣	١٤ر٤٩
١ر٢٥ — ١ر٤٥	١ر٦٣

وعند الأقزام رؤوس كبيرة بالنسبة لأجسادهم رغم أنها أقل قليلا فى الطول عن سائر مواطنى الغابات الرطبة المجاورين لهم وتساويها فى العرض ، مما يعطيها شكلا دائرياً أكثر ، ومن أهم صفات الأقزام الأنف العريض والفم الواسع ، فعرض الأنف يتجاوز بكثير إرتفاع الأنف ، كما أن جزر الأنف منخفض مع وجود إنتفاخ فى قمتها مما يعطيها فوق الوجه شكل مثلث متساوى الأضلاع . وللفم شفاه رقيقة ، وتبدو المنطقة ما بين الأنف والفم على شكل محدب Convex نظراً للبروز الواضح لمنطقة أسفل الأنف Subnasal ونظراً لبروز الفكين تبدو الذقن متراجعة receding (٢).

وقد إتضح من بعض القياسات الانثروبومترية التى أجريت على الرأس والجسم على أفراد الأقزام من جماعة سوا كوبا Cwa Kuoa بأنهم قريبين من الزراع الهومو — أمبا Humu-Amba الذين يعيشون فوق السفوح السفلى من جبال رونزورى بالقرب من الحدود الزائيرية الأوغندية وعبر وادى نهر سمليكى وقريباً من جماعة بيرا Bira غابة إيتورى of the Ituri forest (٣)

(١) Ibid., p. 236

(٢) Hiernaux, Jeun, : The People of Africa, p. 115—116

(٣) Ibid, p. 122

وجزع trunk الأقزم طويل (١) بمعنى أن معامل كرومك Cromic Index (*) كبير (أكبر من ٥٣) (٢) أى أنهم غير متناسقين(٣) ، وقد تظهر بعض حالات تضخم العجز Steatopygia (٤)ولكنها بعامة تكاد تكون غير ملحوظة(٥) ، كما أن عظام الحوض pelvis عند الأقزام تتميز بصفات تشريحية خاصة (٦)، والأطراف العليا أطول من الأطراف السفلى (٧)، إذ الملاحظ أن الأزرع طويلة للغاية بالنسبة لطول الأرجل (٨)، كما أن الساق أقصر عادة من الفخذ (٩)، وقصر الأرجل هى السبب فى قصر قامة القزم الأفريقى(١٠).

والوجه قصير جداً (١١) ويتجه إلى العرض وبعامة به بروز Prognathic (١٢) مما حدى بالسير هارى جونستون Harry Johnston إلى إطلاق هذا المصطلح « قزم ببوز Pygmy-prognathous » (١٣) عليه ، ويغلب على عظام الوجنة Cheek-bones — مثلهم مثل المجموعة الكيبوانية — أنها ناتئة بوضوح وهى تصنع

---

(١) Keane, A.H. : Man Part and Present, p. 125

(*) Reliative sitting height = Cromic Index = $\frac{\text{إرتفاع الجلوس} \times ١٠٠}{\text{إرتفاع القامة الكلى}}$

(٢) فاروق عبد الجواد شويقه : الأنثروبومتريا ، بحث غير منشور ، ص ٦٠ .

(٣) Huntington, E. : The character of Races, p. 78

(٤) Keane, A.H. : op. cit., p. 125

(٥) Seligman, C.S. : Races of Africa, p. 27

(٦) Dart, R.A. : "The Second Adolescent (Female) Ilium of Australopithicus prometheus. *In :* America Jounal of Physical Anthpology. Vol. 2, No. 1, 1957, p. 73—82

(٧) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 645

(٨) Seligman, C.G. : Races of Africa, p. 27

(٩) Coon, C.S. : Op. cit., p. 654

(١٠) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٣ .

(١١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 654

(١٢) Keane, A.H. : Man Part and Present, p. 125

(١٣) Seligman, C.G. : Races of Africa, p. 27

وجه مثلث الشكل triangular form (١) ، والملاحظ أن الفكين Jaws عظيمى البروز highly prognathous (٢).



(من : كون : أصل السلالات)

لوحة رقم ٣ — قزم من زائير ، وتلاحظ السمات القزمية : الوجه القصير والعريض ، العيون الواسعة الناتئة ، بروز أسفل الانف ، الانف القزمية (قصيرة وعريضة جدا والجذر الهابط العريض) ، الفم الكبير والذقن متراجعة ، وبعض السمات القوقازية (الصلع).

والجبهة منتفخة bullbous (٣) وفى الحقيقة الشفاه دائماً رقيقة (٤) (*) (لوحة رقم ٣) والأنف — مثل البوشمن والهوتنتوت — قصير وفتحتاها عريضة جداً (معامل

---

(١) Keane, A.H. : op. cit., p. 85

(٢) Loc. cit.

(٣) Howells, William: Mankind in the Making; the story of Human Evlution. New York, Doubleday Co., 1959, p. 305

(٤) Keane, A.H. : Man Past and Present, p. 125; Hienaux, J. : The People of Africa, p. 116

(*) يذكر محمد عوض محمد أنها غليظة ؟ (الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٣) (أنظر الصورة ! ! لوحة رقم ٣) .

أنف الأحياء أكثر من ١٠٠ ، وجذرها منخفض ومفلطح ، وهى دائماً من النمط العريض Platyrrhine (١)،حيث يقرب معامل الأنف عند الأقزام من معاملها عند البوشمن (٢)(لوحة رقم ٤) .



(من : هوتون)
لوحة رقم ٤ ـــ رجل من الاقزام (باكوا Bacwa)
نموذج للمظهر الطفولى

والعيون كبيرة ناتئة بارزة Protuberant (٣) ، كأن تكون بسبب الجوتر الجحوظى Exophthalmic goiter .(×)ولون قزحية عيونهم بنى غامق ولكن الصلبة

---

(١) Keane, A.H. : Ibid, p. 85

(٢) Kelso, A. : Physical Anthropology ; an introduction. Philodelphia, J.B. Leppincott, 1970, p. 247

(٣) Keane, A.H. : Op. cit., p. 125

(×) وهو مرض جريفز Graves's disease = إزدياد نشاط الغدة الدرقية وتوتر وخفقات القلب وارتفاع معدل الأيض وجحوظ العينين ، وهو مرض وراثى ذا نفاذية جزئية ويغلب ظهوره فى الأناث (Montagu, A. : Human Henedity, p. 375)

sclera (القرنية cornea) بيضاء اللون وليس بها بقايا بقع لونية مثل الملاحظ عند كثير من الزنوج أو الأستراليين الأصليين(١).

ورغم ما كتب عن أسنان(× ×)الأقزام قليل إلا أنه من الواضح أنها كثيرة التلف كما أنها سرعان ما تتساقط ، وإلى جانب ذلك فانها ليست صغيرة الحجم مثل أسنان البوشمن (٢).



(من : هوتون)

لوحة رقم ٥ ـ رجل من الاقزام (الباكانجو Bakango)

نموذج للبالغين

والشعر قصير وصوفي wooly أو لولبي frizzly أو مجعد Crisp (لوحة رقم ٥) ، ودائماً ذا لون غامق بني بلون الصدأ rusty . وشعر الوجه متباين

---

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 654

(××) هناك فروق فى الأسنان بين السلالات حيث نجد أنه عند القوقازيين يكون حجم السن الجانبي العلوى أصغر من السن الأوسط بينما هذا الفرق ليس محسوساً فى السلالات الأخرى .

(Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 353)

وانظر للأهمية : Flower, H.W. : "On the size of Teeth as a character of Race. *In* : J. R.A. I., Vol. 14, 1885, p. 183—6

(٢) Coon, C.S. : The Origen of Races, p. 654.

Vaeriable ولكن الجسم مغطى بزغب خفيف خاصة منطقة الصدر ، وهذا الشعر ليس من الزغب الجنينى fetal lanugo (×) كما يذكر البعض ولكنه من شعر الجسم العادى . هذا وكثير من أطفال الأقزام من ذوى الشعر الأحمر ولكن هذا يظهر نتيجة مرض غذائى هو الكوشيركو Kwaskkior (١) (△).

ولون البشرة بنى محمر أو مصفر وأحياناً غامق جداً (٢)، وقد يكون بنى باصفرار (٣)، وبعامة فان لون البشرة متباين ، ولكنه ليس أسوداً وليس أصفر كما هو الحال عند البوشمن ، ولكنه فى العادة بنى داكن محمر وهو اللون الذى أطلق عليه جيتس Gate, R.R الماهوجنى mahogany (٤) ، وقد لوحظ أن الأقزام الذين يعيشون فى الخلاء أكثر سواداً من هؤلاء الذين يعيشون داخل الغابات ، كما لوحظ أن لون البشرة بينهم أكثر تنوعاً (٥) .

ويوضح الجدول رقم (٦) مقارنة عامة بين نمطين من الزنوج وبين الأقزام .

(×) شعر البطن (كما يطلق عليه عادة فى مصر) أى الشعر الذى ينزل به المولود من بطن أمه

(١) Loc. cit.

(△) يتفشى هذا المرض بمعدلات عالية فى البيئات الفقيرة ، فهو من أمراض سوء التغذية ويظهر نتيجة تربية الأطفال على وجبات غذائية مكونة أساساً من النشويات والمحاليل السكرية ويكاد ينعدم فيها البروتين (فاروق عبد الجواد شويقة : « نطاق الجوع فى غرب إفريقيا » فى : معهد البحوث والدراسات العربية : الدراسات الخاصة . المجلد الأول . القاهرة ، المعهد ، ١٩٧٦ ، ص ٣٩٢ — ٤٢١) .

(٢) Keane, A.H. : Man Past and Present, p. 125

(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٣

(٤) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 654

(٥) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية ، ص ٢٩٩

جدول ٦ – مقارنة مورفولوجية بين نمطين من الزنوج وبين الأقزام
في أفريقيا (١)

الصفة	الأقزام	البوشمن	زنوج الغابة (الحقيقيون)	الزنوج النيليون
القامة (سم)	١٤٢	١٤٥	١٧٢	١٧٨
لون البشرة	بني داكن–أسود	بني مصفر	بني داكن–أسود	أسود–بني داكن
شكل الرأس	متوسط–عريض	طويل–متوسط	طويل	طويل
ارتفاع قبو الرأس	متوسط	متوسط–منخفض	عال	عال
الجبهة	بارزة	منحدرة	رأسية–منحدرة	قليلا منحدرة
عظام الحاجبين	غير موجودة	ضعيف	ضعف–غير موجودة	ضعيف
بروز الفك العلوى	شائع	متوسط	شائع	خفيف–غير موجود
الشكل الجانبي للأنف	مستقيم–مقعر	مقعر	مقعر–مستقيم	مستقيم–مقعر
شكل منخاري الأنف	عريض جداً	عريض جداً	عريض	عريض
طية الجفن العلوى العين (الطية المغولية)	—	داخلية	—	—
لون قزحية العين	بني داكن	بني داكن	بني داكن–أسود	بني داكن
لون الشعر	أسود	أسود	أسود	أسود
شكل الشعر	صوفي–مفلفل	مفلفل	صوفي	صوفي
شعر الجسم	قليل	قليل	قليل	قليل

(١) محمد رياض : الإنسان ؛ دراسة في النوع والحضارة . ط ٢ . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٢

وقد إتضح للدكتور جوى ثلمانز Dr. Guy Thilmans بعد إجراء عشر قياسات حيوية biometric (إنثروبومترية) على الرأس والوجه أن المبوتى تتقارب مع الجماعات الزراعية الغابية القاطنة فى جابون وزائير فهذه الجماعات أكثر قرباً وتشابهاً للمبوتى مع جماعات أخرى تعيش خارج الغابة مثل تيتا Teita فى كينيا وزولو Zule فى جنوب أفريقيا ، كما أن الفارق بين المبوتى والبوشمن كبيراً أيضاً (×). ومع ذلك فالمبوتى أفتح بشرة من جيرانهم الزراع ،ومن صفاتهم الأخرى الواضحة كثرة الشعر على الجسم وهذه سمة تفرقهم عن جيرانهم بوضوح (١).

والملاحظ أن للبيئة تأثيراً واضحاً على نمط السكان (الأهالى) ويظهر ذلك من مقارنة البيانات الموضحة بالجدول (رقم ٧) الذى تظهر به بعض القياسات الانثروبومترية عن الأقزام المبوتى والجماعة القزمية Pygmoid توا إكوندا Twa Ekonda التى تعيش فى غابات الكونغو ، والبيرا الغابية Forst Bira والتى تعيش فى ذات البيئة الغابية ، وبيرا السافانا Savanna Bira التى تقطن نطاق السافانا .

(×) إذ أن الفك العلوى عند النجريللو بارز Prognathous بينما هو عديم البروز onthognathous عند البوشمن ، ويلاحظ أيضاً أن هذا الفك عند النجريتو قليل البروز .

(Montagu, A. : An Introduction to Physical) Anthropology, p. 437

(١) Hiernaux, Jeean : The People of Adrica, p. 115

جدول ٧ — يوضح مقارنة أنثروبومترية بين المبوتى وتوا إكوندا
ونمطى البيرا الغابية والسافانية (١)

الصفة	المبوتى	توا إكوندا	البيرا (غابات)	البيرا (السافانا)
N	٧٨	١٠٨	١٩٥	١٦١
القامـــة	١٤٤	١٥٧	١٥٨	١٦١
طول الطرف السفلى	٧٨	٨٧	٨٩	٩٣
عرض الكتف	٣١٥	٣٤١	٣٦١	—
عرض الحوض	٢٤٠	٢٣٢	٢٤٥	—
طول الرأس	١٨٤	١٨٧	١٨٨	١٨٩
عرض الرأس	١٤٢	١٤٥	١٤٦	١٤٥
إرتفاع الوجه	١٠٤	١١٦	١٠٦	١١٧
عرض الوجه	١٣٣	١٣٤	١٣٩	١٣٨
إرتفاع الأنف	٤٣	٥٠	٥٠	٥٠
عرض الأنف	٤٥	٤٤	٤٥	٤٥
سمك الشفاه	١٥	٢٥	٢٢	—
الطول النسبي للطرف السفلى	٥٤ر٥	٥٥ر٤	٥٦ر٦	٥٧ر٤
معامل الرأس	٧٧ر٠	٧٧ر٤	٧٧ر٩	٧٧ر٤
معامل الوجه	٧٨ر٣	٨٦ر٩	٨٣ر٩	٨٤ر٥
معامل الأنف	١٠٣ر٨	٨٧ر٨	٩٠ر٣	٨٩ر١

أما بالنسبة لبصمات الأصابع فقد إتضح أنه للمبوتى أعلى تردد فى العالم من نمط الأقواس Arches (١٦٪)(٢) ، وهى نسبة عالية حتى بالنسبة لبقية سلالات

(١) Ibid, p. 183,.188

(٢) Ibid, p. 116

الأقزام الأفريقية (١٠٪ وأكثر قليلا)(١) ، كما ترتفع نسبة تكرار نمط العقود Loops عند الأقزام الأفريقيين غير الكيفو(٢) ، هذا والملاحظ أن نمط الدوامة whorl لاتزيد نسبتها عندهم عن ١٠٪ وهى نسبة تميز القوقازيين وكل الأفريقيين(٣)

وبعامة فانه يمكن تقسيم الأقزام الأفريقيين من حيث الصفات المورفولوجية إلى مجموعتين :—

١ — مجموعة ذات بشرة حمراء أو سمراء مشربة بصفرة مع ميل إلى الحمرة فى شعر الرأس ، والأرداف ليست متضخمة .

٢ — مجموعة ذات بشرة سوداء وشعر أسود وقامة أطول قليلا ، والعجز متضخم (٤) .

وفى الحقيقة لا توجد وحدة بين الأنماط الجسمية للنجريللو حيث يلاحظ الإختلاف الواضح بين القبائل المختلفة ، ولكن الصفة الوحيدة المشتركة هى قزمية القامة . ويعتبر أفراد قبيلة أكا Akka وقبيلة بابينجا Balbinga هى أنقى هذه السلالة حيث نجد أن لون البشرة لديهم أصفر — محمر neddish-yellow أو بنى فاتح light brown ، والشعر قصير short وصوفى woolly ، والعيون بنية brown ، وتتجه الرأس إلى العرض brachycephalic (المعامل ٧٩) ، والأنف عريض جداً وبصورة غير عادية مع تفلطح فى جذرها بحيث تصنع مثلث متساوى الأضلاع وتعتبر هذه السمة من أهم الصفات المميزة لهم ، والجزع طويل ، والأرجل قصيرة ، وأذرع أكثر طولا ، ويغطى الجسم عادة شعر ناعم downy خفيف light ، هذا والبنية متينة البناء (٥) .

---

(١) Hulse, Frederick S. : The Human Species, p. 321

(٢) Coon, C.S. : The living Races of Man, p. 260

(٣) Loc. cit.

(٤) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية ، ص ٢٩٩

(٥) Keane, A.H. : Man Past and Present, p. 123

أما النجريتو فمن أهم صفاتهم المورفولوجية القامة القصيرة (١٤٥ — ١٥٠ سم) والبشرة ذات اللون الأسود ، والرأس العريض (٨٠ — ٨٣) ، والوجه العريض ، والشفاه الغليظة ولكن غير المقلوبة ، والأنف العريض (١)(×) .

ويختلف لون بشرة النجريتو عن النجريللو أيضاً فى أن بشرتهم سوداء اللون ، بينما لونها عند النجريللو أصفر مع ميل إلى السواد ، وكذلك يختلفان فى طول القامة حيث أن النجريتو أطول ، أما فى غير ذلك فهما متشابهان (٢) ، هذا وقد أوضحت بعض الدراسات السيريولوجية الحديثة على ٤٨ من النجريتو وجود تردد عالى للغاية من Gm′, 21 وهو نمط دموى لا وجود له فى أفريقيا (٣) ، وهذا يشكك فى الدعوى القائلة بوجود صلة بين النجريتو والنجريللو .

وقد اتضح بعد إجراء دراسات عديدة على نظم دموية مختلفة منها

(ABO, Rh, MN, Haptoglobins transferins, Gm)

أن كلا من المبوتى والبنجا وجماعات الزراع فى وسط أفريقيا تتقارب بنفس الدرجة من بعضها البعض (٤) ، وهذا دليل على انفتاح الجينبول الخاص بها من بعضها البعض وما يستتبع ذلك من تقارب فى كل شىء ثقافى آخر خاصة اللغة (٤) .

ويوضح الجدول التالى (رقم ٨) بعض القياسات الانثروبومترية التى تعطى صورة عن أبعاد جسم الأقزام .

---

(١) إبراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٩٥٠ ، ص ١٩٨

(×) من الدراسات الأنثروبومترية القيمة التى أجريت على النجريتو البحث التالى :

Cappieri, Mario : "The Recial Hiomogenity of the Andamanese I,II. "*In:* Mankind Quarterly,1970, No. 10, p, 199—212, No. 11, p. 19—44

(٢) جورجى زيدان : طبقات الأمم . القاهرة ، مطبعة دار الهلال ، ١٩١٢ ، ص ٧٥

(٣) Steinberg, Anther G. and lie Ingia, Luan Eng : "Immunglobulin G Allotypes in Malayan Aborigines". *In :* Human Heredity. Vol. 22, No. 3, 1972, p. 254—258

(٤) Hockelt, Charles F. : "On Race and Language . *In* : Coon, C.S. : The Living Races of Man. New York, Alfred A. knopf, 1965, p. 40—42

جدول ٨ – يوضح بعض القياسات الانثروبومترية لحالة دراسية قزمية من نمط الدوورف Dwarf من الجينبول المصرى (×).(١)

القياس	الصفة (٢)
١٩	الوزن
١١٦٧	القامة
١١٧	g—p
١١٣	eu—eu
٧٩	go—go
١٠٤	zy—zy
٩٢	ft—ft
٩٥	n—gn
٥٦	n—sto
٣٦	n—sn
٣٠	al—al
٢٨٤	a—a
٢١٨	ic—ic
٥٦٩	vt—sy
٤٧٤	ac—do

(×) أجرى الباحث هذه القياسات على حالة دراسية (عم – عبده فراج ٨٠ سنة) فى ٦ أبريل ١٩٧٤ ، وكان المزمع تتبع حالته من خلال أسلافه، إلا أنه مرض وتوفى فى مايو ١٩٧٦ ، فرحمة الله عليه وعلينا جميعاً .

(١) لمعرفة دلالات الرموز يرجى الرجوع إلى أى من المصادر المتخصصة فى الأنثروبومتريا (مثل : فاروق عبد الجواد شويقة : مذكرات فى الأنثروبومتريا) ، إذ يصعب شرح دلالات الرموز هنا ، وقد اتبعنا فى ذلك العرف العلمى السارى (أنظر : (Publications of the Joint Arabic –Polish Anthropological Expedition. Vol. 2, Cairo, 1964).

هذا وقد ظهرت عدة أنماط مختلفة نتيجة إختلاط المبوتى مع الزراع المجاورين فى نحو عشر قياسات وليس فقط فى القامة، منها جماعة سوا كوبا Cwa of the kula (١)، حيث إتضح أن ١٠٪ من شبابهم اليوم يرجع فى الأصل إلى سلف من الزراع (٢)، وقد أكدت ذلك الدراسة الوراثية لمجموعة الدم ABO وهى تلك التى دلت على أن الوعاء الجينى genepool أكثر قرباً من البوشنج Bushong عن المبوتى، وبالمثل يقال عن توا بوليا Twa of the Bolia وتوا مونجو Twa of the Mongo فى المديرية الاستوائية فى زائير (٣)، فبالنسبة لمجموعة الدم ABO يعتبر أسلاف السوا والتوا، من الجماعات القزمية فى جنوب وغرب زائير التى تخرج عن الوعاء الجينى للمبوتى (٤).

هذا والرأى الجديد القائل باختلاف الأقزام عن الزنوج هو السائد الآن، رغم قول عوض (١٩٦٥) نقلا عن سليجمان (٥) (فى أحدث طبعات كتابه المعاصرة لعوض وهى الطبعة الثالثة ١٩٥٧) (×) من أن سلالة الأقزام تمت بأواصر القرابة إلى المجموعة الزنجية (٦)، ومع أن كون قد ذكر هذا الرأى أيضاً (١٩٦٣-١٩٦٥) (٧) إلا أن الكثيرين من الانثروبولوجيين أمثال فالوا Vallois, H. (١٩٤٨)

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 124.

(٢) Heirnaux Jean : "Les Bushong et les Twa du royaume Kuba (CongoLé-opoldville), pygmées, pygmoides et pygmération, anthopologie Linguistique et expansion bantoue. "*In :* Bullatines Memoier de la Société d'Anthropologic de Paris, Vol. 9, 1972, p. 299—336

(٣) Hiernaux J. : "Donnéer génétiques sur six populations de la Republique du Congo. "*In :* Ann. Soc. Belgen. Med. Trop., Vol. 42, 1963, p. 145—174

(٤) Hiernaux, J. : The people f Africa p. 124

(٥) Seligman, C.S. : Races of Africa,

(×) هناك طبعة رابعة أخرى عام ١٩٦٦، صدرت لها إصدارة ثانية عام ١٩٦٧، هى التى اعتمدنا عليها فى المقال المعروض

(٦) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية، ص ١٤.

(٧) Coon, C.S.: The Origin of Races, p. 652, Coon, C.S. with Hunt, E.E.: The living Races of Man, p. 102

وبياسوتى Biasutti, Renato (١٩٥٩) ومردوك Murdock, P.G. (١٩٥٩)
ومونتاجو Montagu, A. (١٩٦٠)؛ إعتبروهم سلالة مستقلة كما ذكر ذلك أيضاً
كوماس Comas, J. (١٩٦٠) (١). وإذا دققنا النظر نجد أن هذه الآراء الحديثة
لا تتعارض كثيراً مع رأى كون الذى نقدره حق قدره، إذ أنه إعتبر الأقزام مشتركين
مع الزنوج فى تحت نوع Subspecies واحد أو مجموعة سلالية كبرى تشمل ضمن
ما تشمل السلالة القزمية وتلك حقيقة انثروبولوجية واضحة .

الجوانب الثقافية والحضارية

تتابعت بعد تعريف تيلور للثقافة (*)، الكثير من التعريفات لعل من أهمها
ما ذكره كلوكهون وجيلى (١٩٤٥) (٢) من أن الثقافة : نظام للحياة مستمد من
التاريخ ومن هذا النظام ما هو واضح للعيان ومنه ما هو ضمنى ولكنه مفهوم ،
ويشترك فى هذا النظام كل أفراد الجماعة أو أعضاء مقصورين منهم بنوع خاص
ثم ما ذكره كون (١٩٥٤) (٣) من أنها : « مجموع كل الأشياء التى يفعلها الناس
نتيجة لتعلمهم ذلك » . أما لنتون (١٩٥٥) (٤) فقد قال أنها : « مجموعة منظمة
من استجابات ملقنة تميز مجتمعاً معيناً » ، والثقافة عند مونتاجو Montagu, A.:
« تلاؤم أبعاد الإنسان » وبهذا المفهوم أشرف على تحرير كتاب بهذا العنوان :
(*) Culture; Man's Adaptive Dimension

---

(١) Comas, Juan : Manual of Physical Anthropology, p. 596—600

(*) تعريف تيلور Tylor, B.E. للثقافة (١٨٧١) هو : « الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وأى قدرات وعادات أخرى إكتسبها الإنسان من حيث هو عضو فى مجتمع » . (أحمد أبو زيد : تايلور - القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧ ، ص ١٩٥) .

(٢) Kluckhohn, ; C. & Gelly, W.H. : The concept of culture "*In* Linton, R. : The Science of Man in the world crisis. New York, Columbia Univ., Press, 1945, p. 921—976

(٣) Coon, C.S. : The story of Man. New York, Knoff, 1954, p. 118

(٤) Linton, R. : The Tree of culture. Now York, I. Therf, 1955, p. 47

(*) نشرته فى لندن عام ١٩٦٨ . مطبعة جامعة اكسفورد وهو يتضمن تسع مقالات علمية تدور حول العلاقة بين التكوين البيولوجى للإنسان ومعطياته وسلوكياته فى المجتمع .

فالثقافة بعناصرها المختلفة (مثل : المعرفة ، الفن ، العقائد ، العادات ، القانون ، الأخلاق . . . كما وردت فى تعريف تايلور – ١٨٧١) تكتسب ولا تورث وتنتقل بين الأجيال والأفراد عن طريق التقليد والتدريب والتعليم ، هذا وإن كان للجبلات) الأنماط الوراثية (دور فى تسهيل أو تصعيب نقل بعض عناصر الثقافة من جيل إلى آخر .

وتتكون الحضارة من عناصر ثقافية متعددة منها المادى كالأدوات والآلات (التكنولوجية) ومنها المعنوى كاللغة والدين والأساليب الفنية ، وكل هذه العناصر المختلفة تكون الحضارة ، ومعنى هذا أن : « الثقافة ما هى إلا الوسائل التكنولوجية والفكرية التى يبتكرها الإنسان والتى تصل به إلى مستوى عال من التقدم والرقى ، وهذا التقدم والرقى هو ما يمكن أن يسمى الحضارة ، وبذلك تعتبر الحضارة مستوى مركب ومتقدم من الثقافة بعناصرها ومكوناتها المختلفة ، وعلى ذلك فالثقافة تتكون من أشياء مادية أساساً ، بينما الحضارة ليست إلا شيء معنوى غير مادى . وإذا كانت الحضارة هى هدف الإنسان فوسيلته إليها هى الثقافة » (١).

وتعتبر العناصر الثقافية من أهم المقومات الأساسية التى تحدد الجماعات العرقية ethnic groups (stirpes groups) مما يخلق فروقاً ولو طفيفة فيما بينها ، رغم كونها تكون وحدة حضارية متجانسة إذا ماقورنت بغيرها من الجماعات . هذه الصورة نجدهـا فى مجتمع الأقزام الأفريقيين رغم أن أنماطهم الثقافية (٢) البسيطة (٣) شأنها فى ذلك شأن الجماعات البدائية من جامعى الغذاء ، وهى التى كانت تحيا فى العصور الحجرية ، والتى تمثل المراحل الأولى للتطور العضوى والتقدم الثقافى للإنسان (٤)

---

(١) فاروق عبد الجواد شويقة : « الكيبوانيون » ، ص ٤٤

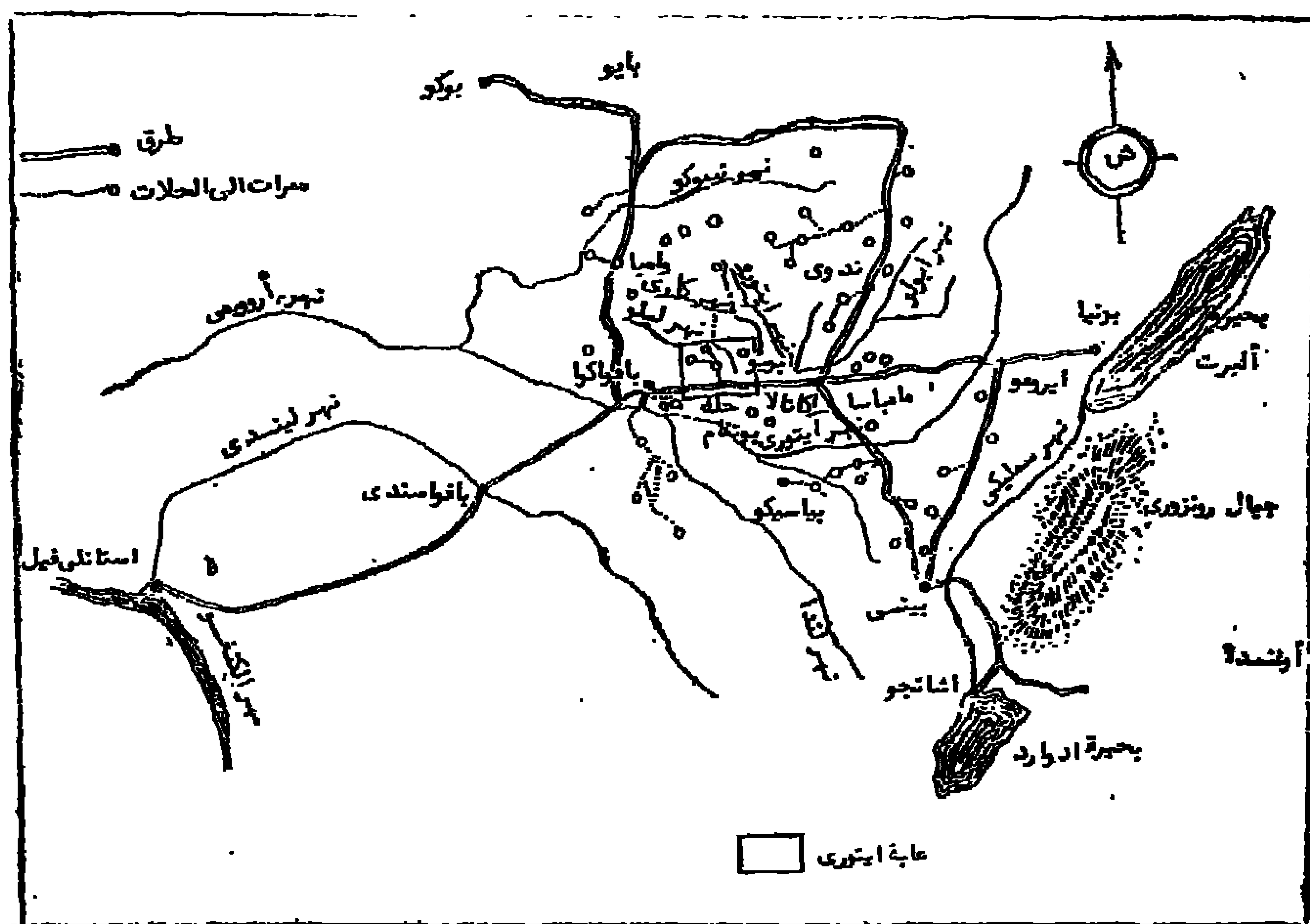
(٢) من أبسط التقسيمات للمراحل الثقافية التى مرت بالإنسان ما قال به لويس مورجان Morgan, L. H. من أنها ترتبط بمراحل النمو والتطور وهى المراحل الثلاث : الوحشية ، البربرية ، المدنية (Morgan, L. H. : Ancient Society. New ed., New York, World Publisher Co., 1963).

(٣) Benedict, Ruth : Patterns of Culture. 6th pr. Boston, New American Liberary 1959, p. 53.

(٤) Childe, V. Gordon : Man Makes Himself, rev. ed. New York, New American Liberary, 1951, p. 51

فى مراحله البدائية على إختلاف مفاهيم البدائية المتعددة (١) .

وتتركز أهمية الدراسات الانثنولوجية الحديثة فى إظهار مدى الترابط الذى يجمع الشعوب بعضها ببعض ، خاصة شعوب القارات العريقة كالقارة الأفريقية ، ذلك أن الوحدة السلالية والانثنولوجية هى أساس فكرة الأفريقية (٢) الحديثة ، وتلك كانت من أعظم الانتصارات التى حققتها الدراسات الانثروبولوجية ذات المنظور الجغرافى Anthropogeography ، وبها وبتطبيق منهجها العلمى والبحثى والدراسى ، يمكن تعميق مفهوم الأفريقية والتدليل بتلك الدراسات على أصالة شعوبها ومجتمعاتها وأن المستقبل والغد يحمل لها الكثير من الآمال والقليل من الآلام .



(من : ترنبول)

خريطة رقم ٣ ــ المقاطعة الشرقية فى زائير

---

(١) أنظر البحوث المنشورة فى : Montagu, Ashley: The Concept of Primitive. New York, The Free Press, 1968

(٢) Nye, Joseph S.: Pon–Africanism and Eazt African Integration, p. 42.

التقسيم العشائرى :

يعيش الأقزام الأفريقيون وسط الغابات الاستوائية (خريطة رقم ٣) محاطين بالزنوج طوال القامة (١)وكان يقدر عددهم عام ١٩٥٥ بنحو ١٦٨٫٥٠٠ نسمة(٢)، وذكر كون (١٩٦٥) (٣)أنه يمكن تقدير إجمالى عددهم بنحو ١٤٦ — ١٦٦ ألف نسمة وإن كان يرجح الرقم الأقل ، هذا ولا يتعدى عددهم الآن (١٩٧٧) رقم ١٧٠ ألف نسمة بأى حال ، ويجب ملاحظة أنه كان نتيجة طبيعية لزيادة عدد أفراد القبائل والجماعات المنتجة للغذاء (حيث يمكن — إذا ما توافر مورد غذائى مضمون أن يتضاعف عدد السكان كل خمسة وعشرين عاماً) إن قل بطريقة تلقائية عدد الجماعات التى تعيش على الصيد وجمع الغذاء كالأقزام (٤) .

والجدير بالإشارة أنه ليس للأقزام قبائل بل هناك عشائر صغيرة . ومع ذلك فان بعض مجموعاتهم تتسمى باسم واحد مثل الأكا Akka والايفى Efi وغيرهما(٥) ، حيث ترتبط كل جماعة من الأقزام مع قبيلة من زنوج البانتو الزراع للدرجة أن إسمهم يرتبط بهم ،إذ غالباً ما يطلق على الأقزام لفظ : Ka — أو Koa — أو Twa — أو Cwa — وغالباً ما يضاف كبادئة لاسم القبيلة البانتوية بحيث تسمى جماعة الأقزام التى تعيش فى كنف الايكوندا Twa Ekonda (٦)مثلا وهكذا، هذا ويعيش كثير من عشائر التوا فى رواندا وبوروندى معتمدين على صناعة الأوانى الفخارية والرقص فى المناسبات الاجتماعية وخدمة الرؤساء فى مختلف الأعمال (٧).

ويبدو الفارق واضحاً من حيث التكوين الجسمانى بين جماعات الصيد والجمع وبين الآخرين من الزراع الذين يعيشون فى المناطق المجاورة لهم وفى منطقة الغابات

---

(١) إبراهيم رزقانة : مصدر سابق ، ص ٢٩٨

(٢) Guisinde, M. : "Pygmies and Pymoids. "*In* : Anthropological Quarterly, Vol. 28, No. 7, 1955, p. 3—61.

(٣) Coon, C.S. : The Living Races of Man, p. 102

(٤) Linton, Ralph : Tree of Culture, p. 28

(٥) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٤ — ٤٤

(٦) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 120

(٧) Loc. cit.

الاستوائية ومع ذلك فانه يصعب وضع جماعات الصيد والجمع – إذا ما استبعدت المبوتى – كجماعة خاصة إذ أنه هناك من الأدلة التكوينية ما يؤكد وجود ترابط يمتد بين جماعة بوشونج Bushang التى تعيش فى نطاق السافانا وبين المبوتى الأقزام من خلال جماعة كوبا Kuba (١).

ولا تميز القامة القصيرة جماعات الصيد والجمع فى الغابة فقط ، ذلك أنه يوجد بين الجماعات القزمية منهم من الزراع طوال القامة ، بل أنه يوجد هناك بعض الجماعات التى تصل قامة الذكور من البالغين عندهم أقل مما هى عند سوا كوبا Cwa Kuba (٢). وتلك ظاهرة لا توجد فقط بين الجماعات الزراعية التى إتصلت بالأقزام Pygmies أو بالجماعات القزمية Pygmoids . مثل بيرا Bira غابة إيتورى (٣) ، وكوتا Kota الجابون of Gabon (٤) فتوسط قامة ذكور كل منهما ١٥٨ سم ، بل أنها توجد أيضاً بين الجماعات الزراعية التى تحيا فى مناطق السافانا المكشوفة والتى لا تجاورها أى من هذه الجماعات البجمية أو البجمودية مثال ذلك سوكو Suknu الكاساى of Kassai فى جنوبى زائير الذين يبلغ عددهم ألفين نسمة بمتوسط قامة ١٥٧ سم (٥).

ومن أهم العشائر القزمية القديمة التى كانت تمتد أوطانها فى مناطق شاسعة فى أفريقيا العشائر التالية (٦) :–

---

(١) Ibid, p. 122

(٢) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 122

(٣) Sporcqu J.: "Les Bira de la savane et les Bira de la Forêt; étude Comparative de deux repulations de la Rerublique Démocrotique du Congo. "*In* : Bull. Mém. Soc. Anthrop. Paris, Vol. 9, 1972, p. 97—120

(٤) Lefrou, G. : Le Noir d'frique. Paris, Payot, 1943, p. 216

(٥) Van De Ginste, F. "Anthropometric study on the Bapende and the Bakusu of the Balgian Congo." "In Amrican Jour. of Physical Anthrop. Vol. 4, 1946, p. 125—151

(٦) Keane, A. H. : Man Past and Present, p. 123—125

١ ـ دوم Dume وكانت تمتد جنوب أرض الجالا وقد اكتشفهم دونالوسون Donaldson Smith (١٨٩٧)(*).

٢ ـ دوكو Doko التى رآها أنتوينى Antoine d'Abbadie عام ١٨٤٣ ووجد أن قامتهم فى المتوسط خمس أقدام ، ولذا لم يعتبرهم أنتوينى من الأقزام لأنهم أطول بنحو قدم عن الأقزام الحقيقيين .

٣ ـ واندوروبو Wandorobbo وكانت تمتد أوطانهم إلى الشمال مع أوطان دوم ، كما كان يمتد نشاطهم جنوباً إلى أوطان الماساى وفيما بينهم وإن كان كين Keane, A.H. يشك فى حدوث صلة بينهما إذ أنهم يمثلون المرتبة الدنيا إجتماعياً فى هذا المجتمع (١).

هذا ويمكن تقسيم الأقزام الأفريقيين الحاليين إلى ثلاث مجموعات (٢):ـ

١ ـ النجريللو الشرقيون أو البامبوتى Eastern Negrillos or Bambuties الذين يعيشون فى أحواض روافد الكنغو : إيتورى Ituri ، ويللى Wells بوموكاندى Bomokandi . ومن أهم قبائلهم التى درست : ـ

إيفى Efe ، باتوا Batwa ، باكانجا Bakanga ، أكا Akka .

٢ ـ نجريللو الوسط (باتوا) (**) (Batwa) Central Negillos : وتستقر عشائرهم فى منطقة الثنية الكبرى لنهر الكنغو ، ويسمون أنفسهم الباتوا ، ولكن تطلق القبائل المجاورة عليهم إسم باكوا Bacwa أو باتمبا Batemba ، وهم أطول قليلا من البامبوتى (الذكور ١٫٥٩ متر ، الإناث ١٫٤٨ متر) ربما نتيجة التزاوج المختلط miscegenation .

(*) "Through Unkown African Countries"

(١) Keane, A.H. : op. cit. p. 124

(٢) Comas, Juen: Manual of Physical Anthropology, p. 620—621; Cole, Sonia : Races of Man. 2nd ed. London, British Museum, 1965, p. 121

(**) وتعنى الكلمة البانتوية توا Twa « الصغار » (Coon, C.B. : The Living Races of man, p. 102)

٣ — النجريللو الغربيون (بابينجا (Babinga) Western Negillos
ويعيشون فى أفريقيا الوسطى والكاميرون ويتكونون أساساً من ثلاث مجموعات :—

(١) باجييلى الكاميرون Bagielli of the cameroon الذين يقطنون فيما بين حوض نهر كامبو Kampo فى الجنوب وحوض نهر سانجا Sang فى الشمال .

(٢) بابونجو الجابون ووسط الكنغو Babongo of the Gabon and of the middle congo

(٣) بابينجا (باكا) (Babinga (Baka وسط الكنغو ومنطقة حدود الكاميرون ، الذين يستقرون فى الحوض الأدنى والأوسط لنهر سانجها Sangha .

ويقول مردوك(١)أن الأقزام الأفريقيين يحيون فى بعض مناطق موطنهم الأصلى، أو فى النطاق الخارجى من إقليم الغابات المدارية المطيرة . هذا ويمكن التعرف فيما بينهم على أربع مجموعات متميزة هى :—

١ — بينجا Binga (Yadinga; Babinga; Babenga) وهى تشمل بكو Beku ، بونجا Bonga (Babonga) ، جـلى Jelli (Boyaeli) ، (Bodjili ; Bayele Baguielli ; Badiele) ، كوا Koa (Bakoa ; Akoa) ، كولا Kola (Bakola) ، كويا (Kuya Bakouya) ، ريمبا Rimba (Barimba) ياجا Yaga (Bayaka ; Bayaga) . وتعيش هذه المجموعة ممتدة على طول ساحل الأطلنطى والمنطقة المظاهرة (الظهير hinterland) ، له مباشرة فيما بين خطى عرض ٥ شمالا ، ٥ جنوباً وكذلك فى المنطقة الداخلية الواقعة شمال خط الاستواء حتى خط طول ١٩ شرقاً . ويبلغ عددهم نحو ٢٧ ألف نسمة وهم قليلى الاختلاط .

٢ — توا الوسط Gentral Twa : وليس لهم تقسيمات قبلية ، وهم يعيشون بين أفراد جماعة المونجو Mongo البانتوية فى وسط زائير فيما بين خطى عرض ١° شمالا ، ٤° جنوباً وخطى طول ١٨° ، ٢٤° شرقاً . ويبلغ عددهم نحو

(١) Murdock, G. P. : Africa., p. 49

١٠٠ ألف نسمة ، وقد أصبحت سماتهم الفيزيقية والثقافية « مونجونية » ، نتيجة إختلاطهم وامتزاجهم الكامل مع أفراد جماعة المونجو ، رغم أنهم لا زالوا يعتمدون فى معيشتهم على صيد البر hunting ، وصيد الماء fishing بالإضافة إلى الجمع .

٣ — جيسيرا Gesera (Bagesera) مع زيجابا Zigaba (Bazigaba) .

وتعيش هذه العشائر فى رواندا ، بوروندى فيما بين ١ — ٣° شمالا ، ٢٩ — ٣٠° شرقاً ويبلغ عددهم تسعة آلاف نسمة من بينهم ٢٥٠٠ نسمة ما زالوا يزالون نمط حياتهم التقليدى فى الجبال، بينما إستقر الباقون فى حياة مستقرة فى السهول المجاورة لبحيرة كيفو ولهم صناعة تجارية متميزة .

٤ — مبوتى Mbuti (Bambuti ؛ Wambuti) مع أكا Aka (Akka) وإيفى Efé (Eve) ، وتسكن هذه العشائر التى يبلغ عددها ٣٢ ألف نسمة فى غابة إيتورى Ituri (٠ — ٤° شمالا ، ٢٦ — ٣١° شرقاً) وهى تحمل أقل قدر ممكن من التأثيرات الزنجية فيزيقياً وثقافياً .

وتعتبر منطقة استانلى فيل بما فيها غابة إيتورى (خريطة رقم ٤) موطن الأقزام الشرقيين وهى التى يتميز أقزامها بمعدل مواليد متزايد أو ثابت بالنسبة لمعدل مواليد الزنوج من مواطنى المنطقة بل ويبدو أن من تتزايد معدلات المواليد عندهم منهم يكونون قد اختلطوا جينياً بالأقزام (١)، ولما كان زنوج الغابة قد اختلطوا وراثياً بزنوج حشائش السافانا فعليه فان جينات الأقزام تكون قد انتقلت إلى جماعات زنجية لم تحيا على الإطلاق فى موطن الأقزام (٢)، ولم تختلط بهم ولكن هذا لم يتم قبل أن يدخل الزنوج الغابة على الأرجح منذ ٢ — ٣ ألف سنة ، أما قبل ذلك فان كلا من الجينبول genenool الزنجى والقزمى كان منفصلا عن الآخر ، هذا وتعطى الفروق الواضحة بين الهياكل العظمية لقدامى الزنوج والهياكل العظمية للزنوج الحاليين فكرة عن مدى وجود أو غياب الجينات القزمية (٣).

---

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 652

(٢) Loc. cit.

(٣) Ibid., p. 653

(من : ترنبول)
خريطة رقم ٤ ــ تفاصيل غابة ايتورى توضح حلات الاقزام والممرات والمزارع

ويطلق على كل أقزام غابة إيتورى بامبوتى Ba Mbuti (١)، وهى تنقسم إلى قسمين فرعين Ka – ، Sua – (٢).

ويعتمد المبوتى دائماً أو جزئياً على مساعدة قبائل الزراع الذين يقيمون إلى جوارهم منذ عدة آلاف من السنين ، ويعتبر هذا التعاون نموذجاً للعلاقة والتعاون المتساوى والمتعادل ، حيث يتبادل المبوتى منتجات الغابة التى يجمعونها أو يصيدونها مع منتجات الزراع (٣).

وهناك قبيلة بانجوانا Ba Ngwana التى ينتشر أفرادها المسلمون خارج منطقة غابة إيتورى ، وقد شاعت أهميتها نظراً لمعاملاتها التجارية الواسعة مما انتشرت معه لغتها Ki Ngwana وأصبحت لغة التخاطب فى المنطقة الوسطى من حوض الكنغو (٤).

وتتعايش جماعة الأقزام أبولو Epulu مع جماعة الزنوج القروية بابيرا BaBira (Ba – بادئة تعنى الجمع فى لفظ الزنوج) حيث أن القبيلة الزنجية تسمى Bira (*) ، أما القبيلة الزنجية القروية الرئيسية التى تعيش إلى الشرق وإلى الشمال الشرقى من منطقة إيبولو Epulu فتسمى باليس Balese (٥) ، ومن أهم العشائر أيضاً إيفوكا Abfoka ، أفوراكا Aforaka ، مانتو Mnatu (٦).

ويطلق لفظ بينجا Binga وهو تحريف أوربى لإسم مبينجا Mpenga

---

(١) Trunbull, Colin M. : op. cit., p. 284

(٢) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 120

(٣) Ibid, p. 114

(٤) Trumnbull, Colin M. : op. cit., p. 284

(*) اما البادئة Mu فتعنى المفرد، والبادئة Ki تعنى لغة (= موبيرا Mu Bira يتحدث لغة) كيبيرا Ki Bira) (Trunbull, Colin M. : The Forest People, p. 283)

(٥) Trunbull, Colin M. : The Forest People, p. 284

(٦) Seligman, C.S. : Races of Africa, p. 28

الذى أطلقه زراع الغابة على الصيادين والجماعين القاطنين منطقة الحدود فيما بين جمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وكاميرون ، على جماعة يصل عددها ما بين ١٥ ــ ٣٠ ألف نسمة وتحمل صفات وسطى ما بين الزراع المجاورين لهم والذين يستقرون فى حماهم وبين المبوتى ، فقياسات الرأس فى نقطة متوسطة بين النموذجين المذكورين آنفاً ، بينما حجم الجسم قريب من أجسام المبوتى .

ويقطن بعض مناطق الغابات المطيرة الاستوائية بعض الجماعات القزمية التى تعتمد فى حياتها على الصيد والجمع ،وتتعاون مع القبائل المجاورة الزراعية البانتوية كما يستعملون لغاتهم وتتفاوت درجة إعتماد الصيادين من الأقزام على الزراع البانتويين من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، وكمثال لذلك توا Twa الذين يعيشون مع نتومبا Ntomba ومع إيكوندا Ekonda الذين يعيشون إلى الشرق من بحيرة تومبا Tumba فى زائير(١).

ويفضل التو المعيشة فى الأحراش والغابات التى تنمو على منحدرات مرتفعات خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو(٢) فى أقصى شمال شرق زائير وعلى براكين شمال رواندا، وهى غالباً ماتكون أوطانهم القديمة ، وغالباً ما يحرصون على عدم الاختلاط الثقافى بالقبائل المجاورة مثل توتسى Tutsi وهوتو Hutu خاصة فى عادات الغذاء (٣).

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 120
(٢) Lac. cit.
(٣) Ibid, p. 121
(٤) Ibid, p. 125

بعض المظاهر الثقافية :

تساهم الثقافة بعناصرها المختلفة فى تكوين الحضارة؛ التى تتركز مهمتها الأساسية فى ضمان بقاء الجماعة التى تسود فيها واستمرار رفاهيتها(١).

ومن المشاكل الكبيرة التى تواجه الباحث عند دراسته موضوع أقزام أفريقيا موضوعى : اللغة ، والدين ، ذلك أنه نظراً لمعيشتهم المتفرقة فى جماعات متناثرة فان كل منها غالباً ما تتكلم اللغة التى تسود منطقتها ، وهى فى الغالب ما تكون إحدى لغات زنوج البانتو أو غيرها لذا يصعب القول بوجود لغة واحدة كانت تسود وتجمع بينهم (٢) ، وبالمثل يقال أيضاً عن العقيدة الدينية ، وإن كان هناك خلاف واضح بينهم ، وهو أنهم لا يمجدون الأسلاف ويعبدونهم بل ترتبط عبادتهم أساساً بالقوى السماوية ، والبعض منهم يراها متصلة بخالق الكون ، لذا يطلقون عليه أحياناً رب العواصف والبرق والرعد والمطر ، وإن كانت بعض القبائل تطلق عليه إسماً خاصاً مثل تورى الذى تطلقه جماعة إيفى Efé (٣) .

وكان الأقزام الأفريقيون فيما مضى يتحدثون لغة خاصة بهم ، أما اليوم فتتحدث كل مجموعة لغة ولهجة القبيلة الزنجية التى تحيى فى كنفها سواء أكانت من المتحدثة بالبانتوية أو النيجرية الشرقية Eastern Nigritic أوالسودانية الوسطى Central Sudanic (٤). وبعامة تصنف لغات الأقزام مع المجموعة اللغوية التى أسماها جرينبرج (١٩٦٦)(٥) : بينو – كنجو Benue-Congo (*) واعتبرها إحدى تفريعات المجموعة الكنجو – كردفانية Congo-NKordofanian هذا بينما ينفى سليجمان Seligman, C. G. أى معرفة عن لغة الأقزام(٦) ،

---

(١) Linton, Raph : Tree of Culture, p. 36

(٢) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٤

(٣) نفس المكان .

(٤) Murdoch, G. P : or. cit., p. 49

(٥) Greenberg, J.H.: The Languages of Africa. 3nd. ed. The Hague, Mouton & Co., 1966, p. 8.

(*) وقد رمز لها بالحرف I.A.5

(٦) Seligman, C.S. : Races of Africa, p. 8

أما ميليت Meillet, A وكوهين Cohen, M. (١٩٥٢) فيقولا أنهم رغم يتحدثون بلغات زنجية أفريقية (١) وإن كانت فى إجمالها مجهولة المعرفة التفصيلية (٢)، أنها تعتمد على لغات جيرانهم زنوج البانتو التى تتميز لغاتهم بالإضافات الشائعة فيها خاصة البادئات Prifixes (مثل Ba Bira) (٣).

وقد إتخذ المبوتى لغات القبائل الحامية (من الحماية) لها (البيرا Bira فى الجنوب، ليسى Lese فى الشرق، مانجبتو Mangbetu والزاندى Zande فى الشمال الغربى، والمامفو – مانجوتو Mamvu - Mangutu فى الشمال) وتتعدد أنواع اللغات حيث أن لغة البيرا بانتوية، ولغات مانجبتو، ليسى، مامفو– مانجوتو من اللغات السودية الشرقية، أما الزاندى فمن لغات أداماوا Adamawa الشرقية. وعلى كل فان كل المبوتى فى غابة إيتورى يتكلمون بترتيل intonation (٤) متماثل أو بنفس اللهجة (النغمة الصوتية Signsang intonation) (٥)، وربما يعطى هذا فكرة عن وحدة اللهجة عند كل أفراد العشيرة القزمية الواحدة رغم تباين جيران كل عشيرة منها عن الزنوج الذين يتحدثون لغتهم، وفيما يلى بعض الكلمات ونطقها عند المبوتى (٦):

Masali	(a	تنطق مثلما فى	father)
ke'nge	(e	تنطق مثلما فى	make)
Masi'si	(i	تنطق مثلما فى	feet)
Nzo'bo	(o	تنطق مثلما فى	aboe)
Au'sa	(u	تنطق مثلما فى	moon)

(١) Meillet, A. & Cohen Marcel (ed.) : Les Langues du Monde. Paris, Centre National de la Recherche Scientifique, 1952, p. 906

(٢) Ibid, p. 907

(٣) Trunbull, Colin M. : op. cit., p. 284

(٤) Hiernaux, Jean ; The People of Africa, p. 115

(٥) Turnbull; Golin M. : op. cit, p. 281

(٦) Ibid, p. 282

هذا وتعتبر مجموعة إيفى ومبوتى أقدم المجموعات من حيث تركيب اللغات إلا أنه قد دخلها الكثير من ألفاظ لغات القبائل المحيطة بها (١).

أما عن المعتقدات الدينية ، فقد اختلف فى فهمها عندهم ،حتى قيل أنهم مجردون من كل شعور دينى – فلا يؤمنون بإله ولا يعتقدون بشىء من الأرواح (٢) ، ولكن فى حقيقة الأمر نجد أنه نظراً لاعتماد المبوتى الكامل على الغابة فان الغريب يعتبرها تحمل مفهوم الإله عندهم (٣)،وهم فى هذا يختلفون كثيراً عن كثيرين من الجماعات الأفريقية التى تعتمد أساساً على خبرات البيئة الطبيعية (٤).

هذا وتنتشر ظاهرة الطوطمية (*) ، وتصل علاقة الفرد بالطوطم الحيوانى للعشيرة إلى مستوى العقيدة ، لدرجة أنه يصل الاعتقاد إلى أن كثير من الطواطم هم أسلافهم ، كما يعتقدون أنه بعد الموت سوف يتحلل ويتحول metamorphosed أما كلية أو جزئياً فى طوطهم الحيوانى ، وقد لاحظ سايجمان نفس هذه المفاهيم فى الحلات Camps الخمس التى زارها (٥).

وطوطم عشيرة إيفوكا Abfoka طائر Butiu ، أما طوطم عشيرة أفواركا Aforàka فهو الشمبانزى ، ولعشيرة مانتو Mantu طوطمان سوليو

---

(١) Cole, Sonia : Races of Man. 2nd ed. London, British Museum (Natural History), 1965, p. 121.

(٢) جورجى زيدان : عجائب المخلوقات ؛ البغمة Pygmies فى : كتاب الهلال جـ ٧ ، س ١٤ ، أبريل ١٩٠٦ ، ص ٤١١ – ٤١٥ (ص ٤١٤) .

(٣) Mair, Lucy : African Societies. London, Cambridge Univ. Press, 1974, p. 23

(٤) Loc. Cit.

(*) وهى تنسب إلى الطوطم ؛الذى قد يكون من أصل حيوانى أو نباتى أو معدنى،وهو الذى تتخذه القبيلة أو العشيرة رمزاً لها يميزها دون القبائل الأخرى ، ويقسم أفرادها به لاعتقادهم أنه جدهم المقدس وحاميهم أو مرتبط برباط دينى مقدس مع جدهم ، وهم يرتبطون بالطوطم إرتباطاً قوياً حيث يؤلفون معه وحدة إجتماعية واحدة، وقد أطلق جون لونج Long, J. هذا اللفظ لأول مرة عام ١٧٩١ نقلا من لغات بعض قبائل الهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يستعمل للدلالة على الأصل المقدس عندهم .

(٥) Seligman, C.G. Races of Africa, p. 28

وهو حيوان مائى ونبات ساسو Sasu . وتعتبر كلا من النمر والأسد Solio والشمبانزى أكثر الطواطم شيوعاً ، وعلى جميع أفراد العشيرة إظهار الاحترام والتقديس للطوطم الذى لا يقتل ولا يؤذى لأى سبب وهو طبعاً لا يؤكل . والفرد من الأقزام لا يجرؤ أن يشرب أو يأكل من وعاء لعق فيه الطوطم (١).

ويعيش البيرا Bira (الزراع) فى خوف دائم من الغابة فلم يستطيعوا النجاح فى تطويع بيئتهم خدمة لإنتاجهم الزراعى فسرعان ما تنمو أشجار الغابة وتحول دون ازدهار الزراعة التى لا تتعدى بأى حال ثلاث مواسم زراعية فقط نظراً لفقر التربة . ويعتمد البيرا على المبوتى فى دخول الغابة والحصول منهم على منتجاتها ، لذلك فالبيرا يسترضون المبوتى والأرواح الشريرة (٢)باستمرار خوفاً على أنفسهم .

ذلك ومن الدراسات الثقافية الأخرى التى أجريت لتوضيح الصلة بين الأقزام الأفريقيون وبين البوشمن الدراسات الموسيقية التى أوضحت تشابه بعض أنماطها مما دل على وجود صلة تاريخية قديمة بينهما (٣) (*) .

الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية :

تعتبر بيئة الأقزام الأفريقيون (الغابات المدارية المطيرة) فى الكنغو إحدى البيئات الخمس (**) فى العالم التى يعتمد بعض سكانها على الصيد والجمع كمصدر

---

(١) Schebesta, Paul : Revisiting my Pygmg. 1939, p. 141

(٢) Turnbul, Colin M. : Man in Africa ; From Cairo to the Cap of Good Hope. New York, Achor Press, 1967, p. 123

(٣) Frisbie, Charlotte J. : "Anthropological and Ethnomusicological implicatians of a comparative analysis of Bushmen and African Pygmy music. "*In* : Ethnology. Vol. 10, No. 3, 1971, p. 265 – 290

(*) هذا وقد اهتمت منظمة اليونسكو بالموسيقى الإفريقية فسجلت الكثير من المقطوعات وأجرت عليها دراسات شتى كان منها موسيقى أقزام أكا (تسجيل رقم 018 6586) (رسالة "اليونسكو" ، القاهرة ، ع ١٩٢ يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٧) .

(**) هذه البيئات هى : البيئة شبه القطبية ، البيئة الجافة فى جنوب إفريقيا ، بيئات غابية كثيفة متناثرة فى جنوب آسيا والجزر المجاورة الممتدة من الهند حتى الفلبين ، معظم القارة الاسترالية ، غابات حوض الكنغو المطيرة . (Linton, Ralph : Tree of Culture, p. 153)

رئيسى للغذاء وكحرفة أساسية للحياة . فالأقزام الأفريقيون لا يزالون الزراعة (١) ولا يميلون إليها (٢)، وقد إتضح ذلك من الدراسة التى أجريت على جماعة المبوتى الذين يحترفون الزراعة (٣).

ويصنف الأقزام بالنسبة للثقافة المادية(**) والتكنولوجية (*) فى المجتمعات شديدة البساطة وهى تلك التى لا تتجاوز مستوى الكفاف رغم غنى بيئتها بالحياة النباتية والحيوانية التى يمكن أن تستخدم مباشرة فى الغذاء ، وما ذلك إلا بسبب ضعف مستوى استغلال البيئة لإنخفاض المستوى الثقافى العام خاصة المستوى التكنولوجى بما فيه من الافتقار إلى وسائل النقل فيما عدا قدرة الحمل البشرى ، ويدخل مع أقزام غابات الكنغو فى هذا التصنيف الهنود الحمر القاطنون فى صحراء نيفادا فى جنوب شرق كاليفورنيا وكذلك الاسكيمو فى شمال أمريكا الشمالية (٤).

الحرف الاقتصادية :

تعيش جماعات الأقزام فى وسط حوض الكنغو على القنص،إما لهم خاصة أو للقبائل الزنجية البانتوية التى قد يحيون فى كنفها ، وذلك فى سبيل ما يحصلون عليه منهم من أدوات حديدية ومواد غذائية مثل الخضروات والذرة والكاسافا والموز(٥).

وقد درس كولين تورنبول Colin Turnbull المبوتى Mbuti دراسة دقيقة انتهى بها إلى إمكان تقسيمهم من الوجهة الاقتصادية إلى قسمين (٦):—

---

(١) Putnam, Patrick : "The Pygmies of the Ituri Forest" *IN :* Coon, C.S. (ed): A Reader in General Anthropology. New York, Herry Holt Co., 1948, p. 324.

(٢) Keane, A. H.:Man Past and Present, p. 125

(٣) Hiernaux, J. : The People of Africa, p. 114

(**) وتعنى بها مجموعة المصنوعات المادية كالأدوات بأنواعها المختلفة والسلع كاملة الصنع .

(*) ويقصد بها مجموع الأساليب الفنية والسلوكية بأنواعها المختلفة .

(٤) Beals, Ralph L. & Hoijer, Harry : Op. cit. p. 158

(٥) هاولز وليم : ما وراء التاريخ ترجمة أحمد أبو زيد . القاهرة ، دار النهضة مصر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٩١

(٦) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 113

١ – الصيادون الخلص : ويعيشون فى معسكرات كبيرة تتكون من جماعات من ٧ – ٣٠ أسرة تتعاون وتشترك فى أعمال الصيد التى تتم غالباً بالشباك .

٢ – مطلقو السهام archers : ويعيشون فى جماعات صغيرة ويزاولون الصيد فرادى باستعمال القوس والسهم .

هذا وقد استقر بعض الأفراد من كلا القسمين مزاولين وظيفة الخدمات بين الجماعات الزنجية التى يعيشون إلى جوارها ، وتعتبر الأيام الممطرة غير مناسبة لأعمال الصيد(١) الذى يزاوله الأقزام ، هذا ويتركز عمل الرجال فى نصب الشباك والانتظار بعيداً ممسكين بالحراب أما الشباب فيقفون إلى الخلف فى نقطة أبعد ليطلقوا السهام على الفريسة التى تهرب من الشباك ، كما يقدم الأطفال والنسوة بمطاردة الحيوانات فى اتجاه الشباك(٢) ويعتبر نمط الصيد الذى يزاوله هؤلاء الأقزام نمطاً بدائياً للغاية قريباً من ذلك الذى كان سائداً بين أفراد النوع البشرى منتصب القامة Homo Erectus (٣) .

ومن الحيوانات التى تصاد بالشباك حيوان يطلق عليه سينديولا Sindula وهو فى حجم الكلب الصغير وإن كان أكثر خطورة(٤) ، وبعد انتهاء عملية الصيد وأثناء رحلة العودة يقومون بعملية الجمع والالتقاط (٥) ، ويصيد الرجال خاصة الشباب منهم سائر حيوانات الغابة الكبيرة منها والصغيرة على السواء ، فمن : النسانيس Mokneys ، والقردة Apes إلى الخنازير pigs ، والبقر الوحشى antelopes(٦) بل وحتى فرس النهر والفيلة(٧) (لوحة رقم ٦) ومن حيوان الصيد أيضاً الأوكابى

---

(١) Turnbull, Colin M. : op. cit., p. 115

(٢) Ibid, p. 119

(٣) Hoebel, E. Adamson : Anthropology ; The Study of Man. 4th. ed. New York, Mec Grow-Hill Book Co., 1972, p. 146

(٤) Schwartz, Borton M.& Ewale, Robert H.: Culture and Society; an introduction to cultural anthropolgy. New York. Ronald Press co., 1968, p. 313

(٥) Turnbull, Coloin M. : op. cit., p. 119

(٦) Hiernaux, Jean : The Peop Le of Africa, p. 113

(٧) Murdock, p. G. : Africa, p. 49–50



(من : ترنبول)

لوحة رقم ٦ ــ خروج جماعة الصيد حاملة الشباك والاقواس والسهام

Okapi وهو حيوان يشبه الزراف ، ولكن عنقه صغير ويعيش فى الغابة(١) ، ومنه أخذ الأقزام أسمهم الأول الذى أطلقه عليهم سير هارى جونستون (١٩٠٢) كما سبقت الإشارة . ويصيد الأقزام أيضاً ظبي الغابة يسمى لندو Lendu(٢) ويقرب حجمه من الكلب الضخم وله قرون ناتئة حادة أما أصغر أظباء الغابة فيطلقون عليه مبولوكو Mobloko ويقرب حجمه من الفأر(٣) ، هذا ولا يحتفظ المبوتى بأى حيوان أليف عدا الكلب الذى يستخدمونه فى أعمال الصيد(٤) .

(١) Turnbull, Colin M. : op. cit ., p. 287

(٢) Ibid, p. 285

(٣) Ibid, p. 286

(٤) Hirnaux, J. : The People of Africa, p. 114



(من : لنتون)

لوحة رقم ٧ ــ صيد الطيور والنسانيس ، الرأس الخشبى للسهم مسمم

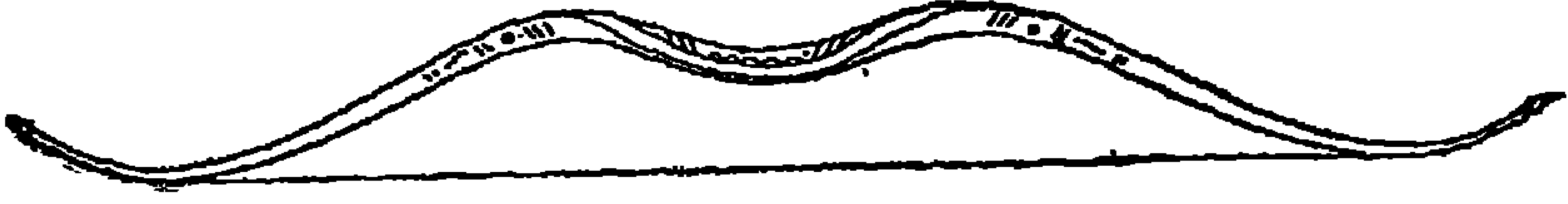
ويستعمل الأقزام غالباً فى صيدهم حيوان الغابة السهام السامة(١) . ويستعمل فى إطلاق السهام المسمومة نوعان من الأقواس : الأقواس البسيط Self bows التى تصنع من قطعة واحدة من الخشب اللين ، والأقواس المركبة composite bows(٢)،وهى التى تلصق فيها عدة قطع وأنواع من الأخشاب أو المواد المرنة كى يكون شكل القوس فى النهاية (شكل رقم ٣) ، ويستعمل الأقزام فى الصيد القوس والسهام المسمومة (لوحة رقم ٧)،وهم مهرة فى استعمالها لدرجة القدرة على صيد الحيوانات الكبيرة(٣) . وقد وصف استور شانلر W. Astor Chanler الأسلحة التى كان يستعملها أفراد من واندوروبو Wandorobbe عندما زارهم فى مناطقهم فى كينيا عام ١٨٩٦ بأنها كانت مكونة من الرماح المصنوعة من سن الفيل وكانوا يطلقون عليها « بوناتى bonati » ، وكان يبلغ طول الرمح الواحد ستة أقدام وكان سميكاً فى طرفيه ورفيعاً فى المنطقة

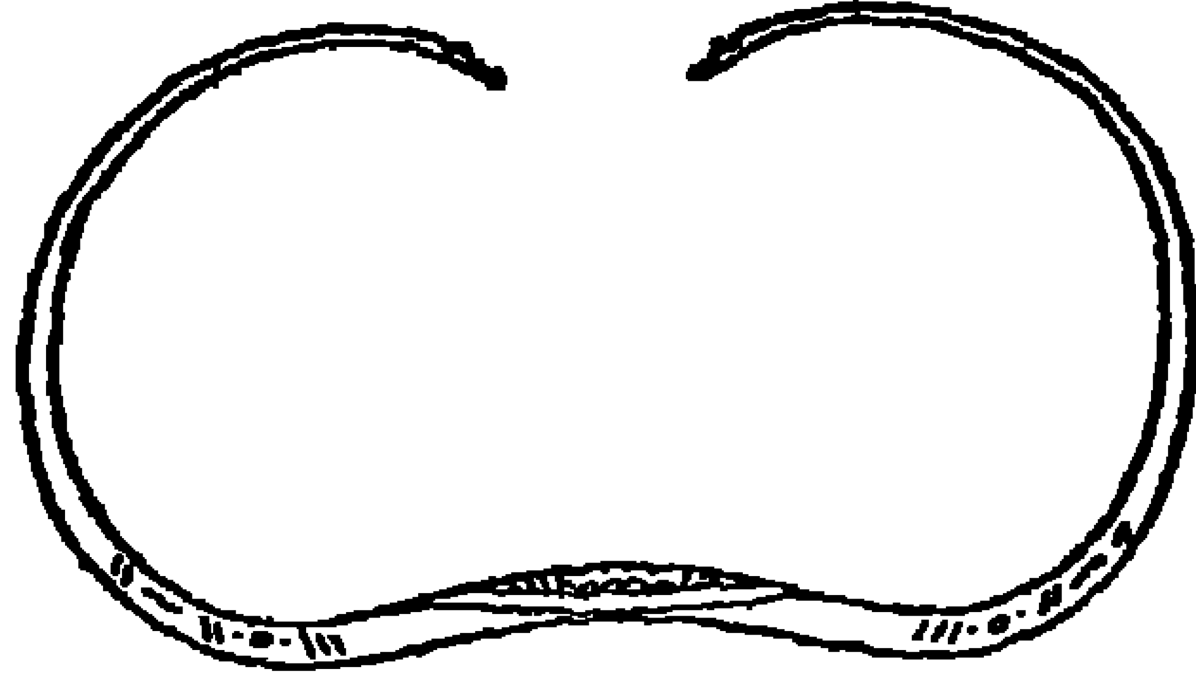
(١) Keane, A. H. : Man Past and Present, p. 124, Linton, Ralrph : Three of Culture , p. 83

(٢) Linton, Ralph : Tree of Culture, p. 80

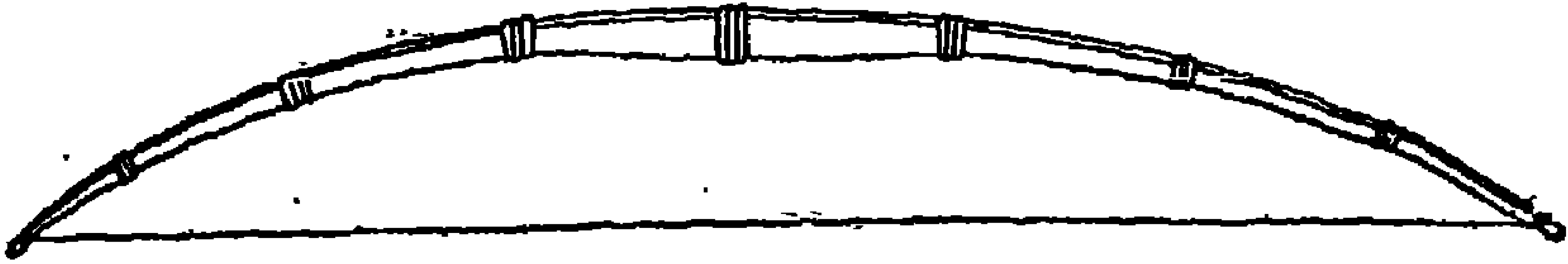
(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٣

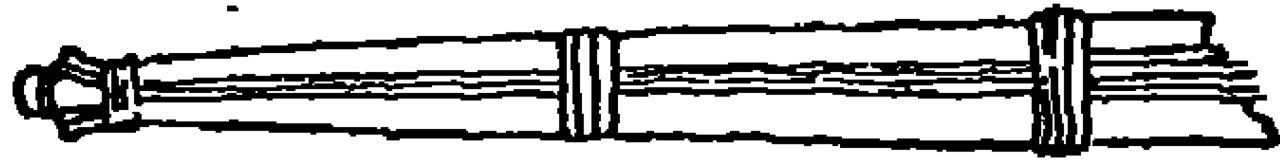
التى تمسك اليد به ، وفى أحد الطرفين يوجد ثقب مثبت به ما يشبه السهم بطول قدمين وبسمك الإبهام وله رأس بعرض بوصتين .





(أ) من الخشب وقرن الحيوان





(ب) من الخشب والجلد الخام

(من : لنتون)

شكل رقم ٣ ــ نمطين من الاقواس المركبة

وكانت أساليب صيد الفيلة هى الزحف أسفل الحيوان، وغرز رمح أو أكثر فى منطقة أعضائه التناسلية، ولما كانت الرماح مسمومة فانها تعمل على تخدير الحيوان أولا ثم موته فى النهاية .

ويستعمل الأقزام فى منطقة ابولو Epulu [1] الشباك فى الصيد وهم يتصاون فى حياتهم مع ثلاث قبائل زنجية هى :

(١) Keane, A. H. : op. Cit. p. 124



(من : ترنبول)

لوحة رقم ٨ — كوخ فى رحلة سيفو

بابيرا Bapira ، وبانجوانا Ba Ngwona ، وباندا كا Banadka
وقد تم أخيراً الاتصال البسيط مع قبيلة باليس Balese[١].

ويطلق الأقزام على الشجرة التى يأخذوا منها عودى شد شباك الصيد اسم نكوسا Nkusa[٢] .

ويعيش المبوتى فى جماعات شبه رعوية تعتمد على الجمع والصيد[٣] . وتجمع النساء الفاكهة البرية والجذور والحشرات واليرقات والعسل البرى (لوحة رقم ٨) والجلود والأصواف[٤] ، كما يقمن بصيد الأسماك وجمع المحار[٥]، والملاحظ أن حرفة الجمع بسيطة لا تتطلب تنظيم جماعات ، إذ يمكن لإثنين أو ثلاثة الخروج

(١) Turnbull, Colin M. : "Initiation among the Bambuti Pygmies of the Central Ituri. "*In* : Ottenberg, Simon and Phoebe (*ed*) : Cultures and Societies of Africa. New York, Rondom House, 1960, p. 422

(٢) Turnbull, Colin M. : The Forest people' p. 286

(٣) Hiernaux, : The People of Africa, p. 113

(٤) Ibid, p 114.

(٥) Murdock, P.G. : Africa, p. 49–50

للجمع لكل العشيرة، فالملاحظ بالنسبة للعسل البرى مثلا أن كل ما ينظم هذا العمل هو قصر موسم الجمع(٦). وبدون شك فان حضارة الصيد وجمع الغذاء تمثل مرحلة بدائية أولية فهى قد سبقت إنتاج الغذاء فى كل مكان فى العالم(٥)، وهذا بدوره يحدد المستوى الحضارى التى يحيا فيه هذا الشعب.



(من : ترنبول)
لوحة رقم ٩ ـ فحص قطعة من خلية نحل برى، للتأكد من وجود العسل الطبيعى ـ الذى يعتبر أثمن غذاء الغابة ـ بها

ويتبادل الأقزام مع مجتمعات الزنوج المجاورة السلع والأدوات التى لا يستطيعون صنعها، بينما يقدمون إلى الزنوج اللحوم وجلود الحيوانات وثمار الغابة(١) وسائر السلع الخام التى يمكن لهم الحصول عليها عن طريق الجمع والصيد. وغالباً ما تتم عمليات المقايضة هذه بين كل من الأقزام والزنوج عن طريق المقايضة الصامتة التى لها تقاليد خاصة أساسها الثقة والكرم(٢)، كما يقدم الأقزام من الجنسين الكثير من الخدمات للزنوج (لوحة رقم ٩).

(٦) Mair, Lucy : African Societies, p. 16
(٥) Linton, Ralrh : Tree of Culture, p. 53
(١) Beales, Ralrh C. Hoijer, Herry : op. cit. p. 333
(٢) Loc. Cot.

وهناك جماعات قليلة من التوا Twa تعيش خارج الغابة كمجتمع مستقل يستقر فى كنف مملكة كوبا Kuba ، ويعيش فى منطقة خاصة به إلى الجنوب من سانكورو Sankuru ولكنهم اضطروا أخيراً أمام الضغط البلجيكى إلى الاستقرار



(من : ترنبول)

لوحة رقم ٩ ــ امرأة من الاقزام تساعد احد الزنوج فى دق بعض الأرز

فى منطقة مكشوفة على الطريق حيث يزاولون بعض الزراعة البدائية والفقيرة(١) ، ونظراً لقلة البروتين فى غذائهم نجد أن نسبة كبيرة من أطفالهم يعانون من مرض الكوشيركو Kwashiorkor كما سبقت الإشارة ، وهو ذلك المرض الذى إن لم يسبب الوفاة سبب تخلف جسمانى وعقلى كبير(٢) .

---

(١) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 120

(٢) Hiernaux, J : "Etat de nutrition des Kuba (Kasoi) *In* : Zaire, Vol. 8, 1954, p. 719 - 727

وكان الأقزام يقومون بدور المرشدين والكشافة للزنوج الذين يعيشون فى كنفهم(1) ،ويبدو أن ذلك جاء من معرفتهم الدقيقة لدروب الغابة ومسالكها التى خبروهانتيجة تجوالهم الدائم إلى أعلىقليلا المستمر بحثاً عن الجمع والصيد،وساعدهم فى ذلك صغر وضآلة أحجام أجسامهم مما مكنهم من الحركة المرنة السهلة بين فروع وأغصان أشجار الغابة الاستوائية الكثيفة(2) .

وكان نتيجة إعتماد الأقزام الكامل على جيرانهم أن حرموا من أن تكون لهم ثقافة خاصة بهم ، فمن الأمور التى ما زالت محل بحث موضوع صناعة الأقزام للأدوات الميسوليتية فلم يستدل على صناعتهم لها حتى الآن فهل عرفوها ؟ أم لم يتوصلوا إليها ؟ إستناداً على ما يحتاجون إليه من سادتهم الزنوج الذين كانوا يعملون فى تحذيرهم من غارات الأعداء ، وعندما إنتهت أو قلت الحروب والمنازعات القبلية قلت أهمية الأقزام للزنوج ؛ لذا فقد قلت رغبة السادة الزنوج فى إمداد الأقزام بالطعام والأدوات اللازمة لهم(3) .

هذا وقد حاولت الإدارة البلجيكية إدخال الأقزام فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأن يقوموا ببعض الأعمال الزراعية فى مزارع خاصة للبساتين،وهناك بعض الأفراد منهم يقومون فعلا بهذا العمل ويعتبرون نموذج للدراسة(4) .

النظم والعلاقات الاجتماعية :

إهتم الانثروبولوجيون بدراسة العلاقات الإجتماعية الجديدة التى تظهر نتيجة تغير أنماط الحياة الإقتصادية وتغير أساليب الانفاق العام فى المجتمع ،مما يكون له أثر على تفكير وسلوك وتصرفات الأفراد ، وكان من نتيجة ذلك ظهور مصطلحات جديدة مثل الاتصال أو الاحتكاك الثقافى Cultural Contact والتغير الثقافى أو اكتساب الثقافات acculturation (5)، وما يتصل بها من تغير إجتماعى

(1) Loc. cit.

(2) Linton, Ralph : Tree of culture, p. 395

(3) Ibid, p. 162

(4) Hoebel, E. Abdamson ; Anthropology p. 656.

(5) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ؛ مدخل لدراسة المجتمع ، جـ 1 المفهومات . ط 3 . الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص 252

Social change (١)، ذلك التغير الذى كان أحد مجالات إهتمام الإجتماعيين قبل الانثروبولوجيين(٢) ، الذين تغير نطاق إهتمام غالبية المحدثين العظمى منهم من التشيع لفكرة التطور والتقدم الثقافى خلال مراحل مرسومة إلى الإهتمام بمعرفة العمليات الإجتماعية وديناميات التغير الإجتماعى والثقافى التى تنطوى عليها عمليات الاحتكاك الثقافى واكتساب الثقافات(٣) . والملاحظ أن أهمية دراسة ثقافة المجتمع من الوجهة الإجتماعية تتركز فى كونها تعتبر تعبيراً عن أنماط العلاقات الإجتماعية المستمرة المقننة(٤).

ولقد شهد مجتمع الأقزام الأفارقة الكثير من عمليات التغير الأجتماعى والثقافى نتيجة التغير الذى طرأ ويطرأ على أنماط الحياة الإقتصادية ، فقد فرضت حرفة الجمع والصيد على الأقزام أن يعيشوا فى جماعاتٍ صغيرة متباعدة منعزلة داخل الغابة(٥) .

يعيش الأقزام الأفريقيون فى جماعات من الرحل(*) nomadic صغيرة يتفاوت عددها فيما بين ٢٠ — ١٠٠ فرد متحركين طلباً للجمع والصيد . وتقوم المرأة فى كل تجمع (معسكر) على نشر الصيد فى حلقات كبيرة على أرض متسعة(٦) . وتتكون الحلات (المعسكرات) من عدة أكواخ قليلة، كتلك التى رآها جونكر Junker يحيا فيها خمسين فرداً من الأكا Akka (٧).

(١) نفس المصدر ، ص ٢٥٦

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٠

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٢٠

(٤) نفس المصدر ، ص ٣٠٨ — ٣٠٩

(٥) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٣

(*) يطلق لفظ الرحل عادة على غير المستقرين فى إقامتهم ودائمى التحرك من مكان إلى مكان (عن : مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط . ج ١ . القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٦٠ ، ص ٣٣٤) بينما يعنى لفظ بدو أهل البادية وهى فضاء واسع فيه المرعى والماء (المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ٤٤) وعند محى الدين صابر : « عوامل التغير الحضارى فى نمط الحياة البدوية » فى : البدو والبداوة ؛ مفاهيم ومناهج . سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، ١٩٦٦ ، ص ٦ ، أن : « البداوة هى معيشة الإنسان متطفلا على مائدة الطبيعة جامعاً رزقه الكثير أحياناً قليلة ، والقليل أحياناً كثيرة .

(٦) Murdock, G.P. : Africa, Its Peoples and Their Culture History, p. 50

(٧) Seligman, C.G. : Races of Africa, p. 27

ويعيش المبوتى فى الغابة فى جماعات صيد منعزلة منفصلة(١)، وما ذلك إلا نتيجة الظروف الاكلوجية التى عملت على أن يحيون متجولين سعياً وراء الجمع والقنص(٢) الذى يجدونه فى « ندورا Ndura = الغابة(٣) » ، والذى يتكون غذاءهم الأساسى من نباتها(٤) ، فهم إلى حد كبير نباتيون . ومن المأكولات الشائعة جذور سكرية تسمى « إيتابا Itaba » توجد فى أرض الغابة وتعتبر طعاماً شهياً للأقزام(٥) ، كما يسمى الشراب المخمر الذى يصنعه الأقزام فى الغابة « ليكو Liko » ويصنع من الأعشاب وحبوب الكولا (٦). أما اللحم فلا يؤكل إلا مطهواً فقط (٧) . ومن ألذ الأطعمة لحم : « سنديولا Sindula »(٨) وهو حيوان من نوع الظباء ، ومثله « سوندو Sondu وإن كان أكبر حجماً(٩) .

ويطلق المبوتى على معسكرهم لفظ «آبا Apa » ، فهناك : آبا توانجب Apa Toangbe ، وآبا كاد يكتو Apa Kediketu ، وآبا موهوكو Apa muhoko ، وآبا ليلو Ape Lelo وتلك هى التى تكون معسكراتهم فى غابة إيتورى ، ومنها يتضح أنهم يتركزون فى شرق المقاطعة الشرقية من زائير ، على مسار الطريق الممتد من استانلى فيل Stanleyville على نهر الكنغو إلى بونيا Bunia بالقرب من الساحل الغربى للمجرى الأعلى لنهر ليلو (خريطة رقم ٥) الذى يمثل الرافد الرئيسى لنهر أبولو Epulu ، وهو الذى يعد بدوره رافداً هاماً لنهر أرووِيمى Aruwimi من روافد نهر الكنغو الكبرى .

وتبنى المساكن التقليدية على شكل نصف دائرة من إطار من الأغصان اللينة المرنة مغروزة فى الأرض على شكل دائرة أو قطع ناقص ellipse ، وتربط من أعلى ، ثم تغطى بأوراق الشجر (لوحة رقم ١٠) ، وكثيراً ما يوجد مصد صغير

---

(١) Turnbull, Colin M. : The Forest People, p. 14

(٢) هاولز ، وليم : ما وراء التاريخ ؛ ترجمة أحمد أبو زيد ، ص ٢٩١

(٤) Ibid, p. 13

(٥) Ibid, p. 285

(٦) Loc. cit.

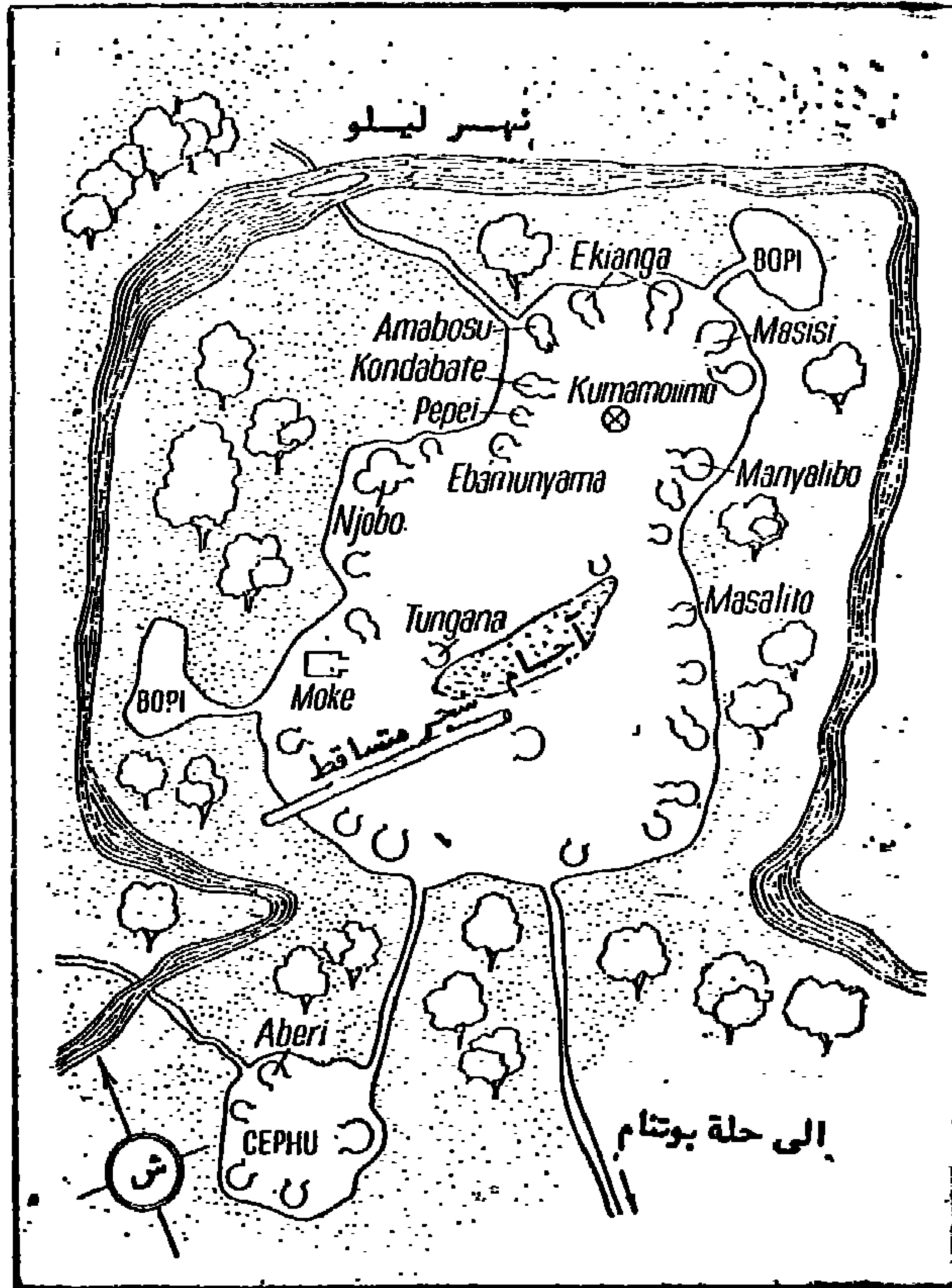
(٧) Keane, A. H. : Man Past and Present, p. 125

(٨) Turnbull, Colir M. ; op. cit. p. 287

(٩) op. cit.

للرياح مكون من أوراق الأشجار(١) ولا يزيد إرتفاع المسكن عن خمسة أقدام(٢) ، وتحيا كل أسرة فى مسكن مستقل بها(٣) . كما تعيش الأسر ذات القرابة فى أكواخ متجاورة ومتقاربة رغم أن الأسرة الممتدة (العائلة) نادرة الوجود(٤) .

وتصنع سقوف البيوت من لحاء الشجر (لوحة رقم ١١) ومن بعض أجزائه الداخلية التى تصل أطوالها إلى قرابة قدمين ، ويطلقون عليها إسم «مونجونجو Mongongo» وهى تستعمل فى بيوت الأقزام والزراع (الزنوج) على حد سواء ، وهى توضع على شكل طبقتين(٥) .



(من : ترنبول)   خريطة رقم ٥ ــ حلة ليلو

---

(١) Murdock, G. P. : Africa, p. 50

(٢) Hoeble, E. Adamson : op. cit., p. 293

(٣) Murdock, G.P., op. Cit.: p. 50

(٤) Ibid, p. 51

(٥) Turnbull, Colin M. : op., cit., p. 286

هذا ويطرأ على مجتمع الأقزام تغييرات سريعة وكبيرة من سنة إلى أخرى لدرجة أن ترنبول Turnbull تعجب عند رؤيته إحدى حلاتهم (معسكراتهم Camps) المسمى بوتنام Putnam بعد عودته من رحلته الثانية فقد تحول اسم المنطقة من بات Pat إلى ابولو Epulu وهو اسم النهر الذى يعبر المنطقة .

ومن المتغيرات التى طرأت على المنطقة أن الغابة التى كانت تمتد على جانبى النهر عند حلة بوتنام قد أزيلت وحل محلها مجموعة من الموتيلات (فلاتس صغيرة) ، كما أصبح بعض الأقزام يشترى حاجاته بالنقود من السوق بدلا من الصيد والجمع فى الغابة(١) ، وكثيراً ما يرى الإنسان الآن فى فندق بوتنام Putnam بعض الأقزام يقومون بأعمال صبيه وفتيان الفنادق (٢).



(من : ترنبول)
لوحة رقم ١١ ــ زوجة تعد حزمة من
أوراق المونجونجو لتغطية سقف كوخها

ومن أهم المظاهر السائدة فى مجتمع الأقزامالسيطرة الواضحة للزنوج(١)، ومع

(٦) Ibid, p. 29 .
(٢) Ibid, p. 30.
(١) Ibid, p.16



(من : ترنبول)

لوحة رقم ١٢ ــ اعداد أحدى الفتيات
لحفل العرس

ذلك يميل الأقزام إلى نبذ سلطة الفرد حيث يتجهون غالباً إلى سلطة الجماعة ويتركون كل فرد منهم وشأنه حتى أنه يحق للأبناء والزوجات أن يصطحب كل منهم من يشاء من الخلان(١). والغريب أنه إذا سأل أحدهم : لماذا لا يوجد رئيس أو مجلس لهم ؟ يجيب إجابة مبهمة : « لأننا سكان الغابة » ويقصد أن الغابة هى كل شىء(٢).

(١) Ibid, p. 125

(٢) loc. cit.



(من : ترنبول)
لوحة رقم ١٣ ـ قزم يستعمل قوس الصيد
كآلة موسيقية

وتتضمن إجراءات حفل الزواج (لوحة رقم ١٢) وحفل دخول الأفرادمرحلة الشباب بعض العادات التى تتضمن إختبار القدرة على تحمل صعاب حياة الغابة ، إذ يوضع الفتى فى كوخ من أوراق الأشجار لمدة ثلاث أيام حيث يطعم الابوجا Iboga (*) ثم يوخذ إلى داخل الغابة حيث يترك بمفرده عدة أيام ثم يعاد للحلقة مربوط اليدين خلف ظهره باعتبار أن الأرواح هى التى ربطت يديه وفى الحلة يعطى طعام الموز ؛ كى يبطل تأثير الأبوجا(١) .

ومجتمع الأقزام مجتمع أبوى للأب؛ فيه المكانةالكبرى، فهو الرئيس والحكم ورجل الدين ، وتتبع الزوجة الزوج فى كل شىء(٢) ؛ ويهتم المبوتى بالنظام والضبط

(*) طعام سكرى المذاق يصاحب أكله حدوث إثارة شديدة وتخبلا ت كثيرة .

(١) Frazer, Sir. James George : The Native Races of Africa and Madagascor. London, Parcy Lynd Humrhiois & co., ITD. 1938, p. 161

(٢) Ibid, p. 162

الاجتماعى الذى يعتمد أساساً على إحترام كبار السن ، وذلك فى سبيل عدم إقلاق الراحة والهدوء(٢) الذى تنعم بهما الغابة الاستوائية ويطلق الأقزام لقب « ماونجس Mongese » على على كبار السن . وتستعمل البايرا هذا المصطلح أيضاً وقد يطلق أحياناً على أحد الشباب الذين يبلون بلاء حسناً فى الصيد كأن يصطاد فيلا أو بقرة وهو أعزل(٣) .

هذا ولا توجد سلطة مركزية عند المبوتى ورغم تقسيمهم إلى قبائل فرعية : أكا Aka ، وإيفى Efe ، وسيوا Sua وغيرها ، إلا أن المبوتى يمثلون وحدة بيولوجية واحدة ، وما هذه التقسيمات إلا نتيجة علاقتهم الخارجية(٤) بجيرانهم ومفهوم العشيرة band عند المبوتى هو : « مجموعة من الأفراد تطلب وتستخدم الحق فى إقليم أو منطقة معينة » . وتسمى كل عشيرة باسم المنطقة وكل فرد ولد فيها يعتبر المنطقة موطنه(٥) .

ولم يظهر أى فارق جوهرى فى عملية الإخاء التى يطلق عليها « نكومبى nkiumbi » عند الأقزام أو عند الزنوج الزراع(٦) . هذا ولم يعرف الأقزام الرق كما أنه لم يدخل فى نظامهم الإجتماعى ، وتقدم العشيرة على أساس المساواة egalitarian والديموقراطية مع تفضيل كبار السن ، وذوى الخبرة فى القيادة والزعامة خاصة فى إتخاذ قرار إتجاه الترحال ومكان الاستقرار(٧) ولا يوجد نظام سياسى موحد ، فيما عدا رئيس ينظم الاتصال بالجماعة الزنجية التى تلتصق بها العشيرة ، كما لا يوجد نظام معترف به لفئات السن فيما عدا فى الأماكن التى تخضع فيها العشيرة خضوعاً كاملا للزنوج . وبعامة يميل الأقزام للوداعة والسلام لدرجة أنه تندر

---

(١) Mair, Lucy : African Societies, p. 17 – 81

(٢) Turnbull, Colin M. : op. cit., p. 285

(٣) Hiernaux, Jean : The People of Africa, p. 115

(٤) Mair, Lucy : op. cit. p. 16

(٥) Turnbull, Colin M. : "Initiation among the Bambuti Pygmies of the Central Ituri" *In*: Ottenberg, Simon and Phoebe (ed.): Cultures and Societies of Africa. New York, Random House, 1960, p. 423

(٦) Murdock, G.P. : op. cit., p. 51

الخلافات والمنازعات بين العشائر القزمية ، وهم على عكس جيرانهم الزنوج لم ينغمسوا فى أكل لحوم البشر(١) .

والمبوتى لا يرغب فى ترك الغابة فهى وطنه ولكنه يجب أن يستفيد من زيارته للقرية (حيث يقطن الزنوج الزراع) التى تمثل عنده عالم الحرارة والغبار والازدحام، او على ذلك فان حظهم أفضل من كثيرين من الأفريقيين؛ الذين اضطرتهم ظروف الحياة إلى ترك أوطانهم سعياً للرزق وطلباً للمال لدفع الضرائب(٢) .

والعلاقة المتوارثة بين الأقزام والزراع مبنية على أساس أن لكل زارع قزم معين معروف له ويعتبر نفسه سيداً ومالكاً Owner له أو كما يسمى Kpara وتتوارث هذه التبعية للأخلاف عن الأسلاف بالنسبة لكل من الزنوج والأقزام على حد سواء. ويحق للقزم أحياناً اختيار الـ Kpara(٣) الخاص به . ويحاول الزنوج الزراع إدماج الأقزام فى القرية عن طريق إعتبارهم جزء منهم؛ لذا يسمى الـ Kapara(*) قزمه إبنه my child(٤)، ولذا يطلق على علاقة الأخوة التى تنشأ بين طفل من القرية مع قزم لفظ كبير kare ، وتلك تنشأ حقوقاً وواجبات بين كل منهما إزاء الآخر(٥) .

هذا والملاحظ أن ذكاء الأقزام الأفريقيين واضح(٦)، كما أنهم يميلون للموسيقى (لوحة رقم ١٣) وهم ماكرون ونزاعون للإنتقام وشكاكون ولكنهم لا يسرقون إطلاقاً(١) . ويبدو أن الفرد القمىء يزاول نفس الأعمال التى يحترفها الأقزام أساساً التى لا تحتاج إلى مجهود عضلى ولا عقلى كبير مثل صناعة الشباك وما شابهها(*) .

---

(١) Loc. cit.

(٢) Mair, Lucy : African Society, p. 12

(٣) Loc. cit.

(*) أو (Trubull, colin, M. : op. cit., p. 283) Bakpara,

(٤) Mair, L. : op. cit.,p. 23.

(٥) Loc.cit.

(٦) Keane, A.H. : Man Past and Present, p. 125

(٧) Loc. cit.

(*) كان عم عبده فراج السابق الإشارة إليه (ص ٤٤) يقوم فى شبابه بعمل شباك صيد الأسماك والستائر المنزلية بإتقان وسرعة فائقتين، كما كان مسالماً وهادىء ولكن مع شئ من الحذر والريبة .

هذا وتعتبر الدراسات الإجتماعية التى تجرى على الأقزام الأفريقيين من أهم الدراسات الحالية التى يهتم بها الانثروبولوجيون خاصة وأنها تعتبر خير مرشد للباحثين فى الاكلوجيا القديمة ؛ حيث يمكنهم الاستدلال منها على أنماط الحياة القديمة التى كان يزاولها أسلاف الإنسان فى العصور الحجرية(١) ، وعلى ذلك فلن نتجاوز الحقيقة إذا ذكرنا أن الأقزام الأفريقيين وغيرهم ممن يشبهونهم فى أنماط وأساليب الحياة والسلوك يعيشون فى العصور الحجرية الحديثة المعاصرة .

---

(١) Wai - Ogusu, Bassey : Subsistence Ecology of Living Hunter Gathers as an Aid to Prehistoric Studies," *In*:Bulletin de l'Intitute Fendamental d'Afrique Noire. Series B,Vol. 32, No. 3, 1970, p. 642-652

يعتبر النجريللو جماعة عرقية Ethnic group (Stirps group) (*) متميزة .
هذا وترجع شهرة الأقزام إلى الوحدة الواضحة فى قصر القامة الشديد ، وكان هذا من أسباب قول تنبول Turnbull, Colin M. بتلاومهم مع البيئة ، ويظهر ذلك فى إعتماد جيرانهم الزنوج من مكتملى النمو عليهم فى دخول الغابة والحصول على خيراتها من نبات وحيوان نظراً لخوفهم من ولوجها(١) ، هذا وقد أوضحت دراسة ترنبول الميدانية أن الفكرة الشائعة عن إعتماد الأقزام على الزنوج وإعتبارهم أسياداً لهم ما هى إلا أسطورة إذ ما إن يترك القزم قرية الزنوج ويدخل الغابة حتى يصبح سيدها(٢) .

والملاحظ أنه فيما عدا ارتفاع القامة القزمية والمظهر الطفولى للوجه يكاد لا يوجد إختلاف مورفولوجى كبير بين الأقزام وبين جيرانهم الزنوج الزراع(٣) .

وقد إعتبر بعض الانثروبولوجيين يوماً أن الأقزام هم أقدم الأنماط البيولوجية للجنس والنوع الإنسانى(٤) . ويبدو أن الأقزام الأفريقيين يحملون الكثير من السمات الخاصة بجميع المجموعات والجماعات القزمية الأفريقية الأخرى ، تضح ذلك أخيراً رغم قلة فرص دراستهم مورفولوجياً، إذ لم يستطع باحث نشط مثل كون Coon, C.S.

(*) ويقصد بالجماعة العرقية « رهط من الأنام (الأناس) متميزة داخلياً ومتمايزة خارجياً ، سلالياً أو ثقافياً أو قومياً أو بعضهما أو كلها معاً » (فاروق مصطفى إسماعيل : العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، دراسة فى التكيف والتمثيل الثقافى الاسكندرية . الهيئة المصرية الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٤٧) ويقصد بها أيضاً « جماعة عنصرية وجماعة سكانية تحدد اعتباطاً ، ويمكن تميزها عن الجماعات السكانية الأخرى التى يضمها النوع على أساس إمتلاكها — إلى حد ما — على عدة صفات جسمية وثقافية إنتقلت عن طريق وراثة مشتركة » .
Montagu, A. : Human Heredity" . p. 386).

(١) Gibbs, James L. (ed.) : Peoples of Africa. p. 280

(٢) Loc. cit.

(٣) Hulse, F.S. : The Human Species, p. 363

(٤) Montagu, Ashely, An Introduction to Physical Anthropology, p. 431

الذى اطلع – كما يذكر (١)– على عدة مئات من صور الأقزام من أن يرى شخصياً إلا رجلا و حداً منهم فقط هو « إيلومبي Ilombé » رئيس جماعة بامبنجا Bambenga فى شمال غرب زائير، الذى كان يعتبر كما يذكر كون نموذجاً صغيراً من القوقازيين أو الحاميين . هذا والملاحظ أن قليل من الأقزام من يشبه البوشمن والهوتنتوت(٢) .

ويبدو أن الأقزام قد بدأوا فى الانكماش والتقلص عدداً وانتشاراً قبل أن يتجه أسلاف الحاميين والكيبوانيين(*) نحو الجنوب(٣) ، ومعنى هذا أنهم يمثلون مجموعة سلالية وجماعة عرقية فى سبيلها للإنقراض ، هذا ولم يعرف حتى الآن بالدقة عدد الأقزام الأفريقيين الخلص(٤) . والملاحظ أنه يندر أن يعيش أحدهم أكثر من أربعين عاماً(٥) . وبالإضافة إلى ذلك فانه يبدو أن السبب الرئيسى فى انقراض سلالة أقزام أفريقيا يرجع إلى الانفتاح الجينى بينهم وبين الجماعات الزنجية الأخرى . من البانتو طوال القامة (كاملى النمو)(٦)، ومما يرجع ذلك أن صفة طول القامة صفة سائدة ترجح صفة القصر أو القزمية المتنحية(٧) .

من ذلك نشأت فكرة كون Coon, C.S التى دعى فيها إلى محاولة إدخال الأقزام حقل التجارب العلمية المعملية(*)، حيث يقول أنه يمكن كى نعرف صفات أسلاف الأقزام كاملى النمو أن نأخذ أطفالا من الأقزام الحاليين ونحسن إطعامهم

---

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 654

(٢) Loc. cit.

(*) أو الكابوانيون كما يسميهم غلاب وهم إلى حد ما البوشمن والهوتنتوت (فاروق عبد الجواد شويقة : المجموعة الكيبوانية . فى : مجلة الدراسات الإفريقية . ع ٥ ، ١٩٧٦)

(٣) Coon, C.S. : Op. cit., p. 654

(٤) Delafosse, Maurice : The Negrose of Africa, p. 7

(٥) جورجى زيدان « عجائب المخلوقات : البجمة » فى : كتاب الهلال . جـ ٧ ، س ١١٤ ، أبريل ١٩٠٥ ص ٤١١ – ٤١٥ (ص ٤١٤) .

(٦) Keane, A. Man Past and Present, p. 124

(٧) Montagu, Ashley: Human Heredity, 2nd. rev. ed. New York, The Warld Publishers co., 1963, p. II5

(×) أسوة بالاختبارات الطبية التى تجرى على المرضى ببعض الأمراض النادرة .

وإعطاءهم الهرمونات الناقصة لديهم والتى تجعلهم ضئيلى الأجسام ، ويقول أن تلك ستكون مشاهدة دقيقة وشيقة وأن الأقزام سوف يظهروا تجاوباً واضحاً(١) .

هذا وقد فرقت الدراسة أيضاً مفهوم القزامة pymoid والقماءة dwarfism كما أوضحت أنه يوجد ترابطاً معنوياً (يصل إلى ٢٢ر٠) بين القامة القزمية وبين القرب من خط الاستواء .

ونظراً للذوبان الثقافى شبه التام الذى يزاوله الأقزام فى مجتمع الزنوج الزراع المجاورين ، فلم يفرد لهم مردوك Murdock, P.G قسماً ثقافياً خاصاً بهم(٢) ، وإنما إعتبرهم فى حقيقة الأمر جماعات تابعة وأقلية متميزة فى مجتمع زنوج البانتو الزراع ، وهم يعتملون فى حياتهم على الجمع والصيد وهى أدنى الأنماط الاقتصادية فى الحياة إذ يقوم نظامها على الاستهلاك الكامل للبيئة الطبيعية(*) ، ولا يحاول بأى صورة من الصور تنميتها(٣) ، ويشبه الأقزام فى ذلك إيكونج البوشمن Bushmen Ikung(٤) ، ومع ذلك فان النجريللو يعيشون تحت مظلة نظام إقتصادى قائم على العلاقات التجارية التكافلية sumbiotic trade relations بينهم وبين زنوج البانتو المجاورين لهم ، وتتبلور هذه الظاهرة فى تحدثهم بلغة الزنوج المتعايشين معهم(٥) ،

---

(١) Coon, C.S. : The Origin of Races, p. 113

(٢) Murdock, P.G. : Africa, p. 272

(*) أصبح مفهوم التخلف غير دقيق بل لقد أصبح إستعماله مضللا ، إذ مهما كان إنخفاض المستوى التعليمى والتكنولوجى والحضارى عامة لمجموعة من السكان فإن تلاؤمها الكامل مع بيئتها يضعها فى أنسب وضع ثقافى ممكن فى زمانها ، وعلى ذلك فليس هناك معنى ولا دلالة لاستعمال مصطلح « مجتمع متخلف » الذى يستعمل أحياناً . (Montagu, A. : The Humanization of Man. New York, world Publi- shing co. 1965 p. 285).

(٣) Gibbs, J.L. : Peoples of Afirca. New York, Hoat, 1965, p.

(٤) فاروق عبد الجواد شويقة : « المجموعة الكيبوانية » ، مصدر سابق .

(٥) Beals, Ralph, L. & Haijer, : op . cit., p. 332

والذين يسيطرون تماماً ويتحكمون فى المنطقة كلها ، لذلك فليس غريباً أن يبدو أن عالم الأقزام فى الغابة الاستوائية أصبح على وشك الذوبان والزوال فى المستقبل المنظور وسيزول معه أهله .

عرفان

يقدر الباحث الزملاء الأكاديميين الذين عاونوا ببعض المادة العلمية فى غير تخصصه العام (الأنثروبولوجيا الجغرافية) والدقيق (الاكلوجيا البشرية) والأدق (أنثروبومتريا الأحياء) ، كما يشكر — ودائماً — الزملاء المكتبيين فى مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة على تعاونهم القيم المخلص . ويشيد ويذكر بالحب والتقدير صاحبة الآمال والآلام .

ببليوجرافيـــــة

1. Abou-al Hagag, Y. : ما هو الجنس ؟ . القاهرة، مكتبة الشرق، ١٩٥٨ (مترجم)

2. Abou-Zeid, Ahmed : البناء الاجتماعى ؛ مدخل لدراسة المجتمع . ج ١ المفهومات ط ٣. الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠

3. ———— : « التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى إفريقيا ؛ مثال من السودان: مشروع «الزاندى» . فى: المجلة الاجتماعية القومية القاهرة ، مج ١ ، ع ٣ ، سبتمبر ١٩٦٤

4. ———— : سكان برقة (ليبيا) ؛ دراسة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى : محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافى لعام ١٩٦١

5. ———— : ما وراء التاريخ ، تأليف وليم هاولز. القاهرة، (مترجم) دار نهضة مصر ، ١٩٦٤

6. Al-Adley, Faruq. : المجتمع القروى وثقافته، تأليف ردفيلد . (معلق ومترجم) ط ٢ . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥

7. Al-Sa'ati, Hasan : التصنيع والعمران ؛ بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها ط ٢ . القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢

8. Awad, Muhammad Awad : الشعوب والسلالات الإفريقية . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤ .

9. Baker, Jehn R. : Race. London, Oxford Univ. Press, 1974

10. Baxter, P. T. W. and Butt, Audrey : The Azande and Related People of the Anglo-Eygptian Sudan and Belgian Congo. London, International African Institute, 1953

11. Beals, Ralph L. & Heijer, Harry : An Introduction to Anthropoloyg. 4 th. ed. 2nd. pr. New York. Macmillan Co., 1972

12. Benedict, Ruth : Patterns of Culture. 6 th. pr. Boston, New Amercian Library, 1959

13. Cappieri, Mario : "The Racial Homogenity of th Andaman : I, II" *In* : Mankind Quarterly. No. 10,11, 1970

14. Chiled, V. Gordon : Man Makes Himself. Rrev. ed. New York, New American Library , 1951

15. Cohen, Marseletaf : Les La nge du Mond. Paris, Centre National de La Reche- rch Scietinfique, 1952

16. Comas, Jaun : Manual of Physical Anthropology. Springfield, Charles C thomas, 1960

17. Cole, Soania : Races of Man. 2nd.ed. London, British Museum, 1965

18. Coon, C. S. : The Origin of Races. London, Jonathan Cape, 1963.

19. ——————— with Hunt, E.E. : The Living Races of Man. New York, Alfred A. Knopf, 1965

20. Coon, C.S. (ed.) : A Reader in General Anthropology. New York, Henry Holt and Co., 1948

21. Delafose, Maurice : The Negroes of Africa ; History and Culture, Thanalsted into English By : Flibelman, F. Port Washi- ngton, Kennikat Press, 1968

22. Dobzbansky, T. : Mankind Evolving. New Haven, Yale Univ. Press, 1962

23. Downs, James F. & Bleibtreu, Hermann K. : Human Variation ; An Introduction to Physical Anthropology. re. London, Glencere Press, 1972

24. Evans - Pritchard, E.E. : The Azande ; history and Political institutions. Oxfored, Clarendon, 1971

25. Frazer, Sir James George : The Native Races of Africa and Madagascar London, Percy Lund Humphries & Co., 1938

26. Frisbie, Charlotte J. : "Anthropological and Ethnomusicological implications of a comparative analysis of Bushmen and African Pygmy music "*In* : Ethnology. Vol. 10,No. 3, 1971

27. Garn Stanly M. : Human Races. 2nd. ed. 3rd. pr. Springfield. Charls C Thomas, 1965

28. Gates, Reginald Ruggles : Human genetics. New York. The Macmillan 1964

29. Ghallab, M.A. : تطور الجنس البشرى. ط ٥ .القاهرة ،مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤

30. ———————— : (مترجم) السلالات البشرية الحالية ، تأليف كارلتون كون . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥

31. Gibbs, James L. (ed). : Peoples of Africa. New York, Holt Rinehart, 1965.

32. Goldsby , R.A. : Race and Races. New York, Macmillan, 1971.

33. Gohari, Y. : الإنسان وسلالاته . الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٣

34. Greenbe.g, Joseph H. : The Languages of Africa. 2nd. ed. The Hague. Bloomington, 1966.

35. Gusinde, M. : "Pygmies and Pygmoids". In Anthropologcal ,Quarterly, Vol. 28, Mo. I , 1955

36. Hasan, Selim : مصر القديمة . جـ ١ . القاهرة ، مطبعة الكوثر ، ١٩٤٠

37. Hiernauw, Jean : The People of Africa. London, Weidenfeld & Nicolson, 1964

38. ———————— : "Les Bushong et les Twa du royaume Kuba (Congo-Leopoldville), pygmees, pygmodies et pygmés ation, anthropologice, linguistique et expansion bantoure." *In* : Bullatines Memorie de la Societe d'Anthropologie de Prais, Vol, 9, 1972

39. Hoebels, E. Adamson : Anthropology ; The Study of Man . 4 th ed. New, York, McGraw Hill, 1972

40. Hooten, E.A. : Up From the Ape . 2nd. Rev. ed. New York, Macmillan 1964

41. Howells, W.W. : Mankined in the Making ; The story of Human Evolution. New York , Dobulbeday, 1959

42. Hulse, Frederick S. : The Human Species ; An Introduction to Physical Anthroplogy. 4 th. pr. New York, Random, 1965

43. Hunt, E. : "The developemental genetics of man" . *In* : Faulkner, F. (ed.) : Human Development. Phyladelphia, Saundaers, 1966

44. Huntington, E. : The Character of Races. New York, Charles Scribner 1925

45. Johnston, Sir Harry H. : The Opening Up of Africa. New York, Henry Holt & Co. 1911

46. Keane, A. H. : Man Past and Present. Revised and largerly rewritten by: Hingston, A. Q. and Haddon, A. C. : London, Cmabridge, Univ. Press, 1950

47. Kelso, A.J. : Physical Anthropology ; an introduction. Philadelphia, J.B. Lippincott, 1970

48. King, James C. ; The Biology of Race. New , Harcourt, Brace Javanvich, 1971

49. Lefrou, G. : Le Moire d' Afrique, Paris. Payot, 1943

50. Linton, Ralph : Tree of Culture. New York. Alfred A. Knopf, 1955

51. Mair, Lucy : African Societies. London, Cambridge Univ. Press, 1974

52. Matiegha, J. et Maly, J. : "Etude de quature squelettes de Pygmees centre-africains du bassin d'lIturi". *In* : L' Anthropologic. Vol, 48, 1938

53. Meillet; A. & Cohen, Marcel (ed.) : Les Langues du Monde. Paris, Centre National de la Recherche Scientifique, 1952

54. Montagu, Ashely : An Introduction to Physical Anthropology. 3erd. ed. Springfield,. Charles C. Thomas, 1960

55. ————— : Human Heredity. New York, World Publishing, 1963

56. ————— : The concept of Primitive. New York, The Free Press, 1968

57. Morel, Pierre : L'Anthropologie physique. Paris, Presses Univ. de France, 1962

58. Morgan, L. H. : Ancient Society. New ed. New York, World publisher, 1963

59. Murdock, Geerge P. : Africa ; Its Peoples and Their Culture History. New York, McGrow-Hill ,1959

60. Ottenberg. Simon and Phoebe (ed.) : Cultures and Societies of Africa. New York, Ranon House, 1960
61. Pales, L. : "Contribution a l'etude anthropologie des Babinga de 1' Afrique Equatoriale Francaise. "*In* : L'Anthropolagie, Vol. 48, 1938
62. Riyad, Muhammed : الإنسان ؛ دراسة فى النوع والحضارة . ط ٢ . بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤
63. —————— ; Ald el Raseul, K. : أفريقيا ؛ دراسة لمقومات القارة بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦
64. Rizkaana, I. : العائلة البشرية . القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٩٥٠
65. Roberts, O. F. : "Body Weight Race and Climate". *In* : American Journal of physical Anthropology. new series II, 1953
66. Restan, J. : الإنسان ، ترجمة محمد عبد الرحمن مرحبا . بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٦٤
67. Savean, H.S. : علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) . بيروت ، مكتبة عرفان، ١٩٦٦
68. Seligman, C. G. : Races of Africa. 4 th. ed. 2 nd pr. London, Oxford. Univ Press, 1966
69. Seeudy, M.A. : « الا تصالا ت العربية الأفريقية فى العصور القديمة » . فى معهد البحوث والدراسات العربية: العلاقات العربية الأفريقية . القاهرة ، ١٩٧٧
70. Sergi, G. :The Mediterranena Race ; A study of the Origin of European Peoples. London, 1901
71. Shuwayqah, Faruq : A. : « الأكلوجيا البشرية ؛ المفهوم المجال الهدف » . فى : مجلة الدراسات الأفريقية . القاهرة ، ع ٣ ، ١٩٧٤ .
72. —————— : « الإنسان .. الإنسان ؛ دراسة مستوحاة من القرآن الكريم عوة إلى تكوين وعلم جديد » فى: مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . (١٩٧١) .
73. —————— : « المجموعة الكيبوانية » . فى : مجلة الدراسات الأفريقية . القاهرة ، ع-٥ ، ١٩٧٦ .
74. Sporcq, J. : " Les Bird de la savane et les Bira de la Faonet ; etude compa rative de deux populations de la Republique. Democrotique du Conog. "*In* : Bull. Mean. Sec. Anthrop. Paris, Vol, 9, 1972
75. Stein, P. L. & Rawe, Brua M. : Physical Anthropology, Now. York, Mac Graw Hill, 1974
76. Swanson, Carl P. : The Natural History of Man. New Jersey. Eglewood Cliffs, 1973

77. Swift, Gonathan : Gulliver's Travels Parts I- *Iv* . London, Heinemann Education Books, 1964

78. Turnbull, Colin M. : The Forest People ; A study of the Pygmies of the Congo, 9.th. pr. NeW York, Simon and Schuster, 1961

79. ______________ : Man in Africa ; From Cairo to the Cape of Good Hope. New York, Anchor Press , 1967

80. Vallois, Henri - V. : Les Races Humaines. Paris, Presses Univ. de France 1951.

81. Van De Ginste F. : "Anthropometric study on the Barend and the Bahusu of the Belgian Congo. In : Am. Jour. of Physical Anth., Vol, 4, 1976.

82. Wai - Ogusus, Bassey : "Subsistence Ecology of Living Hunter Gathers as an Aid to Prehistric Studies. "*In* : Bulletin de L'Institute Fondamental d'Afrique Noire, Paris. series B, Vol. 32. No. 3, ،1970

83. Wasfi, A. : الأنثروبولوجيا الثقافية . بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٧١

84. Willcox, A.R. " Size and the Hunter". *In* : South African Journal of Science. Vol. 67, N0 5, 19

85. Young, J. Z. : An Introduction to The Study of Man. London, The Clarendon Press, 1971

86. Zaydan, J. : طبقات الأمم ، أو السلائل البشرية . القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٢

فاروق عبد الجواد شويقة

لنـــدن

في سبتمبر (رمضان) ١٩٧٧

الصراع الألمانى البريطانى حول منطقة جنوب غرب أفريقيا
١٨٨٢ - ١٨٨٤

دكتور سعد زغلول عبد ربه
استاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب ـ جامعة طنطا

The Anglo German Conflict S.A.A Africa.

1882 — 1884.

The conflict between Cermany and Britain was inaugurated in November 1882 when Luderitz wrote to the German Foreign Office that he desried to place his possession in S.W. Africa under the protection of the German Empire.

In February 1883 the German Embassy in London infromed the Foeign Office that Luderitz had asked the protection of the German Empire for his possession in S.W. Africa. The German government enquired whither the British government had exercised any authority in that place, and if so the German government will be glad if the British government do their best and give her protection to German subject in remote parts of the world. The Geıman government received no reply from the British government which was attempting to assert British rights in S ,W . A frica.

In April 1884 the German government notified the British government that the settlement of Luderitz was under the protection of the Gernen Empire. The Cape government began to take possession of the lands around Angra Pequena. This deed infuried Bismarck who sent an ultimatum to the British government that he will change his policy towards the Egyptian question if the British government did not change its policy towards the German colonial movement.

The British government yielded to the German ultimatum, declared its consent to the German advertment, and the negotiation began to settle the question. The British government welcomed Germany as a neighbour to its. possessions in S. W. Africa.

Dr. S.Z . A bdrabou

يرجع الصراع الألمانى البريطانى فى جنوب غرب أفريقية إلى السادس عشر من نوفمبر سنة ١٨٨٢ عندما أخطر لودريس (١) Lude ritx وزارة الخارجية الألمانية بأنه على وشك إرسال سفينة بضائع إلى مكان يقع على الساحل الغربى لأفريقية لا يزال يقع تحت سيطرة الزعماء الأفريقيين ، وقد منح المشرف على تلك التجارة السلطة الكاملة لعقد اتفاقيات مع الوطنيين لضمان إحتكار التجارة ، ووضع اليد على قطعة من الأرض لإنشاء مصنع عليها . وبين أن عدم تعقيد الأمور بالنسبة له يتطلب الحصول على حماية الحكومة الألمانية فور الحصول على التعاقدات من الوطنيين واستفسر عن الظروف التى يمكن تحتها الحصول على تلك الحماية . وغرض تقديم شهادة بمركزه المالى ، والتوجه إلى وزارة الخارجية الألمانية لإعطاء مزيد من التفصيلات عن مشروعه(٢) .

استدعت وزارة الخارجية الألمانية لودريتس فى العشرين من يناير سنة ١٨٨٣ لشرح مطالبه . وكانت مطالب لودريتس تتركز فى المطالبة بالحماية العامة التى تسمح الدولة بمدها لتشمل الرعايا الألمان الذين يعيشون فى الخارج . وقد طلب لودريتس وضع المنطقة التى سوف يحصل عليها تحت الإشراف القضائى لأقرب قنصلية ألمانية ، وأن تزور السفن الحربية الألمانية المنطقة فى فترات متقطعة . ولم يكن ذلك الطلب جديداً على الحكومة الألمانية فقد تعود المستشار الألمانى بسمارك منح الحماية القنصلية للتجار الألمان الموجودين فى الخارج فى أراض غير محتلة من دولة أجنبية . وعلى هذا الأساس أخطرت وزارة الخارجية الألمانية لودريتس أن بسمارك يوافق على طلباته ، ولكن الأمر يتطلب الحصول على بعض المعلومات من الحكومة البريطانية قبل إعطائه إجابة نهائية(٣) .

أرسلت الحكومة الألمانية فى الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ مذكرة إلى هربرت بسمارك القائم بالأعمال الألمانية فى لندن شرحت فيها مشروع لودريتس وطلباته . وقد ذكرت تلك المذكرة أن الحكومة الألمانية لا تعارض فى الموافقة على طلبات لودريتس ، ولكن المستشار الألمانى بسمارك يرغب فى إخطار الحكومة البريطانية بمشروعاته على إحتمال أن البريطانيين ربما كانوا يمارسون نفوذ السيادة فى تلك المنطقة ، أو يرغبون فى فرض الحماية البريطانية عليها . وأن الحكومة الألمانية تحتفظ

لنفسها بحق إضفاء الحماية الألمانية عليها إذا كانت المنطقة تقع خارج منطقة النفوذ البريطانى أو نفوذ دولة أخرى صديقة(٤) .

وقد أوضحت الحكومة الألمانية فى مذكرتها أن إضفاء الحماية الألمانية على المشروع الذى قدمه لودريتس هو عمل روتينى يمنح لجميع المواطنين الألمان الذين لهم مصالح فى الخارج ، وأن الحكومة الألمانية ليس لديها أية مطامع استعمارية فى ما وراء البحار ، وخاصة فى منطقة المصالح البريطانية فى جنوب أفريقية . كما أعربت الحكومة الألمانية عن سرورها لو قامت الحكومة البريطانية بمد حمايتها الفعالة على المستوطنين الألمان فى تلك المنطقة(٥) .

النتيجة التى ترتبت على تلك المذكرة كانت مضللة بدرجة كبيرة فقد أعطت تأثيراً بأن الحكومة الألمانية تعارض الفكرة الاستعمارية ، وبقى ذلك التأثير طالما لم يحدث ما يناقضه . وفى الواقع فقد خدعت تلك المذكرة كلا من منستر Münster السفير الألمانى فى لندن ولورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية عن النوايا الحقيقية لبسمارك . وعلى أساس تلك الفكرة نجد أن منستر يستشهد بتلك المذكرة على أن معارضته للاستعمار الألمانى يتفق مع سياسة المستشار الألمانى بسمارك(٦). وقد اعترف هربرت بسمارك فيما بعد للورد جرانفيل بأن وجهة النظر الألمانية لم تكن واضحة كما ينبغى(٧) .

وقد رد السير جوليان بونسيفوت Julian Puncefote على هربرت بسمارك مبيناً أن الحكومة البريطانية إذا كانت لا تستطيع حماية مستوطنة لودريتس « فان الحكومة الألمانية يمكنها عمل جهدها بنفس الدرجة التى تقوم بها بمد حمايتها على رعاياها فى المناطق البعيدة من العالم ، ولكن بدون أقل تصور فى أنه يمكنها الحصول على موقع قدم لها فى جنوب أفريقية »(٨). وقد أبرق منستر مبيناً لحكومته «أن بونسيفوت قد أعرب عن سروره لو أن بريطانيا فى موقف يسمح لها بمد حمايتها على المستوطنين الألمان المقيمين فى تلك المنطقة »(٩) .

حول سير جوليان بونسيفوت المذكرة الألمانية إلى وزارة المستعمرات فى ١٢ فبراير(١٠). وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الألمانية فى ٢٣ فبراير

ذاكرة أن حكومة مستعمرة الرأس لها منشئات على طول الساحل ، ولكن لا توجد معلومات دقيقة عن المكان الذى سوف ينشأ فيه المصنع الألمانى ، وبسبب ذلك لا يمكن إعطاء رأى عما إذا كانت السلطات البريطانية تستطيع إضفاء حمايتها على المستوطنة الألمانية . وإذا كانت الحكومة الألمانية تستطيع إعطاء المعلومات المطلوبة فعليها تقديمها إلى حكومة مستعمرة الرأس مع طلب موافاتها بتقرير عن المدى الذى تستطيع تلك الحكومة الاستجابة فيه للمطلب الألمانى(١١) . وقد أرسل منستر رد وزارة الخارجية البريطانية إلى حكومته فى السادس والعشرين من فبراير سنة ١٨٨٣ ولم ترد الحكومة الألمانية على استفسار الحكومة البريطانية كما لم تتخذ أى إجراء دبلوماسى فى الموضوع حتى شهر سبتمبر . وقد علل بسمارك سبب ذلك التأخير بأنه بسبب المرض(١٢) .

عاود لودريتس الاتصال بوزارة الخارجية الألمانية فى أغسطس سنة ١٨٨٣ مستفسراً عما إذا كانت الحكومة الألمانية سوف تعترف بحقوقه التى أعلنها ، وعما إذا كانت مستعدة لحماية منشآته التجارية التى أنشأها عند ميناء أنجرا بكوينا Angra Pequena . وقد أبلغ بوجانوفسكى وكيل وزارة الخارجيةالألمانيةلودريتس أنه فى استطاعته كمواطن فى الإمبراطورية الألمانية الاعتماد على الحماية التى تستطيع الإمبراطورية إضفاءها على مواطنيها . وقد تبين بوجانوفسكى أن لودريتس قد إشترى قطعة أرض ولكنه لم يحصل على حقوق السيادة ، وعلى هذا الأساس فان الحماية التى يطلبها لودريتس لن تلق معارضة لأنها كانت مطلوبة ضد الوطنيين المعادين . وقد فكر بوجانوفسكى فى أن لودريتس يمكنه القيام بذلك الأمر بنفسه ، ولكن الأميرالية الألمانية قد تكون راغبة فى إرسال إحدى سفنها إلى المنطقة من وقت إلى آخر إذا كانت المشكلة تتطلب معاقبة إحدى القبائل المعادية . وقد بين لودريتس أنه لا يخشى القبائل الوطنية ، ولكنه يخشى أن يقوم البريطانيون بمهاجمة حقوقه فى المنطقة . ودلل على صحة اعتقاده بأن سبنس Spence وهو أحد التجار البريطانيين المقيمين فى أنجرا بكوينا يضع العراقيل أمامه . وكان لودريتس يأمل فى طرده من تلك المنطقة ، ويرى أن تقوم الحكومة الألمانية بالتوصية عند القنصل الألمانى فى مدينة الرأس للقيام بذلك العمل(١٣) .

كتب بوجانوفسكى تقريراً بنتيجة مقابلته للودريتس ، وقد علق بسمارك على ذلك التقرير قائلا « إذا كان لودريتس قد إشترى حقوق السيادة فان مثل تلك الحقوق تنتقل إلى لودريتس كسيد لمنطقة أنجرا بكوينا وليس للإمبراطورية الألمانية . وإذا لم تكن بريطانيا تمتلك المنطقة فإن السيادة عليها تبقى فى يد الزعماء الأفريقيين أو فى يد لودريتس وليس فى يد الإمبراطورية الألمانية » . أما فيما يتعلق بطلب لودريتس حماية الحكومة الألمانية فقد علق بسمارك على ذلك بقوله « نحن نحاول دائماً أن نحمى ما حصل عليه ما دام مواطناً ألمانياً » . ووافق على أن تقوم الأميرالية الألمانية بارسال إحدى سفن الأسطول الألمانى إلى أنجرا بكوينا من وقت إلى آخر كما وافق على توصية القنصل الألمانى فى مدينة الرأس ولكنه أصر على رفض طلب لودريتس الخاص بطرد التاجر البريطانى المقيم فى أنجرا بكوينا . وطالب بأن تكون علاقات لودريتس بالسلطات البريطانية علاقات حسنة(١٤) . وقد أصدر بسمارك فى ١٥ أغسطس تصريحاً صحفياً خاصاً بأنجرا بكوينا أعلن فيه أنه يرغب فى التأكيد أن منشأة لودريتس يمكنها الاعتماد على حماية الحكومة الألمانية ما دامت تصرفاتها لا تتعارض مع حقوق الآخرين(١٥) .

أرسلت الحكومة الألمانية فى ١٨ أغسطس تعليماتها إلى ليبرت Lippert القنصل الألمانى فى مدينة الرأس بأن بسمارك قد وافق على طلب الحماية الذى قدمه لودريتس ما دام ذلك الطلب لا يتعارض مع حقوق الآخرين . وطلبت منه مساعدة لودريتس بنصائحه ومنحه الحماية القنصلية(١٦) . ولم تلبث الحكومة الألمانية أن عاودت الاتصال بالحكومة البريطانية فقدم فون بليسين von Plessen فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٣ مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها معرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت سيادتها على أنجرا بكوينا ، وإذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس تم ذلك الإعلان . كما طلب بصفة غير رسمية معرفة رأى الحكومة البريطانية فى تصرفات لودريتس ، وما إذا كان هناك إعتراض على تلك التصرفات من جانب الحكومة البريطانية . وبمجرد إستلام وزارة الخارجية البريطانية للمذكرة الألمانية كتبت لوزارة المستعمرات البريطانية تخطرها بالمذكرة الألمانية . وطلبت منها موافاتها بالرد عليها(١٧) .

أخطرت وزارة المستعمرات وزارة الخارجية البريطانية بأن سكانلين Scanlen رئيس وزراء مستعمرة الرأس قد طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالمنطقة ، و استفسرت من وزارة الخارجية عما إذا كانت قد أخطرت السفارة الألمانية بعدم وجود مطالب أو حقوق قضائية بريطانية فى المنطقة ، ونصحتها بعدم التصريح بذلك فى الوقت الحاضر(١٨) . ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية حتى ذلك الوقت قد ردت رسمياً على السفارة الألمانية .

كان سكانلين موجوداً فى بريطانيا فى ذلك الوقت ، وبقى بها حتى شهر يناير سنة ١٨٨٤ . وكان منزعجاً من النشاط الألمانى فى أنجرا بكوينا . وحاول الضغط على الحكومة البريطانية لاتخاذ بعض الخطوات فى الموضوع . وقد بين سكانلين لسير روبرت هربرت وغيره من البريطانيين المشتغلين بالسياسة أن المنطقة الواقعة بين رأس فريو C.Frio الواقعة على الساحل الغربى لأفريقية وخليج دلجوا Delagoa الواقع على الساحل الشرقى لأفريقية يجب أن تكون منطقة نفوذ لمستعمرة الرأس ، وأن تنصح جميع الدول الأوربية برفع أيديها عن المنطقة . وقد وافق سير روبرت هربرت على تلك الفكرة(١٩) .

أبطأت وزارة الخارجية البريطانية فى الرد على الحكومة الألمانية ، وقد أدى هذا الإبطاء إلى نفاذ صبر المستشار الألمانى بسمارك ، وزار منستر وزارة الخارجية البريطانية وقدم مذكرة رسمية بدلا من المذكرة الشفهية مطالباً بالرد على الاستفسار الألمانى (٢٠) .

إقترحت وزارة المستعمرات البريطانية على وزارة الخارجية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٣ نقاط الرد على السفير الألمانى . وأخطر جرانفيل وزير الخارجية البريطانية منستر فى نفس اليوم « بأنه على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لم تعلن سيادتها على كل المنطقة بل على بعض منها مثل خليج والفش walfieh Bay وجزر أنجرا بكوينا فانها ترى أن أى إدعاء بحقوق السيادة أو الحقوق القضائية بواسطة إحدى الدول الأجنبية فى المنطقة الواقعه بين الحدود الجنوبية لمنطقة السيادة البرتغالية عند خط عرض ١٨ درجة جنوبى خط الاستواء وحدود مستعمرة الرأس يعتبر تحدياً على حقوقها الشرعية(٢١) .

إذا نظرنا إلى رد وزارة الخارجية البريطانية على استفسار الحكومة الألمانية يتبين أنه يمثل تراجعاً عما أعلنته من قبل(٢٢). وفى نفس الوقت لم تجب على الاستفسار الألمانى . فنى الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة البريطانية إدعاء عاماً غامضاً عن حقوق لها فى المنطقة ، وعزمها على منع الدول الأخرى من الاستيلاء على أجزاء من المنطقة نجد أنها لم تعلن ما إذا كانت المنطقة تخضع لسيادتها أم لا ، بل ولم تعلن أى سند للسيادة يرتكز عليه ذلك الإعلان .

فى هذه المرحلة من مراحل العلاقات الألمانية البريطانية أخطر لودريتس المستشار الألمانى بسمارك فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أن ممثله قد إشترى باقى المنطقة الساحلية من جنوب غرب أفريقية الممتدة من نهر أورنج حتى خط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء(٢٣) . ومعنى هذا أن لودريتس قد حصل فى تلك المرة على مساحة كبيرة من الأرض تعطى وزارة الخارجية الألمانية دافعاً إضافياً للتحرك ، وبداية مرحلة جديدة من الصراع الألمانى البريطانى ، فقد أمر بسمارك فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بكتابة مذكرة لتسليمها إلى وزارة الخارجية البريطانية(٢٤) .

وفى تلك المذكرة بحثت وزارة الخارجية الألمانية مشكلة أنجرا بكوينا من جميع الجهات ، كما بحثت إدعاءات الحكومة البريطانية وتصريحاتها السابقة المتعلقة بالمشكلة بالتفصيل . وأن الأوراق الرسمية التى عرضتها الحكومة البريطانية على البرلمان قد أعلنت صراحة أن الأراضى موضوع المشكلة ليست تحت السيادة البريطانية . وتساءلت المذكرة عما إذا كانت الحكومة البريطانية تطالب بأراض واسعة بين نهر أورانج وخط عرض ١٨ درجة جنوبى خط الاستواء وهى منطقة مستقلة فى ذلك الوقت ولا تخضع لأى دولة أجنبية ، وفى هذه الحالة فان الحكومة الألمانية ترى من الأهمية معرفة تحت أى اسم يندرج ذلك الادعاء ، وما هى الترتيبات التى قامت بها بريطانيا هناك لضمان حماية الرعايا الألمان حتى يمكن تخليص ألمانيا من ضمان تلك الحماية بنفسها(٢٥) .

فى هذه المرحلة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى حول أنجرا بكوينا تترك وزارة الخارجية البريطانية المشكلة كلية فى يد وزارة المستعمرات فترسل المذكرة الألمانية فى ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى وزارة المستعمرات(٢٦) ، ولم تتخذ أى إجراء

فى الموضوع حتى يونيو من نفس العام عندما أخطرت وزارة المستعمرات بالمكاتبات الألمانية المختلفة المتعلقة بالموضوع . وقد أرسل جرانفيل فى الثانى من أكتوبر سنة ١٨٨٤ رسالة إلى هربرت بسمارك يعتذر فيها عن التأخير فى الرد على المذكرة الألمانية ويبرر ذلك بأن مهمة وزارة الخارجية البريطانية فى مشكلة أنجرا بكوينا هى توصيل مكاتبات الحكومة الألمانية إلى وزارة المستعمرات وتلقى الرد عليها ثم إرساله إلى الحكومة الألمانية . وحاول التخفيف من أثر التأخير فى الرد بأنه يعرف عن طريق هاتزفيلدت وزير الخارجية الألمانية وأمبثيل Ampthill السفير البريطانى فى برلين أن بسمارك لا يوافق على المشروعات الاستعمارية ، بل ويعارض فى حصول ألمانيا على مستعمرات . ولهذا السبب لا يوجد سبب دبلوماسى لقيامه (جرانفيل) بتحريك الموضوع(٢٧) .

كانت الحكومة البريطانية قد طلبت فى أبريل سنة ١٨٨٣ من أمبثيل تحرى صحة الإشاعة التى وصلت إلى علم الوزير البريطانى فى بروكسل من أن شركة على وشك التكوين فى ألمانيا مهمتها إستعمار منطقة غينيا الجديدة(٢٨) . وقد رد أمبثيل أنه واستفسر من هاتزفيلدت عن تلك الإشاعة فضحك منها قائلا « إننى أعلم أن البرنس بسمارك يعارض دائماً الرغبة الوطنية فى حصول ألمانيا على مستعمرات ، ولكن إذا ما تغيرت الأمور وأبعدت الحكومة الحالية عن الحكم وتولى الحكم الحزب المؤيد للإستعمار فانه يعتقد أن بريطانيا وفرنسا سوف تبذلان عنايتهما نحو عدم ترك أى منطقة تستطيع ألمانيا ضمها إليها »(٢٩) . ولم تمض سوى أيام قليلة حتى كتب أمبثيل إلى حكومته مبيناً أنه قد استفسر من هاتزفيلدت عما إذا كانت الشركة الألمانية التى سبق واستفسر عنها شركة خاصة لا تؤيدها الحكومة الألمانية ، وأن رد هاتزفيلدت كان بالإيجاب ، وأن الحكومة الألمانية ليست لديها أية مشروعات لزيادة الهجرة من المانيا(٣٠) . وقد تكررت هذه التأكيدات فى مكاتبات أمبثيل حتى أنه تكلم فى ٣٠ مايو عن الضجر المتزايد بين الشعب الألمانى بسبب عدم البدء فى سياسة إستعمارية بواسطة بسمارك الذى لم يظهر حتى ذلك الوقت أى ميل لإرضاء الرغبة الألمانية فى الحصول على مستعمرات بعد إرسال نختيجال إلى الساحل الغربى لأفريقية لكتابة تقرير عن المنطقة(٣١) . وإذا وضعنا تقرير أمبثيل الأخير موضع الاعتبار يتبين أنه قد أخطأ فى تصوراته لأن ألمانيا كانت قد أعلنت حمايتها على أنجرا بكوينا فى ٢٤ أبريل

سنة ١٨٨٤ ، وبذلك تكون ألمانيا قد بدأت مرحلتها الاستعمارية فى منطقة جنوب غرب أفريقية بمدة تزيد على الشهر قبل كتابة تقريره الأخير . وهذا يؤدى إلى إيضاح أن السفير البريطانى فى برلين قد فشل فى التعرف على النوايا الحقيقية للحكومة الألمانية أو التأكد من سياستها الإستعمارية . كما أن جرانفيل يتحمل مسئولية عدم الرد على بسمارك وترك الموضوع فى يد وزارة المستعمرات التى فسرت المشكلة على أنها دعوة لبريطانيا لضم تلك الأراضى .

لعبت وزارة المستعمرات البريطانية دوراً كبيراً فى مشكلة أنجرا بكوينا وقد شغلت نفسها كثيراً فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٨٨٣ بتأكيد إدعاءاتها فى أنجرا بكوينا . وكان من سوء حظ الحكومة البريطانية أن أثبت بسمارك فى المذكرة التى قدمها منستر إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن الأوراق الرسمية التى قدمتها الحكومة البريطانية للبرلمان البريطانى قد أعلنت بوضوح أن أراضى أنجرا بكوينا تقع خارج حدود السيادة البريطانية(٣٢) .

كانت سياسة الحكومة البريطانيه فيما يتعلق بأنجرا بكوينا حتى خريف سنة ١٨٨٣ هو عدم وجود سيادة أو حقوق لها بالمنطقة ، ولكن ما إن بدأ بسمارك مناقشة الحكومة البريطانية فى سيادتها على المنطقة حتى تحولت سياسة وزارة المستعمرات البريطانية إلى بذل جهود كبيرة لادعاء حقوق لها فى المنطقة : واعتمدت فى ذلك على مذكرة وزارة حكومة مستعمرة الرأس المورخة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ التى ذكرت أن الكابتن ألكسندر Alexander قائد السفينة الحربية البريطانية النجمة Star قد أعلن عندما رسا على ساحل أنجرا بكوينا فى سنة ١٧٩٦ ملكيه ملك بريطانيا لعدد من النقاط الموجودة على ذلك الساحل (٣٣) . كما ورد تقرير آخر من مدينة الرأس ذكر أن الكابتن فورسيث Forsyth قائد السفينة الحربية البريطانية فالورس Valorous قد ضم أنجرا بكوينا للتاج البريطانى فى سنة ١٨٦٦(٣٤). وقد ثبت كذب هذين الادعاءين باعلان لورد دربى أن المراسيم الملكية الخاصة التى ضمت جزراً مختلفة إلى مستعمرة الرأس ليس بها أى إشارة إلى الميناء التى ذكرها فورسيث ، ويظهر أن عمل فورسيث لم توافق عليه الحكومة البريطانية(٣٥). وبسبب ذلك الغموض فى الوثائق البريطانية الرسمية فيما يتعلق بملكية بريطانيا لأنجرا بكوينا

استفسرت وزارة المستعمرات من الأميرالية البريطانية عن أعمال السفن الحربية البريطانية التى حدثت من قبل على ساحل أنجرا بكوينا(٣٦) . وكان رد الأميرالية غير مشجع فقد أعلنت أن سفينة قد زارت أنجرا بكوينا فى سنة ١٨٥١ ، ولكنها لم تضمها للممتلكات البريطانية وأن سفينة أخرى استولت على جزيرة إيشابو Ichabo الواقعة أمام الساحل فى سنة ١٨٦١ ولكنها لم ترس فى خليج أنجرا بكوينا . أما السفينة الحربية فالورس فقد ضمت عدة جزر أمام الساحل فى سنة ١٨٦٦ ، ولكن فورسيث لم يقم بضم أي قطعة من أرض أنجرا بكوينا (٣٧) .

لم تقتنع وزارة المستعمرات برد الأميرالية واستمرت فى محاولاتها الرامية إلى إثبات حقوق لبريطانيا فى أرض أنجرا بكوينا . وكانت تهدف من وراء ذلك إلى منع استيلاء الألمان على المنطقة . ولذلك كتبت مرة ثانية إلى الأميرالية تسألها عما إذا كانت هناك تسجيلات عن زيارة السفينة الحربية النجمة لأنجرا بكوينا فى سنة ١٧٩٦(٣٨) . وقد ردت الأميرالية بأنها قد أرسلت التقرير الذى كتب عن تلك الزيارة فى حينه(٣٩) . ومعنى هذا أنه لا يوجد أى دليل مادى فى محفوظات الأميرالية عن الادعاء القائل بأن قائد السفينة الحربية النجمة قد رسا فى المنطقة فى سنة ١٧٩٦ وضم عدداً من النقط الواقعة عليها للممتلكات البريطانية . وحتى الادعاء القائل بأن فورسيث قد ضم منطقة أنجرا بكوينا للتاج البريطانى فى سنة ١٨٦٦ قد ثبت زيفه وأن فورسيث لم يضم إلا عدداً من الجزر الواقعة أمام ساحل أنجرا بكوينا .

وعلى الرغم من عدم وجود دليل مادى يؤيد الادعاءات البريطانية فقد أعلن دربى فى مجلس اللوردات فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ « أن هذا العمل قد حدث منذ تسعين عاماً ولم يتبعه قيام الحكومة البريطانية باخطار الدول الأوربية ، وأن التساول المطروح هو إلى أى مدى يمكن التمسك بذلك الحق كحق قانونى الآن »(٤٠) .

هذا التغير والنشاط الفجائى فى وزارة المستعمرات يرجع إلى عدة عوامل حدثت فجأة . فقد تأثر لورد دربى وزير المستعمرات البريطانية بالضغط الذى وقع عليه من المستعمرين البريطانيين ومن مستعمرة الرأس . وقد ازداد ذلك الضغط بسبب المصالح البريطانية المتزايدة فى أنجرا بكوينا وبسبب النشاط الألمانى هناك .

فقد وصلت إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٣ نبذة من تقرير عن الإجراءات التى قام بها التجار الألمان فى أنجرا بكوينا والتصريح الذى أدلى به لودريتس عن تمسكه باحترام جميع الحقوق السابقة(٤١). وقد أرفقت هذه النبذة بمذكرة طويلة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ . وفى هذه المذكرة ناقشت حكومة الرأس التعقيدات التى سوف تنشأ من وجود مصالح منافسة لمصالح مستعمرة الرأس فى بلاد تعتبر خاضعة من الناحية التجارية لمستعمرة الرأس . وقد ركزت حكومة المستعمرة بدرجة كبيرة على تجارة الأسلحة . وبينت أن إنشاء مركز تجارى من ذلك النوع سوف يقضى على جميع الآمال المعقودة على التحكم فى استيراد الأسلحة والذخائر إلى منطقة جنوب غرب أفريقية . ومن ناحية أخرى فان إنشاء ميناء حر فى المنطقة سوف يؤدى إلى اضطراب شديد فى التجارة العادية القائمة مع مستعمرة جنوب أفريقية . وفى نفس الوقت فان إنشاء حقوق ملكية منفصلة سوف يؤدى إلى حدوث تعقيدات ومشاكل بين مصالح الجنسيات الأوربية المختلفة الموجودة على الساحل . وطالبت المذكرة فى النهاية بتحديد الموقف بدقة أكثر بالنسبة لممارسة حقوق السيادة هناك بعد أن أصبح الوقت مناسباً للقيام بذلك العمل(٤٢) .

لم تكتف حكومة مستعمرة الرأس بمذكرتها المرفقة بل أرسلت معها خطاباً من الكابتن سبنس J. Spence وهو تاجر بريطانى يعمل فى جنوب أفريقية . وفى ذلك الخطاب أعرب سبنس عن خوفه من الخسارة التى سوف تتعرض لها مؤسسته إذا سمح للألمان بالاستيلاء على أنجرا بكوينا ولم تقم الحكومة البريطانية بحماية المصالح البريطانية هناك ؛ ولم يطلب سبنس حماية الحكومة البريطانية بل طلب توصية للحكومة الألمانية(٤٣) .

لم تلبث الحكومة فى مدينة الرأس أن أرسلت فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ مذكرة أخرى أعلنت فيها « أن مصلحة النظام والحضارة يمكن أن تخدم جيداً بضم الجزء الباقى من ساحل غرب أفريقية الواقع جنوبى الممتلكات البرتغالية حتى نهر أورانج إلى الإمبراطورية البريطانية ، وتعيين مندوب بريطانى للإشراف على إدارة المنطقة يخضع لحكومة مستعمرة الرأس(٤٤) » . ولم يترك سكانلين عندما كان فى لندن أى فرصة إلا وانتهزها للضغط على لورد دربى ، ولفت نظره إلى الأمور الجارية على

ساحل غرب أفريقية حتى أعلن دربى أنه ليس من المعقول أن تسمح بريطانيا لأى دولة أوربية بالحصول على موقع قدم لها على ساحل جنوب غرب أفريقية(٤٥). وكان سير هيركيولس روبنسون H.Robinson حاكم مستعمرة الرأس موجوداً فى لندن فى تلك الفترة ، وبقى بها حتى شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، ومارس فى فترة وجوده ضغطاً على الحكومة البريطانية(٤٦) .

كان رد الأميرالية البريطانية الخاص بأنجرا بكوينا مخيباً للآمال ، فانتهز لورد دربى فرصة وجود روبنسون فى لندن وأرسل له رد الأميرالية مبيناً له ضعف الادعاء البريطانى ، كما أرسل له ترجمة لمذكرة منستر المورخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . وقد طلب دربى رأى روبنسون فيما وصل إليه من رأى « من أنه لا أمل لحكومة مستعمرة الرأس فى إدارة أنجرا بكوينا لأنه من الصعب مقاومة ممثلى الحكومة الألمانية الذين سوف يعملون على ممارسة شئون الحكم هناك(٤٧) . وقد رد روبنسون فى ١ فبراير سنة ١٨٨٤ على وزير المستعمرات معلناً عدم استطاعته إعطاء رد شخصى ونصح باستشارة حكومة الرأس خاصة وأن سكانلين كان قد عاد إلى مدينة الرأس فى ذلك الوقت . واستجابة لتلك النصيحة أبرق دربى فى الخامس من فبراير إلى رئيس حكومة مستعمرة الرأس مستفسراً عن رأى الحكومة(٤٨). وقد ردت حكومة مستعمرة الرأس طالبة عدم البت فى الموضوع بصفة موقتة لتوقف إجتماعات مجلس الوزراء(٤٩). ولم ترد حكومة الرأس على دربى حتى مايو سنة ١٨٨٤ على أساس أن المذكرة التى أرسلتها فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤(٥٠) قد تضمنت رأيها فى الموضوع . وقد ترتب على ذلك تأخير الرد على الحكولة الألمانية .

أرسلت الحكومة الألمانية فى يناير سنة ١٨٨٤ اللنش البحرى المسلح نواتيايس Notolis إلى أنجرا بكوينا لتحرى الأمور هناك . وقد وصل تقرير قائده إلى وزير الخارجية الألمانية فى مارس سنة ١٨٨٤(٥١) . وفى ذلك التقرير ذكر قائد اللنش أنه قد زار أنجرا بكوينا ورأى ميناءها وحادث لودريتس وتأكد من صحة عقدى الشراء اللذين حصل عليهما ، وأيد طلبه ، كما بين إحتمالات المشروع(٥٢) .

كتب فون كيساروف von Kusserow وكيل وزارة الخارجية الألمانية مذكرة عن أنجرا بكوينا قدمها لبسمارك فى ٨ أبريل . وفى تلك المذكرة بين أن وزارة

الخارجية الألمانية لم تستلم أى رد من منستر عن تعلياته الصادرة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣(٥٣). وورود تقرير قائد اللنش نواتيليس ، وعودة لودريتس إلى ألمانيا وطلبه مرة أخرى حماية الحكومة الألمانية : وذكر كيساروف أن لودريتس يأمل إذا كانت الحكومة الألمانية لا تستطيع بسط حمايتها على المنطقة أن تجد طريقاً آخر لمنع ضم أراضيه لدولة أخرى . وبين كيساروف فى مذكرته أنه يعتقد أن ذلك العمل يمكن إنجازه عن طريق عقد معاهدات مع الزعماء الأفريقيين الموجودين فى المنطقة توضح فيها ألمانيا للوطنيين والدول الأخرى أنها تنظر إلى أنجرا بكوينا كأرض خاضعة لها . وقد وافق بسمارك على رأى كيساروف ، وقرر وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية ، وأن يصدر مرسوم إمبراطورى بذلك المعنى ، ولهذا يرسل بسمارك فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ برقية إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس يأمره أن يعلن هناك رسمياً أن لودريتس وموسساته تحت الحماية الألمانية(٥٤). كما أبرق فى نفس اليوم إلى السفير الألمانى فى لندن ليخطر جرانفيل بالتعليمات التى أرسلها إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس(٥٥). وكان رد جرانفيل على التبليغ الألمانى بأنه سوف يتصل بوزارة المستعمرات البريطانية(٥٦). وقد حولت وزارة الخارجية البريطانية المذكرة الألمانية إلى وزارة المستعمرات راجية أن يتحرك اللورد دربى لاتخاذ الخطوات اللازمة بدون تأخير حتى يستطيع جرانفيل تفسير الحوادث للحكومة الألمانية(٥٧) .

ويدل هذا الرد على أن جرانفيل حتى تلك اللحظة لم يدرك أفكار بسمارك الخاصة بأنجرا بكوينا ، وأن التسويف البريطانى فى الرد سوف يعطى بسمارك الفرصة لاستعمار أنجرا بكوينا ، ومنع مستعمرة جنوب أفريقية من الاستيلاء عليها . وفى الواقع فقد اختلفت نظرة بسمارك لمعنى كلمة الحماية ، فنى بداية سنة ١٨٨٣ وافق على أن المقصود بمعنى الحماية هو تمتع لودريتس بمساعدة أقرب قنصل ألمانى مع زيارة إحدى سفن الأسطول الألمانى للمنطقة فى فترات متقطعة . أما فى أبريل سنة ١٨٨٤ فقد رأى أن إعلان الحماية يتطلب إصدار مرسوم إمبراطورى على نظام المراسيم البريطانية التى تمنح للشركات البريطانية العاملة فى الخارج ، تلك المراسيم التى تمنع أى دولة أوربية أخرى من ممارسة أعمال السيادة فى المنطقة . ولكنه لم يتحرك فى هذه المرحلة لاتخاذ الخطوة اللازمة لإنشاء مستعمرة ألمانية .

لم تتبين السلطات البريطانية الأهمية الكبرى التى علقها بسمارك على إعلان الحماية على أنجرا بكوينا ، وأنه ينوى أن يعلن التحكم الألمانى الكامل على ساحل جنوب غرب أفريقية ، وطرد الدول الأوربية الأخرى من ذلك الساحل . وقد استلم سكانلين رئيس وزراء حكومة الرأس مذكرة القنصل الألمانى فى ٢٤ أبريل بدهشة كبيرة(٥٨). وقد أرسل روبنسون المذكرة لألمانية إلى الحكومة البريطانية معلقاً عليها بأنه لم يتسلم بعد رد حكومة مستعمرة الرأس على مذكرة لورد دربى المورخة ٥ فبراير سنة ١٨٨٤ الخاصة بتولى حكومة المستعمرة مهمة إدارة أنجرا بكوينا(٥٩) .

تحركت وزارة الخارجية البريطانية وقام سير جورج دالاس G. Dallas بالتحرى شخصياً فى وزارة المستعمرات البريطانية لمعرفة سبب تأخير الرد على المذكرة الألمانية فاكتشف أن المشكلة معلقة نتيجة لبرقية أرسلت من مدينة الرأس تطلب إرجاء الموضوع(٦٠). ولا شك أن البرقية المشار إليها هى البرقية التى أرسلتها حكومة مستعمرة الرأس فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٤(٦١). وكنتيجة لتحرك وزارة الخارجية البريطانية أرسلت وزارة المستعمرات فى ٧ مايو برقية إلى مدينة الرأس أثبتت فيها ضرورة الرد على الحكومة الألمانية عما انتوته الحكومة البريطانية فيما يتعلق بأنجرا بكوينا ، واستفسرت عما إذا كانت حكومة المستعمرة ترغب فى وضع أنجرا بكوينا تحت الحكم البريطانى ، وفى هذه الحالة عليها أن تعلن استعدادها قبول المسئولية وتحمل النفقات اللازمة لإدارة المنطقة(٦٢). ولم تستطع حكومة الرأس الرد على تلك البرقية بسبب هزيمتها فى ٧ مايو أمام المجلس التشريعى واستقالتها(٦٣). ولم يتم تشكيل الوزارة الجديدة إلا فى ١٢ مايو(٦٤). والنتيجة الحتمية لذلك هى تأخر الرد على وزارة المستعمرات البريطانية . وقد أبرق روبنسون إلى وزارة المستعمرات فى ١٥ مايو مبيناً أن الحكومة الجديدة للمستعمرة تقوم ببعض التحريات عن أنجرا بكوينا وأنه يأمل فى أن يرسل رداً محدداً إلى وزارة المستعمرات فى حدود عشرة أيام(٦٥) .

لم يكن بسمارك يعلم بالتطورات السابقة التى مرت بها المذكرة الخاصة بأنجرا بكوينا المورخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . ولا شك أن عدم ورود رد على تلك المذكرة كان له تأثير كبير على بسمارك ، وجعله يعتقد أنه فى الإمكان بدء سياسة

جديدة تتعلق بالعلاقات الألمانية البريطانية . وحاول الضغط على الحكومة البريطانية واتخذ من مشكلة جزر فيشى وسيلة للضغط عليها ، فطلب فى الرابع من أبريل سنة ١٨٨٤ من منستر تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يعلن فيها استياء ألمانيا من المعاملة السيئة التى يلاقيها الرعايا الألمان المقيمين فى جزر فيشى . وفى تلك المذكرة أنذر منستر الحكومة البريطانية بأن الحكومة الألمانية سوف تغير من سياستها تجاه بريطانيا من موقف التأييد فى المشاكل السياسية إلى موقف المعارضة إذا لم تثبت بريطانيا أنها أكثر تفهماً للمصالح الألمانية ، وعليها فى هذه الحالة عدم الاعتماد على التأييد الألمانى(٦٦). ومعنى هذا إنذار للحكومة البريطانية بألا تعتمد على التأييد الألمانى فى المشكلة المصرية . وقد رد جرانفيل على ذلك الإنذار بابداء الأسف ، وأعلن أنه سوف يبذل كل جهده لقيام تفاهم مشترك بين الجانبين(٦٧) .

أعرب بسمارك فى الخامس من مايو بعد إستلامه لرد جرانفيل عن سروره لتقدير جرانفيل لقيمة الصداقة الألمانية . وأعلن عن إستعداده لمواصلة سياسة الصداقة التى اتبعتها ألمانيا بشرط أن تظهر بريطانيا من جانبها نفس الاتجاه عن طريق توجيه إنتباهها إلى المعاملة السيئة التى يلاقيها الرعايا الألمان فى البحار الجنوبية ، وإعطاء أهمية كبرى للمصالح التجارية الألمانية فى القارة الأفريقية(٦٨). وإذا نظرنا إلى تلك المذكرة يتبين أن بسمارك قد أسقط مشكلة أنجرا بكوينا من حسابه ولم يشر إليها على الإطلاق . وكان كلامه عن المشاكل الألمانية كلاماً عاماً ، ولم يتكلم إلا عن المشاكل التى يتعرض لها الألمان فى البحار الجنوبية وفى أفريقية ، وطالب بحرية التجارة للمواطنين الألمان .

فى هذه المرحلة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى طفت على السطح مرة أخرى مشكلة أنجرا بكوينا ، فقد عادت الصحف البريطانية إلى الكلام عن النشاط الألمانى فى تلك المنطقة . وقد أدى هذا إلى تقديم الفيسكونت سيدموث V. Sidmouth إستجواباً للحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات متسائلا عما إذا كانت هناك مكاتبات بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية حول أنجرا بكوينا ، وعما إذا

كانت هناك حقوق سابقة لبريطانيا تنازلت عنها الحكومة البريطانية . وقد رد جرانفيل على ذلك بوجود مكاتبات متبادلة بين الجانبين لا يمكن تقديمها للمجلس فى ذلك الوقت وأن الحكومة الألمانية لم تمارس أى سلطة من سلطات السيادة فى المنطقة(٦٩). وقد أرسل منستر ملخصاً لذلك الاستجواب إلى حكومته فى اليوم التالى(٧٠) .

لم تلبث الحوادث أن تحركت بسرعة فى بريطانيا فى اتجاه إثارة مشكلة أنجرا بكوينا ، فقد زار وفد من تجار جنوب أفريقية وزارة المستعمرات البريطانية فى ٦ مايو ، وطلبوا عدم تنازل الحكومة عن أنجرا بكوينا لألمانيا ، وأن تمارس الحكومة البريطانية قدراً أكبر من السيادة على تلك الأراضى . وقد رد دربى على ذلك قائلا « أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعلن أن المكان ممتلكات بريطانية ، إلا أنها أعلنت نوعاً من الحقوق العامة لطرد الدول الأجنبية من الساحل الممتد من نهر أورانج حتى الأراضى البرتغالية . وقد قامت الحكومة الألمانية بعدد من الاستعلامات فيما يتعلق بتلك الحقوق ، ولكن المراسلات لا زالت جارية بين الجانبين. وعلى هذا الأساس فانه يفهم أن الحكومة الألمانية لم تنكر تلك الحقوق . . . وأعلن أنه لا يعتقد أن الحكومة الألمانية تعطى إهتماماً لإنشاء مستعمرة ألمانية هناك . . . وأن استفسارات الحكومة الألمانية كانت عما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب فى تأمين التجار والمستوطنين الألمان أو تقوم الحكومة الألمانية بذلك العمل بنفسها »(٧١). « وقد أرسل منستر مذكرة مفصلة عن ذلك الاجتماع إلى حكومته فى صباح اليوم التالى »(٧٢) .

وقد ألقى دربى تصريحاً مماثلا فى مجلس اللوردات فى التاسع عشر من مايو رداً على استجواب آخر من سيدموث معلناً « أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تعلن رسمياً ملكيتها لخليج أنجرا بكوينا إلا أنها قد أعلنت عن حقها فى طرد الدول الأوربية من المنطقة على أساس أنها قريبة من المستوطنات البريطانية وعدم وجود إدعاءات ملكية لدولة أخرى بها ، وأن الحكومة البريطانية قد طلبت من حكومة مستعمرة الرأس وضع يدها على أنجرا بكوينا ، ومن المنتظر أن يصل منها رداً فى

خلال عشرة أيام ، وسوف تتصرف الحكومة عند وصول ذلك الرد »(٧٣). ولاشك أن هذه التصريحات المتتالية من جانب المسئولين البريطانيين تمثل وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بأنجرا بكوينا .

نشرت صحيفة ستاندرد standard فى ١٤ مايو أن الحكومة الألمانية تنوى بسط سيادتها على أنجرا بكوينا ، وأنها تنظر إلى الادعاءات البريطانية على أنها إدعاءات باطلة وغير قانونية . وقد أخطر لورد دربى لورد جرانفيل أن ما نشرته الصحيفة فى مجمله لاأساس له من الصحة لأن الحكومة البريطانية لازالت حتى ذلك الوقت تنظر بعين الاعتبار إلى المذكرة التى قدمها منستر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وطلب إمداده بأية معلومات تتعلق بذلك الموضوع قد تكون فى حوزة وزارة الخارجية البريطانية(٧٤). وبالطبع لم يكن عند وزارة الخارجية أية معلومات جديدة تتلعق بالموضوع .

كان لتصريحات لورد دربى المتتالية عن أنجرا بكوينا آثار شديدة على بسمارك ولاقت معارضة شديدة منه ، وقرر أن يبين للحكومة البريطانية أن مشكلة أنجرا بكوينا تعتبر من المشكلات ذات الأهمية الأولى . وطلب من منستر فى ٢١ مايو مطالبة الحكومة البريطانية بالرد على البرقية التى أرسلها بسمارك فى ٢٤ أبريل(٧٥). كما طلب من منستر إبلاغ لورد جرانفيل أن تلك المشكلة من المشاكل التى تتوقع الحكومة الألمانية أن يقابلها معاملة حسنة فى مجالات أخرى(٧٦). وقد أبرق منستر إلى حكومته فى نفس اليوم مبيناً أن جرانفيل على اتصال بوزارة المستعمرات التى تستطلع رأى حكومة مستعمرة الرأس(٧٧) .

لم يعجب بسمارك ذلك الرأى وأبرق إلى منستر فى ٢٤ مايو معلناً أنه يرفض أن يخضع مستقبل السياسة الألمانية لرد وزارة المستعمرات ، وبين أنها تخضع فقط للحكومة البريطانية ، كما أنه لن يسمح لنفسه بأن يهمل بالإحالة إلى وزارة المستعمرات وحكومات المستعمرات ، وأنه من الصعب تصديق أن تصريحات لورد دربى ودعوته حكومة الرأس لضم أنجرا بكوينا قد حدثت بدون علم لورد جرانفيل(٧٨). وطلب من منستر إخطار جرانفيل أن ألمانيا تضع مطالبها الأفريقية على قدم المساواة مع حقها فى هليجولاند(٧٩) .

بدأ بسمارك فى دفع المشكلة إلى الأمام لإجبار بريطانيا على الاستجابة للمطالب الألمانية فأمر فى الخامس والعشرين من مايو بنشر نص البرقية التى أرسلها إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ تلك البرقية التى طلب فيها إعلان أن أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية(٨٠). وكانت الصحافة الألمانية قد استاءت من تصريحات لورد دربى لمندوبى تجار جنوب أفريقية . ولذلك أصبح نشر برقية بسمارك فرصة لحملة تشهير ضد الحكومة البريطانية(٨١). وعلى الرغم من أن بسمارك كان يرغب من وراء نشر الخطوات التى اتخذها إلى إثارة الشعور الوطنى الألمانى إلا أنه لم يفصح عن خطواته المستقبلة ، ولم يبين ما إذا كان ينوى إنشاء مستعمرة ألمانية فى أنجرا بكوينا من عدمه.

أرسل منستر تقريرين إلى بسمارك يتضمنان سياسة الحكومة البريطانية . وقد بين منستر فى التقرير الأول المورخ ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ الخطوات التى اتخذها بالنسبة لموضوع أنجرا بكوينا وتقديمه مذكرة ٣١ ديسمبر إلى وزارة الخارجية البريطانية واتصاله المستمر بكل من لورد جرانفيل ولورد دربى وسير جوليان بونسفوت ، وأن الرد الذى حصل عليه هو أن وزارة المستعمرات سوف تتصل بحكومة الرأس ، وقد استلزم ذلك بعض الوقت . وتعرض منستر لمذكرة ٢٤ أبريل وذكر أنه قد بين للورد جرانفيل الأهمية التى يعطيها بسمارك لذلك الموضوع ، ورد جرانفيل الودى واعتذاره بأن سبب التأخير يرجع إلى الأزمة الوزارية فى مدينة الرأس . وقد التمس منستر العذر للحكومة البريطانية بسبب النظم البرلمانية القائمة بها . كما تعرض لرد لورد دربى على الاستجواب الذى قدم إلى مجلس اللوردات فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤(٨٢).

أما التقرير الثانى فكان مؤرخاً ٢٧ مايو ، وفيه ذكر منستر أنه قابل جرانفيل فى ذلك اليوم ، وجرت بينهما محادثات حول موضوع أنجرا بكوينا . وقد بين له جرانفيل أنه من المنتظر وصول رد من مدينة الرأس فى أيام قليلة وبذلك يمكن لوزارة الخارجية البريطانية الرد على المذكرة الألمانية المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣(٨٣) .

لم يلبث سيدموث أن أثار مشكلة أنجرا بكوينا للمرة الثالثة فى مجلس اللوردات بعد أن نشرت صحيفة التايمز فى ٢٧ مايو نص البرقية التى أرسلها بسمارك فى ٢٤ أبريل إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس . وقد طلب سيدموث معرفة ما إذا كانت الحكومة الألمانية قد إمتلكت حقيقة وبصفة رسمية أنجرا بكوينا . وقد رد جرانفيل على ذلك الاستجواب « بأن المراسلات الرسمية التى وصلته تبين أنه لا يوجد أى سبب للتفكير فى أن علماً أجنبياً قد رفع على المنطقة ، وأن المحادثات لا زالت دائرة بين الجانبين »(٨٤) .

أرسل منستر فى الثامن والعشرين من مايو نص استجواب سيدموث إلى بسمارك(٨٥). وقد أعلن بسمارك عن اندهاشه من استفسار سيدموث عما إذا كان هناك وعد بالحماية ، وبين أن ذلك ليس ضرورياً لحماية المواطنين الألمان ، وأن قيام الحكومة الألمانية بمنح الحماية لمواطنيها ما هو إلا أمر طبيعى(٨٦) .

لم تلبث مشكلة أنجرا بكوينا أن تحركت تحركاً جديداً فقد أبرق حاكم مستعمرة الرأس إلى الحكومة البريطانية مبيناً أن حكومة المستعمرة قد وافقت على التقدم إلى برلمان المستعمرة بالتوصية لضم الساحل الممتد من نهر أورانج إلى خليج والفش مع تحمل تكاليف ذلك الضم(٨٧). وعلى أساس تلك البرقية اقترح لورد دربى فى الثانى من يونيو على وزارة الخارجية البريطانية إخطار الحكومة الألمانية أن الحكومة البريطانية قد رأت بعد الاتصال بحكومة الرأس منح الحماية البريطانية للرعايا الألمان والبريطانيين الذين يحصلون على إمتيازات أو يقومون باستغلال تجارى فى المنطقة من ساحل غرب أفريقية الواقعة بين نهر أورانج وخليج والفش(٨٨). وإذا نظرنا إلى المنطقة التى حددتها حكومة الرأس ووزارة المستعمرات البريطانية لفرض الحماية البريطانية عليها يتبين أنها تمتد فقط من نهر أورانج شمالا حتى خليج والفش بينما تركت المنطقة الممتدة من خليج والفش إلى حدود أنجولا دون التعرض لها . وبذلك يكون الهدف من ذلك التحديد هو القضاء على إدعاءات لودريتس بشراء بعض الحقوق فى المنطقة لأنها تقع ضمن المنطقة التى رأت حكومة مستعمرة الرأس ضمها إليها . كما أن وزارة المستعمرات البريطانية لم ترد على استفسار الحكومة الألمانية عن الأسس التى أعلنت على أساسها ضم المنطقة إليها .

أخطر رئيس وزراء مستعمرة الرأس القنصل الألمانى فى مدينة الرأس بمضمون الخطاب الذى أرسله إلى وزارة المستعمرات البريطانية فى ٢٩ مايو ، وعلى هذا فقد أبرق القنصل الألمانى فى الثالث من يونيو بذلك النبأ إلى حكومته(٨٩). وكان لتلك البرقية أثرها على بسمارك الذى أرسل تعليماته الفورية إلى منستر لإخطار لورد جرانفيل أن ألمانيا لاتوافق على ذلك الضم . ولا تعترف بحقوق بريطانيا فى المنطقة(٩٠).

كان للإخطار الألمانى أثر شديد على الحكومة البريطانية وأخطر جرانفيل السفير الألمانى بأنه سوف يبذل كل جهده للوصول إلى حل للمشكلة ، ولكن الرد سوف يتأخر بسبب وجود الوزراء البريطانيين خارج لندن . ورجا أن لا تتخذ الحكومة الألمانية أى إجراء من جانبها حتى تصل الحكومتان إلى اتفاق . وقد بعث منستر فى السابع من يونيو تقريراً إلى حكومته تضمن رد لورد جرانفيل ، وبين أنه ذكر لجرانفيل أن بسمارك يضع أهمية كبيرة على المشكلة ، وأنها توثر على السياسة الألمانية(٩١). وقد بعث جرانفيل خطاباً إلى أمبثيل فى نفس اليوم أثبت فيه المحادثة التى دارت بينه وبين منستر ، ولكنه لم يشر فى ذلك الخطاب إلى ما قاله منستر من أنه قد بين لجرانفيل أن بسمارك مستاء من الحكومة البريطانية بسبب موقفها من مشكلة أنجرا بكوينا ، وأن هذه المشكلة سوف تودى إلى حدوث تغيير فى السياسة الألمانية تجاه بريطانيا(٩٢) .

إذا نظرنا إلى تقرير كل من منستر وجرانفيل يتبين وجود تعارض بينهما فيما يختص باستياء بسمارك وتوقف السياسة الألمانية على حل مشكلة أنجرا بكوينا ، ولا شك أنه لا توجد مصلحة عند جرانفيل لإغفال الإشارة إلى ذلك الموضوع بل من مصلحة بريطانيا إظهارها حتى تعمل الوزارة البريطانية على حل المشكلة بما يوفق بين مصالح الطرفين خاصة وأن المشكلة المصرية كانت فى أشدها فى ذلك الوقت . إذا بقيت رواية منستر الذى كانت علاقته مع بسمارك غير حسنة فى ذلك الوقت لاعتقاد بسمارك أن منستر لم يبذل الجهود الكافية لبيان وجهة النظر الألمانية ، وهذا يقود إلى أن منستر قد أراد الحصول على رضا بسمارك فأضاف تلك الفقرة لبيان أنه قد بذل جهداً كبيراً للضغط على الحكومة البريطانية . ولا شك أن هذا العمل من جانب منستر سيؤدى إلى ازدياد تحرج الأمور بين ألمانيا وبريطانيا .

تحادث جرانفيل مع منستر فى المشكلة مرة أخرى فى السابع من يونيو ، وفى تلك المحادثة كان جرانفيل منزعجاً ومتغيراً من الرسالة الألمانية الأخيرة . وبين لمنستر أنه قد بوغت بعمل الحكومة الألمانية الفجائى . واشتكى من قيام ألمانيا بإجراء قبل أن يتم الاتفاق على المشكلة . وأعلن أنه ليس لدى الحكومة البريطانية أى نوايا لوضع العراقيل أمام طموح ألمانيا الاستعمارى . وطلب من منستر أن يوضح ذلك لبسمارك ، وأنه لم يتبين من المراسلات التى دارت بينه وبين بسمارك والسفير البريطانى فى برلين أن الحكومة الألمانية ترغب فى انتهاج سياسة استعمارية(٩٣) .

كان قرار الحكومة الألمانية بتولى الإشراف على أنجرا بكوينا مفاجأة تامـــة للحكومة البريطانية . ويتبين ذلك من المذكرة التى كتبها لورد دربى فى الثامن من يونيو تعليقاً على المذكرة الألمانية بتاريخ ٤ يونيو . فقد ذكر أن ذلك يعنى أن الحكومة الألمانية تنوى أن تعلن أنجرا بكوينا أرضاً ألمانية . ومهما يكن فان هذا لا يعنى أنها تشمل خليج والفش الذى تضع بريطانيا يدها عليه منذ سنة ١٨٧٧ أو سنة ١٨٧٨ . وأن ألمانيا لم تعارض فى ذلك . وأوصى دربى بالإمتناع عن القيام بأى عمل استجابة لتوصية حكومة مستعمرة الرأس حتى يتم إقرار الأمور خاصة وأن الإدعاء البريطانى ليس قوياً . وفى نفس الوقت فانه لا يدرك مدى الادعاءات الألمانية(٩٤) .

كان لقرار بسمارك وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية أثره على جمعية الاستعمار الألمانى التى اجتمعت فى الخامس من يونيو فى دسلدورف واتخذت قراراً أعلنت فيه عن امتنانها وشكررها للخطوات الأولية التى اتخذتها الحكومة الألمانية لحماية المصالح الألمانية فى الحاضر والمستقبل فى منطقة الكنغو والساحل الغربى لأفريقية ، وإعلان وضع أنجرا بكوينا تحت الحماية الألمانية وأملها فى أن تمتد الحماية الألمانية فى إتجاه الشمال لتشمل أرض هيريرو ليس فقط بسبب المصالح الألمانية التى قامت هناك منذ أعوام عديدة ولكن لضمان قواعد عملية للاستغلال الألمانى على ساحل جنوب أفريقية (٩٥) .

أرسل أمبثيل خطاباً شخصياً لجرانفيل أوضح فيه خطورة التهيج الاستعمارى فى ألمانيا واحتمال تضايق بسمارك إذا لم تستطع الحكومة البريطانية الالتقاء مع رغباته

فى المشكلة الاستعمارية وإعطائه الوسائل التى تؤدى إلى تهدئة عاصفة الحنق النامية ضده وضد بريطانيا ، خاصة وأن الانتخابات البرلمانية الألمانية على الأبواب (٩٦) . ولا شك فى أن المذكرة التى قدمها منستر فى ٤ يونيو وتغير نغمة مراسلات أمبثيل قد أدت إلى إعطاء الحكومة البريطانية فكرة حقيقية عن نوايا بسمارك فيما يتعلق بأنجرا بكوينا — تلك الفكرة التى فشل منستر فى توضيحها للحكومة البريطانية .

بعث جرانفيل فى العاشر من يونيو ببرقية إلى أمبثيل أعلن فيها عن أمله فى الاجتماع بهربرت بسمارك لمناقشة مشكلة أنجرا بكوينا (٩٧) . ولما كان هربرت بسمارك متوقعاً حضوره إلى لندن بين وقت وآخر فقد قرر جرانفيل عدم إتخاذ أى إجراء حتى وصوله(٩٨) .

أدى طول المحادثات بين الجانبين إلى اجتذاب الرأى العام البريطانى وقد انضم لورد كارنافون Carnavon إلى سيدموث فى الاحتجاج عند مناقشة المشكلة فى مجلس اللوردات . وقد أعلن أن الموضوع خطير وأكثر من ذلك خطورة هو أن المحادثات سوف تمتد فترة طويلة لأنه فى ذلك المكان من العالم تتصل المصالح البريطانية والألمانية إتصالا وثيقاً جداً ، ومن تجربته فان السياسة الألمانية تقودها أسباب روحية معقولة ، وسوف يكون مسروراً لو أن تلك المشكلة إنتهت بنتيجة مرضية وبدون إبطاء(٩٩) .

ويظهر أن بسمارك قد تضايق هو الآخر من الطريقة التى تسير بها المشكلة والدليل على ذلك أنه كتب فى العاشر من يونيو رسالة مطولة إلى منستر لخص فيها المحادثات ، ويشتكى من أن بريطانيا لم تعامل ألمانيا بطريقة عادلة فقد حاول أن يثبت الحقوق البريطانية فى أنجرا بكوينا بدون إيقاظ مخاوف لاضرورة لها من ناحية المقاصد الألمانية . وبين بسمارك أنه بسبب ذلك قد وضع المشكلة فى شكل ما إذا كانت بريطانيا فى موقف يسمح لها بمنح الحماية للمستوطنات الألمانية فى جنوب أفريقية . وعلى الرغم من أنه كان يعلم أن هذه ليست المشكلة فقد كان يرغب فى الحصول على تصريح رسمى من الحكومة البريطانية فان الرد على تساؤله فيما يتعلق بادعاءات بريطانيا وصفة ذلك الإدعاء كان من الممكن أن تم الإجابة عليه فى ظرف أسبوع بدون الرجوع إلى حكومة الرأس ، ولكن لورد دربى ولورد جرانفيل قد فسرا

ذلك الاستفسار بأن ألمانيا تتساءل عما إذا كانت بريطانيا ترغب فى ضم مناطق أخرى غير خليج والفش . أما إعلان بريطانيا أن إمتلاكها لجزء من المنطقة يعطيها الحق فى طرد الدول الأخرى من المنطقة فهو إدعاء غير عادل . وتعرض بسمارك لإعلان الحماية الألمانية على المنطقة فذكر أنه قد ناقش مع لورد أمبثيل تلك المشكلة فى التاسع من يونيو وبين له أن ألمانيا لايمكنها رفض منح حمايتها لمواطنيها عندما يطلبونها ، وأن ألمانيا لاتنوى إنشاء نظام إستعمارى مثل النظام البريطانى به حاميات عسكرية وحكام وموظفين ، ولكنها تفكر فى نوع يشبه ما فعلته شركة الهند الشرقية البريطانية وفى نهاية خطابه طلب من منستر أن يستنبط من ذلك الخطاب الخط الذى يرغب بسمارك السير فيه عندما يتحادث مع لورد جرانفيل ومن الضرورى تفادى إيجاد تأثير بأن ألمانيا سوف تضحى بمصالحها الحيوية فى سبيل الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع بريطانيا مهما كانت تلك الرغبة(١٠٠) .

وصل هربرت بسمارك إلى لندن فى السابع عشر من يونيو ، وتولى مهمة المفاوضات الخاصة بمشكلة أنجرا بكوينا ، وقابل لورد جرانفيل فى ذلك اليوم واشتكى من تأخير الرد على إستفسارات بسمارك التى كان يمكن الإجابة عليها فى ثلاثة أيام . وبين أن بسمارك لم يكن يستطيع رفض إضفاء الحماية الألمانية على الرعايا الألمان الذين كانت لهم مصالح فى منطقة تقع خارج حدود المستعمرة البريطانية (١٠١) وقد استفسر جرانفيل من هربرت بسمارك عما إذا كانت ألمانيا تنوى إعلان سيادتها على أنجرا بكوينا ، وقد رد عليه هربرت بسمارك قائلا أن ألمانيا سوف تفعل ما فعلته بريطانيا فى بورنيو (١٠٢) . وفى تلك المقابلة أوضح هربرت بسمارك لجرانفيل الأهمية التى يضعها بسمارك لمشكلة أنجرا بكوينا ، وأن بسمارك ينوى منع قيام أى دولة أخرى بضم المنطقة إليها . ومن ناحية أخرى فقد ناقش هربرت بسمارك فى تلك المقابلة المشكلة المصرية ، ورغبة بسمارك فى تأييد بريطانيا فيها . وذكر أن والده يرى تحذير جرانفيل من الشعور السائد فى ألمانيا تجاه المشاكل الاستعمارية وبين له أن ذلك الشعور قوياً . وبين له أنه على الرغم من تمنيات بسمارك الطيبة فانه يشعر بأنه سوف لايستطيع أن يقدم للبريطانيين نفس مساعدة الصداقة التى كان يقدمها من قبل إلا إذا قدم البريطانيون بعض ما يرضى الرأى العام الألمانى.

وقد رد جرانفيل قائلا أنه يعارض الدخول فى مساومة بين الجانبين ، وأن كل مشكلة يمكن أن تناقش بما تستحقه . وقد رد عليه هربرت بسمارك بأنه لن يدخل فى مساومة لأن ألمانيا تتوقع إحترام حقوقها (١٠٣) . وقد حاول هربرت بسمارك التأثير على جرانفيل بالتلويح بالمشكلة المصرية وأهمية تأييد ألمانيا لبريطانيا فيها خاصة وأن الاستثمارات الألمانية فى مصر قد بلغت قيمتها أكثر من مائة مليون مارك ألمانى (١٠٤) . وفى هذا إشارة من هربرت بسمارك إلى أن ألمانيا تستطيع عن طريق أموالها فى مصر التأثير على السياسة البريطانية والوقوف إلى جانب فرنسا التى كانت تعارض الاقتراحات البريطانية الخاصة بتخفيض قيمة أرباح الديون المصرية .

التقى هربرت بسمارك بلورد جرانفيل مرة أخرى فى السابع عشر من يونيو سنة ١٨٨٤ . وفى تلك المقابلة أثار موضوع المحادثة التى أجراها بسمارك مع لورد أمبثيل فى التاسع من يونيو . وقد بحث جرانفيل فى مكتبه عن أية رسالة تكون قد وردت من أمبثيل تضمنت الإشارة إلى تلك المحادثة ولكنه لم يجد ، وبين لهربرت بسمارك أنه لم يصل وزارة الخارجية البريطانية من أمبثيل سوى رسالة شخصية مؤرخة ١٠ يونيو ، وهى موجودة فى ذلك الوقت فى حوزة لورد دربى (١٠٥) ، وهى تتعلق بمصر . وكان بسمارك قد أخطر أمبثيل منذ شهرين أن الاستثمارات الألمانية فى صندوق الدين المصرى لاتزيد على مليون مارك ، ولكنه عندما استقبل أمبثيل فى ٩ يونيو ذكر له أن الترتيبات المالية البريطانية قد أوجدت إهتماماً كبيراً فى الجزء الجنوبى من ألمانيا أكثر مما كان يتوقع ، وقد إندهش عندما تلقى ملتمساً من ممولى فرانكفورت يؤكد أن الاستثمارات الألمانية فى مصر قد بلغت قيمتها مائة مليون مارك ألمانى. أما فيما يتعلق بمشكلة أنجرا بكوينا فقد أبدى سروره من إقتراح جرانفيل الخاص بقيام محادثات مع هربرت بسمارك لأنها قد تسبب لبريطانيا مشاكل كثيرة مع ألمانيا (١٠٦) .

لم يلبث أمبثيل أن قابل بسمارك مرة أخرى فى ١٤ يونيو . وفى تلك المقابلة أثار بسمارك موضوع أنجرا بكوينا ، وبين له أن مناقشة بدأت فى الريشستاغ فى ذلك اليوم ، وسوف يسأل فيها عن تلك المشكلة . وأعرب عن خشيته أن يحدث تأثير سيىء على الرأى العام الألمانى إذا لم تقترح الحكومة البريطانية حلا للمشكلة .

كما ناقش موضوع المحادثات وأبدى أسفه على تأخير الرد على إستفساره . وأعرب عن توقعه تحول الرأى العام الألمانى عن التأييد القلبى لبريطانيا ، وسوف يؤدى هذا إلى التأثير على سياسته الخارجية . وفى نهاية المقابلة رجا من أمبثيل أن يبرق إلى جرانفيل لإعطاء منستر رداً يمكن إلقاءه فى الريشستاغ الألمانى بحيث لايؤدى ذلك الرد إلى إضافة وقود جديد إلى النار (١٠٧) .

كان هربرت بسمارك قد استفسر من بسمارك فى الرابع عشر من يونيو عن إمكان مناقشة مشكلة السيادة الألمانية على أنجرا بكوينا (١٠٨) . وقد رد عليه بسمارك فى السادس عشر من يونيو بأن إعلان السيادة أو عدمها يخضع للظروف والحوادث ، وأن هذا الموضوع ليس من إختصاص بريطانيا إذا لم يكن لها السيادة على أنجرا بكوينا . وبين له أنه يفكر فى منح براءة ملكية ، ورفض أن يبدى أى رأى يقيده فى المستقبل (١٠٩) . وقد أثار جرانفيل فى مقابلة ١٧ يونيو موضوع السيادة على أنجرا بكوينا ، وقد رد عليه هربرت بسمارك قائلا « إنه من الفضول أن يسأل عن موضوع السيادة ، وأن الحكومة الألمانية لن تعطى أى إجابة فى موضوع لايهم بريطانيا » . وفى تلك المقابلة أعلن جرانفيل أن الرأى العام البريطانى يرى أن الممتلكات البريطانية كبيرة جداً ، وأن تفسير لورد دربى لمندوبى تجار جنوب أفريقية كان على أساس أن ألمانيا تريد قيام بريطانيا بضم أنجرا بكوينا إلى الممتلكات البريطانية ، ولايوجد عند بريطانيا أقل سبب لمعارضة الاستعمار الألمانى ، ولكنها منزعجة فقط بخصوص الحقوق التى حصلت عليها المؤسسات البريطانية . ووعد بارسال برقية إلى حكومة مستعمرة الرأس يطلب فيها عدم القيام بأى إجراء فى تلك الفترة (١١٠) . إذا نظرنا إلى رد لورد جرانفيل يتبين أنه يمثل تنازلا من جانب بريطانيا عما سبق وأعلنته من وجود حقوق لها فى المنطقة ، وأنها سوف تمنع أى دولة أجنبية من وضع يدها على أنجرا بكوينا . ولاشك أن هذا التراجع يرجع إلى رغبة بريطانيا فى الحصول على تأييد ألمانيا فى المشكلة المصرية بعد أن هددت ألمانيا بوقف ذلك التأييد ، والوقوف إلى جانب فرنسا ومعارضة المشروعات البريطانية .

طلب جرانفيل فى ١٧ يونيو من السفارة الألمانية فى لندن بيان المدى الذى

تصل إليه الأراضى التى ترغب ألمانيا فى فرض حمايتها عليها ، وعما إذا كانت تشمل المنطقة التى حصل عليها لورديتس فقط أو تشمل كذلك ممتلكات المؤسسات البريطانية . وقد أبرق منستر إلى حكومته للإجابة على تساؤلات جرانفيل (١١١) . وقد رد بسمارك على تلك التساؤلات ببرقية فى ١٨ يونيو أعلن فيها أن ألمانيا سوف تحترم الحقوق الأجنبية . وليست لديها أية مقاصد لإنشاء مستعمرة لعقاب المذنبين ، ورفض أن يعلن عن مقاصده لأنه يخشى أن تقابل الصراحة التى عمل بها من قبل بالإهمال (١١٢) .

وصلت الحكومة البريطانية فى إجتماعها الذى حدث فى ٢١ يونيو إلى قرار بخصوص أنجرا بكوينا مؤداه أن بسمارك الذى تضايق كثيراً من تصرفات الحكومة البريطانية يجب أن يحصل على ما يريد (١١٣) . وعلى أساس ذلك القرار أخطر جرانفيل فى ٢٢ يونيو هربرت بسمارك بأنه قد قرأ فى جلسة مجلس الوزراء المذكرة الألمانية التى تقدم بها منستر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . والإعلان البريطانى الخاص بامتداد السيادة البريطانية فى جنوب أفريقية . وذكر أن مجلس الوزراء قد وافق على رأى جرانفيل الخاص بحدوث سوء فهم بين الجانبين ولكن بعد الرجوع إلى جميع المكاتبات التى دارت بين الجانبين والظروف التى مرت بها المشكلة وصل مجلس الوزراء إلى نتيجة مؤداها أن بريطانيا ليست فى موقف يسمح لها بمناقشة حق الحكومة الألمانية فى إضفاء حمايتها على رعاياها الذين استقروا هناك . وأن الحكومة البريطانية ترغب فى إحترام حقوق الرعايا البريطانيين فى المنطقة(١١٤) .

أدى الإتفاق المبدئى بين هربرت بسمارك وجرانفيل إلى حدوث بعض الرضا فى برلين . وعبر بسمارك لأمبثيل عن إمتنانه للإجابة على تساؤله فى الوقت المناسب لرد الضربة لأعدائه فى الريشستاغ . كما أعرب عن إمتنانه للوضوح والعدل والصداقة الموجودة فى القرار البريطانى . وقد بين أمبثيل لجرانفيل أن القرار البريطانى كان له نتيجة حسنة بالنسبة للعلاقات الخارجية البريطانية ، ويرجع ذلك إلى أن الألمان قد ركزوا كل إنتباههم على حماية إستغلال لودريتس فى أنجرا بكوينا(١١٥) .

كان رضا بسمارك الذى وصفه أمبثيل بتفاؤل كبير مبالغ فيه ولم يدم سوى مدة قصيرة . حقيقة أن هربرت بسمارك قد نجح فى إقناع الحكومة البريطانية بقبول

الوضع الذى أنشأه الألمان فى أنجرا بكوينا ، وأن جرانفيل قد رد فى ٣٠ يونيو على إستفسار سيدموث فى مجلس اللوردات عندما أثار الموضوع مرة أخرى قائلا « أن الحكومة البريطانية بعد تدبر الظروف التى أحاطت بتلك المشكلة وخاصة الإعلان الذى أعلنته الحكومة البريطانية منذ سنوات عن حدود مستعمرة الرأس قد وصلت إلى نتيجة مؤداها أنه من المستحيل ومن غير المرغوب فيه معارضة مد حماية الامبراطورية الألمانية على الرعايا الألمان الذين لهم منشئات فى أنجرا بكوينا »(١١٦) وعلى الرغم من أن هربرت بسمارك قد عالج المشكلة الأساسية مع الحكومة البريطانية بكفاءة كبيرة فان معالجته للتفاصيل لم تكن مرضية . فى الواقع فان الحكومة البريطانية لم تكن قد قبلت الموقف كلية ، ويتبين ذلك من أن جرانفيل قد أضاف إلى بيانه السابق فى مجلس اللوردات « أن الإعتراف الرسمى بالحماية الألمانية سوف يتم بمجرد عقد معاهدة بين الجانبين يتم بموجبها ضمان الحقوق البريطانية فى المنطقة ، وتمنع أى إحتمال للقضاء على المنشئات البريطانية فى المنطقة »(١١٧) .

حقيقة أن الحكومة البريطانية قد وافقت على الوضع الألمانى فى أنجرا بكوينا ولكنها ترى الآن ضرورة الوصول إلى تسوية بين الجانبين على أساس المحادثات التى جرت بين جرانفيل وهربرت بسمارك . ولتحقيق ذلك الهدف إتخذت بريطانيا خطوتين غير متبصرتين أدتا إلى إثارة غضب بسمارك أكثر مما كان من قبل عندما أبطأت بريطانيا فى الرد عليه . الخطوة الأولى كانت إستخدام جرانفيل للغة أعطت تأثيراً سيئاً على الشعب الألمانى وجعلته يعتقد أن بريطانيا سوف توافق على المطالب الألمانية بشرط أن يتعهد بسمارك بأنه لن يجعل من أنجرابكوينا مستعمرة للمذنبين الألمان . والخطوة الثانية كانت تشجيع لورد دربى لمستعمرة الرأس لضم بعض أجزاء من جنوب غرب أفريقية تعتبر من توابع أنجرا بكوينا لم يكن بسمارك قد طالب بها بصراحة . وقد إزداد تضايق بسمارك بعد وصول تقرير من القنصل الألمانى فى مدينة الرأس ذكر فيه أن رئيس وزراء مستعمرة الرأس قد أخطره أنه يدرك أن الحكومة الألمانية ليست لديها نية ضم أنجرا بكوينا ، وأنها ترغب فقط فى إقرار النظام بها ، وسوف تكون مسرورة إذا قامت حكومة مستعمرة الرأس بالإستيلاء عليها ، واقترح تقديم قانون إلى برلمان المستعمرة للموافقة

على ضم أنجرا بكوينا لمستعمرة الرأس(١١٨) . وقد أرسل هاتزفيلدت تقرير ليبرت إلى منستر وعلق عليه بأنه يزيد من شكوك ألمانيا أن التعليمات المرسلة من لندن إلى مدينة الرأس قد أعطت تأثيراً أن ألمانيا ترغب فى ضم أنجرا بكوينا للسيادة البريطانية(١١٩) .

إذا نظرنا إلى موقف الحكومة البريطانية من المشكلة حتى تلك الفترة يتبين أن لورد دربى قد أبرق فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٤ إلى حاكم مستعمرة الرأس طالباً فيه عدم إتمام التصويت على إدارة أنجرا بكوينا فى برلمان المستعمرة مؤقتاً حتى لا يؤدى ذلك إلى حدوث سوء فهم بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية لوجود مراسلات بين الجانبين (١٢٠) . وقد تعرض لورد دربى لضغط شديد من مستعمرة الرأس ووصلت إليه فى ٢٦ يونيو مكاتبة من روبنسون ملحق بها مذكرة من وزارة مستعمرة الرأس مؤرخة ٢٩ مايو تقرر فيها ضرورة مد الحكم البريطانى إلى ساحل جنوب غرب أفريقية . وأن السبيل إلى ذلك إما إعلان الحماية أو ضم المنطقة ، وأن حكومة المستعمرة تفضل الحماية ولكنها على إستعداد لتقبل الوضع الآخر(١٢١) .

فى هذه الفترة من مراحل الصراع الألمانى البريطانى كان دانيل دى باس Dedniel De Pass وهو رجل أعمال بريطانى من العاملين فى جنوب أفريقية موجوداً فى لندن وبدأ هو الآخر فى ممارسة الضغط على وزارة المستعمرات البريطانية فبعث فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٤ خطاباً شديد اللهجة إلى وزارة المستعمرات يحتج فيه على محاولة لودريتس طرده من المنطقة بعد أن أنفق أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه لتنمية مصادر المنطقة (١٢٢) . وقد حولت وزارة المستعمرات ذلك الخطاب إلى وزارة الخارجية البريطانية مع مذكرة من لورد دربى يطلب فيها تقصى حقيقية المصالح المتعارضة عن طريق تكوين لجنة بريطانية ألمانية مشتركة (١٢٣) . وقد وافق بنسيفوت على تلك المذكرة على أساس أن الأمور سوف تستقر بواسطة لجنة مشتركة تذهب إلى المنطقة (١٢٤) . ولم يلبث دى باس أن جدد شكواه فى الرابع من يوليو معلناً أن له منشئات أخرى على طول الساحل عند خليج الهوتنتوت وميناء ساندوتش Sandwich . ورجا أن ترسل الحكومة تعليماتها برقياً إلى حكومة الرأس لضم كل الخط الساحلى(١٢٥) .

قرر لورد دربى إختيار حل اعتقد أنه يرضى الحكومة الألمانية والمستعمرين البريطانيين فأرسل خطاباً فى ٨ يوليو إلى وزارة الخارجية البريطانية اقترح فيه بعد موافقة جرانفيل إرسال برقية إلى مدينة الرأس يبين فيه أن الحكومة البريطانية ليست فى موقف يسمح لها بمعارضة المقاصد الألمانية بسبب إعلان حمايتها على المنطقة التى حصل عليها لودريتس ، وأن الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لإعلان حمايتها وسلطتها على أى مكان آخر على الساحل حيث حصل الرعايا البريطانيون على إمتيازات أو لهم منشئات إذا قام برلمان مستعمرة الرأس بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات ذلك العمل . ولما كان دى باس قد أعلن أن له منشئات فى ميناء ساندوتش فان هذا يدل على أن حكومة الرأس ترغب فى فرض الحماية البريطانية على المنطقة الواقعة شمالى إمتياز لودريتس تلك المنطقة التى تمتد حتى خط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء (١٢٦) . إذا حللنا ذلك الاقتراح يتبين أن لورد دربى يقترح على الحكومة البريطانية دعوة حكومة مستعمرة الرأس إلى الإستيلاء وبدون تأخير على جميع الأراضى الواقعة على ساحل جنوب غرب أفريقية التى لم تضع ألمانيا يدها عليها بعد . وكان يهدف من وراء ذلك إلى حصر المحاولة الألمانية لاستعمار المنطقة عن طريق ضم الأراضى المجاورة للأراضى التى استولت عليها ألمانيا .

لم تر وزارة الخارجية البريطانية فى إقتراح وزارة المستعمرات ما يتعارض مع السياسة التى إتخذتها (١٢٧) . وقد ازداد الضغط على لورد دربى بوصول برقية من مستعمرة الرأس فى ٩ يوليو تذكر أن البرلمان سوف يرجأ إنعقاده وأن الوزراء ينتظرون بقلق قرار الحكومة البريطانية ، وأن الشعور السائد فى المستعمرة كان قوياً فى اتجاه فرض السلطة البريطانية على الساحل الممتد من نهر أورانج شمالا ، مع استنكار ضم أرض دامارا للامبراطورية الألمانية (١٢٨) . وعلى الرغم من تحويل وزارة المستعمرات تلك البرقية إلى وزارة الخارجية فى العاشر من يوليو (١٢٩) فان لورد دربى لم ينتظر رد جرانفيل واقترح فى ١٤ يوليو إرسال برقية إلى مدينة الرأس يعلن فيها أن الحكومة البريطانية لاتعارض النوايا الألمانية فيما يتعلق بأنجرا

بكوينا ، وأنها على إستعداد لإعلان حمايتها على أى مكان آخر يقع على الساحل يكون للرعايا البريطانيين مطالب فيه إذا قام المجلس التشريعى للمستعمرة بتدبير النفقات اللازمة للإدارة . ولما كان دى باس قد أعلن عن حقوق له فى خليج ساندوتش وخليج الهوتنتوف وأنجرا بكوينا فان الحكومةالبريطانية تعتقد أن حكومة المستعمرةسوف تنظر بعين الاعتبار إلى أن الساحل الواقع شمالى إمتياز لودريتس سوف يوضع تحت الحماية البريطانية (١٣٠) .

تحركت وزارة الخارجية البريطانية وأرسل لورد جرانفيل فى الرابع عشر من يوليو رسالة إلى أمبثيل بين فيها أن الحكومة البريطانية وصلت إلى نتيجة مؤداها عدم معارضة رغبة ألمانيا فى إعلان حمايتها على الرعايا الألمان فى أنجرا بكوينا وأنها مستعدة للاعتراف بذلك الحق بمجرد الإتفاق بين الحكومتين على الإجراءات المناسبة لضمان عدم إنشاء مستعمرة للمذنبين فوق أى جزء من الساحل المشار إليه ووضع القواعد اللازمة للاعتراف بحقوق الآخرين وحماية الرعايا البريطانيين الذين لديهم إمتيازات أو لهم أعمال تجارية فى مناطق أخرى . وأن أحسن طريقة للوصول إلى ذلك الهدف وإقرار الأمور هى تكوين لجنة بريطانية ألمانية (١٣١) .

كان لرسالة جرانفيل أثر سيىء فى ألمانيا ، فقد ساد اعتقاد أن بريطانيا فى الوقت الذى تعترف فيه بالمطالب الألمانية وقانونيتها تحاول الحصول كشرط لذلك الاعتراف بتعهد من بسمارك بعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين . وقد أنكر جرانفيل فيما بعد أنه فكر فى وضع شرط ، وذكر أنه كان يرغب فقط فى التأكد مما وصل إلى سمعه بطريقة غير رسمية أن ألمانيا ليس لديها أية مقاصد فى إنشاء مستعمرة للمذنبين بالقرب من مستعمرة بريطانية مهمة . وقد إستاء بسمارك من ذلك . ومن المحتمل أن هدف جرانفيل كان الحصول على تصريح يحفظ ماء وجه بريطانيا مع المستوطنين . ومن المحتمل كذلك أنه قد أخطأ فهم المحادثة التى جرت بينه وبين هربرت بسمارك الذى استلم نسخة من رسالة جرانفيل إلى أمبثيل قبل أن يغادر لندن (١٣٢) .

وقد بعث هربرت بسمارك برسالة إلى بسمارك فى ١٤ يوليو فسر فيها جملة « ضمان عدم إنشاء » الواردة فى رسالة جرانفيل بأنه يعتقد أنها نمط من الكلام أدخل فى الرسالة لأنها سوف تنشر فى كتاب أزرق . وأنه بناء على التعليمات التى

وصلته أخطر جرانفيل أن الحكومة الألمانية ليست لديها أية نية لإنشاء مستعمرة للمذنبين فى أنجرا بكوينا ، ويرى أن إحالة جرانفيل إلى الحادثة التى تمت بينهما يعتبر رداً كافياً على طلب جرانفيل لأن الحكومة البريطانية ليست لديها أية نية لاستخلاص وعد من الحكومة الألمانية . وحاول هربرت بسمارك تبرير موقف الحكومة البريطانية بسبب المصاعب الشديدة التى تواجهها مع استراليا بعد إنشاء فرنسا مستعمرة للمذنبين فى كاليدونيا الجديدة ، وهذا أدى إلى تحريك المشكلة بالنسبة لأنجرا بكوينا (١٣٣).

أرسل منستر مذكرة هربرت بسمارك إلى برلين فى ١٤ يوليو (١٣٤) . وكان بسمارك فى مدينة فارزن Varzin عندما وصلته مذكرة هربرت بسمارك فأبرق فى ١٦ يوليو إلى وزارة الخارجية الألمانية يطلب فيها اخبار أمبثيل عند تقديم مذكرة أنجرا بكوينا بصفة سرية أن الحكومة الألمانية لن تقبل شروطاً على ممارسة حقوقها الخاصة . وأن حماية الرعايا البريطانيين أمر طبيعى ، وأن ألمانيا ليست لديها أية نوايا لإنشاء مستعمرة للمذنبين ، ولكن السماح بأن يكون ذلك شرطاً فانه يعتبر مخالفاً للعزة الألمانية كدولة ذات سيادة (١٣٥) . وقد سلم أمبثيل فى ٢٩ يوليو مذكرة إلى وزارة الخارجية الألمانية رداً على مذكرة منستر التى سلمها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . وفى تلك المذكرة أحاط أمبثيل وزارة الخارجية الألمانية علماً بتعليمات جرانفيل الواردة برسالته المؤرخة ١٤ يوليو ، وفيها يعلن إستعداد بريطانيا الاعتراف بحق ألمانيا فرض حمايتها على أنجرا بكوينا بمجرد القيام بالاستعدادات اللازمة لعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين فيها (١٣٦) . وقد رد هاتزفيلدت على أمبثيل قائلا أنه فى الوقت الذى تتمسك فيه ألمانيا بنواياها السابق إعلانها فيما يتعلق بموضوع إنشاء مستعمرة للمذنبين فان ذلك التأكيد لا يمكن جعله شرطاً للترتيبات المقترحة بين الجانبين (١٣٧) .

إنشغل بسمارك من منتصف يوليو سنة ١٨٨٤ إلى منتصف سبتمبر من نفس العام فى ملء الفراغ الذى تركه هربرت بسمارك فى السفارة الألمانية بلندن ومحاولة جعل الحكومة البريطانية تدرك خطورة مقاصده الرامية إلى معارضتها دبلوماسياً فى المشكلة المصرية : ففى ذلك الوقت كانت مشاكل بريطانيا فى مصر تقترب من ذروتها . فقد ازدادت متاعب الحكومة المصرية المالية بسبب حملة إستعادة السودان

وبسبب التدمير الذى لحق بمدينة الاسكندرية نتيجة الحرائق التى نشبت بها بسبب ضرب الأسطول البريطانى لها ، واضطرار الحكومة إلى تعويض الأجانب عن خسائرهم . وكان العلاج الوحيد للمشكلة المالية المصرية هو تغيير قانون التصفية . وقد حاولت بريطانيا القيام بذلك العمل فدعت الدول الأوربية ذات المصالح المالية فى مصر إلى مؤتمر عقد فى لندن فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ . وفى ذلك المؤتمر اقترحت بريطانيا عدة إقتراحات من بينها تخفيض الفائدة المقررة على الدين غير الموحد والحصول على قرض جديد وتخصيص بعض موارد الدخل للمصروفات الحكومية وقد عارضت فرنسا بشدة تلك الاقتراحات . وقد ترتب على تلك المعارضة فشل المؤتمر فشلا تاماً وانفض فى ٢ أغسطس تاركاً البريطانيين فى موقف سيء مثلما كان من قبل (١٣٨) .

لم يستطع جرانفيل معرفة سياسة المساومة التى أراد بسمارك السير عليها حتى أنه أخطر منستر فى الثالث عشر من يوليو أنه غير قادر على فهم الموقف . وبين أن بسمارك وهربرت بسمارك قد أكدا له ميل ألمانيا إلى تفضيل بريطانيا ، وأنه لن يتخذ أى قرار قبل رجوع السفراء إلى حكوماتهم ، ولكن المندوب الألمانى إنضم إلى أعضاء البعثة الفرنسية فى معارضتهم للاقتراحات المالية البريطانية . وعلى الرغم من عدم إتخاذ أى قرار فى الجلسة الأخيرة فان المندوب الألمانى قد مال إلى تأييد الاعتراضات الفرنسية لأهم أجزاء الاقتراحات البريطانية . وقد رد عليه منستر مبيناً أن الفرنسيين كانوا مصممين على آرائهم ، وأن جرانفيل قد بالغ فى وصف نفوذ بسمارك . ولم يوافق جرانفيل على رأى منستر ، وأعلن أنه من غير المرضى أن تترك الحكومة البريطانية فى جهل بالأمور بينما الحكومة الفرنسية تعتمد مقدماً على تأييد المندوبين الأجانب ، وقد أيدت الحوادث توقعاتهم (١٣٩) .

أخطر منستر فى الحادى والعشرين من يوليو جرانفيل أنه قد أرسل مذكرة إلى بسمارك الذى رد عليها قائلا « أن الشعور السائد فى فرنسا تجاه ألمانيا شعوراً عدائياً مما جعله يرى أنه من المستحسن عدم تقديم الحكومة الألمانية أى إقتراح قد لا يحصل على موافقة رئيس وزراء فرنسا » (١٤٠) . ومن هذا الرد يتبين أن بسمارك كان يعارض بوضوح تقديم أى مساعدة لبريطانيا .

لم يلبث منستر أن أخطر جرانفيل فى الرابع والعشرين من يوليو أن بسمارك يعتقد أن الألمان يمتلكون سندات مالية ذات قيمة كبيرة على مصر . وقد سأل جرانفيل منستر عن الفترة الزمنية التى تدين ألمانيا فيها مصر . وكان رد منستر على ذلك التساؤل هو الضحك . وقد بين جرانفيل أنه إذا كانت سندات الدين قد آلت حالياً إلى رعايا ألمان لأسباب سياسية فانه يدل على أن الحكومتين الألمانية والبريطانية كانتا فى غفلة بعض الوقت (١٤١) . وقد رد أمبثيل على جرانفيل فى ٢٦ يوليو مبيناً أنه طبقاً لنشرة غرفة تجارة فرانكفورت فان السندات المالية التى يملكها الألمان بلغت قيمتها خمسين مليون جنيه استرلينى من سندات الدين غير الموحد (١٤٢) . وقد اعتقد جرانفيل أن تلك السندات قد إنتقلت إلى ألمانيا عن طريق بيت روتشلد Rothchiilds (١٤٣) . ولم تكن هناك معلومات جديدة متاحة عن الموضوع . ولما كان بسمارك قد سبق وأعلن من قبل أن ألمانيا ليس لها إستغلالات مالية فى مصر فان تحويل مبالغ كبيرة من سندات الدين المصرى إلى الألمان يثير الشك بأن هذا العمل يرتبط بالناحية السياسية .

أعطت سياسة بسمارك العدائية فى المؤتمر الذى عقد فى لندن لبحث المشكلة المصرية تأثيراً كبيراً للاحتجاج الذي قدمه فيما يتعلق بموضوع إنشاء مستعمرة للمذنبين فى أنجرا بكوينا . وقد عبر عن ذلك فى رسالة أرسلها إلى منستر فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٤ أعلن فيها « أنه على الرغم من إعتراف الحكومة البريطانية بالحقوق الألمانية فى أنجرا بكوينا فانها قد وضعت بعض الشروط لممارسة ألمانيا لتلك الحقوق ، وطالبت ألمانيا باعطاء تأكيدات أنها لن تنشىء مستعمرة للمذنبين فى المنطقة . وقد بينت الحكومة الألمانية للحكومة البريطانية أنه ليست لديها النية لإنشاء مثل تلك المستعمرة ولذلك فهى ترفض إعطاء مثل ذلك التأكيد لأنه يقيد ألمانيا فى ممارسة حقوقها غير المتنازع عليها ، وهو فى نفس الوقت مطلب غير عادى ، ومثل هذا التعهد لم تطالب به بريطانيا فى الظروف المشابهة . وعلى هذا الأساس فان بسمارك لن ينصح الامبراطور الألمانى بقبول التعهد المقترح من الحكومة البريطانية . وأضاف بسمارك أنه من الطبيعى إحترام الحقوق التى حصل عليها الرعايا البريطانيون فى أنجرا بكوينا . وطلب من منستر قراءة تلك التعليمات على جرانفيل وتسليمه مسودة منها » (١٤٤) .

ناقش منستر المشكلة فى السابع من أغسطس مع جرانفيل الذى أبدى دهشته من حدوث تلك المعارضة الرسمية لمذكرة سبق واتفق عليها مع هربرت بسمارك ، وأن الحملة المشتكى منها لم تثر فى ذلك الوقت أى معارضة من هربرت بسمارك وأن الكلمات المستخدمة كانت تعنى فقط أن بريطانيا ترغب فى التأكد من أن تأكيدات هربرت بسمارك مؤيدة من حكومته . واقترح جرانفيل أن تتعهد كل من ألمانيا وبريطانيا بعدم إنشاء مستعمرة للمذنبين على ذلك الساحل . وإذا لم توافق ألمانيا على ذلك الاقتراح فانه يكفيه رسالة من الحكومة الألمانية تؤيد تأكيدات هربرت بسمارك(١٤٥) .

أخطر منستر حكومته بما دار بينه وبين جرانفيل ، وحاول أن يبين لبسمارك أنه حاول التأثير على جرانفيل مبيناً أن بسمارك مهتم شخصياً بتلك المشكلة وكيف أن السياسة الألمانية سوف تتأثر بسببها . وأضاف أن جرانفيل قدم إقتراحاً آخر هو سحب المذكرة التى قدمها أمبثيل فى ١٩ يوليو (١٤٦) ، وتغييرها بما يطابق رغبات الحكومة الألمانية (١٤٧) . وبذلك يكون جرانفيل قد سحب الشروط التى حاول فرضها على إعتراف بريطانيا بالمركز الألمانى فى أنجرا بكوينا . وأصبح من الواضح أن جرانفيل لن يحاول فرض تعهد على الحكومة الألمانية ، وأن كل ما يطلبه هو تكرار البيانات التى قدمت إليه بهدف نشرها على الرأى العام البريطانى .

أخطر بسمارك وزارة الخارجية الألمانية فى ١٣ أغسطس أن سحب المذكرة التى قدمها أمبثيل فى ١٩ يوليو قد أصبح غير ذى موضوع بعد أن إستجابت الحكومة البريطانية لوجهة النظر الألمانية . ولا داعى للرد على إقتراح جرانفيل (١٤٨) . ولكنه يعترض على قول جرانفيل أن مذكرته التى أرسلها إلى أمبثيل فى ١٤ يوليو(١٤٩) سبق واتفق عليها مع هربرت بسمارك خاصة وأن هربرت بسمارك أنكر ذلك التأكيد عندما ناقشته الحكومة الألمانية فيه . وقد بين هربرت بسمارك أنه قد استلم نسخة من رسالة جرانفيل فى مساء ١٣ يوليو فى نفس اللحظة التى غادر فيها مدينة لندن ، وأنه أرسل النسخة التى تسلمها إلى برلين فى اليوم التالى وعليها بعض تعليقاته (١٥٠)

وعلى الرغم من إنتهاء المشكلة الخاصة بالتعهد فان بسمارك لم يلبث أن وجد أسساً أخرى للتهيج ضد الحكومة البريطانية . فقد وصلت إلى ألمانيا أنباء البرقية التى أرسلها دربى إلى حكومة مستعمرة الرأس فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٤ (١٥١) فسارع هاتزفيلدت بارسال برقية إلى لندن فى ٢١ يوليو يطلب فيها من منستر الاستفسار عما إذا كانت التعليمات المرسلة إلى حكومة مستعمرة الرأس لمنعها من القيام بأى خطوات أخرى بالنسبة لأنجرا بكوينا — تلك التعليمات التى تعهد جرانفيل لهربرت بسمارك بارسالها فى ١٧ يونيو قد أرسلت وفى أى يوم أرسلت (١٥٢) وقد أبرق منستر إلى حكومته فى الثانى والعشرين من يوليو مبيناً أنها قد أرسلت فى ١٤ يوليو (١٥٣) . ولاشك أنه قد حدث بعض الاضطراب ويرجع ذلك إلى أن التعليمات التى أرسلها لورد دربى فى ١٧ يونيو (١٥٤) كانت تختلف عن التعليمات التى أبرق بها فى ١٤ يوليو (١٥٥) . ولم يرض هاتزفيلدت عن الإجابة التى وصلته من لندن وأبرق فى ٢٦ يوليو إلى القنصل الألمانى فى مدينة الرأس يطلب منه إخطاره بقرار برلمان الرأس وكلمات برقية لورد دربى التى أرسلها إلى مدينة الرأس فى ١٤ يوليو (١٥٦) . وقد وصل رد القنصل فى ٢٨ يوليو يتضمن المعلومات المطلوبة (١٥٧). وقد علقت وزارة الخارجية الألمانيةتعليقات شديدة على المعلومات التى أرسلها القنصل الألمانى ثم أرسلتها إلى لندن فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ (١٥٨) .

حاولت الحكومة الألمانية حل مشكلة الخط الساحلى فيما بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء فى ٧ أغسطس فأرسلت السفينة الحربية الألمانية البزابيث إلى المنطقة حيث أعلن قائدها أن المنطقة الساحلية تحت الحماية الألمانية . وقامت الحكومة الألمانية فور ذلك الإعلان باخطار الدول الأوربية بذلك الإعلان ، كما أخطر فون بليسن von Plessen القائم بالأعمال الألمانى فى لندن حكومته فى ١٦ أغسطس أنه قد أبلغ الحكومة البريطانية شفوياً بذلك الإجراء (١٦٠) .

لم يلبث القنصل الألمانى فى مدينة الرأس أن أرسل تقريراً آخر إلى حكومته فى ٢٣ يوليو تضمن تفصيلات النقاش الذى حدث فى برلمان مستعمرة الرأس . وفى ذلك التقرير ذكر كيف أن حكومة المستعمرة قد إقترحت فى مبدأ الأمر ضم

المنطقة الساحلية الواقعة بين مستعمرة الرأس وخليج والفش، ولكن ذلك الاقتراح قد أدخل عليه تعديلا بحيث تضم المنطقة الممتدة حتى مستعمرة أنجولا البرتغالية(١٦١). وكرد فعل لذلك التقرير أبرقت الحكومة الألمانية فى ١٧ أغسطس إلى القائم بالأعمال الألمانى فى لندن تطلب منة إخطار وزارة الخارجية أن قرار برلمان مستعمرة الرأس قد أحدث ربكة للحكومة الألمانية لأنه هو نفس القرار الذى سبق واتخذته الحكومة الألمانية (١٦٢) . وكان رد وزارة الخارجية البريطانية هو أن حكومة مستعمرة الرأس لم تضم سوى الأراضى الواقعة خارج المنطقة التى تطالب بها ألمانيا . وأن ذلك الضم لم ينفذ حتى تاريخ الإخطار الألمانى ، وبالتالى فان تلك المشكلة لن تؤد إلى حدوث مشاكل أخرى . ووعدت وزارة الخارجية البريطانية باعطاء الحكومة الألمانية رداً كاملا بمجرد الحصول عليه (١٦٣) .

لم يكن لورد جرانفيل على إستعداد للاعتراض على تصرف الحكومة الألمانية الجديد بل رأى ضرورة القيام بالتحريات اللازمة عن طبيعه الحماية التى أشارت إليها الحكومة الألمانية واقترح على لورد دربى إخطار حكومة مستعمرة الرأس برقياً بمكاتبة الحكومة الألمانية وأن تحترس من أن تتدخل ضد الإداعاءات الألمانية فى المنطقة الواقعة بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء (١٦٤) ومن الواضح أن رغبة جرانفيل الأولى أصبحت إجراء تسوية مع الحكومة الألمانية ولم تصبح عنده الرغبة فى منح حكومة مستعمرة الرأس إمتيازات قد تؤدى إلى القضاء على فرص الإتفاق مع الحكومة الألمانية ، وإقرار الأمور بين الجانبين ، ولكنه فى الواقع لم يدرك أهمية مكاتبة فون بليسن التى ذكرت أن الحكومة الألمانية قد اتخذت نفس القرار الذى اتخذته حكومة مستعمرة الرأس ، وأنها تنوى ضم كل المنطقة الساحلية . ويظهر أن لورد جرانفيل قد اعتقد أن بسمارك يعارض فقط محاولة حكومة الرأس ضم ذلك الجزء من الساحل الذى وضع تحت الحماية الألمانية فيما بين نهر أورانج وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء ، ولم يدرك أن ألمانيا ترغب فى الإستيلاء على كل المنطقة الساحلية .

وضح خطأ تفكير جرانفيل عندما طلب هاتزفيلدت فى التاسع عشر من أغسطس من فون بليسين إخطار جرانفيل أن المنطقة الواقعة شمالى ممتلكات لودريتس قد

حصل بعض الرعايا الألمان على حقوق بها عن طريق عقد معاهدات مع زعمائها المستقلين ، وطلبوا حماية الحكومة الألمانية . وأن الحكومة الألمانية مضطرة إلى منحهم تلك الحماية لأن تلك المعاهدات حقيقية وغير زائفة . وقد أدت مطالبة حكومة الرأس بالأراضى الواقعة خارج نطاق الحكم البريطانى فى المنطقة المشار إليها إلى إحداث ربكة للحكومة الألمانية بسبب تعارض ذلك مع المطالب الألمانية وهذا العمل من جانب حكومة الرأس يتعارض مع البيان الصادر من الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٨٠ وهو البيان الخاص بتحديد المناطق التى تخضع للحكم البريطانى فى إفريقية ، كما أن الحكومة الألمانية لم تكن تتوقع أن يؤدى استفسارها عن الحق البريطانى إلى محاولة مد الحكم البريطانى لمنافسة الاستغلالات الألمانية (١٦٥) . وقد سلم فون بليسين تلك المكاتبة لوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ (١٦٦) .

لم تتوقف الحكومة الألمانية عند هذا الحد بل طلبت من فون بليسين فى ٢٢ أغسطس إيضاح موقفها ، وعلى أساس تلك التعليمات سلم فون بليسين فى السادس والعشرين من أغسطس مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها رسمياً عدم موافقة الحكومة البريطانية على قرار برلمان مستعمرة الرأس . وفى تلك المذكرة شرح فون بليسين تاريخ المفاوضات بين الجانبين ، وأعرب عن دهشة الحكومة الألمانية لأن الحكومة البريطانية تتصرف عكس بياناتها الرسمية الصادرة فى سنة ١٨٨٠ . واتهمت المذكرة لورد دربى بأنه المحرض المباشر لحكومة مستعمرة الرأس بارساله برقية ١٤ يوليو (١٦٧) .

وفى نفس الوقت سمح بسمارك للصحف الألمانية بالتعليق على الموضوع ، وأعيد نشر برقية لورد دربى إلى حكومة مستعمرة الرأس فى الصحيفة الرسمية . وقد أدى هذا العمل من جانب بسمارك إلى إزدياد إهتمام الألمان بالمشكلة الاستعمارية ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى زيادة شك الألمان فى أن بريطانيا تعارض الرغبات الاستعمارية الألمانية ، وأن يؤدى ذلك إلى إنتشار السخط الشديد ضد بريطانيا فى جميع أنحاء ألمانيا (١٦٨) . ومن المعتقد أن بسمارك تعمد إهاجة الصحف الألمانية ضد بريطانيا بخصوص مشكلة جنوب غرب إفريقية حتى يزيد من شعبيته (١٦٩) .

أصدر بسمارك تعليماته فى ٢٣ أغسطس بضرورة رفع العلم الألمانى على الأراضى الواقعة بالقرب من خليج والفش التى حصلت عليها شركة هانزمان ــ بليشر دور دايز Hansemann - Belichroder- Dyes . وأعلن أنه لن يصدر تعليمات أخرى تتعلق بالموضوع حتى يصله رد من لندن . فاذا أهملت الحكومة البريطانية طلبه الخاص بقرار برلمان مستعمرة الرأس فانه ينوى قطع العلاقات الألمانية مع بريطانيا . وفى الواقع كانت مشكلة جنوب غرب إفريقية من المشاكل البسيطة ولكن بسمار كان يحاول خلق مشكلة دبلوماسية مع بريطانيا يكون من نتيجتها توثيق العلاقات الألمانية الفرنسية(١٧٠) .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلها بسمارك لإيجاد خلاف جوهرى مع بريطانيا فان الظروف لم تتح له فرصة وضع تهديداته موضع التنفيذ بسبب تراجع الحكومة البريطانية عن موقفها . فقد أوضحت نغمة الصحف الألمانية وتقارير أمبثيل الخط الذى يسير عليه بسمارك . وقد تم توضيح الموقف فى أواخر أغسطس بعد إعلان ألمانيا وضع الجزء الباقى من ساحل جنوب غرب إفريقية فيما بين رأس فريو وخط عرض ٢٦ درجة جنوبى خط الاستواء تحت الحماية الألمانية . وقد وصلت أنباء ذلك من مدينة الرأس إلى وزارة الخارجية الألمانية فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١٧١) ، كما طلبت الحكومة الألمانية من القائم بالأعمال الألمانى فى لندن إخطار الحكومة البريطانية بالموضوع (١٧٢) . وقد نفذ القائم بالأعمال الألمانى تعليمات حكومته فى ٨ سبتمبر واقترح فى نفس الوقت تكوين لجنة بريطانية ألمانية لإنهاء المشكلة (١٧٣) .

ردت الحكومة البريطانية فى ٢٢ سبتمبر على مذكرة واقتراح الحكومة الألمانية مبينة أنها قد تبينت من المذكرة الجديدة أن الحكومة الألمانية تنوى إنشاء مستعمرة أو منطقة حماية فى المنطقة التى حددتها المذكرة الأخيرة . وأعربت عن ترحيب الحكومة البريطانية بوجود ألمانيا كجارة لممتلكاتها على ذلك الجزء من ساحل إفريقية الذى لم يدخل بعد ضمن ممتلكات مستعمرة الرأس وبالتالى فهو ليس ضمن الممتلكات البريطانية (١٧٤) . وكان لتلك المذكرة تأثير حسن على بسمارك . وأخطر فون بليسين وزارة الخارجية البريطانية أن بسمارك لاحظ أن المذكرة البريطانية

تعتبر الخطوة الأولى فى الاتجاه الذى يأمل أن تسير عليه السياسة البريطانية ، وأنه كان يرغب لمصلحةا البلدين فى الحاضر والمستقبل أن تتم قبل ذلك الوقت (١٧٥) .

بقيت نقط بسيطة للاتفاق بين الجانبين تتعلق بالمنازعات التى حدثت بين التجار البريطانيين وبين لودريتس خاصة بحقوقهم فى الأراضى الداخلية وكذلك بالنسبة للجزر الموجودة فى خليج أنجرا بكوينا . ولكن لم يكن لهذه المشاكل أهمية كبيرة بحيث يترتب عليها حدوث مشاكل سياسية بين الجانبين . وكانت مقترحات الجانبين لحل تلك المشاكل تتطلب تكوين لجنة مشتركة لبحثها . وقد أخطر القائم بالأعمال البريطانى فى برلين وزارة الخارجية الألمانية فى ١٩ سبتمبر أن الحكومة البريطانية على إستعداد للموافقة على ذلك الإجراء (١٧٦) . وتسلمت الحكومة البريطانية موافقة الحكومة الألمانية على الاقتراح فى ٨ أكتوبر (١٧٧) . واجتمعت اللجنة المشتركة فى مدينة الرأس فى مارس سنة ١٨٨٥ ، واستمرت إجتماعاتها حتى سبتمبر من نفس العام . وقدمت نتيجة ما وصلت إليه فى نهاية ذلك العام (١٧٨) .

إنتهى سخط بسمارك بتسوية مشكلة أنجرا ، ولكنه استمر يعبر عن عدم رضاه واستنكاره للطريقة التى عاملته بها بريطانيا. وأدى هذا إلى أن سياسته تجاه بريطانيا بقيت سياسة عداء فترة من الوقت . وقد أخطر منستر اللورد جرانفيل فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ أن المستشار الألمانى بسمارك يشعر أنه ظلم من التصرفات البريطانية فى مشكلة أنجرا بكوينا فى الوقت الذى كان ينتظر فيه أن توجه بريطانيا إهتماماً أكبر للمشكلة (١٧٩) . وقد شعر ماليت السفير البريطانى فى برلين ببعض الخوف من مقاصد بسمارك (١٨٠) . وقد أخبر بسمارك ماليت فى يناير سنة ١٨٨٥ أن فشل بريطانيا فى التعاون معه فى المشكلة الاستعمارية قد أجبره على تنفيذ أهدافه عن طريق التفاهم مع فرنسا . وبين له أنه لن يستطيع إبقاء منستر سفيراً لألمانيا فى لندن بعد أن ثبت فشله فى إيضاح الأهمية المرتبطة بالمشكلة الاستعمارية الألمانية . وكان الانطباع العام الذى حصل عليه ماليت من تلك المحادثة هو أن بسمارك لايرغب فى تحسين العلاقات بين البلدين فوراً (١٨١).

استمرت الصحافة الألمانية فى حملاتها العدائية ضد بريطانيا بعد تسوية مشكلة أنجرا بكوينا . وتحركت تلك العداوة بطريقة أشد فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ عندما

قدم بسمارك للريشيشتاغ الألمانى كتاباً أبيض يحتوى على الوثائق الخاصة بجميع المحادثات التى دارت بين الجانبين بخصوص مشكلة أنجرا بكوينا . وكان لنشر تلك الوثائق تأثير سيىء على الرأى العام البريطانى على الرغم من نشر الحكومة البريطانية لثلاث كتب زرق خاصة بالمشكلة . وقد علقت صحيفة التايمز على ذلك الموضوع قائلة « على الرغم من الحقائق الواضحة للمشكلة فيؤسفنا أن نقول إننا لم نستطع على الرغم من الوثائق العديدة والطويلة التى نشرت أن نجد دفاعاً مرضياً عن الطريقة التى عولجت بها شئون الشعب بواسطة بعض وزراء التاج ، ومن المحتمل أنها أظهرت أن السياسة الألمانية لم تكن مستقيمة تماماً ويوجهها فرد واحد كما أظهر ذلك الكتاب الأبيض ، ولكن جوهر المشكلة لم يتأثر بأقل تصحيح من ذلك النوع » (١٨٢) . وقد شارك بعض وزراء الحكومة صحيفة التايمز فى ذلك الرأى ، وأخبر تشمبرلين فى الرابع والعشرين من سبتمبر هربرت بسمارك « أنه من الجنون التام بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية إستفزاز ألمانيا التى من السهل أن تصبح من أحسن أصدقاء بريطانيا » (١٨٣) . وكان ديلك يشعر بنفس الشعور وأخبر هربرت بسمارك بأنه يشعر بأسف عميق للجموح ونقص المهارة فى السياسة البريطانية تجاه المشكلة الاستعمارية الألمانية . وأن من حق الألمان الشكوى من سلوك بريطانيا الغبى . وأن الخطأ كان من جانب بريطانيا خاصة وأن ألمانيا قد بينت سياستها بوضوح ، ولكن لورد جرانفيل لم يلتق بالرغبات الألمانية (١٨٤) . كما أعلن لورد هارتنجتون Hartington لهربرت بسمارك فى مارس سنة ١٨٨٥ « أن اشتراك لورد دربى فى الوزارة البريطانية كان غلطة . وأعرب عن أسفه لسلوك دربى وعزى إليه مسئولية سوء والفهم الذى حدث بين الجانبين (١٨٥) ؛ » . وفى الحقيقة لم يكن لورد دربى هو الوحيد الذى يستحق اللوم بل يشترك معه فى هذا الحكومة البريطانية والكونت منستر الذى لعب دوراً مهماً فى المحادثات التى جرت بين البلدين .

كان الانتقاد الموجه إلى منستر هو أنه لم يستطع أن يبين للحكومة البريطانية أن عليها أن تسير على سياسة صداقة فيما يختص بالمستعمرات الألمانية حتى لا تفقد التأييد الألمانى فى المشكلة المصرية . ومن الواضح أن منستر قد فشل فى توضيح ذلك

الاتجاه للحكومة البريطانية . وعلى الرغم من أن الوزراء الرئيسين فى الوزارة البريطانية باستثناء لورد دربى لم يكونوا يميلون إلى معارضة الاستعمار الألمانى وعلى إستعداد لملاقاة رغبات بسمارك إلا أن منستر أو غيره لم يخطرهم بها . وحتى يونيو سنة ١٨٨٤ لم يخطر منستر لورد جرانفيل أن ألمانيا ترغب فى إقامة مستعمرة فى أنجرا بكوينا ، ولم ينتقده بسمارك على ذلك الإغفال . وفى الواقع لم يكن منستر يستطيع القيام بذلك العمل لأن الحكومة الألمانية لم تخطره بأهدافها بوضوح . كما لم يدرك منستر ما يحدث فى الخفاء ، وكان أداة فى يد الحكومة الألمانية لتنفيذ أهدافها .

ومن الواضح أن بسمارك لم يحاول الخداع عند بداية المناقشات لأنه فى ذلك الوقت لم يكن قد قرر اتخاذ سياسة استعمارية ، ولكن عندما غير مشروعاته بسبب محاولته إجتذاب الرأى العام الألمانى إلى جانبه لم يبذل أى محاولة لإخطار الحكومة البريطانية . وكانت مراسلاته غامضة بحيث حجبت نواياه ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام بسمارك لكلمة حماية بمهارة بحيث تجنب تحديد مضمونها فى جميع مراحل المناقشات ، ففى استفساره الأول ترك تأثيراً بأن استخدام تلك الكلمة لايعنى الضم . ولذلك فشلت الحكومة البريطانية فى إدراك ما هو بسبيله عندما أشار إلى أنه سوف يمد الحماية الألمانية على المنطقة أو حتى عندما أعلن تلك الحماية . وفى النهاية فسر للحكومة البريطانية أن إحتمال ضم بريطانيا للمنطقة مرفوض . وعندما أبدت بريطانيا دهشتها من ذلك الموقف أشار بسمارك إلى إعلانه الحماية على المنطقة من قبل . وقد تغير المعنى الذى ألحقه بسمارك بتلك الكلمة الغامضة بتغير الزمن ، وعلى الرغم من ذلك لم يفسر بسمارك لبريطانيا ذلك التغيير . ومن المؤكد أن بسمارك قد تعمد عدم إخطار منستر بنواياه الحقيقية لأنه توقع معارضة بريطانيا لمشروعاته الاستعمارية. وبتتبع تاريخ المفاوضات بين الجانبين لا يمكن إعفاء بسمارك من الاتهام بأنه كان يرغب الوصول إلى أهدافه عن طريق إخفائها عن الحكومة البريطانية .

من المحتمل أن بسمارك كان على حق فى إخفائه لنواياه خوفاً من المعارضة البريطانية ، وكانت إقتراحات المستعمرين وتصرفات لورد دربى المؤيدة لهم أكبر دليل على صدق توقعه . ولكن كان من الممكن أن يعلن بسمارك عن نواياه منذ البداية

خاصة وأن مركزه فى أوربا فى ذلك الوقت كان قوياً بحيث لا تستطيع بريطانيا معارضته كما أن جميع الوزراء البريطانيين باستثناء لورد دربى لم يكونوا يرغبون فى معارضة المطالب الألمانية . وقد أدت الطريقة التى سار عليها بسمارك إلى تفكير بريطانيا فى الاستيلاء على أنجرا بكوينا على أساس أنها لم تخطر بنواياه . وفى النهاية عندما ظهر أن بريطانيا سوف تضم المنطقة وجد أنه من الضرورى أن يوضح نواياه واستخدام أسلوب التهديد لمنع بريطانيا من الاستيلاء على منطقة جنوب غرب أفريقية .

لا يمكن أن يعزى إلى بسمارك أنه المتسبب الوحيد عن حدوث النزاع بين ألمانيا وبريطانيا فقد لعبت الأخطاء التى وقعت فيها الحكومة البريطانية دوراً كبيراً فى المشكلة ، فلو أن الحكومة البريطانية كانت قد ردت رداً صريحاً على استفسار بسمارك منذ البداية وبينت حقوقها أو أعلنت عن عدم ملكيتها للمنطقة فربما كان ذلك قد وفر على بسمارك الجهد الأخير الذى بذله لوضع يده على المنطقة . وكان من المعروف بوضوح عند الحكومة البريطانية أنه ليست لبريطانيا أية حقوق أو سيادة على منطقة أنجرا بكوينا . وكانت الحكومة البريطانية على وشك إخطار الحكومة الألمانية بذلك عندما تدخل رئيس وزراء مستعمرة الرأس . ويرجع إدعاء بريطانيا بأن من حقها منع الدول الأخرى من الاستيلاء على المنطقة إلى استجابة لورد دربى لطلب مندوبى المستعمرين . وكان يدرك الدور غير العادى الذى لعبه فى المحادثات فقد لعب دربى دوراً كبيراً فى المحادثات التى دارت بين البلدين ، وقام بدور قيادى فيها . وكانت السياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية حتى يونيو سنة ١٨٨٤ هى سياسته . فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تنفذ آراءه ، وبذلك يتحمل المسئولية المباشرة للسلوك الذى سلكته الحكومة البريطانية فى تلك المحادثات ، فقد منع وزارة الخارجية من إعطاء بسمارك رداً صريحاً على استفساره . وقد ترتب على رغبته فى إرضاء حكومة مستعمرة الرأس إدخال حكومته فى مشاكل دولية .

أما لورد جرانفيل فقد تراخى فى القيام بعمله وتنازل عن المسئولية الملقاة على عاتقه للورد دربى وزير المستعمرات . ويظهر أنه كان يعتبر تلك المشكلة من المشاكل الثانوية ، وأنه فى الإمكان تركها كلية لتصرف وزارة المستعمرات وحكومة

مستعمرة الرأس . وكان جرانفيل مشهوراً بالاتكال على مروؤسيه فى الدخول فى تفصيلات الأمور فى الوقت الذى يتولى هو فيه المفاوضات . وكان من المفروض على جرانفيل أن يستشير زملاءه فى الوزارة فى كل خطوة يخطوها فى ذلك الموضوع على أساس المسئولية الوزارية ، ولكنه فى تلك المشكلة لم يفعل واستشار فقط وزارة المستعمرات ، وهو لذلك يعتبر مسئولا مسئولية مباشرة عن النزاع الذى حدث بين بريطانيا وألمانيا .

الهوامش

١ ـ تاجر من بريمن اشتغل بالتجارة في جنوب افريقيا .
2. G. White Book : Angra Pequena, no, I, Luderitz to G.T.F.O., 16. II.82.
3. R.V.S., I, Holleben to Luderitz, 20. 1.83.
4. G.White Book : op. cit. no. II. G.F.O. to H. Bismarck, 4.2.83.
5. G.White Book : ibid. no. 2, G.F.O. to H.Bismarck, 4.2.83.
6. R.V.S., III, Munster to Bismarck, 6.6.84.
7. F.O. : 64/1102no. 196A , Granville to Ampthill, 14.6.84.
8. British Blue Book : C.4265, Appen.IV. a minute by Sir. J.Pauncefote to Bismarck. 7.2.83.
9. G.White Book : op. cit. no. 4, Munster to Bismarck, 26.2.83.
10. F.A.O. : 64/1101, F.O.to C.O., 12.2 83.
11. B.Bule Book : op. cit, App. IV, Granville to Munster, 23.2..83.
12. G.White Book,op. cit. no. 24, Bismarck to Munster, 10.6.84.
13. R.V.S.I, memo. by Bojanowski, 8,8.83.
14. R.V.S.I, meme. by Bojanowski, 8,8,83.
15. R.V.S.I, H. Bismarck to Hatzfeldt, 15.8.83.
16. G.White Book : op. cit. no. 3, Bismarck to Lippert, 18.8.83.
17. Blue Book : C. 4190, no. 15, F.O. to C.O., 22.9.83.
18. F.O.:64/1101, Sir Robert Herbert to Sir Philip Currie, prive, 7.11.83.
19. Laurence, S.P. : The Life of John Xavier Merriman, p. 85.
20. G.White Book : op.cit. no.5.G.F.0. to H.Bismarck, 12.11.83, B.Bule Book : C.4190, no. 29, F.O. to C.O.17.11.83.
21. B.Blue Book : C. 4190, no. 30, Cra ville to Munster, 21.11.83.

٢٢ ـ انظر ص ١٠٦ من هذا البحث .
23. G.White Book : op.cit. no. 6, Luderitz to Bismarck, 20.11.83.
24. G.White Book : ibid. no. 8., instr. to munster, 27.11.83.
25. G.White Bock : ibid, no. 9. Munster to F.O., 31.12.83.
26. B.Blue Book : C.9140, no. 38, F.O. to C.O. 19.1.84.
27. Granville's Papers, 29/207, Granville to H,Bismarck, 2.10.84.
28. F.O. : 64/1144, no. 142, Gravnille to Ampthill, 24.4.83.
29. F.O.; 244/363, no 142, Ampthill to Granville, 27.4.83.
30. F.O.: 244/363, no, 149, Ampthill to Granville, 3.5.83.
31. B.Blue Book : C.4190, no. 58, encl. no.I, Ampthille to Granville, 30.5.84.

٣٢ ـ انظر ص ١١٠ من هذا البحث .
33. B.Blue Book : C 4190, no. 31, encl.2, minute Munster toAdministrator, 31. 10. 83.
34. B.Blue Book : C 4190, no. 33, Officer Administrator to C.O., 13.11.83.

35. F.O. : 64/1101, C.O. to F.O., 12.12.83.
36. B.Blue Book : C. 4190, no. 34, C.O. to Admirality, 12. 12. 83.
37. B.Blue Book : C.4190, no, 36, A dmirality to C.O., 27. 12. 83.
38. B.Blue Book : C.4190 no. 37, C.O. to Amirality, 5.1. 84.
39. F.O. : 64/1102, Admirality to C.O., 23. 1. 84.
40. H.Parliamentary : Debates, : CCLXXXVIII, p. 646.
41. B.Blue Book, : C. 4190 no. 17, Officer Administrating the government to Derby, , 17.9.83.
42. B.Blue Book : C.4190, no. 31, ecnl. no.2 minute Minister to Administrator, 31,10.83.
43. B.Blue Book : C . 4190, no,' 31, encl.I,J. Spence to J.X.Merriman, 29. 10.83.
44. B.Blue Book : C. 4190, no 42, minute Ministers to Administr. 30.1.84.
45. Laurence, p. : The Life of j.Xavier Merriman, p.85.
46. The Timees, II.2.84., 7.3.84.
47. F.O.: 64/1102, C.O. to H. Robinson, 29. I.84.
48. B.Blue Book : C.4190, no. 39, derby to Officer Administ. 5.2.84.
49. B.Blue Book : C. 4190, no. 40 tel. Officer Administ. to Derby, 6.2.84.

٥٠ ــ أنظر ص ١١ من هذا البحث .

51. R.V.S.II, German Admirality to G.F.O., 7.3.84.
52. G.White Book : op. cit no. II. t no. II, Commander of Nautilus to G. Admirality, 27. 1.84.

٥٣ ــ أنظر ص ١١٣ من هذا البحث .

54. G.White Book : op. cit. Bismarckk to Lippert, 24. 4. 84.
55. G.White Book : ibid. no. 13, Bismarck to G. ambassador, 24.4.84.
56. B.Blue Book : C. 4190, no. 43, encl. Granville to Ampthille, 25.4. 84.
57. B.Blue Book : C. 4190, no. 43, F.O.toC.O.,25.4.84.
58. G.White Book : op.cit. no. 18, Lippert to Bismarck, 28,4.84.
59. B.Blue Book : C 4190, no. 50. H, Robison to Derby, 29.4.84.
60. F.O. : 64/1102, memo. by Dallas, 2.5.84.

٦١ ــ أنظر ص ١٢ من هذا البحث .

62. B.Blue Book : c. 4190, no 54, tel. Derby to Robinson, 7.5.84.
63. The Tmies, 8.5.84., P.5.
64. The Times, 13.5.84.p.5.
65. B.Blue Book : C. 4190,no. 48, tel. Robinson to Derby. 15.5.84.
66. Gross Politik, IV, no. 736, Hatzfeldt to Munster, 4.4.84.
67. Grosse Politik, ibid, no., 737, Munster to Bismarck, 29.4.84.
68. Grosse Politik, ibid. no. 738, Bismarck to Munster, 5.5.84.
69. H. Parliamentary Debates, CCLXXXVIII, pp. 3—5.

70. R.V.S. : op. cit. II, 13, 5. 84.
71. The Times, 17.5.84.p.9.
72. G.White Book : op. cit no. 14, Munster to Bismarck, 17.5.84.
73.˙ H.Parliamentary Debates, CCLXXXVIII, pp. 646-647.
74. B.Blue Book : C. 4190, no.49.C.O.to F.O., 17.5.84.
٧٥ ـ انظر ص ١١٥ من هذا البحث .
76. G.White Book : p.cit. no. 15, Hatzfeldt to Munster, 21.5.84.
77. G.White Book : ibid. no. 16, Munster to Hatzfeldt, 21.5.84.
78. G.White Book : ibid. no. 17, Hatzfeldt to Munster, 24.5.84.
79. Grosse Politik, VI, no. 741, Bismarck to Munster, tel. 25.5.84.
80. R.V.S. : op. ict. III, no 2, Bismarck toG.F.O., 25, 5. 84.
81. The Times, 27.5.84.p.5.
82. G.White Book : op. cit. no. 19, Munster to Bismarck, 26.5.84.
83. G,White Book : ibid, no. 20, Munster to Bismarck, 27.5.84.
84. H.Parliamentary Debates : CCCLXXXVIII, pp. 1449 - 1459.
85. R.V.S. : op. cit. no. 75, Munster to Bismarck, 28.5.84.
86. R.V.S. : ibid. III, isntr. to munster, 2.6.84.
87. B.Blue Book : C. 4190, no, 54, Robinson to Derby, tel, 29.5.84.
88. B.Blue Book : C. 4190, no. 55, C.O.to F.O., 2.6.84.
89. G.White Book : op. cit. no. 21, Lippert to G.F.O., 3.6.84.
90. G. White Book : Ibid. no. 22, Hatzfelt to Munster, tel,. 4.6.84.
91. G. White Book : ibid. no. 23, Munster to G. F.O., tel. 7.6.84.
92. B. Blue Book : C. 4190, no. 62, encl. Granville to Ampthill, 7.6.84.
93. Die Grosse Politik, IV, no. 744, Munster to Bismarck, 7.6.84.
94. Gravnille's Papers, 29/180, Derby to Granville, 8.6.84.
95. B. Blue Book : C. 4190, no. 59, encl., Ampthill to Granville; 7.6.84.
97. Granville's Papers; 29/206, Granville to Ampthill, tel. 10.6.84.
98. F.O. : 64/1102, minute by Pauncefote, 15.6.84.
99. H. Perliamentary Debates, CCCLXXXIX, pp. 237—238.
100. G. White Book : op. cit. no. 24, Bismarch to Munster, 10.6.85.
101. B. Blue Book : C. 4190, no. 69, Granville to Ampthill, 14.6.84.
102. R.V.S. : III, H. Bismarck to Bismarck, 14.6.84.
103. F.O. : 64/1102, no. 169B, Granville to Ampthill, conf. 14.6.84.
104. Die Grosse Politik : IV, no. 745, H. Bismarck to Bismarck, 16.6.84.
105. Die Gross Politik : IV, no. 746, H. Bismarck to Bismarck, 17.6.84.
106. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, 10.6.84.
107. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, 14.6.84.
108. R . V . S ; III . H . Bismarck to Bismarck, 14, 6, 84.

109. R.V.S. : III, tel. no. 39, Bismarck to H. Bismarck, 16.6.84.
110. Die Gross Politik : IV, no. 746, H. Bismarck to Bismarck, 17.6.84.
111. R.V.S. : III, no. 74, Munster to G.F.O., 17.6.84.
112. R.V.S. : III, no, 43, Bismarck to Munster, 18.6.84.
113. Gwynn & Tuckwell : The Life of Sir Charles Dilke, vol. II, p. 81.
114. F.O. : 64/1102, no. 180, Granville to Ampthill, 22.6.84., G. White Book : op. cit. no. 27, Munster, to G. F.O., 22.6.84., Die Grosse Politik, IV, no. 747, H. Bismarck to Bismarck, 22.6.84.
115. Fitzmaurice. : The Life of Lord Granville, vol. II, p. 355, 28.6.84.
116. H. Parliamentary Debates, CCLXXXIX, p. 1655.
117. H. Parliamentary Debates, CCLXXXIX, p. 1655.
118. G. White Book; op. cit. no. 28, Lippert to Bismarck, 4.6.84.
119. G. white Book ; ibid , no 29 , Hatzfeldt to munster, 11.7.84.
120. B. Blue Book : C. 4190, no. 60, Derby to H. Robinson, tel. 17.6.84.
121. B. Blue Book : C. 4190, no. 63, minite by the Ministers of the Cape Colony, 29.5.84.
122. B. Blue Book : C. 4190, no. 64, De Pass to C.O., 26.6.84.
123. B. Blue Book : C. 4190, no. 65, C.O. to F.O., 27.6.84.
124. F.O. : 64/1102, minute by J. Pauncefote, 28.6.84.
125. B. Blue Book : C. 4190, no. 68, De Pass, to C.O., 4.7.84.
126. B. Blue Book ; C. 4190, no. 70, C.O. to F.O., 8.7.84.
127. F.O. : 64/1102, minute by J. Pauncefote, 11.7.84.
128. B. Blue Book : 4190, no. 71, Robinbson to Derby, tel. 8.7.84.
129. B. Blue Book : C. 4190, no. 72, C.O. to F.O. 10.7.84.
130. B. Blue Book : C 4190, no. 74, Derby to Robinson, tel. 14.7.84.
131. B. Blue Book : C. 4190, no. 75, Granville to Amphill, 14.7.84.
132. Granville's Papers : 29/207, Gravnille to H. Bismarck, 13.7.84.
133. R.V.S. : IV, H. Bismarchk to Bismarck, 14.7.84.
134. R.V.S. : IV, munster to Bismarck, 14.7.84.
135. R.V.S. : IV, no. 7, Bismarck to G. F.O., 16.7.84.
136. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, Ampthill to Hatzfeldt, 19.7.84.
137. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, Ampthill to Granville, 25.7.84.
138. Langer, W. : European Alliances and Alignments, 1871—1890, pp. 251—318, De Freycinet, C. : La Question d'Egypt, pp. 333—334, 336—339, 342.
139. F.O. : 64/1048, no. 204, Granville to Ampthill, 14.7.84.
140. F.O. : 64/1048, no. 212, Granville to Ampthill, 21.7.84.
141. F.O. : 64/1048, no. 216, Granville to Ampthill, 24.7.84.
142. Granville's Papers : 29/178, Amphill to Granville, priv, 26.7.84.

143. Granvuille's Papers : 29/206, Granville to Malet, 26.11.84.
144. G. White Book : op. cit. no. 33, Bismarck to Munster, 24.7.74.
145. B. Blue Book : C. 4262, no. 2, encl., Gravnille, to Ampthill, 7.8.84.

١٤٦ ـ انظر ص ١٣٣ من هذا البحث .

147. G. White Book : op. cit. no. 37, Munster to Bismarck, 8.8.84.
148. R.V.S. : Bismarck to G. F.O., 13.8.84.

١٤٩ ـ انظر ص ١٣٢ من هذا البحث .

150. R.V.S. : v, H. Bismarck to Konigstein, 11.8.84.

١٥١ ـ انظر ص ١٣١ ـ ١٣٢ من هذا البحث .

152. G. White Book : op. cit. no. 31, Hatzfedt to Munster, tel, 21.7.84.
153. G. White Book : ibid. no. 32, Munster to Hatzfeldt, 22.7.84.

١٥٤ ـ انظر ص ١٣٠ من هذا البحث .

١٥٥ ـ انظر ص ١٣١ من هذا البحث .

156. G. White Book : op. cit. no. 34, Hatzfeldt to Lippert, tel. 26.7.84.
157. G. White Book : ibid. no. 35, Lippert to Hatzfeldt, tel. 28.7.84.
158. G. White Book : ibid. no. 36, Hatzfeldt to Munster, 2.8.84.
159. G. White Book : ibid. no. 39, Captain of Elizabeth to the Imperial Admirality in Berlin, tel. 14.8.84.
160. R.V.S. : V, von Plessen to G.F.O., tel. 16.8.84.
161. G. White Book : op. cit. no. 38, Lippert to Bismarck, 23.7.84.
162. G. White Book : ibid. no. 40, Hatzfeldt to von Plessen, 17.8.84.
163. G. White Book : ibid. no. 43, von Plessen to Bismarck, 18.8.84.
164. B. Blue Book : C. 4262, no. 5, F. O. to C. O., 20.8.84.
165. G. White Book : ibid. no. 41, Hatzfeldt to von Plaessen, 14.8.84.
166. B. Blue Book : C. 4262, no. 9, F.O. to C.O., 28.8.84.
167. G. White Book : op. cit. no. 42, Hatzfeldt to von Plessen, 22.8.84., B. Blue Book : C. 4262, no. 10, encl. I.
168. F.O. : 64/1103, no. 225, Amphill to Granville, 18.8.84.
169. Granville's Papers : 29/178, Ampthill to Granville, priv. 16.8.84.
170. Die Grosse Politik : no. 749, Bismarck to Munster, 12.8.84.
171. G. White Book : op. cit. no. 46, G. Consul in Cape Town to G. F.O., tel. 5.9.84.
172. G. White Book : ibid. no. 47, Busch to G. Charge d'affaires in London, 7.9.84.
173. B. Blue Book : C. 4262, no. 14, encl. Granville to B. Charge d'affaires in Barlin, I.9.85.
174. B. Blue Book : C. 4262, no. 42, B. Charge d'affaires in Berlin to Hatzfeldt, 22.9.84.

175. B. Blue Book : c. 4262, no. 32, enclo. Granville to B. Charge d'affaires in Berlin, 29.9.84.
176. B. Blue Book : C. 4262, no. 31, B. Charge d'affaires in Berlin to granville, 19.9.84.
177. G. White Book : op. cit. no. 50, Busch to von Plessen, 6.10.84.
178. F.O. : 64/1106, Procedings of Angra Pequena and West Coast Claions Commission, March—September, 1885.
179. F.O. : 244/384, no. 39 B, Gravnille to Malet, 19.10.84.
180. Granville's Papers : 29/179, Malet to Garnville, priv., 5.12.84.
181. B. Blue Book : : C. 4273, no. 148A, Malet to Granville, 24.1.85.
182. The Times, 24.12.84.p. 7.
183. Die Grosse Politik : IV, no. 753, memo. by H. Bismarck, 24.9.84.
184. German Diplomatic Documents, I. p. 186, memo. by H. Bismarck,5.10.84
185. Die Grosse Politik : IV, no. 760, H. Bismarck to Bismarck, 7.3.85.

References

A— Unpublished Documents :

1. F.O. : 64/1101,64/1102, 64/1103, 64/1106, 64/1144, 64/1108, 244/363, 244/384.
2. Reichsarchiv, Vermischtes Sudwestafrika, (R.V.S.), vols. I,II,III,IV,V,VI,.
3. Granville's Papers.

B— Published Documents :

1. British Blue Books :

C.4190, Corres. respecting the settlement at Angra Pequena, on the S.W. coast of Africa, August, 1884.

C. 4262, Corres. respecting the settlement at Angra Pequena, 1884.

C. 4265, Copy of a despatch from Earl of Derby to H. M. High Commissioner in S.W. Africa, relative to the estblishment of a German Protectorate at Angra Pequena, Dec, 1884.

2. German White Book : Angra Pequena, Dec. 1884.
3. Die Grosse Politik, Berlin, 1922—1927.
4. German Diplomatic Documents, IV, London, 1928.
5. Hansard Parliamentary Debates.

C— General Books :

1. Fitzmaurice, E, : The Life of Granville, 2 vols. London, 1905.
2. Gwynn, S. &T uckwell, : The Life of Sir Charles Dilke, 2 vols., London, 1917.
3. Laurence, P. : The Life of John Xavier Merriman, London, 1930.

D— Periodical : The Times.

اضــواء جــديدة
عــلى
((ملاح)) فاســكو دى جاما

دكتور محمد عبد العال احمد

NEW LIGHTS UPON
"THE NAVIGATOR" OF VASCO DA GAMA

This study endeavours, as its title may indicate, to seek an answer to the truth about "The Navigator" who guided the Portuguese Fleet that sailed in 1498 from Malindi in East Africa to Calicut in India.

The Portuguese success in discovering the maritime route of The CAPE of The GOOD HOPE-and thus their arrival at India, the main famous souıce for Spices at that time-was no doubt one of the most outstanding factors that revolutionized the whole history of the world and ushered a new era.

Many Scholaıs have considered "The Navigator" of the Portuguese explcıer and Admiral Vasco Da Gama responsible for the consequences that followed - the destruction of the Arabs and Moslims interests in the area and their shortcoming and failure in confronting the Portuguese or the other Poweıs that involved later in the movement of modern Colonization.

The Portuguese sources describe that "Navigator" as an Indian Moslim, a native of the city Cambay in the Gujarat State. Those Sources have given that "Navigator" the name of Malemo Canaque.

On the other hand, the French Orientalist FERRAND and those who have followed his line of analysis and thinking, notably among them the Russian Orientalist KRACHKOVSKI and his disciple SHOMOVSKI,

HOURANI and others, have suggested in their writings that, that "Navigator" had nothing to do with India, and he, i.e., the "Navigator" was himself specifically Ahmad bin Madjid the reputed Arab navigator. According to their views on the issue that "Navigator" has been held responsible for the fall of the Arab leadership in the sphere of international trade, their loss of command over the maritime navigation in the Indian Ocean, and finally the expansion of Western Colonialism.

This study, refuting and discussing the various views, is, therefore, an attempt to bring forth the true identification of that "Navigator" and reveal, objectively, the facts regarding his responsibility.

بدأ النشاط الصليبي فى الظهور ، وأخذ فى الإشتداد من جديد خلال القرن التاسع الهجرى (١٥ م) ، حتى إذا ما أوشك هذا القرن على الإنتهاء ، كان ذلك الصراع قد بلغ مداه . فى أقصى الغرب الأوربى ، ركزت مملكة قشتالة على تصفية الوجود الإسلامي فى الأندلس ، وذلك بالقضاء على مملكة غرناطة — آخر المعاقل الإسلامية فيها — وأسفرت هذه الجهود عن سقوط تلك المملكة سنة ٨٩٧ هـ / ١٤٩٢ م(١) ، وأجبر المسلمون فيها على الفرار منها ، أو الارتداد عن دينهم واعتناق المسيحية ، تفادياً التعذيب الوحشى والقتل(٢) .

أما البرتغال ، فقد تجسدت الروح الصليبية فيها ، ولهذا عملت على تطويق العالم الإسلامى (٣) ، وتوجيه الضربة إليه من الخلف ، بعد أن فشلت المواجهات الصليبية الأمامية المتكررة من البحر المتوسط ، فى انتزاع المناطق التى كانوا يسيطرون عليها فى الشام ، وخاصة بعد سقوط آخر معاقلهم فى عكا سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١ م (٤) .

(١) السلاوى : الإستقصا لأخبار المغرب الأقصى — الدار البيضاء ١٩٥٤ — ج ٤ ص ١٠٣ — ١٠٤ ؛ أحمد مختار العبادى : دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس ، ١٩٦٨ ، ص ٤٦٨ .

(٢) أحمد دراج : المماليك والفرنج فى القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، القاهرة ١٩٦١ . ص ١٠ ، ٧٠ ، ٩٤ — ٩٨ ، ١٠٣ ، ١١١ — ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٣٤ .

(٣) Macro (E.) : Yemen and the Western World Since 1571, London, 1968, P. I.

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة القاهرة ، ج٨ ص ٨.

Stevenson : The Crusaders in the East, Cambridge, 1907, pp., 354f.

فبعد أن استولى الملك البرتغالى خوان الأول على سبتة سنة ٨١٨هـ/١٤١٥ م ،
وأقطعها لولده الأمير هنرى الشهير بالملاح ، والمعروف بحقده وكراهيته المتناهية
للاسلام والمسلمين (١) ، بدأت الجهود البرتغالية التى تبناها هذا الأمير ، وكرس
حياته لاكتشاف طريق جديد حول إفريقية لتحقيق أحلامه فى ضربهم . وكانت
أولى حملات الكشف البحرية لسواحل غرب إفريقية سنة ١٤١٨ م(٢) .

ومع استمرار الحملات البحرية البرتغالية على طول الساحل الإفريقى الغربى ،
تمكن بارثلميوودياز (Bartholomew Diaz) من الوصول إلى أقصى نقطة لهذا
الجانب من إفريقية ، واكتشاف منطقة (رأس العواصف) سنة ١٤٨٧ م(٣) ،
وهى التى أطلق عليها ملك البرتغال اسم رأس الرجاء الصالح ، لانفتاح الطريق إلى
الهند بعد ذلك على مصراعيه ، مما ساعد فاسكودى جاما (Vasco de Gama)
على إتمام الدوران بأسطوله حول إفريقية سنة ١٤٩٧ م (٤) ، أى بعد ثمانين عاما
من بدء حركة الكشوف .

وبهذا أخذ أمل البرتغاليين يزداد فى إمكان تحقيق أهدافهم الرئيسية ، التى
تمثلت فى العمل على السيطرة على مواطن التوابل (٥) ، وفرض الحصار الاقتصادى
وخاصة على البحر الأحمر ، كبداية أساسية لانتزاع إحتكار تجارة الشرق من مصر ،
وحرمانها من المكاسب الكبيرة التى كانت تشكل الجزء الأكبر من اقتصادها الذى

---

(١) السلاوى : نفس المصدر ، ج ٤ص ٩٢ ، أحمد مختار العبادى : نفس المرجع ، ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٢) سونيا هاو : فى طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت ، ومراجعة د . محمود النحاس، الكتاب رقم (٩٨) من مجموعة الألف كتاب ، ص ٩٤–٩٥ .

(٣) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٣١–١٣٢ ، بانيكار : آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٩ ، ،

Kammerer : La Mer Rouge, L' Abyssinie et L'Arabie depuis L'antiquité Eassai d'hist. et géogr. hist. T. II, p. 75.

(٤) شارل ديل : البندقية جمهورية ارستقراطية ، ترجمة د . أحمد عزت عبد الكريم ، د . توفيق اسكندر ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٤٥ ، بانيكار : نفس المرجع ، ص ١٩ ، أحمد مختار العبادى : تاريخ البحرية الاسلامية فى مصر والشام ، بيروت ١٩٧٢ ، القسم الثانى ، ص ٢٦٦ .

(٥) Ingham (Kenneth) : A History of East Africa, ed. Longman, p. 6.

تعتمد قوتها عليه ، والعمل على الإتصال بالحبشة المسيحية ، وتحقيق التعاون معها من أجل ضرب مصر عسكرياً من الخلف ، والقضاء على المسلمين ومقدساتهم . مما يؤكد أن حركة الكشوف البرتغالية كانت — فى حقيقتها — إمتداداً للحروب الصليبية(١) .

ولما كان كشف البرتغاليين عن أهدافهم فى تلك المرحلة ، من شأنه أن يثير مشاعر العداء ضدهم ، ويهدد بالقضاء على جهودهم وآمالهم ، ويعرضها لأخطار محققة ، لهذا عمل دى جاما على معاملة أهالى المناطق التى يصل إليها بالحسنى ، ولم يلجأ إلى استخدام العنف إلا إذا إقتضت الضرورة ذلك . يتضح ذلك من بعض تصرفاته ؛ فقد حدث أثناء تقدمه على الشاطئ الإفريقى الشرقى ، شمالا ، أن وجد قارباً عند موزمبيق ، على متنه بعض الزنوج وأحد البحارة ، ظنه البرتغاليون فى بداية الأمر من المغاربة ، فلما إقتربت السفن البرتغالية ، هرع الزنوج وألقوا بأنفسهم فى البحر وفروا إلى الساحل ، أما البحار فقد تم نقله إلى سفينة القيادة البرتغالية ، حيث أحسن دى جاما استقباله ، واكتشف أن الرجل هندى ، وليس عربياً مغربياً ، وأنه من أهل كمباى (Cambay) بالهند ويدعى داڤان ، وقد إتخذه دى جاما مستشاراً له ، لأنه كان خبيراً بالتوابل ومن سماسرتها . وقد وافق هذا الملاح على مرافقة البرتغاليين إلى الهند ، وتعهد بتزويدهم بحمولة من التوابل نظير توصيله إلى بلاده (٢) . وفى ميناء موزمبيق ، كان وصول الأسطول البرتغالى ، فى وقت كانت فيه أربع سفن محملة بالتوابل وغيرها من بضائع الهند راسية فى الميناء ، فلم يتعرض البرتغاليون لها بسوء ، بل على العكس من ذلك ، فقد استضاف دى جاما طاقم هذه السفن الهندية . وقدمت لهم الأنبذة ، التى قيل أن إقبالهم عليها كان كبيراً (٣) . كما استجاب شيخ موزمبيق لطلب دى جاما ، وزوده باثنين من المرشدين ، إلا أنهما تمكنا من الفرار والعودة عندما تأكدا أن البرتغاليين من المسيحيين ، مما أدى إلى

---

(١) Serjeant (R.B.) : The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford, 1963, p. 2.

(٢) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٢–١٩٣

(٣) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٣، ١٩٥ .

إستخدام البرتغاليين العنف ضد الأهالى (١) . ولهذا لم يغامر دى جاما بالرسو بأسطوله فى منبسة ، عندما شك فى إحتمال قيام ملكها بتدمير سفنه وإغراقها إنتقاماً لما فعله ضد أهالى موزمبيق(٢) .

ولما وصل البرتغاليون بعد ذلك إلى ميناء مالندى — الواقعة حالياً فى كينيا — لقى دى جاما فيها ترحيباً من ملكها ، خوفاً أو ضعفاً (٣) . فلما عزم على مغادرتها بعد عدة أسابيع ، طلب من صاحبها إمداده بملاح يرشده إلى الهند ، فاستجاب له الملك وأمده بملاح ماهر ، قاد أسطوله إلى قاليقوط ، فوصلها فى مايو سنة ١٤٩٨(٤) .

وعلى عاتق هذا الملاح ، ألقى البعض مسئولية وصول البرتغاليين إلى الهند ، وما ترتب على ذلك من نتائج . ولا شك أن هذا الحكم جاء غاية فى القسوة ، وهو بعيد كل البعد عن التفسير العلمى السليم ، ذلك أن البرتغاليين تستروا — خلال تلك الفترة — بالواجهة التجارية ، ولم يكشفوا عن أهدافهم الحقيقية ، ولهذا كان من السهل عليهم العثور على من يتعاون معهم ، طالما كانت معاملتهم حسنة ، وتكفلوا باعطاء الأجر المناسب . وإذا كان البعض قد امتنع عن التعامل معهم ، أو لجأوا

---

(١) Strandes (J.) : The Portuguese Peroid in East Africa, trans. by Wallwork, Nairobi, 1961, pp. 21—24.

(٢) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٥-١٩٦ .

(٣) The History of Kilwa, ed. from an Arabic MS. by Arthur Strong, (J.R.A.S.), London, 1895, pp. 397, 428.

(٤) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن إفريقية الشرقية ، نقله إلى العربية يوسف كمال ، الطبعة الأولى ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩ ، سونيا هاو : فى طلب التوابل ، ص ١٩٧ ، كراتشكوفسكى تاريخ الأدب الجغرافى العربى ، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم ، ١٩٦٥ ، القسم الثانى ، ص ٥٧٣ جورج فاضلو حورانى : العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، ترجمة د . يعقوب بكر ، القاهرة ١٩٥٨ ص ٢٣٧ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، سلسلة أعلام العرب ، العدد ٦٣ ، مارس ١٩٦٧ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٣) ، يناير ١٩٧٩ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٧٠ ، Strong : op. cit., pp. 397, 428, Ferrand : Introduction à l'astronomie nautique Arabe, Paris, 1928, pp. 183–184, Le Pilote Arabe de Vasco de Gama et les instuctions nautiques des arabes au XVe siècle, Annales de Géographie, Paris, 1922, p. 292.

إلى الهرب والفرار عندما اكتشفوا أنهم مسيحيون ، فإن ذلك لم يكن عند البعض الآخر سبباً كافياً لانتهاج هذا المسلك معهم ، إذ لم تخل منطقة شرق إفريقية أو الهند من المسيحيين الذين كانوا يعيشون جنباً إلى جنب مع مسلمي تلك المناطق . ومن ناحية أخرى ، فإنه لو لم يتيسر لفاسكودى جاما الحصول على الملاح المنشود ، فلن يكون ذلك – بالطبع – نهاية للجهود البرتغالية ، بل من المؤكد أن تلك المحاولات كانت ستستمر مهما كانت التضحيات ، إذ كيف يقضى البرتغاليون ثمانين عاماً دون كلل أو ملل فى أعمال الكشوف للسواحل الإفريقية ، معتمدين على أنفسهم وخبراتهم البحرية وما اكتسبوه من خبرات تدريجية خلال عمليات الكشوف حتى توصلوا إلى الساحل الإفريقى الشرقى – وهى مرحلة من أصعب المراحل – ثم يتوقفوا بعد ذلك ، لمجرد إمتناع المرشدين عن قيادة أسطولهم إلى الهند ؟ . وحتى لو سلمنا جدلا بإمكان مقاطعة الملاحين لهم ، فقد كان فى الإمكان الإهتداء ببعض السفن المتجهة – فى موسمها – إلى تلك المنطقة ، واقتفاء أثرها دون كبير عناء ، أو اختطاف الملاحين وإجبارهم على إرشادهم بالقوة .

والموضوع الذى نعرض له بالمناقشة فى هذا المجال يتعلق بمحاولة التعرف على ملاح فاسكو دي جاما وجنسيته .

ويعتبر النهروالى ، أول من أشار – من المؤرخين العرب – إلى موضوع الملاح وحدد إسمه ، قال :

« وقع فى أول القرن العاشر من الحوادث الفوادح النوادر ، دخول الفرتقال [البرتغال] اللعين من طائفة الفرنج الملاعين إلى ديار الهند . وكانت طائفة منهم يركبون من زقاق سبتة فى البحر ، ويلجون فى [بحر] الظلمات ، ويمرون بموضع قريب من جبال القمر . . . ويصلون إلى المشرق ، ويمرون بموضع قريب من الساحل فى مضيق ، أحد جانبيه جبل ، والجانب الثانى بحر الظلمات ، فى مكان كثير الأمواج لا تستقر به سفائنهم وتنكسر ولا ينجو منهم أحد . واستمروا على ذلك مدة ، وهم يهلكون فى ذلك المكان ، ولا يخلص من طائفتهم أحد إلى بحر الهند ، إلى أن خلص منهم غراب إلى الهند ، فلا زالوا يتوصلون إلى معرفة هذا البحر ، إلى أن دلهم شخص ماهر يقال له أحمد بن ماجد ، صاحبه كبير الفرنج – وكان

يقال له الى مالندى – وعاشره فى السكر ، فعلّمه الطريق فى حال سكره ، وقال لهم : لا تقربوا الساحل من ذلك المكان ، وتوغلوا فى البحر ثم عودوا ، فلا تنالكم الأمواج . فلما فعلوا ذلك ، صار يسلم من الكسر كثير من مراكبهم . فكثروا فى بحر الهند . . . وصارت الامداد تترادف عليهم من البرتغال . فصاروا يقطعون الطريق على المسلمين أسراً ونهباً ، ويأخذون كل سفينة غصباً ، إلى أن كثر ضررهم على المسلمين ، وعم اذاهم على المسافرين »(١) .

وعلى هذا النص اعتمد المستشرق الفرنسى جبرييل فران (G. Ferrand) فيما ذهب إليه ، من أن أحمد بن ماجد العربى المسلم هو الملاح الذى قاد أسطول فاسكو دى جاما من مالندى إلى موطن التوابل فى قاليقوط (٢) . وبذلك حمله أصحاب هذا الرأى وزر ما ترتب على ذلك العمل من نتائج ضد المصالح العربية والإسلامية(٣) ، بعد أن تمكن البرتغاليون من سرعة تثبيت وجودهم وسيطرتهم ، ولم يتمكن العرب من التصدى لهم ، أو لمن جاء بعدهم من العناصر الأوروبية الأخرى أو منافستهم(٤) .

فى حين ينفى آخرون تورط ابن ماجد المسلم التقى الورع فى معاونة البرتغاليين الصليبيين ، ويستبعدون أن يتسبب ملاح عربى كبير مثله فى تسهيل تثبيت الوجود البرتغالى فى المنطقة ، والقضاء على الملاحة العربية فى المياه الشرقية . وقد استند أصحاب هذا الرأى على عدم تعرض المصادر العربية المعاصرة للاشارة إلى ابن ماجد ، سواء بالتصريح أو التلميح (٥) . إذ أن النهروالى (ت ٩٩٠هـ/١٥٨٢ م) متأخر

---

(١) البرق اليمانى فى الفتح العثمانى – أشرف على طبعه حمد الجاسر ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ – ص ١٨-١٩ ، وقارن : الشبلى اليمنى : السنا الباهر بتكميل النور السافر فى أخبار القرن العاشر ، مخطوط رقم ٢٠٢٣ تاريخ تيمور بدار الكتب المصرية ، ص ٧-٨ . (فعلى الرغم من أن الشبلى لم يشر إلى النقل عن النهروالى ، الا أنه يتضح بالمقارنة اعتماده عليه والنقل حرفياً عنه) .

(٢) Ferrand : Le Pilote Arabe de Vasco de Gama; pp. 290—307, Art. Shihab AL-Din, in ENC. of Islam, vol. IV, p. 368,

(٣) شوموفسكى : مقدمة كتاب (ثلاث أزهار فى معرفة البحار ، لابن ماجد) ترجمة د . محمد منير مرسى ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٩ .

(٤) جورج فاضلو حورانى : نفس المرجع ، ص ٢٣٧ .

(٥) أنظر ، أنور عبد العليم : الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، ص ١٣٢ . (حيث عدد

كثيراً ، ثم أنه لم يوضح المصدر الذى اعتمد عليه فيما أورده . يعزز ذلك أن المصادر البرتغالية التى أرخت لتلك الحوادث ، قد نصت على غير ذلك ، ولم تذكر شيئاً عن اتصال فاسكو دى جاما بابن ماجد .

وفيما بين الإثبات والنفى ، أصبح موضوع ابن ماجد قضية ، يتمسك كل طرف فيها برأيه ويتحمس له ، فى حين يحاول آخرون هدم القضية من أساسها ، بإنكار وجود ملاح عربى بهذا الإسم .

على أن الأمر ليس اجتهاداً فى توجيه إتهام باطل ، أو نفى حقيقة ثابتة ، وإنما المفروض أن تستهدف الدراسات والبحوث التاريخية الوصول إلى الحقائق المجردة ، أو الاقتراب منها قدر المستطاع ، مع تدعيم ما يتم التوصل إليه بالأدلة والبراهين ، مع بيان الظروف التى أحاطت بالواقعة أو الوقائع ، والأسباب التى أدت إليها ، مما يضع الأمور فى نصابها دون أدنى خجل ، ومهما كانت النتائج مؤسفة . إذ لا يجب أن ينصب الاهتمام على نقاط معينة من التاريخ دون غيرها ، كما أنه ليس من الضرورى أن تكون الحوادث الهامة ، أو ما يمكن وصفه بالجانب المشرق للتاريخ ، هو وحده الذى يثير الاهتمام أو تقتصر الدراسات عليه ، فالتاريخ بحوادثه المختلفة — المشرقة أو غير المشرقة أو المؤسفة — كل لا يتجزأ ، عظة وعبرة . وليس الأمر مباراة أو مناظرة يجتهد كل طرف فيها باقناع الطرف الآخر — بالحق أو الباطل — بوجهة نظره . وفيما يتعلق بموضوعنا ، فإنه لا يجب أن يبلغ الإشتطاط إلى حد إنكار وجود أحمد بن ماجد . إذ أنه من الواضح أن أصحاب هذا الرأى إنما يستهدفون تخليص العرب — ممثلين فى إبن ماجد العربى المسلم — من تهمة قيادة الأسطول البرتغالى ، وما يترتب على ذلك من آثار .

فابن ماجد ، حقيقة واقعة لا مراء فيها . فهو شهاب الدين أحمد بن ماجد بن محمد بن عمرو بن فضل بن دويك بن يوسف بن حسن بن حسين بن أبى معلق

=عن رأيه السابق) . قارن كتابه ، إبن ماجد الملاح ، ص ٧ ، ٥١—٥٢ . (واعتبر أن موضوع قيادة إبن ماجد للأسطول البرتغالى ، ماهو إلا أسطورة روج لها كل من جابرييل فران والمستشرق الروسى تيودور شوموفسكى من بعده) . ويقرر الدكتور عبد العليم ، : « بكثير من الثقة والاطمئنان بأن إبن ماجد لم يكن هو الدليل أو المرشد الملاحى لمراكب دى جاما ، ولا لغيره من الأميرالات البرتغاليين ».

السعدى بن أبى الركائب النجدى (١) . وهو وإن كان أصلا من نجد الحجاز ، إلا أنه ولد وشب فى ظفار بعمان ، وهو سليل أسرة عريقة فى الملاحة ، ضليعة فى علوم البحار ، فقد كان أبوه وجده من الملاحين المشهورين (٢) ، وقد سجل والده تجاربه البحرية فى مصنف ضخم أطلق عليه « الأرجوزة الحجازية » ، فى وصف الملاحة فى البحر الأحمر ، فعرف بـ « ربان البرين » (٣) (أى العربى والإفريقى للبحر الأحمر) .

ولهذا ، فلم يكن غريباً أن يبرع ابن ماجد ، ويعلو نجمه فى هذا المضمار ، حتى أصبح فريد عصره فى هذا الفن ، وقد نيفت مؤلفاته على الثلاثين (٤) . فيها من التواريخ ما يثبت تواجده فى ذلك العصر بالتحديد .

وهكذا حاز إبن ماجد شهرة كبيرة استمرت إلى ما بعد عصره بقرون ، فقد شاهد الرحالة الانجليزى ريتشارد بيرتون (٥) (Richard F. Burton) عند رحيله من بندر المعلى فى عدن سنة ١٨٥٤ ، أن ملاحى عدن كانوا يقرأون الفاتحه على روح إبن ماجد كلما أقلعوا منها إعترافاً بفضله (٦) ؛ إذ استمر الإعتماد على

---

(١) شوموفسكى : نفس الدراسة ، ص ٧٧-٧٨ ، ٩٥ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ص ١٢ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٣٩ ، وأنظر ، محمد كرد على : الإسلام والحضارة العربية القاهرة ١٩٥٠ ، ج١ ص ٣٣٩ (حيث لقب إبن ماجد بـ « البصرى ») .
Ferrand : Art. Shihab AL-Din Ahmad B. Madjid, p. 365.

(٢) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ، القسم الثانى ، ص ٥٧٣ ،
Ferrand : Introduction a l'astronomie nautique Arabe, pp. 221—222, L'élément Persan dans les textes nautiques Arabes des XVe et XVIe siecles, (J.A., vol. 204, 1924), pp. 197—209.

(٣) كراتشكوفسكى : نفس المرجع والصفحة ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ١٣ ،
Ferrand : Art. Shihab AL-Din, p. 365.

(٤) شوموفسكى : الدراسة التاريخية ، لكتاب (ثلاث أزهار) ، ص ٧٧ ، وأنظر ، أنور عبد العليم : نفس المرجع ، ص ٦٤ (حيث ذكر أن مؤلفات ابن ماجد بلغت الأربعين) .

(٥) First Footsteps in East Africa or an Exploration of Harar, (London, 1865, p. 3f.

(٦) كراتشكوفسكى : نفس المرجع والصفحة ، أنور عبد العليم : نفس المرجع ، ص ٢٦ ،
Ferrand. Introduction a l'astronomie Arabe, pp. 227—228, & Art. Shihab AL-Din Ahmad B. Madjid, p. 368.

مصنفاته إلى ما بعد ذلك ، وأنه كان معروفاً أيضاً فى الهند وجزر الملديف فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد ذكر جيمس برنسب (James Prinsep) أنه كان يبحث عن بوصلة عربية ، فلما أخفق فى مسعاه ، قدم له أحد أصدقائه الملديفيين رسماً لها ، انتزعه له من إحدى المخطوطات لإبن ماجد ، وقد فضل الناخوذة — الذى كان المخطوط فى حوزته — قطع ورقة الخريطة ، لأنه لم يكن يستطيع الاستغناء عن المخطوط أو التفريط فيه لأهميته(١) .

هذا فيما يتعلق بإثبات حقيقة وجود شخصية إبن ماجد . أما فيما يختص بنفى قيامه بقيادة أسطول فاسكو دى جاما إلى الهند ، فإن أصحاب هذا الرأى يعتمدون — بالإضافة إلى ما وجهوه من نقد لرواية النهروالى — على ما ذكرته المصادر البرتغالية من أن ملاح فاسكو دى جاما ، كان رباناً مسلماً من كجرات بالهند (٢) ، تعرف عليه دى جاما فى مالندى . وذكرت تلك المصادر أن هذا الملاح هو : (معلم كانا Malem Cana) (٣) ، أو (معلمو كاناكا Malemo Canaque) (٤) ، أو

---

(١) Ferrand : Art. Shihab AL-Din, p. 368.

(٢) Barros : The Book of Duarte Barbosa, ed. M. Longworth Dames, Hakl. Soc., 1921, II, pp. 61f, Pearce (F.B.) : Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, 1967, p. 59.

(٣) كراتشكوفسكى : نفس المرجع ، ص ٥٦٣ ، شوموفسكى : نفس الدراسة ، ص ٨٥-٨٦ ، أنور عبد العليم : الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ،

Joào da Barros : Decade Primeira de Asia (The little ed. 1778), BK. IV., ch. VI, pp. 319f, Pearce : op. cit., p. 97.

(٤) كراتشكوفسكى : نفس المرجع ، ص ٥٦٩ ، شوموفسكى : نفس الدراسة ، ص ٨٦ ، ألدو ميلى : العلم عند العرب ، وأثره فى تطور العلم العالمى ، ترجمة عبد الحليم النجار ، ومحمد يوسف موسى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٥٣٣ ، أنور عبد العليم : المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ابن ماجد الملاح ، ص ٤٨ ، ٤٩ ،

Castanheda : Hitoria do descrobimento e Conquista da India pelos Portuguezes, 1833, BK. I, p. 41. Damiao de Goes : Chronica do Serinssimo Rei D. Manuel, Coimbra, 1790, vol. I, ch. XXXVIII, p. 87, Ferrand : op. cit., 83f, Strandes : op. cit., p. 30, Ingrams (W.) : Zanzibar, its history and its people, (London, 1931) p. 97.

(كاناجا Canage) أو (كاناك Kanak) (١) . وأن هذا الربان هو الذى دل دى جاما ، وأوصل سفنه إلى ميناء قاليقوط الهندى . واستناداً على ذلك ، يكون الملاح هندياً وليس عربياً ، مما ينفى قيام أحمد بن ماجد بهذه المهمة .

غير أن هذه الألفاظ التى أطلقتها تلك المصادر على هذا الملاح ، تبدو غامضة للوهلة الأولى ، فكلمة (معلمو Malemo) ، كلمة سواحيلية مأخوذة عن الأصل العربى (معلم) (٢) ، وهى تعنى (الأستاذ) . واستخدمت لدى ملاحى تلك الفترة بمعنى (الريس) أو (الربان)(٣) .

أما كلمة (كانا Cana) أو (كاناكا Canaque) ومترادفاتهما، فيذكر المستشرق الفرنسى فران (Ferrand) أنها كلمات مستخدمة فى مليبار ، وهى ترجع إلى الأصل السنسكريتى (Ganaka) أى (الحاسب) أو (المنجم) (٤) . وعلى ذلك يكون اصطلاح (معلمو كانا) أو (كاناكا) بمعنى الملاح أو الربان المتمرس فى الملاحة الفلكية(٥) ، أى الذى يسترشد بالنجوم(٦) .

وربما تكون الكلمة مأخوذة عن (جنك Junk) وجمعها (جنوك) ، وهو الإسم الذى عرفت به المراكب الصينية الضخمة (٧) . وعلى ذلك يكون المقصود

(١) Kammerer : La Mer Rouge, p. 75.

(٢) كراتشكوفسكى : نفس المرجع ، ص ٥٦٩ ،
Ferrand : op. cit., pp. 182f, Le Pilote Arabe de Vasco de Gama, p. 292, n.2.

(٣) شوموفسكى : نفس الدراسة ، ص ٨١ .

(٤) Ferrand : Art. Shihab AL-Din (Ency. of Islam) vol IV, p. 363.

(٥) كراتشكوفسكى : نفس المرجع ، ٥٦٩-٥٧٠ ، ألدو مييلى : العلم عند العرب ، ص ٥٣٣ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٤٩ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٢٧ ،
Ferrand : Le Pilote Arabe de Vasco de Gama, p. 292, Kammerer : La Mer Rouge, p. 75.

(٦) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٧ .

(٧) الجنوك ، سفن كبيرة ضخمة ، ذات أربعة ظهور فيها البيوت (الغرف) والمصارى (غرف النوم) والغرف للتجار ، وهذا النوع من السفن مجهز باثنى عشر قلعاً ، ونحو عشرين مجذافاً كبيراً كالصوارى ، يجتمع على الواحد منها العشرة والخمسة عشر رجلا ، ويجذفون بها وقوفاً صفين=

ملاح أو ربان الجنك . وباعتبار أن تلك المراكب من أضخم المراكب العاملة فى بحار الصين والهند ومياه جنوب الجزيرة العربية ، وشرق افريقية ، وأن ربان تلك السفن من شأنه أن يكون ذا خبرة كبيرة بالمياه الشرقية إلى بلاد الصين(١) . وإذا

=متقابلين، وفى كل مجذاف حبلان عظيمان . ويخدم فى المركب الواحد ألف رجل ، منهم ستمائة من البحارة وأربعمائة من المقاتلة (أنظر ، ابن بطوطة : تحفة النظار ، القاهرة ١٩٣٨ ج ٢ ص ١١٦ ، ١٥٧ ١٦١–٦٢ ، درويش النخيلى : السفن الإسلامية على حروف المعجم ، طبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ ص ٢٩–٣٠ .

Kindermann (H.) : Schiff im Arabischen unteısuchung Uber Vorkommen und bedeutung der Termini, Zwickau, i, sa, 1934, pp. 20f, Dozy (R.) : Supplément Aux Dictionnaires Arabes, (Reproduction de l'Edition Originale De 1881) Beyrouth 1968, T.I, p. 225.

(١) عرفت الجنوك الصينية طريقها – منذ زمن طويل – إلى عدن وغيرها من موانى منطقتى جنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقية ، وشاركت غيرها من مراكب الهند والسند وكرمان وفارس وعمان فى نقل السلع والبضائع من وإلى موانى تلك المناطق (ابن الوردى : خريدة العجائب وفريدة الغرائب ، القاهرة ١٣٠٩ هـ ، ص ٥٦ ، أبو الفدا : تقويم البلدان ، باريس ١٨٤٠ ، ص ٧٨ ، الدمشقى : نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر ، ليبزج ، ١٩٢٣ ، ص ٢١٦) وكانت عدن تمثل حلقة الوصل، ومركز التبادل التجارى بين بلدان الشرق ومصر عبر البحر الأحمر . ونشطت الحركة التجارية نتيجة اهتمام سلاطين اليمن بها ، مما كان له أعظم الأثر فى ازدهار حركة التجارة العالمية فى عدن والبحر الأحمر ، وقد استمر الأمر على ذلك بصفة عامة حتى القرن التاسع الهجرى (١٥م) ، فمع بداية العقد الثالث من ذلك القرن ، تغيرت سياسة سلاطين اليمن ، وتعسفوا مع التجار ، وأساءوا معاملتهم ، واضطر المقيمون فيها من التجار إلى الفرار منها إلى جده والهند ومليبار ،تخلصاً من تلك المظالم (بامخرمة : قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر – مخطوط بمكتبة ينى جامع بالآستانة رقم ٨٨ مصور بدار الكتب برقم ١٦٧ تاريخ ، ج٣ ، ص ١١١٣ ، تاريخ ثغر عدن ، تحقيق أوسكار لوفغرين ، ، ليدن ١٩٣٦ –١٩٥٠ ، ج ١ ص ١٢) ، وكان ذلك سبباً لما قام به أحد تجار الهند من التوجه رأساً– ولأول مرة إلى باب المندب سنة ٨٢٥هـ/١٤٢٢ م لتحقيق التعامل المباشر مع جدة ، وبعد عدة محاولات ، تكللت جهوده بالنجاح ، بعد اقتناع السلطان برسباى وترحيبه بهذه الفرصة التى سنحت له بالتعامل مباشرة مع تجار الشرق ، مما أدى إلى انقطاع وصول المراكب إلى عدن (بامخرمة : قلادة النحر ، ج٣ ص ١١٠٣، الفاسى : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، القاهرة ١٩٥٦ ، ج٢ ص ٢١٠ ، المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق سعيد عاشور ١٩٧٠–١٩٧٢ ، ج ٤ ص ٦٨١ ، ٧٠٧–٧٠٨ ، ابن شاهين الظاهرى : كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق بولس رافيس ، باريس ١٨٩٤ ، ص ١٤ ، ابراهيم على طرخان : مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، أحمد دراج : إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع=

كانت الجنوك صينية الصنع ، إلا أن امتلاكها أو العمل عليها ليس قاصراً على الصينيين(١) .

وأيا ما كان الأمر ، فإن ما أطلقته المصادر البرتغالية ليس إسماً لملاح فاسكو دى جاما ، وإنما صفة لمهنته أو خبرته وتعريفاً بها .

وقد أخذ كراتشكوفسكى بما ذهب إليه فران (Ferrand) من تفسير ما اطلقته المصادر البرتغالية ، من أن الملاح (مسلم من كجرات) ، أن ذلك لا يعنى جنسيته أو موطنه ، وأن المقصود هو خبراته البحرية ، النظرية والتطبيقية أو العملية الكبيرة ، المتعلقة بصلته وارتباطه بالهند ، من حيث كثرة تردده عليها .

= القرن التاسع الهجرى ، محاضرات الجمعية التاريخية ، ١٩٦٨ ص ١٨٧ ، Lane-Poole : A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1936, p. 310, Wiet (G.) : Historire de la Nation Egyptienne, T. IV, (L'Egypte Arabe) Paris, 1937, pp. 573—576).
وتحولت السفن مباشرة إلى جدة التى ازدهرت وارتفع شأنها وأصبحت بندرا عظيما ، واحتلت مكانة عدن التى تأثر مركزها التجارى ، وتدهورت أحوالها ، أما بالنسبة للمراكب الصينية (الجنوك) فقد بعث ملك الصين سفارة إلى سلطان اليمن الناصر أحمد الرسولى سنة ٨٢٣هـ / ١٤٢٠ م لاقناعه بضرورة حسن معاملة التجار (الخزرجى : العسجد المسبوك – مخطوط – ص ٥٨٥ – ٥٨٦ ، ابن الديبع : قرة العيون فى أخبار اليمن الميمون – مخطوط – ورقة ١١١ أ ، بغية المستفيد فى أخبار زبيد – مخطوط ص ٧٨ ، يحيى بن الحسين : غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى – تحقيق سعيد عاشور ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٥٦٥) وقد بلغ من ضعف عدن أنه لم يمكن تصريف حمولة سفينتين صينيتين سنة ٨٣٥هـ–١٤٣٢م فاضطر ربانها إلى مراسلة ناظر جدة الذى اذن له فى الوصول (المقريزى : السلوك ، ج ٤ ص ٨٧٢–٨٧٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، طبع دار الكتب ، ج ١٤ ص ٣٦٢
De la Ronciére (Ch.) : Le découverte de l'Afrique au Moyen Age, Le Caire, 1925—27, T. II, p. 118, Lewis (B.) : Egypt and Syria (The Cambridge History of Islam,) Camb. 1970, vol. I,p. 224).
فكانت تلك هى المرة الأولى التى وصلت فيها الجنوك الصينية إلى البحر الأحمر ، وبداية التعامل المباشر بين ميناء جدة والصين .

(١) ذكر ابن بطوطة « أن من أهل الصين من تكون له المراكب الكثيرة ، يبعث بها وكلاءه إلى البلاد » ثم أشار إلى الجنوك الثلاث عشر التى كان يمتلكها صاحب قاليقوط ، وكان وكيل أحد هذه الجنوك رجل من أهل الشام يدعى سليمان الصفدى (تحفة النظار ، ج٢ ص ١١٧) كما أشار إلى أنه عندما أراد العودة من ميناء الزيتون بالصين إلى الهند وجد جنكا « للملك الظاهر صاحب الجاوة ، أهله مسلمون » (نفس المصدر ، ج٢ ص ١٧٢) .

أما عن تلقيبه بالكجراتى ، فربما لكون كجرات كانت مركزاً لعملياته البحرية (١) وكنتيجة لهذا التفسير ، فإن هذه الخاصية تنطبق على أحمد بن ماجد « رئيس علم البحر » علمياً ، و« أسد البحر » عملياً فى تلك الفترة . لذلك رأى فران (Ferrand) أن ابن ماجد هو الذى أرشد دى جاما ، وأوصله إلى الهند ، ويدعم رأيه — كما سبق أن ذكرنا — باعتماده على نص النهروالى ، الذى ذكر الإسم صراحة .

على أنه من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، أو الاقتراب منها ، نرى أن ذلك يستوجب العودة إلى نص النهروالى ، نتأمله كله ، أو الجزء الأخير منه على الأقل ، فى محاولة للتعمق فى فهمه وتحليله قدر الطاقة . فقد أشار هذا المؤلف إلى المتاعب التى تعرض البرتغاليون لها ، ثم استطرد موضحاً ومؤكداً عجزهم عن التوصل لمعرفة الطريق إلى الهند ، وجهلهم أسرار الملاحة فى تلك المياه ، وأن الفضل إنما يرجع إلى الملاح العربى أحمد بن ماجد فيما تحقق لهم من الوصول إلى مواطن التوابل ، وقال :

« فلا زالوا يتوصلون إلى معرفة هذا البحر ، إلى أن دلهم شخص ماهر يقال له أحمد بن ماجد ، صاحبه كبير الفرنج — وكان يقال له ، الى ملندى — وعاشره فى السكر ، فعلمه الطريق فى حال سكره . وقال لهم : لا تقربوا الساحل من ذلك المكان ، وتوغلوا فى البحر ثم عودوا ، فلا تنالكم الأمواج . فلما فعلوا ذلك صار يسلم من الكسر كثير من سفنهم » .

ولا شك أنه من الضرورى — قبل الخوض فيما حدده النهروالى عن ابن ماجد — تفسير أو نقد بعض النقاط ، وتحديد مفاهيمها ، مما يساعد على توضيح النص والوصول إلى المعنى الحقيقى أو التقريبى الذى استهدفه المؤلف .

فقد حددت المصادر البرتغالية — كما سبق أن ذكرنا — أن فاسكو دى جاما تعرف على ملاحه فى ميناء مالندى (٢) ، فى حين لم يشر النهروالى إلى مكان هذا

(١) كراتشكوفسكى : نفس المرجع ، ص ٥٧٣ ؛

Ferrand : Introduction a l'astronomie nautique arabe, p. 228, l'Element Persan dans les textes nautique arabes, p. 194.

(٢) أنظر ما سبق ص ١٥٧ ، ١٦٢ .

اللقاء ، وأطلق — فى نفس الوقت — كلمة (الى ملندى) على كبير الفرنج ، وهى كلمة تبدو غير عربية ، إلا أنها تشبه إسم المدينة ، مما قد يثير نوعاً من الشك حول حقيقة هذه الكلمة عند النهروالى ، لاحتمال وقوع خلط عنده بين إسم المدينة وإسم القائد أو لقبه . إلا أنه يمكن القول بأن المقصود فعلا بهذا التعريف هو (كبير الفرنج) دى جاما ، وليس المدينة ؛ فقد ذكر فران (Ferrand) أن كلمة (الى ملندى) أو (الأملندى) ما هى إلا تحريف للفظ البرتغالى (الميرانتى Almirante) (١) الذى يقابل فى الإنجليزية (Admiral) (٢) ، أى أميرال أو أمير البحر . إلا أن الاختلاف قد يبدو كبيراً بين كلمتى (الى ملندى) و (الميرانتى) ، غير أنه بالرجوع إلى تاريخ كلوة ، المعروف باسم « السلوة فى أخبار كلوة » نجد أنه عندما تعرّض لذكر أخبار وصول البرتغاليين إلى ميناء مالندى يقول : « وإسم ناخذاهم المرتى » (٣) ، وعلى ذلك يكون المقصود فعلا بهذه الإشارة هو القائد البرتغالى ، وكلمة (المرتى) وإن بدت مختلفة ومحرّفة عما ذكره النهروالى ، إلا أنها أقل تحريفاً بالنسبة للفظ البرتغالى ، وتتفق تحديداً ومعنى معه ، مما يدل على أن الكلمة لم يقصد بها إسم المدينة ، وإنما كانت لقباً بحرياً كان فاسكو دى جاما يحمله على ما يبدو .

أما ما ذكره النهروالى عن ابن ماجد ، وأن كبير الفرنج « عاشره فى السكر » ، فإنه وإن كان معروفاً أن كثيراً من البحارة ، قد درجوا — فى كل زمان ومكان — على شرب الخمر ، إلا أنه نظراً لما هو معروف عن تدين ابن ماجد ومتانة خلقه وعفته — وهو ما يظهر جلياً فى مؤلفاته (٤) — فإن تهمة تعاطى ابن ماجد الخمر

---

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى ، ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، شوموفسكى : نفس الدراسة ، ص ٨٧ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٥٠ ، ٥٢ ، الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، ص ١٢٨ .

Ferrand : Introduction a l'astronomie nautique Arabe, pp. 188 f, Art. Shihab Al-Din Ahmad B. Madjid (ENCY. of Islam), Vol. IV, p. 362.

(٢) Lamb (N.J.) : Collins Portuguese Gem Dictionary, 1974.

(٣) Strong : The History of Kilwa, pp. 396, 398, 427, 428.

(٤) أنظر ، أحمد بن ماجد : ثلاث أزهار ، ص ١٨ ، ٥٢ ، ٦٨ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٥٢ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٣٣ .

تكون مستبعدة ، إذ قد يكون النهروالى قد وضعها لتبرير قيامه بتعريف البرتغاليين أسرار الطريق إلى الهند(١) . كما أنه لا يعقل أن يتولى ابن ماجد قيادة الأسطول البرتغالى ، وهو فى حالة سكر مستمرة ، قرابة شهر من الزمان ، وهى الفترة التى استغرقتها الرحلة من مالندى إلى قاليقوط(٢) .

وفيما يتعلق بما ورد فى النص، من أن ابن ماجد « دلهم » إلى معرفة هذا البحر ، بعد أن « صاحبه كبير الفرنج » ، فإن كلمة (دل) هنا ، لا تعنى قيادة سفنهم ، بل هى بمعنى (أشار عليهم) أو (وضّح لهم) ماكان مستغلقاً عليهم . أما كلمة « صاحبه » ، فهى بمعنى (قرّبه) وأظهر المودة نحوه، وعمل على اكتساب صداقته .

وإن نظرة إلى النص ، لكافية لتأييد هذا التفسير ، فكلمة « صاحبه » وضّحها النهروالى بعد ذلك بكلمة « عاشره »، أما كلمة دلّه أو « دلهّم » ، فجعلها بمعنى « علّمه » أو علّمهم . يؤكد هذا التفسير ويدعمه ما أورده المؤلف نفسه ، عندما حصر عمل ابن ماجد فى القول دون القيادة ، وهو ما يتضح من قوله ، أن ابن ماجد « قال لهم ، لا تقربوا الساحل ... وتوغلوا فى البحر ، ثم عودوا ، فلا تنالكم الأمواج . فلما فعلوا ذلك ، صار يسلم من الكسر كثير من سفنهم » .

وبهذا يتحدد أن ما قام به ابن ماجد — طبقاً لنص النهروالى — ينحصر فى تعليم البرتغاليين الطريق قولا ووصفاً ، وليس عملا وقيادة ، أى أن الأمر لم يتعد مجرد إبداء النصح وتقديم المشورة ، وإمدادهم بالمعلومات التى من شأنها تسهيل مهمة الوصول إلى الهند .

وبهذه المناسبة ، فإنه لا بأس من وقفة عند موضوع السكر مرة أخرى ، إذ لو صح ما أشار إليه النهروالى فى هذا الصدد ، لكان دليلا على رفض ابن ماجد التصريح بسر الطريق ، وأنه لم يبح به إلا بعد أن أجبره دى جاما على شرب الخمر ، أو أنه استطاع — عندما قدمها له — إقناعه بأن ذلك ما هو إلا شراب وطنى مفيد،

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى ، ص ٥٧١ ،

Ferrand : Art. Shihab Al-Din, p. 362.

(٢) شوموفسكى : الدراسة التاريخية ، ص ٨٦ .

فشربه ابن ماجد دون أن يدرك حقيقته ، ربما لأن مذاقه لم يثر الشك فى نفسه(١) . فلما لعبت الخمر برأسه وفقد سيطرته ، أصبح من السهل على فاسكو دى جاما إنتزاع السر منه .

وإذا كان ابن ماجد قد أشار إلى الإفرنج (البرتغاليين) فى مؤلفاته ، وبالتحديد فى « الأرجوزة السفالية » (٢) ، إلا أنه لم يضمنها ما يمكن الاستناد إليه ، أو الحكم بموجبه بأنه هو الملاح الذى قاد الأسطول البرتغالى ، أو حتى مجرد الاتصال بفاسكو دى جاما . إلا أنه ليس من المستبعد أن يكون قد قام بزيارة للأسطول البرتغالى فى ميناء مالندى ، لسبب أو أكثر مما يلى :

١ ــ قد تكون الزيارة استجابة لدعوة دى جاما ، الذى عمل خلال تلك الرحلة على توطيد أواصر الصداقة مع الوطنيين ، أو أطقم السفن التى يجدها فى الموانى التى يرسو بأسطوله فيها . فكان يدعو سلاطين أو حكام تلك الموانى ، وأطقم السفن الراسية فيها ، فيحتفى بهم ويكرمهم (٣) ، ويعمل على التقرب إليهم ــ وهى سياسة سار البرتغاليون عليها خلال تلك المرحلة ــ من أجل إدخال الطمأنينة فى نفوس من يتعامل معهم فى تلك المناطق ، واكتساب ثقتهم وضمان عدم التعرض لمقاومتهم ، مما يساعد على تسهيل مهمته .

٢ ــ أو أن الزيارة كانت مجاملة من ابن ماجد لصديقه ملك مالندى الذى رحب بالبرتغاليين(٤) خوفاً أو ضعفاً(٥) ، أو أن ملك مالندى كان يهدف إلى

---

(١) أشارت سونيا هاو ، إلى أن دى جاما كان قد استضاف عند وصوله إلى موزمبيق بعض بحارة أطقم السفن التى كانت رأسية فى الميناء ، ودعاهم إلى مأدبة على ظهر إحدى سفنه ، وقدم لهم « أجود الأنبذة التى أقبل الضيوف عليها باستحسان » (فى طلب التوابل ، ص ١٩٣) مما يدل على أن مذاقها لم يكن مألوفاً لديهم ، أو أنه كان مقبولا ، مما يبرر ما قد يكون من إقبال ابن ماجد عليها ــ إذا كان ذلك قد حدث فعلا ــ دون أن يشك فى أمرها .

(٢) أحمد بن ماجد : ثلاث أزهار ، ص ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٩٦ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٣٤-١٣٥ .

(٣) سونيا هاو : فى طلب التوابل ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٦ .

(٥) The History of Kilwa, pp. 397, 428.

توطيد العلاقات معهم ، لإمكان الاستفادة منهم ضد عدوه ملك منبسة . ولهذا طلب من دى جاما المرور بمالندى عند عودته من رحلة الهند (١) ليبعث معه وفداً رسمياً إلى ملك البرتغال للتحالف معه (٢) ولهذا كان على ابن ماجد أن يجامل ملك مالندى ويستجيب له فى الاتصال بالقائد البرتغالى .

٣ ـ أو كانت مقابلة ابن ماجد لدى جاما ، بتكليف من ملك مالندى أو استجابة لرجائه ، من أجل تخليص أحد أقرباء ذلك الملك ، الذى كان دى جاما قد اختطفه واحتجزه رهينة إلى أن يدبر له الملك من يمده بالمعلومات التى تساعده على الوصول إلى الهند(٣) .

٤ ـ أو أنه وافق على الاجتماع بفاسكو دى جاما ـ كما يقول شوموفسكى نقلا عن فران (Ferrand) وقبل التعاون مع البرتغاليين نظير مكافاة مجزية (٤) بالإضافة إلى حرصه على إرضاء ملك مالندى ، من أجل ضمان إستمرار العلاقات الطيبة معه (٥) . إلا أنه يمكن الرد على موضوع الأجر ـ على ضوء ما تقدم :ـ بأنه يتعلق بالملاح الذى توجه فعلا مع البرتغاليين إلى قاليقوط .

وأياً ما كان سبب تلك الزيارة ، فلا شك أن حديثاً دار ـ عن طريق مترجم

---

(١) Strandes : The Portuguese Period in East Africa, pp. 30, 32.

(٢) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن افريقية الشرقية ، ص ٢٠٩ « (وقيل بأنه عندما عاد دى جاما من رحلة الهند إلى مالندى ، طلب منه ملكها السماح لاثنين من المرشدين بمرافقته إلى البرتغال لإتاحة الفرصة لهما لدراسة الشاطئ وملاحظة معالمه ، ليتمكنا من مساعدة من يأتى من من البرتغاليين بعده ، فاستجاب له دى جاما) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ٢٠٣ (ذلك أن الصداقة كانت قد توطدت بين القائد البرتغالى وملك مالندى ، وكان من بين الهدايا التى أعدها ملك مالندى كتلة من العنبر الند ، طولها أكثر من متر « وعرضها كعرض خاصرة الرجل » وتبادل دى جاما الهدايا معه ، وقدم له عشرة صناديق ، وهى معظم السلع والهدايا التى كان قد أعدها قبيل رحلة الطواف حول طريق رأس الرجاء الصالح ، ولم يكن قد تصرف فيها) سونيا هاو : نفس المرجع والصفحة .

(٣) أنظر ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٥٢ .

Strandes : op. cit., p. 30.

(٤) Ferrand : : Art. Shihab Al-Din, B. Madjid, p. 362.

(٥) شوموفسكى : نفس الدراسة التاريخية ، ص ١٤٠ هامش ٥١ ؛

Strandes : op. cit., p. 30.

برتغالي ممن يجيدون العربية – بين القائد البرتغالي وابن ماجد حول الآلات الملاحية التي كان البرتغاليون يستخدمونها ، أو تلك التي كانت مستعملة في البحار الشرقية ، وأن الحديث تطرّق بالضرورة إلى الموضوع الأساسي وهو كيفية الوصول إلى الهند ، « فعلّمه الطريق » ، « وقال لهم : لا تقربوا الساحل ... وتوغلوا في البحر ، ثم عودوا ، فلا تنالكم الأمواج . فلما فعلوا ذلك صار يسلم من الكسر كثير من سفنهم » . وبهذا تنتهي مهمة ابن ماجد عند حد تقديم تلك المعلومات القيمة لفاسكو دى جاما .

وإذا كنا قد توصلنا بعد هذه الدراسة التحليلية ، إلى هذه النتيجة الجديدة ، فإنه تبقى لدينا نقطتان ينبغي إستيفاءهما :

أولاهما : – لماذا اقتصر ابن ماجد على تقديم المشورة لفاسكو دى جاما ؟ ، وما هي أسباب عدم قيامه بقيادة الأسطول البرتغالي إلى الهند بنفسه ؟ .

وثانيتهما : – من هو الملاح الذى استعان به القائد البرتغالي ، وتولى القيام بهذه المهمة ؟

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فإنه يمكن القول بأن ابن ماجد كان موجوداً في مالندى وقت وصول البرتغاليين إليها ، أو أنه جاءها أثناء تواجدهم في مينائها . ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا كان قد وصلها باعتباره مرشداً لبعض السفن التجارية ، فمن المعروف أن قواعد وأصول الملاحة تقضي بمسئولية الربان الكاملة عن سفينته وحمولتها ، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على أرواح طاقمها وركابها ، وضمان وصول كل ذلك بسلام إلى الميناء المقصود ، كما أن الربان هو آخر من يتخلى عن سفينته ، ومن أهم واجباته ألا يتركها حتى الرمق الأخير (١) . قال بزرك بن شهريار : « نحن الملاحين نصعد على ظهر السفينة ، وبهذا ترتبط بها حياتنا ومصيرنا ، فإذا نجت السفينة نجونا ، وإذا هلكت هلكنا معها » (٢) . والمعلّم (أى المسئول عن

---

(١) شوموفسكى : نفس الدراسة التاريخية ، ص ٧٩ ، أنور عبد العليم : الملاحة وعلوم البحار ص ٢١٦–٢١٧ .

(٢) كتاب عجائب الهند بره ، وبحره ، وجزائره ، نشر النص العربي P.A. Vandder Lith وترجمه الفرنسية L'Marcel Devic, Leyde, 1883–1886, p. 220.

قيادة السفينة ، أو الزبان) هو كالإمام ، ولا يمكنه أينما كان ، أن يحصل على إذن بترك السفينة(١) .

وهكذا فإن تخلى ابن ماجد عن سفينته وترك قيادتها ، وانتقاله لقيادة الأسطول البرتغالى لما يتنافى مع قواعد وأصول الملاحة .

أما إذا كان تواجد ابن ماجد فى مالندى بغير سفن ، فقد يكون نازلا فى ذلك الوقت ضيفاً على صديقه ملك مالندى ، ومن المحتمل فى تلك الحالة أن يكون قد اعتزل الإرشاد ، ولهذا فإن قراره بعدم قبول القيام بالسفر مع البرتغاليين وقيادة سفنهم ، قد يرجع إلى أنه اكتشف أنهم مسيحيون ، وأنه شك فى نواياهم — لأنهم لم يكونوا حتى ذلك الوقت قد أعلنوا عن أهدافهم — ولهذا كان من السهل عليه الاعتذار بكبر سنه وعدم قدرته على القيام بهذا العمل ، لأنه كان قد تجاوز الستين من عمره(٢) .

أما بالنسبة للنقطة الثانيةوالأخيرة فى هذا المجال ؛ والمتعلقة بالملاح الذى شارك فاسكو دى جاما رحلته الأولى إلى الهند ، فربما كان أحد مساعدى ابن ماجد ، أو غيره ممن تصادف وجوده فى مالندى ، وأنه اضطر إلى تقدمه أو ترشيحه ليتولى القيام بدله بتلك المهمة من أجل التخلص من البرتغاليين الذين لابد وأنهم أصروا على الاستعانة به شخصياً ، ولا شك أنه اختلق المعاذير حتى قبلوا البديل ، مكتفين من ابن ماجد بما أسداه لهم من معلومات أساسية ، سهلت لهم عملية متابعة ما قام به ذلك الملاح الذى إنتهت مهمته الملاحية بالوصول بهم إلى الساحل الغربى للهند عند قاليقوط .

ويبدو أن ذلك الملاح لم يكن على درجة كبيرة من الكفاءة ، أو لم يكن متمرساً فى الملاحة بين شرق أفريقية وقاليقوط مباشرة ، وأن اعتماد البرتغاليين كان مركزاً على المعلومات التى أمدهم بها ابن ماجد . يؤيد ذلك ما ذكرته المصادر البرتغالية من أن ملاح مالندى قال — عندما أشرفت السفن البرتغالية على الساحل

(١) Ferrand : Introduction a l'astronomie nautique Arabe, pp. 182–183.

(٢) أنظر ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ١٧ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٤١ .

الهندى عند قاليقوط — : « لو أن فنى لايخدعنى ، أمامنا ذى دولة قاليقوط » (١) وهى عبارة محاطة بظلال من الشك وعدم التأكد ، لا يعقل أن تصدر من مثل ابن ماجد الذى كان رائد عصره فى الملاحة عملا ، وصاحب أشمل وأكمل موسوعة ملاحية ، اعتمد فى تأليفها على خبراته الشخصية العملية بصفة خاصة .

ومما يدل على أن ملاح فاسكو دى جاما لم يكن عربياً ، ما ورد صريحاً فى المصادر البرتغالية ، التى أشارت إلى زيارة للأسطول البرتغالى بميناء مالندى ، قام بها جماعة من التجار الهندوس ومعهم أحد مسلمى كجرات ، أطلقت تلك المصادر عليه إسم (معلمو كانا Malemo Cana) (٢) أو (معلمو كاناكا Malemo Canaque) (٣) ، وقد وجد دى جاما فى ذلك الرجل بغيته ، فاتفق معه على قيادة الأسطول وإرشاده إلى الهند . ومما يذكر أن هذا الملاح أخبر القائد البرتغالى بأن بحارة كمباى — شأنهم فى ذلك شأن جميع بحارة الهند — يسترشدون بالنجوم فى رحلاتهم البحرية(٤) . ومن الملاحظ أن الحديث لم يتطرق إلى الملاحين العرب ، واقتصر على أخبار الملاحة عند الهنود . ولو كان ذلك المرشد عربياً لتضمن حديثه — الذى نقلته تلك المصادر — ما يدل على ذلك .

وعلى الرغم من اعتراف المستشرق الفرنسى فران Ferrand بأنه ليس للمصادر البرتغالية مصلحة فى إخفاء حقيقة أمر ذلك الملاح ، إلا أنه يعجب فى نفس الوقت لكون ما روته يناقض ما يعتقده ، إستناداً لتفسيره لنص النهروالى من أن الملاح الذى قاد البرتغاليين هو الملاح العربى أحمد بن ماجد وليس ملاح كجرات المسلم معلمو كانا (Cana) أو (Canaque)(٥) .

ويعتمد شوموفسكى على ما توصل إليه فران Ferrand ، ويزيد عليه باتهام المصادر البرتغالية بالجهل لنسبتها الملاح إلى أصل هندى(٦) .

---

(١) أنظر ، شوموفسكى : نفس الدراسة التاريخية ، ص ١٤٠ هامش ٤٩ .

(٢) João da Barros : op. cit., pp. 319 f.

(٣) Castanheda : op. cit., p.41, Damiao de Goes : op. cit., p. 87.

(٤) شوموفسكى : نفس الدراسة التاريخية ، ص ٨٥ ،

Joao da Barros : op. cit., pp. 319.

(٥) Ferrand ; Art: Shihab Al-Din, pp. 362 f.

(٦) شوموفسكى : نفس الدراسة التاريخية ، ص ٧٨ .

على أنه يمكن القول بأن فران Ferrand ومن حذا حذوه ، كانوا متأثرين بدوافع سياسية كشف شوموفسكى نفسه عن جانب منها عندما تطرق إلى أسباب الاهتمام بموضوع الملاحة فى المحيط الهندى ، فى دراسته التاريخية التى ألحقها بتحقيقه لكتاب « ثلاث أزهار فى معرفة البحار » لابن ماجد والتى إنتهى من تجهيزها سنة ١٩٤٧ أى عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث قال : « وقلما راودنا حتى الآن التفكير فى هذا الجانب من الثقافة العربية ، فالمحيط الهندى بعيد عنا ، ولم يكن لنا به إهتمام مطلقاً ، وغالباً ماكانت صوره التى وصلت إلينا قائمة على أساس متزن من البحث العلمى ، احتجبت فيه العناصر الشاعرية » . ويستطرد شوموفسكى متهماً الفرنسيين بقوله : « وقد أخذ المبادرة منا فران Ferrand وزملاؤه من العلماء الممثلين للامبراطورية الفرنسية ، والذين ساعدوا على تغلغل نفوذها إلى الشرق . وعلمنا يحركه غرض نبيل نحو شعوب الشرق ، ويجب أن نسمع صوته ، ونعلى كلمته فى مجال أدب الملاحة العربية »(٤) .

ويلقى هؤلاء التبعة على ابن ماجد ، ويتخذ شوموفسكى مما ذكره ابن ماجد من إشارات لأخبار البرتغاليين فى « الأرجوزة السفالية » دليلا على صحة تفسير فران Ferrand لنص النهروالى من أن ابن ماجد هو الذى تولى مهمة إرشاد البرتغاليين ، الذين يعتبر ذكره لهم فى تلك الأرجوزة من باب « تأنيب ضميره المر لما شاهده من سياسة البرتغاليين » (٢) ذلك أن الوجود البرتغالى أثار فيه شعوراً بالمرارة (٣) ، لأن ما حدث أدى إلى فتح باب الإستعمار على مصراعيه ، وكان « بداية الاستعباد الاستعمارى لشعوب الشرق »(٤) .

إلا أنه على ضوء ما سبق من تفسيرنا الجديد لنص النهروالى ، اتضح أن فران Ferrand ومن أخذ عنه ، قد حملوا هذا النص فوق طاقته بكثير . كما رفضوا ما أوردته المصادر البرتغالية دون الإستناد إلى أدلة قاطعة أو مقنعة لتبرير

---

(١) نفس الدراسة التاريخية ، ص ٧٦-٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩ ، وانظر ، جورج فاضلو حورانى : نفس المرجع ، ص ٢٣٧ .

هذا الرفض . إذ ليس من المقبول شكلا أو موضوعاً أن يصل الشك فى تلك المصادر دون سند ، إلى هذا الحد . ذلك أن تلك المكاتبات كانت فى حقيقتها تسجيلا لواقع ، ولهذا كانت بمثابة المرشد والمعين للرحلات التالية ، ولو كانت تتضمن أخباراً أو معلومات خاطئة لحدث مالا يحمد عقباه ، ولمنيت الكشوف البرتغالية — فى المياه الهندية — بانتكاسات شديدة ، لاعتمادها على معلومات غير صحيحة . ولكن الوقائع تثبت أن كل رحلة استفادت من التجارب والخبرات السابقة لها ، وأن كل قائد بنى على ما أسسه سابقوه ، مما يدل على صحة معلومات تلك المصادر .

وفيما يتعلق بالملاحين الذين استعان البرتغاليون بهم ، فقد وردت بشأنهم إشارات متفرقة ، ذلك أنه كلما تقدم البرتغاليون إلى منطقة جديدة فى المياه الشرقية ، كان رائدهم البحث عن ملاح خبير بها ، وركزت المدونات البرتغالية على ذكر جنسية الملاحين فى أغلب الأحيان ، وقلما ذكرت إسمه ، كما حرصت على صحة تلك المعلومات ، ونعرض — فيما يلى — لبعض الأمثلة المؤيدة لذلك :

فبعد نجاح دى جاما فى الدوران حول افريقية ، عثر على الملاح الهندى (داڤان) (١) بالقرب من موزمبيق ، ولم تتحرج المصادر البرتغالية من التصريح بما كان معتقداً فى بداية الأمر ، من أن الملاح مغربى (أى عربى) ، ثم تبينوا أنه هندى من كمباى ، فأشاروا إلى ذلك وذكروا اسمه .

وفى موزمبيق ، أمدهم سلطان الجزيرة بمرشد أوصلهم إلى مالندى(٢) ، ولم تشر تلك المصادر إلى اسمه أو جنسيته .

وعندما وصل بدرو الفاريز كبرال Pedro Alvarez Cabral إلى موزمبيق سنة ١٥٠٠ م حصل على مرشد للاستعانة به فى الوصول إلى مالندى ، لم تشر المصادر البرتغالية إلى اسمه أو جنسيته ، فى حين ذكرت أنه حصل فى مالندى على اثنين من المرشدين من أهل كجرات — لم تذكر اسمهما — وذلك لإرشاد أسطوله إلى قاليقوط(٣) .

---

(١) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ١٩٢–١٩٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٥–١٩٦ .

(٣) أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٤٥ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٢٣ ، Kammerer : La Mer Rouge, T. II, p. 92.

وعندما هاجم دالبوكيرك d'Albuquerque جزيرة سقطرة سنة ١٥٠٧ ، ذكرت تلك المصادر أنه أمسك ملاحاً عربياً من هرمز اسمه عمر ، واستولى منه على خريطة ملاحية هامة ، من تصميمه ، لشواطىء جنوب الجزيرة العربية والخليج(١) .

وعندما وصل دالبوكيرك إلى جزائر ملوك ، استعان بواحد من تجار جاوه ، لم تذكر المصادر إسمه ، ليعلم البرتغاليين طريقة التعامل مع أهالى هذه الجزر(٢) .

وفى سنة ١٥١٣ استعان دالبوكيرك بمرشد هندى — كان قد أسره من ميناء شول — لم تذكر المصادر إسمه وقد تولى ذلك الملاح مهمة إرشاده من جزيرة سقطرة إلى عدن(٣) .

وعندما أراد دالبوكيرك اكتشاف الخليج الفارسى سنة ١٥١٤ ، استعان بمرشدين من هرمز ، لم تذكر المصادر أسماءهم(٤) .

أما الملاح الذى قاد دالبوكيرك عبر المحيط فى طريق عودته من الهند إلى موزمبيق ، فكان عربياً ولم تشر تلك المصادر إلى إسمه(٥) .

ولما توجه لوبو سواريز Lopo Soares فى حملته على البحر الأحمر سنة ١٥١٧ ، وكان قد تمكن من توطيد علاقاته بالأمير مرجان الظافرى — حاكم عدن من قبل السلطان الطاهرى الظافر عامر الثانى — أبدى هذا الحاكم استعداده لإرضاء البرتغاليين وتلبية رغباتهم ، حتى أنه عرض مفاتيح البلد على القائد البرتغالى . ولكن ذلك القائد كان قد ركز اهتمامه وقتئذ على تحقيق مفاجأة الأسطول المصرى

(١) أنظر ، أنور عبد العليم : ابن ماجد الملاح ، ص ٥٧ ، الملاحة وعلوم البحار ، ص ١٣٦ ،
Kammerer : op. cit., p. 82.

(٢) سونيا هاو : نفس المرجع ، ص ٢٢٠ .

(٣) Kammerer : op. cit., p. 185.

(٤) Danvers : The Portuguese in India, being a history of the rise and decline of their Eastern Empire, London, 1894, Vol. I, pp. 303 f. Kammerer : op. cit., p. 206.

(٥) Kammerer : op. cit., p. 105.

فى مياه جدّة ، ولذلك اكتفى بطلب مرشدين لقيادة أسطوله فى البحر الأحمر ، فبادر حاكم عدن على الفور بالاستجابة إليه وتلبية طلبه ، وأمده بأربعة من أكفأ المرشدين (٣) ، لم تذكر المصادر البرتغالية جنسياتهم أو أسماءهم ، أما المصادر اليمنية فإنها وإن لم تحدد عددهم أو أسماءهم ، إلاّ أنها ذكرت أنهم من أهل الشام ، وأن الأمير مرجان سلمهم للبرتغاليين ، وأكرههم على العمل فى الأسطول البرتغالى بالقوة « كفاية لشر الفرنج (البرتغاليين) »(١) .

وهكذا يتضح من تلك الأمثلة ، أن تركيز المصادر البرتغالية ، كان منصباً — فيما يتعلق بالمرشدين الذين استعان البرتغاليون بهم — على ذكر جنسياتهم أكثر من الاهتمام بأمر أسمائهم .

وعلى ذلك يمكن الأخذ بما ذكرته المصادر البرتغالية ، من أن ملاح فاسكو دى جاما كان ملاحاً هندياً . خاصة وأن تلك المصادر لم تكتف بنسبته إلى الهند بصفة عامة ، إذ لو حدث ذلك ، فربما كان فى ذلك نظر ، إلاّ أن الأمر لم يقتصر على ذلك ، أو على أنه من كجرات ، بل بالتحديد من إحدى مدنها وهى كامبى (٢) مما يدل على الدقة ، خاصة وأن الذين أنيط بهم مهمة تسجيل تلك الأحداث إنما دونوا ما شاهدوه دون أن يكون لهم حق الحذف أو الإضافة أو التغيير أو التبديل ، حتى إذا ما اتضح خطأ ما دونوه ، لم يحذفوه ، وعادوا إلى ذكر ما تبين لهم صحته طبقاً للواقع .

أما فيما يتعلق بما أطلقته المصادر البرتغالية ، من أن ذلك الملاح هو (معلمو كانا Malemo Cana) أو (معلمو كاناكا Malemo Canaque) ، وأن ذلك ليس اسماً له ، فيبدو أن البرتغاليين إكتفوا بتعريف الملاح بصفته ، باعتباره ربّان سفن (الجنك Junk) الصينية الضخمة ، ومن أصحاب الخبرة البحرية الكبيرة بالمياه الشرقية الى الصين ، أو لكونه خبيراً بالملاحة الفلكية ، طبقاً للتفسير السنسكريتى للفظ (Canaque) وهو ما استلفت أنظارهم باعتبار ذلك أسلوباً جديداً عليهم ، مما جعلهم يهتمون بإطلاق هذا المصطلح ، الذى أصبح علماً عليه ، وبذلك لم يعد اسمه

(١) Kammerer : op. cit., pp. 266 f.

(٢) بامخرمة : قلادة النحر ، لوحة ١٢٠٥ .

(٣) Strandes : The Portuguese Period in East Africa, p. 30.

يشكل لديهم أهمية تذكر ، إذا ما قورن بصفته كملاّح يستخدم النجوم فى العمليات الملاحية. ، أو كربّان لأضخم السفن العاملة فى تلك المنطقة وقتئذ .

ونخلص من ذلك كله إلى التوفيق بين الروايات ، وإثبات صحة ما أوردته المصادر ، عربية كانت أم برتغالية .

فطبقاً لرواية النهروالى ينحصر دور ابن ماجد فى إسداء النصح وتقديم المشورة للقائد البرتغالى فاسكو دى جاما ، وإمداده بالمعلومات التى تساعد على سلامة سفنه ، وتعليمه الطريق قولا ووصفاً ، وليس عملا وقيادة .

أما الملاح الذى قام بمهمة إرشاد الأسطول البرتغالى إلى الهند ، فهو ذلك الملاح المسلم الذى أشارت إليه المصادر البرتغالية ، وذكرت أنه من مدينة كمباى بإقليم كجرات بالهند ، وإن أغفلت تلك المصادر إسمه ، إكتفاء بصفته كملاح متمرس فى الملاحة الفلكية ، أو كقائد للسفن الصينية الضخمة العابرة للمحيطات .

المصادر والمراجع

أولا : العربية .

إبراهيم على طرخان (دكتور) : مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، القاهرة ١٩٥٩ .

أحمد دراج (دكتور) : المماليك والفرنج فى القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، القاهرة ١٩٦١ .

إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجرى . محاضرات الجمعية التاريخية المصرية ١٩٦٨ .

أحمد بن ماجد : ثلاث أزهار فى معرفة البحار ، تحقيق ونشر تيودور شوموفسكى ، ترجمة وتعليق د . محمد منير مرسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

أحمد مختار العبادى (دكتور) : دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس ، ١٩٦٨ .

تاريخ البحرية الإسلامية فى مصر والشام ، بالاشتراك مع الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، بيروت ، ١٩٧٢ .

ألدو ميلى : العلم عند العرب ، وأثره فى تطور العلم العالمى ، ترجمة عبد الحليم النجار ، ومحمد يوسف موسى ، القاهرة ١٩٦٢ .

أنور عبد العليم (دكتور) : ابن ماجد الملاح ، سلسلة أعلام العرب ، العدد ٦٣ ، مارس ١٩٦٧ .

الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٧٩ .

بانيكار : آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ١٩٦٢ .

بزرك بن شهريار : كتاب عجائب الهند بره وبحره وجزائره ، نشر النص العربى P.A. Vandder Lith وترجمه إلى الفرنسية L' Marcel Devic ، ليدن ، ١٨٨٣ — ١٨٨٦ .

ابن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، القاهرة ١٩٣٨ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة القاهرة .

جمال زكريا قاسم (دكتور) : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، القاهرة ١٩٧٥ .

جورج فاضلو حورانى : العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، ترجمة د . يعقوب بكر ، القاهرة ١٩٥٨ .

جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن افريقية الشرقية ، ترجمة يوسف كمال ، الطبعة الأولى ١٩٢٧ .

الخزرجى : العسجد المسبوك فيمن ولى اليمن من الملوك ، مخطوط رقم ١٢٦٥ بمكتبة بلدية الاسكندرية .

درويش النخيلى (دكتور) : السفن الإسلامية على حروف المعجم ، طبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ .

الدمشقى : نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر ، ليبزج ١٩٢٣ .

ابن الديبع : قرة العيون فى أخبار اليمن الميمون ، مخطوط رقم ١٣٥٥ تاريخ بدار الكتب المصرية .

السلاوى : الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى ، الدار البيضاء ، ١٩٥٤ .

سونيا هاو : فى طلب التوابل ، ترجمة محمد عزيز رفعت ومراجعة د . محمود النحاس ، الألف كتاب ، رقم ٩٨ .

شارل ديل : البندقية جمهورية ارستقراطية ، ترجمة د . أحمد عزت عبد الكريم ود . توفيق إسكندر ، ١٩٤٨ .

ابن شاهين الظاهرى : كتاب كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق بولس راويس ، باريس ١٨٩٤ .

الشبلى اليمنى : السنا الباهر بتكميل النور السافر فى أخبار القرن العاشر ، مخطوط رقم ٢٠٣٣ تاريخ تيمور بدار الكتب المصرية .

الفاسى : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، القاهرة ١٩٥٦ .

أبو الفدا : تقويم البلدان ، باريس ١٨٤٠ .

كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم ، القاهرة ١٩٦٥ .

محمد كرد على : الإسلام والحضارة العربية ، القاهرة ١٩٥٠ .

بامخرمة : قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر ، مخطوط بمكتبة ينى جامع بالآستانة رقم ٨٨ ، مصور بدار الكتب المصرية برقم ١٦٧ تاريخ .

تاريخ ثغر عدن ، تحقيق أوسكار لوفغرين ، ليدن ١٩٣٦ .

المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٤ تحقيق د . سعيد عاشور ، القاهرة ١٩٧٠ .

النهروالى : البرق اليمانى فى الفتح العثمانى ، أشرف على طبعه حمد الجاسر ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ .

بن الوردى : خريدة العجائب وفريدة الغرائب ، القاهرة ١٣٠٩ هـ .

يحيى بن الحسين : غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ، تحقيق د . سعيد عاشور القاهرة ١٩٦٨ .

ثانياً : المصادر و المرجع الأجنبية :

Barros : The Book of Duarte Barbosa, ed. M. Longworth Dames, Hakl. Soc., 1921.

Castanheda : Historia do descrobimento e Conquista da India pelos Portuguezes, 1883, B. K I.

Damiao de Goes : Chronica do Sernissimo Rei D. Manuel, Coimbral, 1970, Vol. I.

Danvers : The Portiguese in India being a history of the rise and decline of their Eastern Empire, London, 1894.

De la Ronciére (Ch.) : Le découverte de l'Afrique au Moyen Age, Le Caire, 1925–27.

Dozy (R.) :Supplément Aux Dictionnaires Arabes, (Reproduction de l'Edition Originale De 1881), Beyrouth, 1968.

Ferrand : Introduction à l'astronomie nautique Arabe, Paris, 1928.

— Le Pilote Arabe de Vasco de Gama et les instructions nautiques des arabes au XVe Siècle, Annales de géographie, Paris, 1922.

— Shihab Al-Din Ahmad B. Madjid (ENC. of Isl.).

— L'élément Persan dans les textes nautiques Arabes de XVe et VXIe siècles (J.A.), Vol. 204, 1924.

Ingham (Kenneth) : A History of East Africa, ed. Longman.

Ingrams (W.) : Zanzibar, its history and its People, London, 1931.

Joao da Barros : Decada Primeira de Asia (The little ed. 1778), BK. IV, Ch. VI

Kammerer : La Mer Rouge, L'Abyssinie et l'Arabie depuis L'Antiquité. Essai d'hist. et géogr. hist., 1929–1935.

Kindermann (H.) : Schiff im Arabischen untersuchung Uber Vorkommen und bedeutung der Termini, Zwickau, i, sa, 1934.

Lamb (N.J.) : Collins Portuguese Gem Dictionary, 1974.

Lane–Poole : A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1936.

Lewis (B.) : Egypt and Syria (The Cambridge Hist. of Islam), Camb. 1970.

Macro (E.) Yemen and the Western World Since 1571, London, 1968.

Pearce (F.B.) : Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, 1967.

Richard F. Burton : First Footsteps in East Africa or an Exploration of Harar, London, 1856.

Serjeant (R.B.): The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford, 1963.

Stevenson : The Crusaders in the East, Cambridge, 1907.

Strandes (J.) : The Portuguese Period in East Africa, Trans. by Wallwork, Nairobi, 1961.

Strong (Arthur) : The History of Kilwa, ed. from an Arabic MS. (J.R.A.S.), London, 1895.

Wiet (G.) : Histoire de la Nation Egyptienne, T. IV, (L'Egypte Arabe), Paris, 1937.

حركة التحرير الوطنى فى أنجولا

١٩٦١ — ١١ نوفمبر ١٩٧٥

دكتوره سلوى محمد لبيب

انجولا حتى الاستقلال
دراســة سياسيــة

الموقع والاهمية الجغرافية :

تحتل أنجولا مساحة تبلغ مساحة البرتغال حوالى أربعة عشر مرة أى ما يقرب من خمسة آلاف ميل مربع ، ويبلغ طول سواحلها ١٠٢٦ ميل . وتعتبر أنجولا منطقة إنتقال بين حوض الكونغو فى الشمال وصحراء كلها رى فى الجنوب . يحيط بها جمهورية زائير فى الشمال والشرق ، وزامبيا فى الجنوب الشرقى ، إقليم جنوب غرب أفريقيا وناميبيا ، فى الجنوب والشرق والمحيط الأطلنطى فى الغرب . وتقع « كابندا » فى الشمال من أنجولا ، وهى جزء منفصل عن جسم الإقليم يفصلها عنه نهر الكونغو وتحيط بها الكونغو « برازافيل » فى الشمال والشمال الشرقى وزائير فى الجنوب والجنوب الغربى والمحيط الأطلنطى من الغرب وتبلغ مساحة (كابندا) ٢٨٠٠ ميل مربع .

وتمثل أنجولا بحكم موقعها أهمية استراتيجية فى القارة الأفريقية . فهى المنفذ الرئيسى لثروات زائير وزامبيا ، كما أنها مع موزمبيق تمثل حزام يحاصر جنوب أفريقيا ، وتعد موانىء أنجولا على المحيط الأطلنطى من أكبر وأكفأ لموانىء وتعتبر

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الوضع الجغرافى لأنجولا :

Abshire, D.M., & Samuels M.A., "Portuguese Africa", London, Praeger 1969.

أنجولا جسراً هاماً لتجارة الترانزيت لعدد من المناطق الداخلية المجاورة ذات الأهمية الاقتصادية خاصة إقليم كاتنجا وزامبيا .

وتتمتع أنجولا بقاعدة عريضة من المقومات الطبيعية من حيث اتساع مساحتها وتنوع مناخها ووفرة الأنهار والأراضى الصالحة للزراعة والرعى . كما تتوفر بها أيضاً مصادر الثروة المعدنية . وأنجولا تعتبر ثانى الدول المصدرة للبن فى أفريقيا حيث يمثل إنتاجها ٦ر١ من الإنتاج العالمى ، وظل البن يمثل أهم سلعة تصديرية لأنجولا حتى عام ١٩٧٠ حيث تفوقت عليه صادرات التعدين لأول مرة ويضم الإنتاج المعدنى لأنجولا الماس والحديد والمنجنيز ، وتقع حقول الماس فى مقاطعة لواندا وعند حدود أنجولا مع زائير . ويمثل الحديد أهمية خاصة وتسيطر على إنتاج الحديد فى أنجولا شركة « كروب » الألمانية . وقد اكتسب إنتاج وتوزيع البترول فى أنجولا أهمية متزايدة فى السنوات الأخيرة . وقد بدأ أول إنتاج للبترول فى أنجولا فى عام ١٩٥٥ قرب « لواندا » . ثم اكتشفت آبار البترول على نطاق واسع فى « كابندا » عام ١٩٦٦ ، وأصبح إنتاج كابندا يمثل ٨٣٪ من بترول أنجولا . ويبلغ هذا الإنتاج حوالى ١٨ ألف برميل يومياً حتى أصبحت تلقب بكويت أفريقيا .

وتستأثر شركة « جولف أويل » الأمريكية بحق استغلال البترول فى « كابندا » ، كما تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للبترول الأنجولى ٤٩٪ من الإنتاج ثم البرتغال ٢٥٪ وكندا ١٤٪ وألمانيا الغربية ٢ر٣٪ واليابان ٦ر٦٪ ومن المعروف أن البرتغال إتجهت إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية منذ عام ١٩٦٤ بسبب عجز الاستثمارات البرتغالية عن استقلال موارد أنجولا وتخوف الاستثمارات الخاصة من العمل فى أنجولا . ولذلك أصدرت البرتغال قانوناً لتنمية الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٦٤ واتجهت معظم الاستثمارات إلى قطاع التعدين والبترول .

وهناك عدة مدن لها أهمية إقتصادية فى أنجولا . وتعتبر « لواندا » أهم مركز إقتصادى وإجتماعى فى أنجولا ، كما كانت تضم أكبر نسبة من السكان البيض ، ويلى لواندا مدينة نوفاليسبوا « هوامبو » وهى تمثل حلقة الارتباط بالأقاليم الشرقية

(١) U.N., Year book of International Trade Statistices N.Y. 1973.

(٢) Gulf Oils.

(١) Financial Times, May 6, 1974, London.

وكاتنجا وزامبيا وناميبيا أيضاً . و « لوبيتو » وهى نهاية خط حديد « بنجويلا » الذى يربط كاتنجا وزامبيا ، وهناك « كارمونا » التى تعتبر مركز إنتاج البن فى أنجولا .

السكان :

يبلغ تعداد سكان أنجولا حوالى ستة ملايين نسمة وفقاً لإحصاء عام ١٩٧٠(١) والأغلبية العظمى من سكان أنجولا من الأفريقيين ، وقد تناقص عدد السكان البيض بعد الاستقلال حيث هاجر معظمهم إلى البرتغال أو البرازيل . ويبلغ عدد المستوطنين البيض ٢٥٠ ألف فى عام ١٩٧٣(٢) ويتوزع السكان الأفريقيون على نحو مائة قبيلة ، لكن ٨٠٪ من سكان أنجولا ينتمون إلى أربعة مجموعات رئيسية هى الكيمبوندو — الاوفيمبوندو — الكيكونجو — والتشوكوى — لوندا . ويتركز الكيمبوندو أساساً فى منطقة لواندا وتمثل ما يقرب من ٢٥٪ من سكان أنجولا ويدين معظم أفراد تلك المجموعة بالمسيحية . كما أن أكبر نسبة من المتعلمين فى أنجولا قد برزت من بين أبناء الكيكونجو ، كما أنهم أكثر المجموعات تأثراً بالثقافة الغربية . ويرتبط معظم أبناءها بالنظم الاقتصادية الحديثة التى تقوم على الصناعة فى المدن .

أما الأوفيمبوندو فهى تعد أكبر مجموعة قبلية فى أنجولا وتمثل ٣٣٪ من السكان وتتمركز فى منطقة المرتفعات الوسطى . ومعظم أفراد هذه المجموعة من التجار يعتمدون على الزراعة . ويعتنق بعضهم المسيحية سواء كاتوليكية أو بروتستانتية .

والباكونجو تعد ثالث أكبر مجموعة وتمثل ٢٠٪ من سكان أنجولا ويتمركزون فى « كابندا » والمناطق الشمالية الشرقية فى أنجولا .

كما ينتشر أفراد هذه المجموعة عبر حدود أنجولا مع كلا من الكونغو وزائير. وهم ينحدرون من سلالة أكبر مملكة فى أواسط غرب أفريقيا وهى مملكة الكونغو . وقد أثر ذلك فيما بعد على اتجاهاتهم السياسية وعلى الحركات الوطنية التى انبثقت من بينهم . وقد ارتبط أفراد هذه المجموعة إقتصادياً بزائير وأصبح كثير من أفرادها يمثلون طبقة الأثرياء من التجار وأصحاب رؤوس الأموال ذوى الصلة بالشركات والاستثمارات الأجنبية .

(١) U.N., Demographic Yearbook, 1970,. P. 160.

(٢) Kenneth L. Adelman, "Report From Angola", Foreign Afrairs, Vol. 53.No. 3, April 1975 N.Y.

وأخيراً هناك مجموعة الشوكوى ــ لوندا ، ويمثلون ٢٪ من السكان ويتواجدون فى القطاع الشرقى من أنجولا . وهم منعزلين نوعاً عن المؤثرات الحديثة فى داخل أنجولا ويعتمدون على الصيد والزراعة فقط .

البرتغال وأنجولا :

منذ القرن التاسع عشر قسم الكتاب السياسيون المستعمرات البرتغالية إلى قسمين أرض الفتوحات وأرض الاستيطان(١) وأراضى الاستيطان هى المناطق التى فتحها البرتغاليون بقصد الإقامة والاستيطان فيها مثل ساو تومى وجزر الرأس الأخضر وبرنسيب . فمنذ البداية أقام فيها البرتغاليون وأنشأوا مزارعهم الواسعة واستخدموا فيها العبيد من تجارة الرقيق التى مارسوها على نطاق واسع .

أما أنجولا فهى من أراضى الفتوحات حيث وصلها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر واستكشفوا شواطئها على طول ألف ميل من نهر « الكونغو » إلى نهر «الكوينين» على حدود ناميبيا الحالية . ولم يبدأ الاستعمار البرتغالى الفعلى إلا بعد عدة قرون وتركز فى طول المناطق الساحلية مثل « لواندا » « ولوبيتو » ، وقد اعتبر البرتغاليون أنجولا مصدراً هاماً لتجارة الرقيق وللحصول على المعادن والحاصلات الزراعية وليس للإقامة (٢) .

فبعد أن استقل البرتغاليون من سيطرة العرب (المور) فى القرن الخامس عشر اتجه اهتمامهم إلى أفريقيا نفسها واستولوا على مدينة « سبته » فى مراكش من المور فى عام ١٤١٥ . وبعدها أرسلوا أسطولهم إلى الجنوب على طول الساحل الغربى لأفريقيا بحثاً عن مملكة القديس « حنا » المسيحية التى كانوا يعتقدون بوجودها فى الجانب الآخر من الممالك الإسلامية وقد وصلوا فعلا إلى مصب نهر الكونغو فى عام ١٤٨٣ وكان على رأس هذه الكشوفات الأمير هنرى الملاح . وقد اهتم البرتغاليون بالرقيق فانتهى الدافع الدينى للكشوفات .

وتوالى إهتمام البرتغال بأفريقيا بعد موت هنرى الملاح وتوصل بارثليميو دياز إلى رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٤٨ عن طريق الساحل الشرقى . وفى عام ١٤٨٣

---

(١) Lands of conquest—Lands of Population.

(٢) Madhn Pamikar, "Angola in Fames", London 1962, p. 20.

وصل البرتغاليون إلى مصب نهر الكونغو واكتشفوا سواحل أنجولا ووصلوا إلى لواندا فى عام ١٥٧٥ . وخلال الفترة من عام ١٤٨٣ إلى ١٦٤١ كانت البرتغال تقوم بالعديد من الحروب الصغيرة مع القبائل الأفريقية على طول الساحل الأنجولى لتتمكن من السيطرة على السواحل لتسهيل تجارة الرقيق ، وقد بلغت أعداد الرقيق من غرب أفريقيا بين عامى ١٤٥٠ — ١٥٠٠ حوالى ١٥٠ ألفاً .

وفى خلال الثلاث قرون الأولى من الوجود البرتغالى فى أفريقيا كانت أربعة أخماس الصادرات من العبيد وخاصة من أنجولا .

وفى عام ١٦٤١ تمكنت هولندا من السيطرة على السواحل الأنجولية ولكن البرتغال استعادتها مرة ثانية فى عام ١٦٤٨ .

وقد ظل إهتمام البرتغال مقتصراً على المناطق الساحلية ولم يمتد نفوذها الفعلى إلى الداخل ، كما فقدت إهتمامها جزئياً بالمنطقة عند إلغاء تجارة الرقيق رسمياً فى عام ١٨٣٦ . ولكن إهتمامها تزايد بعد إحساسها بالمنافسة البريطانية والألمانية .وفى أثناء مؤتمر برلين الذى عقد فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ لم يكن دور البرتغال السياسى قوياً. واضطرت إلى تقديم التنازلات عن مناطق لها فى أفريقيا مقابل الاحتفاظ بأقليم كابندا(١) وفى ١٤ فبراير ١٨٨٥ وأثناء إنعقاد المؤتمر تم توقيع إتفاقية تحدد أنجولا بحدودها السياسية المعروفة الآن واعترف بخضوعها للبرتغال . وتبع ذلك نزاع بين بريطانيا والبرتغال حول حدود الممتلكات البرتغالية فى أفريقيا ، وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية بين الدولتين فى يونيو ١٨٩١ تعيين الحدود بين ممتلكاتهما فى أفريقيا فرسمت المعاهدة الحدود الغربية لزامبيا حالياً وحدود أنجولا .

وبذلك تبلورت خريطة أنجولا السياسية نتيجة للمساومات السياسية والادعاءات الاستعمارية فى مرحلة التكالب الاستعمارى وجاءت حدودها تعكس ذلك وهى الظاهرة السائدة فى معظم الحدود السياسية الأفريقية .

---

(١) Absire, D.M, "Portuguese Africa", p. 176.

مظاهر الحكم البرتغالى فى أنجولا :

أتبعت البرتغال فى حكم مستعمراتها على وجه العموم نظام المركزية وحكم الأقاليم المختلفة على أساس أنهم جزء من البرتغال .

ومنذ اكتشاف أنجولا وحتى عام ١٨٢٠ كانت البرتغال تعترف بسلطة الملوك الأفريقيين ورؤساء القبائل ولكن تحت شرط الخضوع إسمياً لملك البرتغال حيث كان إهتمام البرتغال منصباً على المناطق الساحلية فقط(١) ولكن فى أواخر القرن التاسع عشر بدأ التوسع العسكرى البرتغالى فى داخل أنجولا ، وفى هذه المرحلة كانت البرتغال تعتبر أنجولا جزءاً من أراضيها وإن كانت لم تطبق نظاماً إدارياً مدروساً مما جعل الاستعمار البرتغالى من أسوأ أنواع الاستعمار . وفى عام ١٩١٠ أعلنت الجمهورية فى البرتغال ، وأعلن النظام الجمهورى الجديد عن عدة قوانين هامة وبدأ نوع من التنظيم الإدارى القائم على أساس عنصرى فى داخل أنجولا . فقد بدأ الاهتمام بالمستوطنين البرتغاليين فى أنجولا عن طريق تشريعات خاصة صدرت فى عام ١٩١٣ ثم توالى صدور القوانين منذ عام ١٩١٤ إلى ١٩٢٠ وأعطت هذه القوانين للحاكم البرتغالى فى أنجولا قدراً من الاستقلال الذاتى الإدارى والمالى .

وتعرض النظام الجمهورى فى البرتغال إلى هزات عديدة أدت فى النهاية إلى حدوث إنقلاب عسكرى وأصبحت البرتغال تحكم عن طريق دكتاتورية عسكرية . فقد استأثر الجنرال « أوسكار كارمونا » بالسلطة وأصبح رئيساً للجمهورية حتى عام ١٩٤٤ . واستعان كارمونا « بسالازار » الذى أصبح وزيراً للمالية ثم رئيساً للوزارة والدولة فى عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٦٨ . وشارك سالازار فى وضع سلسلة من القوانين الخاصة بالمستعمرات أهمها قانون عام ١٩٣٠ الذى عدل فى عام ١٩٣٢ ، وتقرر فيه توحيد الإدارة فى يد الدولة ووقف السلطات الإدارية التى كانت ممنوحة للشركات الخاصة وتأميم الاقتصاد فى المستعمرات ومنع استغلال العامل الأفريقى بواسطة الشركات أو الأفراد ودفع أجر له نظير العمل الذى يقوم به

---

(1) Cliford Parsons, "The Makings of A revolt," Angola: A symposium, Institute of Race Relations, London 1962 p. 58.

ونصت القوانين على أن مهمة الإداريين فى المستعمرات تقوم على أساس مساعدة البرتغال فى فرض سيادتها الفعلية(١) .

وقد أدمجت هذه القوانين فى عام ١٩٥١ فى الدستور البرتغالى وأطلق إسم مديريات ما وراء البحار على المستعمرات البرتغالية ومنها أنجولا كتأكيد لوحدتها مع البرتغال . وقد نصت المادة ١٣٥ من الدستور البرتغالى على أن أقاليم ما وراء البحار جزء لا يتجزأ من الدولة البرتغالية . ورغم أن الدستور قد نص على مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون إلا أنه وضع أسس مختلفة للتمييز الإدارى بين مديريات ما وراء البحار ومواطنيها وبين البرتغال نفسها .

وأصبحت أنجولا طبقاً لهذا الدستور تحكم بواسطة حاكم عام برتغالى يعينه مجلس الوزراء فى البرتغال لمدة أربع سنوات ويساعده مجلسان استشاريان اهما مجلس الحكومة والمجلس التشريعى . ويتألف المجلس الأول من ثمانى أعضاء معينين من قبل الحاكم أما المجلس التشريعى فيتكون من ٢٦ عضواً منهم ثمان أعضاء بالتعيين من قبل الحاكم أما الباقين منهم منتخبين . ويقتصر حق الانتخاب على الأفراد الذين يدفعون ضرائب مباشرة تتجاوز ١٠ آلاف أسكودو . وعلى هذا سقط حق معظم الأفريقيين فى الانتخابات مماجعل المجلس التشريعى قاصر على المستوطنين البرتغاليين(٢).

وقد تركزت سياسة البرتغال الخاصة بالأهالى حول محاولة تحقيق سياسة الادماج التى تقوم على أساس ضمان الحقوق الوطنية للأفرقيين مع العمل على إدماجهم تدريجياً فى المجتمع الأوربى . وأدى هذا إلى التفرقة بين « المواطنين البرتغاليين » و « الرعايا البرتغاليين »

فالرعايا هم الأفريقيون الذين استوفوا شروطاً معينه منها تحقيق قدر من الدخل ومن الثقافة والتحدث بالبرتغالية وتقدموا للحصول على درجة مواطن ، وقد واجهت

---

(١) Absliwe, Portuguese Africa" P. 137.

(٢) James Duffy, Postugal in Africa" Harmiondsworth Penguin, 1962. p. 66.

تلك السياسة فشلا فى تطبيقها فقد بلغ عدد هؤلاء فى أنجولا مايقرب من ٣٠ ألف من عدد السكان البالغ أربعة ملايين فى عام ١٩٥٠ ، أى أقل من ١٪ من الأفريقيين .

وقد أدخلت تعديلات لاجتذاب الأفريقيين ولكن بدون فائدة وانتهى الأمر بالغاء التفرقة بين سكان أنجولا فى عام ١٩٦١ بالغاء قانون الأهالى ، وإن ظلت التفرقة الفعلية قائمة بعد ذلك .

وقد أدت الاضطرابات التى وقعت فى أنجولا فى أوائل الستينات إلى إرغام الحكومة البرتغالية على إصدار قانون دستورى جديد خاص بمديريات ما وراء البحار فى ٢٤ يونيو ١٩٦٣ . وقد حدد هذا القانون شكل الحكومة الإقليمية فى أنجولا . فأصبح هناك الحاكم العام البرتغالى ومجلس إقليمى يتألف من عدد من الأمناء الإقليميين يعينهم الحاكم ويرأس المجلس سكرتير عام . ومجلس حكومى يضم الحاكم العام ومساعدين إقليميين ، ثم المجلس التشريعى وعدد أعضاؤه ٣٦ عضواً بالإضافة إلى الحاكم العام الذى يرأس المجلس . وأصبح المجلس التشريعى يضم أعضاء منتخبين إنتخاباً مباشراً مع ملاحظة أن حق الانتخاب قاصر على المتحدثين باللغة البرتغالية ودافعى الضرائب فيما يزيد على ٣٤٠ دولاراً فى السنة . وأخيراً هناك المجالس المتخصصة وهى مجالس إقتصادية وإجتماعية تقوم بمساعدة الحاكم فيما يختص بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد إعفاء سالازار من منصبه فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ ومع استمرار الثورات فى المستعمرات البرتغالية قدم «كاتيانو» تعديل دستورى جديد خاص بالقانون التنظيمى(١) الذى يحكم تنظيم الأقاليم البرتغالية فى أفريقيا فأصبحت تلك الأقاليم تعرف بالولايات بدلا من الإدارات وأعطى القانون سلطات أوسع للهيئات المحلية . وقد صدر هذا القانون فى يونيو ١٩٧٢ ثم أدخل عليه تعديل آخر فى أول يناير عام ١٩٧٣ . وقد أصبح لأنجولا طبقاً لهذا القانون جمعية تشريعية مكونة من ٥٣ عضواً منتخباً . ينتخب إثنان وثلاثون منهم إنتخاباً مباشراً ويختار واحد وعشرون عضواً طبقاً لانتمائهم لجماعات معينة سواء دينية أو إجتماعية أو إقتصادية . ويجب أن يتوفر

(١) Colin Legum, "Angola" Africa contemporary Record, Annual Survey and documents. London 1972—1973.

للناخب شرط معرفة اللغة البرتغالية وأصبح من الممكن وجود أغلبية أفريقية فى الجمعية التشريعية وإن كان عدد الأعضاء بحكم مناصبهم يرجح دائماً كفة المستوطنين البيض ، ومع إعطاء هذه التسهيلات فان أنجولا ظلت تحكم فعلا من لشبونة ممثلة فى الحاكم العام وظلت أنجولا ترسل نواباً عنها فى البرلمان البرتغالى . وقد أسفرت الإنتخابات التى أجريت فى مارس ١٩٧٣ عن فوز المرشحين البيض بأغلبية المقاعد فى الجمعية التشريعية وقد تمت الانتخابات فى جو مشبوه واعتبرت الاصلاحات الدستورية الجديدة مظاهرة شكلية لامتصاص السخط فى الداخل ومواجهة الرأى العام العالمى . كما أن المستوطنين فى أنجولا بدأوا يثيرون المتاعب ضد الاصلاحات الدستورية الجديدة . كما أن السماح للأفريقيين ببعض الحقوق الاقتصادية لأول مرة ومنها استثمار مزارع وإنتاج البن أدى إلى تذمر واسع النطاق بين المستوطنين البرتغاليين(١) .

أما النواب الأفارقة الموجودين فى الجمعية التشريعية وفى المجالس الاستشارية فقد كان لهم وضع خاص بهم . . منهم يقابلون بالنفور من الحركات الوطنية فى أنجولا وكذلك من المستوطنين البيض على حد السواء . . وهم يمثلون طبقة حاولت البرتغال خلقها فى داخل أنجولا فى السنوات الأخيرة ولكنها فشلت فى ذلك بخلاف الكوادر التى نشأت فى الأقاليم الأخرى فى أفريقيا والتى كانت خاضعة للحكم البريطانى أو الفرنسى .

تطور الحركات الوطنية فى انجولا :

ترجع حركات المقاومة الوطنية فى أنجولا إلى بداية الاستكشافات البرتغالية . فلم تمر سنة من السنين إلا وكان هناك شكل أو آخر من أشكال المقاومة الأفريقية للإستعمار البرتغالى .

وقد مرت الحركة الوطنية فى أنجولا بعدة مراحل بدأت بالكفاح القبلى التقليدى ضد القوى الغربية منذ بداية الكشوف ، ثم تطور هذا الكفاح مع تطور الوجود البرتغالى فى أفريقيا . فقد صاحب مرحلة الاستقلال ظهور حركات ثقافية ودينية

(١) Colin Legum, "Angola "Africa contemporary Record, Annual Survey and documents. 1972—1973.

قام بها المستوطنون البرتغاليون أنفسهم وذلك فى أوائل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبالتدريج انضم لهذه المجموعة بعض الأفراد الخلطين وقلة قليلة من الأفارقة المثقفين وقد اقتصر نشاط الحركات المختلفة فى هذه المرحلة على إصدار مجموعة من الصحف والمطبوعات وكان الهدف المطالبة بالإصلاحات المختلفة والحصول على استقلال ذاتى والمعاملة على قدم المساواة مع المواطنين البرتغاليين فى داخل البرتغال(١) نفسها . وعند تطور شكل الاستعمار البرتغالى فى خلال القرن العشرين وبداية سيطرته الإدارية الفعلية فى أنجولا ظهرت المجموعات والأحزاب السياسية التى تطالب بالانفصال عن البرتغال . وقد تكونت هذه التنظيمات من المخلطين والمستوطنين والأفارقة أيضاً ، ففى عام ١٩١٢ شكل مجموعة من المستوطنين البيض والأنجوليين الحاصلين على صفة مواطن حزباً إصلاحياً(٢) كان له أثر كبير فى إثارة الشعور نحو البرتغال . كما تكونت فى لشبونة نفسها بعض الأحزاب المكونة من المستوطنين البيض فى أنجولا(٣) ، وقد دعيت هذه التنظيمات إلى حضور المؤتمر الأفريقى الأول الذى عقد فى لندن برئاسة ديبوا .

وفى عام ١٩٢٢ عندما بدأت سيطرة إدارية حقيقية من الحاكم العام البرتغالى فى أنجولا ، أثر هذا على موقف المستوطنين البيض وحد من حريتهم فى إستغلال الأراضى والأهالى فدفعهم هذا إلى تكوين تنظيمات تدعو إلى الانفصال عن البرتغال وأدى هذا إلى إحياء وإذكاء فكرة الانفصال عن البرتغال بين الأفريقيين أنفسهم وتبلور هذا الاتجاه فى تنظيم أطلق عليه « الجمعية الوطنية لأنجولا »(٤) وكان التنظيم مفتوح لعضوية أى شخص مولود فى أنجولا بغض النظر عن الجنس أو اللون وإن إشترط قدر معين من الثقافة وقد لعب هذا التنظيم دوراً مهماً فى نشر الوعى فى أنجولا .

---

(١) صدرت عدة صحف فى لواندا مثل (Ocruzeivo do suol)

(O Futuro d'Angola) وكانتاتطالبان بالإصلاحات ويصدرها بعض المستوطنين البرتغاليين

(٢) The Liga Angolana

(٣) Liga Africana–Partidio Nactional Arricagna.

Associcao Regional dos Natuvais des Angola (Anangol (A). (4)

(٤) Associcao Regional dos Natuvais des Angola (Anangol)

وفى السنوات الأولى من حكم « سالازار » اتخذت البرتغال إجراءات مشددة ضد التنظيمات السياسية المختلفة وقامت بالغاء معظم الجمعيات والتكوينات السياسية سواءاً فى أنجولا أو فى البرتغال نفسها مما جعل الحركات المختلفة تقتصر على الظهور بمظهر التجمعات الثقافية .

وفى عام ١٩٤٠ تكون أول تنظيم سياسى يطالب بالانفصال عن البرتغال ولكن قبض على معظم أفراده وفر الباقون إلى فرنسا وحاولوا تكوين جبهة دائمة لهم هناك ولكنها إنتهت بعد فترة قصيرة وكان معظم أفراد هذا التنظيم من المستوطنين البرتغاليين والمولدين وقلة من الأفارقة. ولكن فى عام ١٩٤٣ نشأ تنظيم جديد باسم « الجماعة الثقافية لأنجولا »(١) وكان ظاهرة تنظيم ثقافى لأغراض أدبية وإن كان دوره الحقيقى سياسياً . وقد تأثر أعضاؤه إلى حد كبير بالأفكار الماركسية التى كانت تجد قبولا فى تلك الفترة بين المثقفين الأنجوليين والمستوطنين البيض أنفسهم . وقد جمع هذا التنظيم الكثير من الأفارقة المثقفين والمولدين والبيض الذى كان لهم دور فيما بعد فى الحركات الوطنية الأنجولية التى استمرت إلى ما بعد الاستقلال ، فقد ضم « ماريو أندرادو » و « داكروز »(٢) .

وقد أصدر « داكروز » فى عام ١٩٤٨ صحيفة ثقافية Merrangen كان لها دور هام فى نشر الوعى فى أنجولا ، وتزعم حركة أطلق عليها « دعنا نكتشف أنجولا » وهى تهاجم القيم الثقافية للغرب وتدعو لكل ما هو أفريقى وتنادى بعدم التفرقة بين مواطنى أنجولا أياً كان جنسهم أو لونهم وقد أوقف صدور هذه الصحيفة فى عام ١٩٥٠ .

وفى منتصف الخمسينات تكونت جماعة سياسية كان معظم أعضائها من الموظفين البرتغاليين الإداريين فى أنجولا واعتبرت إمتداداً للحزب الشيوعى البرتغالى الممنوع قانوناً فى البرتغال . وقد جذب هذا التنظيم كثير من المخلطين والأفارقة والبيض أيضاً وتكون الحزب الشيوعى الأنجولى فى عام ١٩٥٥ ، وقد اضطر الحزب للانضمام إلى

---

(١) Frentr de Unidade Angolana (FUA)
Mario de Andrade—da Cruz

(٢) Partido da Luta dos Africanas de Angola 'PLUA'.

بعض التنظيمات السياسية الأخرى وتكون حزب « النضال الأفريقي لأنجولا » « PLUA .. » وأخذت قاعدته تتسع وانضم إليه الكثير من الطبقات العاملة والمثقفين وقد بني مبادئه على أساس المساواة بين الأجناس المختلفة والمطالبة باستقلال أنجولا . وقد اعتبر هذا التنظيم أساس حركة الجبهة الشعبية لاستقلال أنجولا (MPLA) وقد ضم معظم قادة حركة الجبهة الشعبية .

ففي عام ١٩٥٧ تكونت جماعة سياسية أطلق عليها حركة التحرير الوطنية لأنجولا « MIN » وانضمت تلك الحركة إلى « PLUA » وبعض التنظيمات السياسية السرية الأخرى وكونوا الجبهة الشعبية لاستقلال أنجولا « MPLA » (١) .
واعتمدت تلك الحركة على تكوين كوادر من طبقات العمال الأفارقة والمولدين الذى كانوا يعانون من العيش بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد المهاجرين البرتغاليين فى تلك الفترة إلى أنجولا ، فقد زاد عدد السكان البيض فى أنجولا ١٢ ضعفاً عن عام ١٩٠٠ كما اعتمدت الحركة أيضاً على طبقة المثقفين المولدين مثل « داكروز » و « انددراد » . وقد شن البوليس السياسى البرتغالى حرباً شعواء على الجبهة الشعبية فى عام ١٩٥٩ وقام بحملة اعتقالات واسعة شملت مئات الأشخاص وعلى رأسهم زعماء الحركة مثل الدكتور « أوجستينو نيتو » الذى كان رئيساً للجنة التوجيه لحركة الجبهة الشعبية و « ماكادو » الذى كان رئيساً للحركة فى ذلك الوقت . ونتيجة لهذا وبعد أن كانت الجبهة الشعبية تمارس نشاطها فى « لواندا » بين المثقفين والعمال نقلت مركزها إلى باريس حيث ذهب « داكروز » و « اندراد » وأصبح « اندراد » زعيم الحركة فى المنفى وتولى « داكروز » منصب السكرتير العام . إلى جانب هذه المنظمات التى كانت مركزة فى المدن وبصفة خاصة فى لواندا والتى نشأت بين المثقفين والعمال من الأنجوليين سواءاً من الأفارقة أو المولدين ، كان هناك اتجاه

---

(١) لمعلومات أكثر عن الفترة المبكرة فى تطور الحركات الوطنية .

John Marcam, The Angolam Revolution, vol. The Anatomy of an Explosion, 1950—1962 '"Cambridge, Mass., 1969.
PATRICIA, MaCOWAN, "Politics of a Revolt–"Oxford University Press. London 1962.
James Duffy, "Pourtuguse Africa" Cambridge, Mass., 1959.

آخر ينمو ولكن على أسس مختلفة فى الجزء الريفى الشمالى من أنجولا ، ففى هذه المنطقة كانت المقاومة القبلية التى بدأت مع بداية الكشوف لا زالت تجد استجابة واستمرار لها وخاصة فى منطقة مملكة الكونغو القديمة .

وقد ساعد على تبلور تلك الحركات الخلاف الدينى الذى نشأ بين البرتغال وبين قبائل تلك المنطقة . فقد كان للبعثات التبشيرية البريطانية والأمريكية نشاط كبير فى تلك المناطق مما دفع أهلها إلى اعتناق البروتستانتية ، ولم توافق البرتغال على ذلك ونصبت ملكاً كاثوليكياً بدلا من الملك البروتستنتى .

وعندما توفى ملك الباكونجو الكاثوليكى فى ١٧ أبريل عام ١٩٥٥ تكونت مجموعة معارضة من مؤيدى الملك البروتستانتى السابق وطالبت بالوصول للحكم ولكن السلطات البرتغالية منعتهم وهاجمتهم واختارت ملكاً كاثوليكياً مات فى يوليو ١٩٥٧ وظلت الحكومة البرتغالية تمنع اختيار ملك آخر حتى عام ١٩٦٢ .

وتحت هذه الظروف تكونت بين الباكونجو الوجودين فى المنطقة الشمالية من أنجولا وامتدادهم فى الكونغو مجموعة « اتحاد شعب أنجولا الشمالى (UPNA) واتخذت مقرها فى ليوبولد فل .

وكان التنظيم الجديد تنظيماً قائماً على أساس قبلى يدعو إلى إحياء مملكة الكونغو القديمة والتخلص من السيطرة البرتغالية

وفى عام ١٩٥٧ إجتمعت الـ (UPNA) وقررت إرسال ممثل عنها لمقابلة الوفود الأفريقية التى إجتمعت لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، وقد تم إختيار « روبرتو هولدن » لهذا الغرض . وفى عام ١٩٥٨ حضر « هولدن » المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية الذى عقد فى أكرا ، وفى خلال هذا المؤتمر أمكن للقادة الأفريقيين وخاصة نكروما التأثير على هولدن مما جعله يعلن تخليه عن فكرة إحياء مملكة الكونغو واعتناقه لمبدأ أكثر فاعلية وأكثر تقدماً وهو المطالبة باستقلال أنجولا من السيطرة البرتغالية . وأصبح اسم الحركة الوطنية التى يقودها « اتحاد شعب أنجولا » (UPA) وفتحت عضويتها لكل أفريقى مولود فى أنجولا بعد أن كانت قاصرة على شعب الباكونجو وإن كانت الحركة من الناحية الفعلية قد ظلت

معتمدة إلى حد كبير على الأسس القبلية والدينية التى قامت على أساسها وقد حاولت الحركة اجتذاب وتكوين قاعدة لها من القبائل الأخرى وخاصة الاوثيمبونود واختار « هولدن » فى حكومته المؤقتة « ساثيمبي » من الاوثيمبونود ليكون وزير للخارجية ولكنه انشق عليه فيما بعد مكوناً حركة الاتحاد الوطنى لتحرير أنجولا . وقد انضمت الـ (NPA) إلى بعض الحركات الأخرى الأصغر منها وكونت الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (FNLA) .

الحركات الوطنية فى انجولا بعد عام ١٩٦٠ :

يعتبر عام ١٩٦٠ بداية لمرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى فى أنجولا فقد أدت الظروف السائدة فى ذلك الوقت إلى الانتقال بحركات التحرير من مرحلة الكفاح السلبي إلى مرحلة الكفاح المسلح والمنظم ضد البرتغال وأيضاً صاحب ذلك بداية الصراع بين الحركتين الوطنيتين الذى صاحب كفاحهم وأدى إلى الانقسام الذى حدث قبل وبعد استقلال أنجولا وميز قضية الاستقلال فى أنجولا عن بقية الدول الأفريقية . وكثير من الكتاب السياسيين يرجع البداية الحقيقية للحركات الوطنية فى أنجولا إلى عام ١٩٦٠ .

فى أواخر عام ١٩٥٩ قام البوليس السياسى البرتغالى بحملة أعتقالات واسعة أنصب معظمها على قادة الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا فى « لواندا » . واستمرت تلك الحملة خلال النصف الأول من عام ١٩٦٠ حيث تم إعتقال مجموعة أخرى من قيادات الحركات الوطنية المولدين والأفارقة بتهمة إثارة الشعب ضد السلطات البرتغالية فى أنجولا . وفى يناير عام ١٩٦١ حدثت واقعة اختطاف الباخرة « سانتا ماريا » وفوجىء المراقبين السياسيين الذين كانوا فى إنتظار أخبار عن حادثة الخطف بالهجوم الذى تم فى ٤ فبراير ١٩٦١ على السجن المركزى فى « لواندا » وقد قام بهذا الهجوم أعضاء حركة الجبهة الشعبية فى محاولة لإخراج الزعماء المعتقلين . وقد فشلت هذه المحاولة وإن كانت قد أدت إلى مقتل مجموعة من المستوطنين البيض. وردت القوات البرتغالية والمستوطنين البيض على هذه المحاولة بقسوة بالغة مما أدى إلى مقتل عدد كبير من الأفارقة . وفى نفس الوقت فى ١٥ مارس ١٩٦١ قامت الثورة بين القوات التابعة للـ « NPA » والتى تم تدريبها فى الكونغو بهجوم مفاجىء فى المناطق الشمالية لأنجولا على طول ٢٥٠ ميل من الحدود مع الكونغو . كما امتدت

الثورة المسلحة إلى منطقة «كارمونا» ومزارع البن . واستمرت المذابح لمدة أسبوع كامل قتل خلاله ما يقرب من ستة آلاف أفريقي ومئات من المستوطنين البيض .

كما ارتكبت خلال هذه الفترة فظائع كبيرة من الجانبين .

وقد استمرت الاضطرابات لمدة طويلة وفر عدد كبير من المواطنين الأنجوليين إلى الحدود خاصة مع الكونغو وقدر عدد القتلى فى نهاية عام ١٩٦١ بما يقرب من ٥٠ ألف أفريقي وألفين من البيض .

وكانت هذه الثورة هى بداية الكفاح المسلح فى أنجولا وبداية مواجهة البرتغال لعملية استنزاف طويلة الأجل مادياً وبشرياً أنتهت فى النهاية بخضوعها للمطالب الوطنية .

ويلاحظ أن الأحداث التى جرت فى شمال أنجولا وقادتها حركة الـ« UPA » قد تمت كرد فعل لما حدث فى « لواندا » من أنصار الجبهة الشعبية «MPLA» وإن كانت كلا من الحركتين قد قامت بدورها منفصلة وبدون توجيه من الحركة الأخرى . وقد استغلت حركة الجبهة الشعبية ردود الفعل العالمية والأفريقية التى استنكرت الفظائع التى ارتكبت فى شمال أنجولا ونادت بأنها الحركة الوحيدة التى يمكنها قيادة الكفاح فى أنجولا لأن الحركات الأخرى وخاصة الجبهة الوطنية تنظيم بدائى وقبلى ولا يصلح لتمثيل شعب أنجولا(١) .

وبذلك شهدت الستينات بداية الانقسام بين حركتى الكفاح الوطنى فى أنجولا . وحاولت كلا منهما اجتذاب التأييد العالمى إلى جانبها مع محاولة توسيع القاعدة الشعبية لكلا منهما . واتخذت كلا منهما وجهة خاصة بها . ففى يناير ١٩٦٠ وأثناء انعقاد المؤتمر الثانى لكل الشعوب الأفريقية المنعقد فى تونس تكونت جبهة متحدة لحركات التمرد فى المستعمرات البرتغالية « FRAIN »(٢) تحت قيادة « اندراد » واتخذت مقرها فى كوناكرى التى كانت تعتبر فى هذا الوقت مركز الحركات الوطنية التى

(١) Donald Barrnett, "A report from Angola" Modern African. Studies. April 1969 pp. 49—54.

(٢) Frente Revoluonaria Africana para à Independencia Nacional das colonias portu-uesas (FRAIN).

يؤيدها الاتحاد السوفيتي : حيث اتجهت الجبهة الشعبية بحكم تكوينها وبحكم ملاءمتها لأغراض ومبادىء الاتحاد السوفيتي إلى الاعتماد عليه فى الإمدادات اللازمة . وقد رفض « هيولدن » الانضمام إلى هذه الجبهة التى إنتهى عملها بعد إندلاع ثورة أنجولا فى فبراير ١٩٦١ . ولكن فى ٢١ أبريل عام ١٩٦١ عقد مؤتمر للحركات الوطنية فى أفريقيا البرتغالية فى الدار البيضاء وقد مثل أنجولا « اندراد » وتكونت منظمة خاصة بحركات التحرير فى الأراضى البرتغالية « .Concp » وأنشأت لها سكرتارية دائمة فى الرباط . ومن الملاحظ أن ممثلى حركات التحرير التى حضرت هذا المؤتمر كانت من الحركات المؤيدة بالاتحاد السوفيتى وقد حضر الاجتماع مندوب من الاتحاد السوفيتى وأيضاً مندوب عن الجمهورية العربية المتحدة .

فى نفس الوقت اتجه هولدن إلى محاولة كسب التأييد العالمى وفعلا فى عام ١٩٦١ وبعد إجتماع رؤساء دول عدم الانحياز فى يوغوسلافيا ، أعلن هولدن أن رؤساء الجمهورية العربية المتحدة وتونس والهند والمغرب وأندونيسيا وأيضاً الحكومة المؤقتة فى الجزائر قد استجابت لمطالبه وقررت مساعدة الجبهة الوطنية خاصة الجزائر التى قامت بتدريب قوات « هولدن » . كما أن هولدن بدأ يتلقى المساعدات من الهيئات الخاصة الأمريكية . وقد صرح هولدن بأن« اندراد » كان فى يوغوسلافيا أثناء انعقاد المؤتمر وأنه طلب تكوين جبهة موحدة للحركات الوطنية فى أنجولا ولكن « هولدن » رفض على أساس أن « اندراد » والجبهة الشعبية تمارس نشاطها من كوناكرى وليس لها تأثير فعلى على المقاومة الوطنية فى أنجولا(١) .

وقد ساعدت الأحوال المضطربة فى الكونغو فى هذا الوقت على حصول هولدن على إمداد دائم من الأسلحة خاصة بعد أن أصبح أدولا رئيساً للوزراء فى الكونغو فى أغسطس ١٩٦١ وكانت تربطه صداقة وطيدة بهولدن . وفى هذا الوقت أيضاً بدأت المساعدات الأمريكية لهولدن تأخذ شكلا أكثر وضوحاً بعد قيامه بزيارة للولايات المتحدة خاصة وقد وافق ذلك بداية الإدارة الجديدة للرئيس كينيدى الذى كان يرى انتهاج سياسة التقرب من أفريقيا عن طريق مساعدة الحركات الوطنية ، كما أن ابتعاد هولدن ونفوره من الاتجاهات الشيوعية مساعدة فى الحصول على التأييد التام من الولايات المتحدة .

---

(١) Le Monde-Paris 9—12—61

وقد قرر قادة الجبهة الشعبية MPLA نقل نشاط الحركة من كوناكرى إلى ليوبولد فيل وفعلا تم اتخاذ هذا الإجراء فى أكتوبر ١٩٦١ . وحاول اندراد تكوين جبهة متحدة مع هولدن ولكن هولدن رفض وعلل رفضه بعدة أسباب وإن كان الواقع أن شعور عدم الثقة بين أفراد الجبهة الوطنية من الباكونجو وبين المولدين أنصار حركة الجبهة الشعبية ، كما أن هولدن كان يشعر بالتفوق الثقافى والتنظيمى لحركة الجبهة الشعبية ، وفى أكتوبر ١٩٦١ اتهمت الجبهة الشعبية هولدن بالقضاء على ٢٠ من رجال الجبهة الشعبية كانوا فى طريقهم إلى إحدى القرى الأنجولية ، ولم ينفى هولدن هذا الاتهام وأعلن أن الـ UPA لن تسمح لأى حركة أخرى بالوجود فى شمال أنجولا وأن الانقسامات الحالية الموجودة فى المنطقة لا تسمح باضافة عامل جديد من عوامل الانقسام خاصة وأن القبـــائل فى تلك المنطقة لا تشعر بالارتياح للمولدين أعضاء الجبهة الشعبية(١) ولم تلق الجبهة الشعبية نجاحاً كبيراً فى ليوبولد فيل .

وقد رأى هولدن إزاء التهديد الجديد لحركته من الجبهة الشعبية الدخول فى تحالف وتكوين جبهة شعبية تضم بعض المجموعات الأصغر منها . وفعلا فى مارس ١٩٦٢ انضمت الـ « UPA » إلى مجموعة تمثل قبائل الزومبو(٢) وكونوا الجبهة الوطنية المتحدة لتحرير أنجولا .

وكان أول عمل لهذه الجبهة إنشاء حكومة المنفى لأنجولا « GRHE » ويرأسها « روبرتو هولدن » وقد حاول هولدن أن يضم فى حكومة المنفى عناصر من القبائل المختلفة حتى ينفى عن نفسه تهمة القبلية خاصة بعد انفصال قائد قواته « كاسنجا » فى ليوبولد فيل واتهامه لهولدن بالقبلية وبأن « الجبهة الوطنية » قد قتلت من الأفريقيين أكثر ممن قتلت من البرتغاليين .

وعند تكوين لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ نشط

---

(١) أيضاً : Robert Deverie, "Les Angolais" Paris

(٢) Marcum "Portuguese Africa" p. 212.

هولدن للحصول على اعتراف اللجنة خاصة بعد أن اعترفت به حكومة الكونغو فى شهر يونية من نفس العام .

وقد أكد هولدن لممثلى لجنة التحرير سيطرته على الموقف واستعرض قواته المتجمعة فى كونكوزو Kinkusu والتى تم تدريبها فى الجزائر وفى الكونغو وليوبولد فيل ، واعترفت لجنة التحرير فعلاً بحكومة المنفى « GRAE » على أساس أنها تمثل الحركة الوطنية فى أنجولا .

ومما ساعد على تقوية موقف هولدن أن الجبهة الشعبية فى ذلك الوقت كانت تتعرض لهزات شديدة . فبعد وصول د . أوجشبنو نيتو من المنفى وتوليه قيادة الحركة فى ديسمبر ١٩٦٢ سافر إلى الولايات المتحدة للحصول على تأييد منها ولكنه لم ينجح كثيراً فى تحقيق ذلك لارتباط الجبهة الشعبية بالاتحاد السوفيتى . وفى نفس الوقت حدث أنقسام فى داخل الجبهة الشعبية حيث انفصل داكروز وأنصاره عن الجبهة واتهموا « نيتو » و « اندراد » بعدم الكفاية ، وحاول « داكروز » أن ينضم إلى حكومة المنفى ليس عن اقتناع ولكن لمعاداة الجبهة الشعبية . وانفصال داكروز هذا يمثل انقسام الشيوعية الدولية بين الصين والاتحاد السوفيتى أو بين الشيوعية المتطرفة التى يمثلها « داكروز » الاتجاه الأكثر اعتدالا . وقد قررت اللجنة العامة للجبهة الشعبية عزل « داكروز » فى ٣ مايو ١٩٦٣ من وظيفة السكرتير العام التى شغلها منذ عام ١٩٥٦ م وأسند منصبه إلى لجنة مكونة من ثلاثة أفراد وخضعت الجبهة لنفوذ نيتو ومؤيديه(١)وحاول « نيتو » الرد على الانقسام الذى حدث داخل صفوف حركته فكون جبهة متحدة مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة المتناقضة ايديولوجياً مما أدى إلى فشل تلك الجبهة منذ البداية (٢) .

---

(١) كانت الجبهة الشعبية مكونة من لجنة للتنسيق السياسى والعسكرى من نيتو وأربعة آخرين ، وهذه اللجنة تخضع للجنة العامة للجبهة المكونة من ٤٢ عضواً يجتمعون مرة كل عام على الأقل . وتخضع اللجنة العامة بدورها لمؤتمر الحركة الذى يعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك . أى أن الجبهة الشعبية قدمت منذ البداية على أساس تنظيمى دقيق مما أدى فى النهاية إلى تمكينها من السيطرة على الموقف . بعكس الجبهة الوطنية التى اعتمدت فى تكوينها على الأشخاص وليس على أساس تنظيم سياسى سليم .

(٢) Frente Democratica de Libertacao de Angola (FDLA)

أنظر : Chilcote, Fortuguese Africa" pp—78

بعد ذلك انتقلت الجبهة الشعبية من ليوبولد فيل إلى الكونغو برازافيل . بعد أن أغلقت حكومة الكونغو ليوبولد فيل مكاتب الجبهة . وقد مثل هذا الانتقال مرحلة جديدة فى تاريخ الجبهة الشعبية. فقد بدأت فى تكوين قوات عسكرية بمساعدة الجزائر والاتحاد السوفيتى وكوبا وتم تمرين تلك القوات فى الجزائر وفى الكونغو برازافيل وقررت الجبهة تركيز نشاطها العسكرى فى منطقة «كابندا» . وفعلا بدأت تقوم بهجمات متوالية على «كابندا» من قواعدها فى برازافيل وأعلنت عن سيطرتها الفعلية على أجزاء كثيرة من «كابندا» وإن كانت تلك السيطرة مشكوكاً فيها فى تلك الفترة . أولا لاهتمام البرتغال بالدفاع عن الإقليم وثانياً لأن أهالى «كابندا» أنفسهم لم يكونوا قاعدة صالحة للحركات العسكرية للجبهة الشعبية . وقد مثل الهجوم على كابندا أهمية سياسية أكثر منها أهمية عسكرية حيث كانت الجبهة الشعبية تهدف إلى إثبات وجودها العسكرى للحصول على اعتراف لجنة التحرير بها كحركة وطنية ذات فاعلية فى داخل أنجولا وكانت «كابندا» أكثر المناطق ملاءمة لتحقيق غرضها هذا وفعلا بدأت لجنة التحرير فى إمدادها بالمساعدات منذ عام ١٩٦٤ واعترف بها كحركة وطنية فى أنجولا إلى جانب حكومة المنفى « GRAE » .

وفى أكتوبر ١٩٦٤ حصلت روديسيا الشمالية على استقلالها بأسم زامبيا . ومثل هذا نقطة انتقال جديدة بالنسبة للجبهة الشعبية التى فتحت لها مكتباً فى لوزاكا فى عام ١٩٦٥ وحققت فكرة فتح الجبهة الشرقية بموافقة زامبيا وتنزانيا . ووسعت الجبهة الشعبية نطاق عملياتها العسكرية بعد ذلك فى إقليم لوكسيكو وبيا . Bie ثم فى لواندا فيما بعد وكذلك فى إقليم دمبوسى أى أن الجبهة الشعبية بدأت كفاحها المسلح فى عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ فى إقليم «كابندا» ولكنها لم تحقق نتائج فعلية إلا بعد عام ١٩٦٥ . وقد دعت الجبهة الشعبية إلى إجتماع ممثلو حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية ، وفعلا تم هذا الاجتماع بدون حضور الجبهة الوطنية التى كانت تقابل تدهوراً فى تكوينها الداخلى . فقد أدى إنضمام «داكروز» إلى الجبهة الوطنية فى عام ١٩٦٤ إلى إغضاب «سافيمبى» ومؤيديه من الأوفيمبوندوخاصة بعد رفض هولدن توسيع نشاط الجبهة إلى ما وراء أراضى الباكونجو . وقد أعلن «سافيمبى» انفصاله من حكومة المنفى فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ . واتهم هولدن بسوء الإدارة وعدم قدرة حكومة المنفى والجبهة الوطنية على القتال الفعلى واتهمه أيضاً

بخضوعه للأمبريالية الغربية . ومما زاد فى تعقيد الأمور بالنسبة لهولدن أن الحكومة الجديدة فى ليوبولدفيل برئاسة تشومبى كانت تعادى الجبهة الوطنية . وقد أسى هذا التدهور فى الموقف بالنسبة للجبهة الوطنية إلى طرد حكومة المنفى « GRAE » من مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو أسيوية الذى عقد فى غانا فى عام ١٩٦٥ واعترف بالجبهة الشعبية . وقد تبادلت الجبهة الوطنية والجبهة الشعبية الاتهامات السافرة عن طريق الإذاعات فى الكونغو ليوبولد فيل والكونغو برازافيل .

وقد تمت عدة محاولات فى تلك المرحلة للتوفيق بين الحركتين الوطنيتين فى أنجولا ، فقد أعلن فى القاهرة فى عام ١٩٦٥ عن التوصل إلى اتفاق بين الحركتين فى دار السلام ، ولكن « نيتو » أعلن بعدها مباشرة بأن هذا الاتفاق يعتبر بمثابة تأكيد لزعامة الجبهة الشعبية وبأنها الممثل العسكرى الحقيقى لحركات التحرير فى أنجولا . وبدا واضحاً أن هذا الاتفاق قد ولد ميتاً . وفى أكتوبر عام ١٩٦٦ تمت محاولة أكثر جدية فى القاهرة عن طريق لجنة تابعة للجنة التحرير لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد عقد إجتماع حضره مندوبين عن الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية . وأعلنت القاهرة عن التوصل إلى اتفاقية تقضى بايقاف كل أنواع العنف والدعايات المضادة بين الحركتين الوطنيتين . وقد كان مصير هذه الاتفاقية كسابقتها . وقد كانت هذه الاتفاقيات دلالة واضحة على بداية تدهور وضع حكومة المنفى كالممثل الوحيد للحركات الوطنية فى أنجولا وأصبحت الجبهة الشعبية تنافسها وتتفوق عليها مما جعلها تكسب بالدبلوماسية والعمل المنظم ما فقدته حكومة المنفى بالاعتماد على الأشخاص وعدم التنظيم .

وفى عام ١٩٦٦ أعلن سافيمبى عن مولد الحركة الثالثة من حركات التحرير الوطنية فى أنجولا . فبعد استقالة « سافيمى » من منصبه كوزير خارجية حكومة المنفى « GARE » حاول الانضمام إلى الجبهة الشعبية فى برازافيل ولكنه فشل فى ذلك وتوجه إلى زامبيا فى منتصف عام ١٩٦٥ حيث جمع مجموعة من زملائه الذين تركوا الجبهة الوطنية وكونوا فى قرية LUZO فى أنجولا الاتحاد الوطنى لتحرير كل أنجولا (UNITA) (١) وقد تكونت الحركة تحت قيادة مشتركة ولها جمعية عامة وجمعية

(١) Uniao Nacional Pura a Independincia Total de Angola (Unita).

مركزية ومجموعة من الخلايا . وأعلنت الحركة عن تكوين جيش خاص بها FALA وحاولت بناء قاعدة إجتماعية وسياسية على طول الحدود بين زامبيا وأنجولا . وعلى عكس الجبهة الشعبية التى كانت تحارب الولاء القبلى كانت يونيتا لا تمانع فى الإبقاء على الأنظمة التقليدية القبلية مع إدخال التعديلات المرغوبة . وقد تلقت الحركة الجديدة مساعدات من الصين وبعض القوى الخارجية وإن كانت فى مجموعها لا تقارن بالمساعدات الخارجية للحركتين الأخريتين . وقد مارست حركة الاتحاد الوطنى نشاطها من داخل زامبيا ولكنها فى خلال عام ١٩٦٦ هاجمت خط بنجويلا الذى يربط زامبيا بالكونغو « ليوبولد فيل » مما هدد إقتصاد زامبيا . وطرد سافيمبى من زامبيا فى منتصف عام ١٩٦٧ حيث لجأ إلى القاهرة ولكنه لم يمكث فيها طويلا وتمكن من الوصول إلى داخل أنجولا ، وحاول الحصول على تأييد زامبيا مرة أخرى ولكنه فشل فى تحقيق ذلك مما أثر على موقف الحركة وجعل الكثيرين من أعضائها يلجأون للإنضمام للحركتين الأخريتين . وعند زيارة « هولدن » لزامبيا فى سبتمبر عام ١٩٦٦ اشترط لانضمام يونيتا إلى الجبهة الوطنية أن تحل نفسها وأن يخضع سافيمبى مرة أخرى لقيادة هولدن وقد رفض سافيمبى هذه الشروط . كما بدأت مظاهر لانشقاق فى داخل صفوف الحركة نفسها لاختلاف المستوى الفكرى بين القادة وبين قاعدة الحركة من القبائل الموجودة فى المناطق الريفية فى جنوب أنجولا . كما أن فتح الجبهة الشرقية بواسطة الجبهة الشعبية وبمساعدة زامبيا أثر على موقف « يونيتا » العسكرى . وحدثت مصادمات عسكرية متوالية بين قوات الحركتين . وفى أغسطس عام ١٩٦٩ عقدت « يونيتا » مؤتمرها الثانى وأعلنت عن تأييدها لكفاح شعب فيتنام وانتقادها للسياسة الامبريالية الأمريكية وتأييدها للصين(١) أى أنها أعلنت عن ميولها ضد المعسكر الغربى فى تلك الفترة . وعندما سعى الحزب الإيطالى الشيوعى فى يونيو عام ١٩٧٠ إلى عقد مؤتمر دولى لتأييد حركات التحرير فى أنجولا دعى ممثل عن الجبهة الشعبية ولم يدع ممثل عن « يونيتا » مما جعل سافيمبى يهاجم الجبهة الشعبية واتهمها بالخضوع لسيطرة الاتحاد السوفيتى وبخيانتها لأمانى شعب أنجولا (٢) .

---

(١) "Triamphant development of Angolan Armed Struggle", The Afro. Asian Journalist" Peking, No. 2, July 1970, p. 22

(٢) Press Statement on the Rome conference by Jonge Samiambi, 22 June 1970.

وقد قرر « نيتو » بعد نجاح « سافمبى » فى داخل أنجولا ونجاح «كابرال » فى داخل غينيا بيساو ، قرر الانتقال آلى أنجولا نفسها . وقد ساعد ذلك حركة الجبهة الشعبية فى الحصول على تأييد لجنة التحرير التابعةلمنظمة الوحدة الأفريقية فقد اعترفت اللجنة فى يوليو ١٩٦٨ بحركتى الجبهة الشعبية UPIA والجبهة الوطنية FNLA كحركتين وطنيتين على قدم المساواة تمثلان شعب أنجولا وقررت سحب الاعتراف بحكومة المنفى « GRAE » لعدم نجاحها فى تحقيق الغرض من إنشائها .

وقد حاول « سافمبى » فى هذه المرحلة الانضمام إلى الجبهة الشعبية فى إتحاد واحد ولكن نيتو رفض ذلك بعد أن سيطرت قواته عسكرياً على معظم المناطق فى شرق وجنوب ووسط أنجولا .

وقد بدا بوضوح فى عام ١٩٦٩ تفوق الجبهة الشعبية على الحركتين الأخريتين كما تصاعدت المساعدات الأجنبية للحركات الثلاث وبالتالى تصاعد الخلاف والنزاع المسلح بينهم(١) .

أى أن الخلاف بدأ بين الحركات الثلاث منذ أوائل الستينات وكان خلافاً حول الزعامة ينبع من إختلافات عقائدية وقبلية وشخصية . ولكن هذا الخلاف تصاعد إلى المواجهة العسكرية السافرة فى أواخر الستينات وساعد على تصاعد حدته تدخل القوى الأجنبية سواءاً من المعسكر الشرقى أو الغربى أو من بين الدول الأفريقية نفسها . وبلغت حدة الصراع أقصاه قبل إعلان الاستقلال مباشرة وبعد إعلان الاستقلال .

احتمالات الاستقلال وأثرها على الحركات الوطنية :

فى أبريل عام ١٩٧٤ وقع انقلاب فى البرتغال وتولى السلطة مجموعة من العسكريين ذوى الميول الاشتراكية ، وقد مثل هذا الانقلاب إحدى المرات النادرة التى أدى فيها تغيير نظام الحكم فى دولة إلى تفكك إمبراطورية إستعمارية إستمرت عدة قرون . فقد وافقت الحكومة البرتغالية الجديدة على إعطاء الاستقلال لموزمبيق فى ٢٥ يونية ولأنجولا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ .

(١) Adelman, K, "Report from Angola" Foreign Affairs, Vol. 53. No. 3 April 1975 p. 561.

وقد أدى الموقف الجديد لحكومة الانقلاب فى البرتغال إلى حدوث تأثيرات واسعة النطاق على الأوضاع فى أنجولا .

ففى داخل الجبهة الشعبية حدث إنقسام داخلى عندما لاح أمل الاستقلال فقد تزعم « اندراد » مجموعة من المثقفين وكبار المسئولين فى الجبهة الشعبية بلغ عددهم سبعون واتهموا نيتو بالسيطرة وأعلنوا انساحبهم من الجبهة الشعبية ثم حدث انقسام آخر عندما أعلن « شيبندا » قائد قوات نيتو فى أنجولا الشرقية انسحابه من الجبهة الشعبية . وقد سبق هذا الانقسام اتهامات متبادلة من جانب « شيبندا » و « اندراد » عند انعقاد مؤتمر الجبهة الشعبية فى أغسطس ١٩٧٤ فى لوساكا ضد « نيتو » ، حيث اتهماه باهمال قواته فى الميدان وبرحلاته العديدة وطالباه بتقديم حسابات الحركة ، وقد رفض « نيتو » ذلك وترك مكان الاجتماع مع أنصاره بينما تم انتخاب « شيبندا » من الباقين كرئيس جديد للحركة . حدث هذا الانقسام بينما كانت البرتغال تستعد لمفاوضات الاستقلال وإن كانت قد أعلنت أن السبب فى تأخير تلك المفاوضات هى الانقسامات فى داخل وبين الحركات الوطنية فى أنجولا .

أدى ذلك إلى تدخل الرؤساء الأفريقيين لإنهاء الخلاف فعقد إجتماع بين رؤساء زامبيا والكونغو وزائير فى دار السلام . وحاول الرؤساء التوفيق بين زعماء الجبهة الشعبية الثلاث ،وفعلا أعلن فى نهاية الاجتماع الاتفاق على إعلان نيتو رئيساً للحركة ، و « اندراد» و « شيبندا » نواباً للرئيس وتقرر تكوين مجلس من ٣٩ عضواً ستة عشر منهم يختارهم نيتو وثلاثة عشر يختارهم شيبندا وعشرة يختارهم اندراد .

ولكن بعد أيام قليلة أعلن فشل الاتفاق وأعلن كلا من نيتو وشيبندا رئاسته للحركة وطرد الآخر منها . وقد انضم « شيبندا » فيما بعد مع عدد يقدر بألفين من المقاتلين إلى الجبهة الوطنية فى ١٩ فبراير عام ١٩٧٥(١) ولكن نيتو تمكن من البقاء فى مركز القوة خاصة وأن البرتغال ساعدته على ذلك ورفضت الاعتراف بشيبندا وذلك للتقارب الايديولوجى بين «« نيتو » وبين قادة البرتغال فى ذلك الوقت ، وقررت البرتغال أنها ستجرى مفاوضاتها مع« نيتو »على أساس أنه ممثل الجبهة الشعبية .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٦٨ .

Adeleman, K, "Report from Angola" Foreign Affairs, April 1975 p. 567.

وقد أدى الضغط الدولى المستمر وإعلان البرتغال مراراً عن عدم قدرتها على البدء فى مفاوضات الاستقلال لانشقاق الحركات الوطنية فى أنجولا ، أدى ذلك إلى محاولات متعددة من جانب الدول الأفريقية لتوحيد الثلاث حركات المتصارعة فى أنجولا .

وكما سبق أن أوضحت بدأت محاولات التوفيق منذ منتصف الستينات وقد تم توقيع أول إتفاقية رسمية بين الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية فى عام ١٩٦٦ ولكنها سرعان ما فشلت ومرة أخرى فى ٨ يونيو عام ١٩٧٢ قام الرئيس « موبوتو » رئيس زائير والرئيس « نجوبى » رئيس الكونغو برازافيل إلى الجمع بين الحركتين وأعلنا أنه أمكن التوفيق بين نيتو وهولدن ، وأن العمليات المشتركة للحركتين ضد القوات البرتغالية سوف تدار من زائير . وتم توقيع إتفاقية مشتركة بين مندوبى الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية أنشأ على أثرها مجلس تحرير أنجولا (CSLA) ويرأس هذا المجلس « روبرتو هولدن » ويكون « نيتو » نائباً للرئيس ، كما أنشأ ت قيادة موحدة ترأسها الجبهة الشعبية، ومجلس سياسى ترأسه الجبهة الوطنية(١).ولكن هذه الاتفاقية أيضاً لم تلق نجاحاً مثل سابقاتها .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٤ حاول الرئيس « موبوتو » رئيس زائير القيام بوساطة دبلوماسية بين الجبهتين الوطنيتين ولكنه فشل فى ذلك بسبب عدم ثقة « نيتو » فى الرئيس « موبوتو » .

وفى يوليو عام ١٩٧٤ إجتمع ممثلى الحركات الوطنية الثلاث فى « بوكافو » فى زائير وتم توقيع إتفاقية تنص على التعاون التام وتكوين جبهة متحدة للتفاوض مع البرتغال ، ولكن هذه الاتفاقية نفسها قد إنتهت بعد أسابيع من عقدها بعد تسرب أنباء بأن الرئيس « موبوتو » مهد لعقد مقابلة سرية بين جنرال « سبينولا » و« هولدن » بدون إخطار الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا .

وقد أدى الضغط الدولى المستمر وتذمر البرتغال وادعائها بأن مفاوضات الاستقلال لم تتم لعدم إمكانها التفاوض مع الحركات الوطنية ، أدى ذلك إلى عقد إتفاقية جديدة .

---

(١) Council for the Libration of Angola.

وكانت أولى الخطوات لتحقيق ذلك عقد إتفاق فى أواخر عام ١٩٧٤ بين كلا من « هولدن وسافمبى » ثم إجتماع آخر بين « نيتو وسافمبى » لوضع حد للمنازعات القائمة بين الحركات الثلاث ولتكوين جبهة متحدة للتفاوض مع البرتغال . بعد ذلك عقد إجتماع بين الحركات الثلاث فى « ممباسا » فى كينيا فى يناير عام ١٩٧٥ . وتم الاتفاق بين الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والاتحاد الوطنى لتحرير كل أنجولا على التعهد بالتعاون فى كافة المجالات وأعلنوا أن الجانب الأنجولى على إستعداد لبدء المفاوضات مع الحكومة البرتغالية فى إجتماع يعقد على مستوى القمة فى البرتغال . وقد لعب الرئيس كينياتا دوراً هاماً فى التقريب بين حركات التحرير الثلاث .

بعد خمس أيام من عقد هذه الاتفاقية بدأ إجتماعات « آلفور » بين البرتغال والجانب الأنجولى وانتهت إلى توقيع إعلان « آلفور » فى ١٥ يناير عام ١٩٧٥ . وقد تحدد يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ لاستقلال أنجولا .

كما نصت الاتفاقية على (١) اعتراف البرتغال بحركات التحرير الثلاث وتأكيدها الاعتراف بحق الشعب الأنجولى فى الاستقلال . (٢) تمثل أنجولا كياناً متحداً وأن كابيندا جزء لا يتجزأ من الأرض الأنجولية . (٣) يتم تكوين حكومة إنتقالية من ممثلى الحركات الثلاث ويتولى المندوب السامى والحكومة الانتقالية التى يتم تشكيلها فى ٣١ يناير عام ١٩٧٥ السلطة فى البلاد إلى أن يتم إعلان إستقلال أنجولا .

وقد نص على التكوين هذه الحكومة من مجمع رئاسى يتألف من ثلاثة أعضاء بحيث يكون لكل حركة من حركات التحرير الثلاث عضويته ويعمل هذا المجمع الرئاسى بالتعادل مع المندوب السامى البرتغالى فتتكون الحكومة الانتقالية من ١٣ وزارة و٧ وزارات للدولة. ويتم تعيين وزراء الحكومة الانتقالية بالتساوى بين الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والحركة الشعبية لتحرير أنجولا والاتحاد الوطنى للاستقلال التام لأنجولا ويكون الوزراء مسئولين أمام المندوب السامى. ولكن نصت الاتفاقية عن أنه لا يمكن للمندوب السامى إقالة الحكومة الانتقالية وأن أى تغيير فى تشكيل

هذه الحكومة يجب أن يتم عن طريق الاتفاق بين المندوب السامى وحركات التحرير للثلاث .

كما تم الاتفاق على توحيد جيوش الحركات الثلاث وكانت هذه مهمة على جانب كبير من الصعوبة وإن كان المجتمعين قد توصلوا إلى الحل التالى :—

تنشأ لجنة وطنية للدفاع تضم المندوب السامى والمجمع الرئاسى وقيادة عامة موحدة . وهذه القيادة الموحدة تضم قادة الجيوش الثلاثة للقوات المسلحة البرتغالية فى أنجولا وثلاثة قادة آخرين من حركات التحرير وتوضع القيادة العامة الموحدة تحت المسئولية المباشرة للمندوب السامى .

وتقرر أن يتم التوحيد بين القوات المسلحة التابعة لحركات التحرير الثلاث وبين القوات المسلحة البرتغالية بشكل متساو لتكوين قوات عسكرية مشتركة .

ويبدأ ترحيل القوات البرتغالية الداخلة ضمن التشكيل فى بداية شهر أكتوبر ١٩٧٥ على أن تنتهى فى ٢٩ فبراير ١٩٧٦ .

كما نصت الاتفاقية على إجراء إنتخابات عامة للجمعية التأسيسية فى أكتوبر ١٩٧٥ ، أى قبل الاستقلال مباشرة .

وفعلا تكونت الحكومة الانتقالية والقيادة المشتركة على الأسس السابقة ولم يشترك نيتو أو هولدن أو سافيمبى فى الحكومة الانتقالية وإنما احتفظوا بمناصبهم كقادة حركات التحرير فقط .

ولكن بعد أيام قليلة من عقد الاتفاقية وتكوين الحكومه اندلعت الاضطرابات المسلحة على نطاق واسع بين حركات التحرير الثلاث وبدأت فى تلك الفترة ظهور القوى الخارجية كعامل فعال فى حرب التحرير فى أنجولا .

ففى ٣١ يناير ١٩٧٥ بدأ النزاع وتحول إلى قتال دامى فى ٢٢ مارس بين قوات الجبهة الوطنية وقوات الجبهة الشعبية . وتكررت الاعتداءات من بين الجانبين على صورة موسعة وفى يونيو إشتركت قوات جبهة الاتحاد الوطنى لأول مرة فى القتال وامتد القتال إلى المناطق الشمالية والوسطى من أنجولا .

---

(١) ٨ آلاف لكل من حركات التحرير و ٢٤ ألف من القوات المسلحة البرتغالية .

وانهارت الأتفاقية وتوقفت الحكومة الانتقالية عن العمل الفعلى وفشلت القيادة الموحدة . وحاول الرئيس كاوندا رئيس زامبيا والبرتغال إحداث تقارب بين القوات المتقاتلة عن طريق عقد مؤتمر للقمة بين الحركات الثلاث ولكن هولدن أعلن فى تونس فى ١١ مايو أنه لا يقبل أى وساطة أو حل تكون البرتغال طرفاً فيه لأن البرتغال تؤيد الجبهة الشعبية ضد الجبهة الوطنية . وقد إجتمع هولدن بعد ذلك بساڤيمى فى آخر مايو ولكن بدون التوصل إلى أية نتيجة وفى نهاية أغسطس ١٩٧٥ أعلنت البرتغال عن عزمها على الانسحاب من أنجولا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ كما هو محدد بالرغم من إعلانها بوقف العمل بالاتفاق الذى تم التوصل إليه نظراً لاستحالة قيام الحكومة الأنجولية الانتقالية بمهامها بعد إنسحاب الجبهة الوطنية ثم الاتحاد الوطنى منها وقام المندوب السامى البرتغالى بمهام الإدارة الحكومية .

وتصاعد الموقف فى داخل أنجولا حيث انقسمت من الوجهة العسكرية إلى ثلاث مناطق نفوذ بين جبهات التحرير الثلاث المؤيدة بالقوى الخارجية.فسيطرت الجبهة الشعبية على العاصمة لواندا والمناطق المحيطة بها والتى تبلغ ما يقرب من ١٠ مناطق إدارية من الـ ١٥ منطقة التى تكون أنجولا وسيطرت على مجموعة من الموانىء الهامة التى سهلت لها وصول الإمدادات من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى . كذلك سيطرت تماماً على إقليم كابندا . أما الجبهة الوطنية فقدتمركزت فى المنطقة الشمالية حول كارمونا وكانت زائير هى وسيلتها فى الحصول على المساعدات العسكرية المختلفة.أما حركة الاتحاد الوطنى فقد سيطرت على المناطق الغنية فى وسط أنجولا حول « هوامبو » و « بساى » وكذلك فى منطقة « لوكسيكو » ولكن كل هذه المناطق كانت خاضعة للتغيير المستمر حسب تقدم أو تأخر القوات المتقاتلة .

وقد أدى قرب إعلان استقلال أنجولا إلى ظهور مشكلتين مثلتا جانباً من الأهمية المشكلة الأولى هى الأقلية البيضاء فى أنجولا والثانية انفصال كابيندا .

الأقلية البيضاء فى انجولا :

فمنذ قيام الانقلاب فى البرتغال فى عام ١٩٧٤ أعلنت الحكومة الجديدة عدم إعترافها بأى حركة بيضاء وأن الثلاث حركات الوطنية ، الجبهة الشعبية والجبهة

الوطنية والاتحاد الوطنى هى التى تمثل أنجولا فقط . وقد أدى هذا إلى شعور بالتذمر وعدم الرضاء بين المستوطنين البيض الذين يمثلون ما يقرب من ٥٪ من السكان أو حوالى ٤٠٠ ألف مستوطن . وقد عارض الكثيرون منهم الحركات الوطنية وأصبح الوضع يهدد بأحداث تشابه ما حدث فى روديسيا .

وقد وجدت عدة تنظيمات سياسية بين المستوطنين البيض فهناك الجبهة الأنجولية المتحدة Frente de Umidad Hngalama. وهذه كانت تطالب بالانفصال عن البرتغال ولكن لا تسمح للحركات الوطنية بتولى الأمر فى أنجولا . ثم الحركة الديمقراطية لأنجولا Christian Democrats وترى إقامة حكم يقوم على تعدد الأجناس بعد الانفصال من البرتغال وإقامة إتحاد فيدرالى معها فيما بعد ثم هناك حركات صغيرة أخرى تضم غالباً رجال الأعمال الأثرياء وتمثل الطبقة العليا من المستوطنين وتدعو إلى التعاون مع جنوب أفريقيا وروديسيا ومالاوى وسوازى لاند وليسوتو وبتشوانا وإقامة إتحاد بين هذه الدول تسيطر عليه الأقلية البيضاء .

وفى خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٤ كان الوقت مناسب لأحداث الثورة بين المستوطنين حيث كان الجيش البرتغالى غير قادر على تجمع مثل هذه القدرة وقد سبق أن رفض القيام بمثل هذا العمل فى موزمبيق . وتزايد الشعور بالخوف بين المستوطنين البيض من قرب حصول أنجولا على الاستقلال . و لكن لم تحدث تطورات فى الموقف إلا بعض اضطرابات صغيرة فى لواندا فى سبتمبر وأكتوبر(١).

وهناك عدة عوامل أدت إلى هذا الموقف من جانب المستوطنين البيض فبعد الانقلاب مباشرة أحس كثير من المستوطنين بالاستقرار لزوال الحكم الدكتاتورى فى البرتغال . كما أن التفاوت الاقتصادى كان كبيراً بين المستوطنين البيض فقدر كبير منهم كان يمثل طبقة العمال والمزارعين وقلة منهم تمثل أصحاب الأعمال ذوى النفوذ أى أن المستوطنين البيض فى أنجولا كانوا يمثلون نوعية مختلفة عن المستوطنين البيض فى المناطق الأخرى من أفريقيا . ولا شك أن العامل الاجتماعى يلعب دوراً كبيراً فى تكوين المناخ السياسى فيما بعد . كما أن المستوطنين البيض لم يكونوا منظمين سياسياً ، فان نظام الحكم البرتغالى الذى تتركز فيه كل القوة السياسية والاقتصادية

(١) ForegienAffairs 1975p. 654.

والاجتماعية فى لشبونة جعل من الصعب تكوين تنظيمات سياسية ذات كفاية كما حدث فى روديسيا مثلا .

وهناك عامل آخر هام وهو أن معظم المستوطنين البيض فى أنجولا كما سبق وذكرت كانوا من طبقة العمال فلم يمثل الاستقلال بالنسبة لهم تهديداً مباشراً . كما لو كان الحال لو كانوا أصحاب استثمارات . هناك سبب أخير وهو أن البرتغاليين كانوا على علاقة مع الأفريقيين منذ بداية الاستعمار فتزاوجوا منهم ولم تكن هناك التفرقة العنصرية الموجودة مثلا فى جنوب أفريقيا وهذا دفع المستوطنين إلى الشعور بالاطمئنان ولو جزئياً إلى العيش فى مجتمع يسود فيه الأفريقيين .

ولذلك وبدلا من يحدوث الثورة من المستوطنين البيض حدثت هجرة جماعية بحيث أصبح عدد المستوطنين الأوربيين الآن ١٠٠ ألف فقط معظمهم إلى البرتغال حيث مثل هناك مشكلة بالنسبة لحكومة لشبونة وجزء آخر هاجر إلى البرازيل . وهذه الهجرة مثلت هزة إقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد والأنجولى ظهرت آثارها المباشرق الهجرة مثلت هزة إقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الأنجولى ظهرت آثارها المباشرة فيما بعد الاستقلال ، فبعد أن كانت أنجولا لا تمثل أعلى نسبة فى الميزان التجارى ونسبة التحد انخفضت تلك النسبة كثيراً منذ عام ١٩٧٥ ، أما باقى المستوطنين الذين بقوا فى أنجولا فقد انضم الكثيرين منهم إلى الحركات الوطنية كلا حسب ميوله . فالموجودين فى لواندا أو المثقفين منهم أيدوا الجبهة الشعبية أما الزراع البيض والعمال فقد انضموا إلى الاتحاد الوطنى وأصحاب رؤوس الأموال وزارعى البن الأغنياء فقد انضموا إلى الجبهة الوطنية .

كابنـدا :

عند التلويح بالاستقلال ثارت مشكلة أخرى وهى الحركة الانفصالية فى إقليم كابندا . وقد بدا إهتمام البرتغال بهذا الإقليم فى عام ١٨٨٥ باعتباره مصدراً هاماً من مصادر الأخشاب فوقعت إتفاقية مع الحكام الإقليميين(٢) فى هذه المنطقة أعطت البرتغال حق الحماية عن الإقليم على أساس أن أى تغيرات يجب أن تخضع لرأى

---

(١) News week "Angola Battle For Birth, November 1975.

سكان كابندا وتقسيمهم ولكن سالازار حرق هذه الاتفاقية وضم كابندا إلى أنجولا فى عام ١٩٥٠ كمنطقة إدارية من أنجولا ضمن مناطقها الخمسة عشر وأعلنها تبعاً لذلك جزءاً لا يتجزأ من البرتغال كباقى أنجولا . وظل الموضوع لا يمثل أهمية حتى عام ١٩٦٦ حينما اكتشف البترول والذى تزايدت أهميته حتى أصبحت كابندا فى عام ١٩٧٤ تنتج يومياً ١٥٠ ألف برميل من الزيت الخام بثمن يقرب من ٤٣٠ مليون جنيه إسترلينى سنوياً .

وقد كون سكان كابندا حركة وطنية خاصة بهم على أساس أنهم جغرافياً وقبلياً مختلفين عن أنجولا هذه الحركة هى

Front pour la Libration de l'Enclave de calida (FLE)

وطالبوا بالانفصال عن أنجولا ، وتقدمت بطلبات عديدة إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولكن هذه المطالبات لم تلق نجاحاً . وقد كونت الحركة جيشاً خاصاً بها معظم جنود هخدموا فى الجيش البرتغالى . وقد أيدت زائير هذه الحركة ومساعدتها أثناء قتالها مع الجبهة الشعبية . كما أن الكونغو برازافيل هى الأخرى تساعد هذه الحركة الايفصالية . ولا يخفى المصالح الإقتصادية التى تعود على كلا من زائير أو الكونغو لو إستقل هذا الجزء عن أنجولا وخضع لسيطرة أياً من الدولتين الكبيرتين المحيطتين به . وقد إتفقت حركات التحرير الوطنية الثلاث الكبرى فى أنجولا على محاربة هذه الحركة وعلى فكرة الانفصال هذه ونص على ذلك صراحة فى إتفاقية ممباسا التى عقدت فى ١٥ يناير ١٩٧٥ . وقد سيطرت الجبهة الشعبية فيما بعد على إقليم كابندا ، بعد أن كانت هناك مظاهر تبشر بحدوث حركة انفصالية قوية وخاصة لوجود الاستثمارات الأجنبية على نطاق موسع فى كابندا وعلى رأسها شركة الخليج الأمريكية (GULF) .

القضية فى المنظمات الدولية :

بدأ إهتمام الرأى العام العالمى الممثل فى الأمم المتحدة فى الاهتمام بقضية أنجولا بعد الثورة المسلحة التى حدثت فى عام ١٩٦١ . فقد إجتمع مجلس الأمن فى ١٠ مارس ١٩٦١ للنظر فى الأحداث الجارية فى أنجولا بناء على طلب ليبيريا التى أيدتها ٣٤

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٦٩٩ (الدورة ١٦) ١٩ ديسمبر ١٩٦١ .

دولة أفريقية وأسيوية . وقد أعترضت البرتغال على أساس عدم اختصاص المجلس لأن الموضوع يخص البرتغال . ولكن بعد مناقشات طويلة تقرر إدراج الموضوع فى جدول الأعمال وإن لم يصل المجلس إلى نتيجة .

وقد كانت الصعوبة فى إدراج الموضوع أن البرتغال كانت قد أعلنت فى عام ١٩٥١ أن الأراضى فيما وراء البحار هى جزء لا يتجزأ من البرتغال بل أطلقت عليها إدارات وبذلك رفضت تسجيل مستعمراتها الأفريقية لدى أجهزة الأمم المتحدة ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى أو تقديم معلومات عن إداراتها لهذه المستعمرات . ولكن بعد أن أدرجت القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن فى مارس عام ١٩٦١ ، دعت الجمعية العامة الحكومة البرتغالية لاتخاذ إجراءات وتعديلات للإعداد لوصول أنجولا للاستقلال . وأنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة الوضع فى أنجولا وتقرير الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق إستقلالها وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة الخاصة بالأقاليم التى لا زالت خاضعة للإستعمار فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ . ثم عادت الجمعية مرة أخرى وأصدرت قراراً جديداً فى ديسمبر ١٩٦١ دعت فيه الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة للامتناع عن تقديم أى مساعدة للبرتغال يمكن بواسطتها أن تقوم البرتغال بقمع وإرهاب العناصر الوطنية من المستعمرات الأفريقية وأتحاد الجمعية العامة تأكيد قرارها هذا فى يناير ١٩٦٢ مع التأكيد بالحق الطبيعى لشعب أنجولا فى تقرير المصير ثم أصدرت قرارين آخرين فى ديسمبر ١٩٦٢ تطالب فيه بضرورة منح المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا الاستقلال فوراً وطلبت من البرتغال أن تنظم إنتخابات حرة فى البلاد بعد التفاوض مع ممثلى الأحزاب الوطنية القائمة هناك . وطلبت أيضاً من مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الضرورية بما فيها فرض العقوبات لضمان تنفيذ البرتغال لقرارات الأمم المتحدة(١) وقد اتخذ القرار بأغلبية ٨٢ ضد ٧ أصوات هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وأسبانيا والبرتغال . وامتنعت ١٣ دولة عن التصويت . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تصوت فيها بريطانيا والولايات المتحدة ضد البرتغال . ولعل ذلك

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ (الدورة ١٧ ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ ، وقرار رقم ١٨١٩ (الدورة (الدور ١٧) ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ .

يرجع إلى خوفهم من تكرار أحداث الكونغو لو اضطر مجلس الأمن إلى التدخل الفعلي فى المستعمرات البرتغالية .

وفى عام ١٩٦٣ أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية وكان لذلك أثراً فى زيادة إهتمام الرأى العام العالمى الممثل فى الأمم المتحدة بالقضية الأنجولية . فبعد شهر واحد من إنعقاد مؤتمر أديس أبابا طلبت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للإمم المتحدة تحت ضغط الدول الأفريقية طلبت من مجلس الأمن دراسة فرض عقوبات فعالة على البرتغال . وإنعقد مجلس الأمن فى يوليو ١٩٦٣ بناءاً على طلب ٣٢ دولة أفريقية هم الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية . وقد وضع المجلس المبادىء الأساسية لسياسة الأمم المتحدة تجاه قضية المستعمرات البرتغالية . وتبلورت هذه المبادىء فى رفض فكرة البرتغال على أن مستعمراتها جزء لا يتجزأ من أراضيها وأن المنظمة الدولية ليس لها حق استجوابها بشأن تلك الأقاليم . دعوة البرتغال إلى الاعتراف الفورى بحق شعوب تلك الأقاليم فى تقرير المصير والاستقلال وضرورة وقف كافة أعمال العنف ضد الوطنين الأفريقيين وكذلك التفاوض الفورى مع الجماعات الوطنية فى الأقاليم الأفريقية تمهيداً لنقل سلطة تلك الأقاليم إلى الجماعات الوطنية . وأخيراً دعوة كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى عدم تقديم المساعدات وخاصة السلاح والعتاد الحربى للبرتغال .

وقد أبدت البرتغال ولأول مرة استعدادها لتوضيح موقفها من المستعمرات الأفريقية وقام الوفد البرتغالى فى الأمم المحدة يشرح الموقف ووضح وجهة نظر البرتغال التى ترى أن تقرير المصير هو مشاركة الشعب الأفريقى فى الحياة السياسية ولكن فى حدود وإطار المؤسسات الاستعمارية القديمة هناك وليس بانشاء نظام استقلال جديد وكان نتيجة ذلك أن دعت لجنة تصفية الاستعمار مجلس الأمن لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة والتى تكفل تنفيذ قرارات المنظمة العالمية ضد البرتغال . ولكن مجلس الأمن لم يقبل سوى إصدار قرار جديد فى نوفمبر ١٩٦٥ يكرر فيه النداء إلى الدول الأعضاء بعدم تقديم أى مساعدات للبرتغال وخاصة السلاح والعتاد الحربى بالرغم من أن الدول الأفريقية والآسيوية ودول العالم الثالث كانت قد اقترحت مقاطعة كاملة لكل واردات وصادرات البرتغال(١) .

---

(١) United Nations decument. A/AC. 109/124, 10 June 1965.

وفى عام ١٩٦٥ وتحت ضغط الرأى العام العالمى المتزايد اتخذت الجمعية العامة أكثر قراراتها إيجابية بشأن قضية المستعمرات البرتغالية فى ديسمبر ١٩٦٥ حيث قررت الجمعية مطالبة الدول الأعضاء بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال وحظر كل تجارة معها وفرض المقاطعة بالنسبة لطائرات وسفن البرتغال ورفض وحظر إمدادها بأى أسلحة أو عتاد حربى . كما دعت أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم كل مساعدة معنوية ومادية لشعوب المستعمرات حتى تنال حقها الطبيعى فى الاستقلال والحرية وطالب البرتغال بوقف هجرة البيض إلى أنجولا وموزمبيق . كما كلف القرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بزيادة مساعداتها إلى اللاجئين من المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا .

وفى الواقع أن هذا القرار ومع أنه يعتبر تجميعاً لكل ما سبق ذكره فى القرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة بشأن قضية المستعمرات البرتغالية إلا أن تطبيقه ظل إختيارياً بين الدول. بحيث استمرت معظم الدول الغربية بحكم عضويتها المشتركة مع البرتغال فى منظمة حلف الأطلنطى ، استمرت فى أمدادها بالسلاح والعتاد الحربى إلى جانب التجارة الدائمة . كما أن الدول الأفريقية نفسها انقسمت بشأن تطبيق هذه القرارات مما أفقدها الكثير من فاعليته .

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ أصدرت الجمعية العامة فى دورتها ٢٧ قراراً أكدت فيه أن حركات التحرر القومى فى المستعمرات البرتغالية هى الممثلة الأصلية للآمال الحقيقية لشعوب تلك الأقاليم وأوصت الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الأخرى أن تضمن خلال نظرها لمسائل تتعلق بتلك الأقاليم تمثيل حركات التحرير . أى أن الأمم المتحدة إعترفت بحركات التحرير وبحقها فى نيل حقوقها المختلفة .

ولم يقتصر دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنجولا على الجمعية العامة فحسب بل شمل أيضاً مجلس الأمن الذى اتخذ قراراً بالإجماع فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٢ أكد فيه حقوق المستعمرات البرتغالية فى تقرير مصيرها وطالب البرتغال بالكف عن

---

(١) قرار الجمعية رقم ٢١٧ (الدورة ٢٠) ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

العمليات العسكرية فى هذه الأقاليم والدخول فى مفاوضات مع الأطراف المعنية لوضع حد للمجابهة العسكرية ودعا السكرتير العام للأمم المتحدة بمتابعة الموقف وتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن .

منظمة الوحدة الافريقية :

قامت منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها باحتضان مبدأ تصفية الاستعمار كأحد المبادىء الأساسية التى قامت من جلها المنظمة وأكدت ذلك فى ميثاقها فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة السادسة .

وقد تبلورت سياسة منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الموقف فى أنجولا إلى تقديم العون المادى للثوار الوطنيين عن طريق صندوق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية أو منتظمة وقد تقدم زعماء الحكومة الأنجولية فى المنفى بشكوى إلى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى القاهرة فى عام ١٩٦٤ حول تقصى المساعدات ومصادرها وقد ارتفعت تلك المساعدات بالفعل وإن ظلت ضئيلة بالمقارنة باحتياجات الحركة الوطنية فى أنجولا .

كذلك حاولت منظمة الوحدة الأفريقية أن تنهى الخلافات والانقسامات بين الحركات الوطنية فى أنجولا والعمل على تكوين جبهة تحرير واحده . وقد أنشأت لجنة مساعى حميده مهمتها التوفيق بين الحركات الثورية فى أنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية إلا أن الخلافات جعلت من العسير إجراء تفتيش أو تعاون بين التنظيمات الثورية . وقد أوصت تلك اللجنة فى عام ١٩٦٣ بالاعتراف بالحكومة الأنجولية فى المنفى على أنها الممثل الشرعى لحركة التحرير فى أنجولا . وفعلا وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء انعقاده فى داكار فى أغسطس عام ١٩٦ على ذلك . وأدى تطور الموقف الذى سبق أن تعرضنا له بالشرح فى الجزء السابق إلى أن تعيد لجنة التحرير النظر فى موقفها من الاعتراف بالحكومة الأنجولية فى المنفى فقط وذلك فى نوفمبر ١٩٦٤ . وإن كان مجلس وزراء الخارجية الذى عقد فى نيو دلهى فى مارس ١٩٦٥ رفض سحب الاعتراف بالحكومة الأنجولية المؤقتة وطالب بمحاولة التوفيق بين الحركات الوطنية . وبدأت لجنة التحرير تقدم مساعداتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا وإن كانت قد رفضت سحب إعترافها بالحكومة الأنجولية

المؤقتة حتى يوليو عام ١٩٦٨ حيث قررت اللجنة الاعتراف بكلا من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والجبهة الشعبية لتحرير أنجولا وسحبت اعترافها من الحكومة الأنجولية فى المنفى .

إلى جانب نشاط لجنة التحرير فقد ساندت منظمة الوحدة الأفريقية قضية أنجولا فى الأمم المتحدة كما قامت بالضغط المباشر على البرتغال عن طريق دعوة دولها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية مع البرتغال .

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية بمحاولات متعددة لتوحيد حركات التحرير فى أنجولا وبدأت هذه الجهود فى مؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ حيث تكونت لجنة ثلاثية للمصالحة بين الحركات الوطنية الأنجولية ضمت الكونغو وبرازافيل ، وغانا ومصر وتوصلت اللجنة بعد جهد طويل إلى عقد اتفاق بين كلا من الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية وفى عام ١٩٦٧ قررت المنظمة الأفريقية إنشاء لجنة مكونة من الكونغو (برازافيل (وغانا ومصر وزامبيا والكونغو (كنشاسا (للتوفيق بين الحركات الوطنية فى أنجولا وعقدت اللجنة إجتماعها فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٦٨ وحضر إجتماعاتها مندوبين عن الحركات الوطنية وفى عام ١٩٧٢ قامت المنظمة بمحاولة أخرى بمساعدة لجنة وزارية تضم كلا من زائير والكونغو وبرازافيل ، وزامبيا وتنزانيا وتم توقيع إتفاقية بين الحركات الوطنية فى ١٣ يناير ١٩٧٣ . وقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية تقوم بدورها فى محاولة التوفيق بين الحركات الوطنية فى أنجولا حتى إعلان الاستقلال وبعد ذلك أخذت موقف الحياد من التدخل فى شئون أنجولا وحاولت البقاء على الحياد بين القوات الوطنية .

أفريقيا الاســـلامية

(دراسة للدول الاسلامية والمسلمين فى القارة)

دكتور / سليمان عبد الستار خاطر

معهد البحوث والدراسات الافريقية ــ جامعة القاهرة

MUSLEM AFRICA

(Abstract)

Islam came to the continent of Africa through three entrances : The Sinai Peninsula, Bab El-Mandab Strait (Southern Red Sea), and the Eastern Coast of Africa.

Africa, 30 millioa Km2 in area, consists of 46 political units, of which 26 are moslem countries. The number of the moslem oplulation in Africaincreased from nearly 115 millions in 1960 to 239 millions in 1973, representing 60.5% of the total population of the continent and 26.5% of the moslem population of the world.

The criterion which has been used in this paper to define a moslem country in the World is that the percentage of the moslem popluation should be more than 50% of the total population.

According to the mean of the annual rat of population increase in the World (1.8% in 1950—1966), the moslem population of Africa will amount to approximately 355 millions by the end of this century.

تحتل القارة الأفريقية مكانة بين قارات العالم من حيث مساحتها ، وعدد سكانها ، وثرواتها الطبيعية ، وإمكانياتها الإقتصادية ، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجى ، فتعد أفريقية ثانية قارات العالم مساحة إذ تزيد مساحتها على ٢٢ ٪ من مساحة اليابس ، فتبلغ ٢٩ر٣ مليون ك . م مربع (١١ر٧ مليون ميل مربع) ، وهى بذلك تعادل مساحة القارتين الجنوبيتين الأخريين أستراليا وأمريكا الجنوبية(١) ويتقسم مساحة القارة عدد من الوحدات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية(*) ،

(1) Jarrett, H.R., (1970), p. 7.

(×) بلغ عدد الدول ٤٦ (٢٦ إسلامية + ٢٠ غير إسلامية) ، بدون الجزر الصغيرة المحيطة بالقارة فيما عدا مالا جاش .

تشغل الدول الإسلامية — عام ١٩٧٣ — (أفريقيا الإسلامية) ٦٥ر٥ ٪ من مساحتها ، وهذه تعادل ٦٠ ٪ من مساحة الدول التى تكون العالم الإسلامى (١) ، وتحتل مجموعة دول أفريقيا الإسلامية جزءاً من الكتلة الإسلامية المتصلة البنيان عبر قارتى أفريقيا وآسيا — التى تشغل الغالبية العظمى من العالم الإسلامى — ممتدة فى العالم القديم من المحيط الأطلنطى غرباً إلى باكستان شرقاً . ومن ثم تمتد أفريقية الإسلامية فى النصف الشمالى من القارة من المحيط الأطلنطى غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً ومن البحر المتوسط شمالا حتى الحدود الجنوبية للدول الإسلامية والشمالية للدول الإسلامية فى أفريقية بما يطلق عليه خط حدود أرض الإسلام فى القارة سنة ١٩٧٣ (شكل ١)

أفريقية هى القارة التى تلى آسيا مباشرة فى كثرة السكان المسلمين . ففى عام ١٩٥٠ بلغ سكان القارة ١٩٨ مليون نسمة من بينهم ٤٢ مليون مسلم حسب تقدير « وسترمان »(٢) (D. Westerman) يشكلون ٢١ر٢ ٪ من جملة سكان القارة بينما تشير الإحصاءات أن بها نحواً من ٦٠ مليوناً من المسلمين يمثلون ٣٠ر٣ ٪ من جملة سكان القارة ، وصلوا إلى ٢٤٠ مليوناً عام ١٩٦٠ من بينهم ١١٥ مليون مسلم يمثلون ٤٥ ٪ من جملة سكانها ، وإلى ٢٤٥ مليوناً عام ١٩٦٦ ، فى حين قدر أن بها ١٥٥ مليوناً من المسلمين عام ١٩٦٨ ، يمثلون ٥٧ ٪ من سكانها (٣) وتقدر الأمم المتحدة أن سكان أفريقيا وصلوا إلى ٣٠٣ مليون نسمة (تقريباً) عام ١٩٧٣ ، يشكلون ٨ ٪ من مجموع سكان العالم ، وتقدر المصادر أن من بينهم ٢٣٩ مليون مسلم يشكلون ٦٠ر٥ ٪ من سكان القارة ، ويمثلون ٢٦ر٥ ٪ من جملة مسلمى العالم (٤) . ومن ثم ، يتضح أن هناك زيادة مضطردة فى أعداد المسلمين بالقارة ونسبتهم من جملة سكانها مع زيادة عدد السكان . أما عن التوزيع ، فيشبه نمط توزيع السكان فى أفريقية معظم القارات الأخرى إذ يتركز معظم السكان على الأطراف بغده يقل فى الداخل . والصورة الواضحة هى عدد السكان فى الوحدات السياسية ،

(١) مساحة العالم الإسلامى ٣١ر٢ مليون ك . م مربع (١٢ مليون ميل مربع) ، أفريقيا الإسلامية ١٨ر٧ مليون ك . م مربع .

(٢) عن — دائرة المعارف الإسلامية — مجلد ٢ ص ٦٤٩ .

(٣) جدول (١) — عن — تقويم العالم الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٤) World Muslim Gazetteer, 1975.

فأفريقيا هى قارة الدول الصغيرة بل القزمية ، ويتضح ذلك جلياً إذا استعرضنا عدد السكان فى كل وحدة مقارناً بالمساحة داخل إطار حدودها السياسية .

مداخل الاسلام ومسالك إنتشاره فى أفريقية

لدراسة المداخل التي عبرها الإسلام وطرق انتشاره التى سلكها إلى داخل القارة حتى وصل إلى الحدود الحالية ، لا بد من الرجوع إلى العمق الزمانى الذى يصل إلى أكثر من أربعة عشر قرنا ، والى المجال المكانى الذى يتخطى القارة ليربطها بمهد الإسلام الأول فى الجزيرة العربية .

لقد جاء انتشار الإسلام نتيجة رحلات لم يكن نشر الدعوة هو مقصدها ، بل كانت التجارة هدفها وغايتها(١) ، ولم يكن له مبشرون يسيرون فى البلاد داعين الناس إليه ، ومع ذلك فقد تغلغل بالمخالطة إلى نفوس الأهالى والسكان من الوطنيين . فلقد نشأت الصلات بين شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا منذ قبل الإسلام ، وقام معظم تلك العلاقات على تبادل التجارة (٢) وهناك أكثر من دليل على قدم الإسلام فى غانه بغرب أفريقيا فى زمن مبكر قبل دور المرابطين (القرن ١١ م) من بينها الصلة التجارية القديمة بين بلاد السودان والبحر المتوسط ، واحتكار التجار المسلمون لها (٣).

دخل الإسلام القارة الأفريقية قبل أن يعرف العالم الغربى أو الشرقى كيف يدخل هذه القارة ، وقام الإسلام فيها بدوره الحضارى فى أقطارها المختلفة الموقع والمكان ، وأن الديانة الكبرى اليوم السائدة فى أفريقيا هى « الإسلام »(*) ومع ذلك فإن أفريقيا المسلمة لا تزال مجهولة لدى العالم العربى والإسلامى (٤)، وبخاصة من الناحية الإحصائية البحتة والتوزيع والانتشار . وهكذا دخل الإسلام فى عصوره الأولى

---

(١) محمود أبو العلا ، (١٩٦٨) ، ص ٣١ .

(٢) عبد الرحمن زكى ، (١٩٦٥) ، ص ٧٦ .

(٣) إبراهيم طرخان ، (١٩٧٠) ، ص ٤٣ .

(٤) محمد الصواف ، (١٩٧٥) ، ص ٣٧ .

(*) هو الإسم الذى يطلقه المسلمون فى كل قطر على عقيدتهم ، ومعنى هذه الكلمة هو الخضوع أو الإستسلام (لله) ، وقد وردت فى القرآن ثمانى مرات . عن — دائرة المعارف الإسلامية ، ص ١٤٩ .

هذه القارة الجبارة ، فهو أول دين يدخل هذه القارة والعرب المسلمون أول الأقوام التي فتحت هذه القارة وحملت إليها الحضارة الإنسانية(**) .

هذا عن الجانب الزماني ، أما عن المجال المكاني ، فمن الجزيرة العربية القلب والنواة المركزية للإشعاع الإسلامي في العالم خرجت محاور إشعاع الإسلام الرئيسية في كل الاتجاهات إلى العالم ، والتي بلغت ثمانية إتجه منها ثلاثة إلى أفريقيا (١) ، ولكل منها محاور فرعية ثانوية وثالثة تملأ الفراغات البينية وتسد الثغرات الجانبية .

المداخل : كان دخول الإسلام أفريقية — من الجزيرة العربية — على طول جبهة تمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا حتى خط عرض ٢٠° جنوباً في موزمبيق الحالية ، كما ارتبط هذا الإمتداد بعوامل جغرافية عديدة(٢) ولقد نفذ من هذه الجهة إلى قلب القارة عبر مداخل ثلاث سلكها العرب في هجراتهم إليها ، منها مدخل برى يتمثل في شبه جزيرة سيناء ، تلك الصلة البرية الوحيدة بين شبه الجزيرة العربية والقارة ، ومدخلان بحريان أحدها عبر البحر الأحمر وباب المندب أقرب نقطتين بين شاطئيهما ، والثاني الساحل الشرقي الأفريقي عبر المحيط الهندي .

نوجزها فيما يلي :—

(أ) المحيط الهندي : وهو الطريق البحري إلى السواحل الشرقية الأفريقية ، ولقد بدأ هذا الاتصال منذ الألف الثاني قبل الميلاد . ولعل نظام رحلات السفن الشراعية التي تعمل في المحيط الهندي بين الجنوب والخليج العربي وشرق أفريقيا هي الأساس . هذه الرحلات التي لها أعماقها التاريخية ولا زالت الرحلة مستمرة حتى الآن ، ساعد عليها تنوع السلع على شواطىء المحيط وتوفر الظروف الجغرافية المساعدة على قيام الموانى الصالحة في شرق أفريقية الاستوائي والتوجيه الجغرافي

(xx) غزيت إفريقيا ثلاث غزوات : سنة ٣٤ هـ ، سنة ٤٥ هـ والثالثة سنة ٥٠ هـ على يد عقبة بن نافع ، الذى دفع بالإسلام إلى غرب القارة وأوروبا — عن — الصواف ، (١٩٧٥) ، ص ٤٠ .

(١) أنظر : جمال حمدان ، (١٩٧١) ، ص ٥٢ — ٥٨ .

(٢) راجع : محمود أبو العلا ، (١٩٦٨) ، ص ص ٣١ — ٣٣ ، عبد العزيز كامل (١٩٦٦) ، ص ص ٩٥ — ٩٧ .

لمنطقة الخليج والجنوب العربي . ولهذا المدخل أبعاده حتى الملايو والهند وإمتداده حتى جنوب أفريقية .

(ب) البحر الأحمر : ويطلق عليه المدخل الصومالي أو باب المندب ، ومنه إلى بلاد الحبشة والصومال منذ الألف الأولى قبل الميلاد ، ولا زال عبور باب المندب من الجنوب العربي إلى أفريقية مستمراً — من قديم — حتى الوقت الحاضر . فعرب الجنوب من سكان الجزيرة العربية — لنشاطهم التجارى البحرى — كونوا لأنفسهم علاقات إقتصادية مع سواحل أفريقية الشرقية ، وكان من الطبيعى أن تتجه أنظارهم — أول ما تتجه — إلى اليابس الأفريقى القريب ، حيث يجدون بينه مناظرة لما تركوه وراءهم مع اتساع فى المساحة . ولقد قوى التفاعل بين الجنوب العربي وأثيوبيا قبيل ظهور الإسلام ، وكان استخدام باب المندب بعد ظهور الإسلام إستمراراً لما سبق أن قام به العرب ، كما زادت أهمية الجزء الأوسط من البحر الأحمر كمعبر قريب إلى الأرض المقدسة يسلكه الحجاج من أفريقية .

(حـ) شبه جزيرة سيناء : هى المعبر البرى الذى يربط آسيا بأفريقيا ، وأحد الطريقين الرئيسيين اللذين أتت منهما الهجرات إلى وادى النيل وشمال أفريقيا وغربها. ولم تكن صحراء سيناء حائلا لهجرة القبائل البدوية إلى وادى النيل عبر التاريخ ، بل ربما لا توجد قبيلة عربية من قبائل بدو سيناء ليس لها وشيجة قرابة بقبيلة أو أكثر من القبائل البدوية المنتشرة فى شمال الجزيرة العربية وفى فلسطين والأردن (١) وأهم الهجرات التى أتت عن طريق سيناء إلى شمال أفريقيا استقرار قبائل عربية فى القرن الثالث الميلادى فى بعض مناطق شمال أفريقيا(*) ولسيناء أهميتها لا فى دراسة دخول الإسلام أفريقية وانتشاره فيها فحسب ، بل باعتبارها الطريق البرى الوحيد

---

(١) أحمد فخرى ، تاريخ شبه جزيرة سيناء ، ص ٦٧ ، من — موسوعة سيناء التى أصدرها المجلس الأعلى للعلوم فى عام ١٩٦٠ ، وبها أربع عشرة دراسة عن شبه الجزيرة .

(*) أدخلت هذه الهجرات « الجمل » إلى القارة الذى ساعد بدوره ولا شك على إنتشار الإسلام فى ربوع الصحراء الكبرى كما ساعد على تمكين المسلمين من اختراق النطاق الصحراوى إلى نطاق السافانا ونطاق الغابات المطل على خليج غينيا . وقد مهدت هذه الهجرات العربية بوجه عام الطريق لانتشار الإسلام عند ظهوره وبعده . عن — أبو العلا ، ص ٣٣ .

الذى يربط بين شطرى الوطن العربى والإسلامى فى أفريقية وآسيا، هذا بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية التى تتجدد مظاهرها مع تجدد الأحداث فى المنطقة .

مسالك وطرق الانتشار : لم تتوقف حركة الإسلام فى أفريقية عند المداخل، كما لم ينحسر زحفه منذ دخول الإسلام القارة حتى الآن . ولذا ، يمكن القول بأن أفريقيا لا زالت من المناطق التى يتقدم فيها الإسلام ، بل هى فى الواقع أهم مجالات انتشار الإسلام رغم ما يلقى فيها من عقبات .

وقد أخذ الإسلام فى انتشاره داخل القارة طرقاً ومسالك مختلفة تبدأ من المداخل السالفة ، ويمكن تتبعها فى القارة زمنياً(١) ومكانياً(٢) .

أما زمنيا : فقد أخذ الإسلام ينتشر فى أفريقية منذ القرن السابع الميلادى وأنه لا يزال ينتشر حتى اليوم . فقد دخل الإسلام مصر ثم دخل المغرب مع الفتح العربى . ثم انتشر انتشاراً عظيماً إعتباراً من القرن التاسع الميلادى ، (الثالث الهجرى) وقد ذكر « ترمنجهام(١) » بأن إنتشار الإسلام فى القارة الأفريقية يتميز بأربعة فترات زمنية أو مراحل تاريخية متتابعة تمثل عمق انتشاره فى القارة ، كما أنها تمثل درجات مختلفة من الإسلام فى حياة شعوب القارة . وهى : (أ) انتشار الإسلام عن طريق شمال أفريقيا من مصر غرباً إلى المغرب (٦٣٨ — ١٠٥٠ م) وهذه اندمج فيها الإسلام فى حياة الشعوب . (ب) انتشار الإسلام فى النطاق السودانى(**) (١٠٥٠ — ١٧٥٠ م) عبر البحر الأحمر عن طريق شرق أفريقيا حيث انتشر إلى السهول فى القرن الأفريقى والصومال وأيضاً جنوباً على طول الساحل الشرقى الأفريقى حيث ظهر الطابع الإسلامى فى جميع الحالات السكنية هناك ، وهذه هى مرحلة

---

(١) Trimingham, J.S. *in* : Lewis, I.M., (Ed.), (1960), pp. 127—130.

(٢) راجع ما يلى : — عبد العزيز كامل ، (١٩٦٩) ، ص ص ٩٩ — ١٠٢ .

— عبد الرحمن زكى ، (١٩٦٤) ، ص ص ٦ — ١٧ — حسين إبراهيم ، (١٩٦٤) ، ص ص ٩ — ١٥ .

— جمال حمدان ، (١٩٧١) ، ص ص ٥٤ — ٥٥ . ترمنجهام ، ترجمة النواوى ، « (١٩٧٣) ص ص ١٠٩ — ١١٠ .

—Yusuf Fadl, *in* : Lewis, op. cit., pp. 143—145.

(xx) بمعناه الجغرافى وليس السياسى .

الإسلام التقليدى فى أفريقيا . (حـ) إنتشار الإسلام عبر الصحراء جنوباً إلى شمال السودان (*) (١٣٠٠ ــ ١٥٠٠ م) ثم تجاه الشرق . (د) فترة تأسيس الممالك الإسلامية (١٧٥٠ ــ ١٩٠١ م) وتتميز هذه الفترة بظهور هذه الممالك فى النطاق السودانى من غينيا والسنغال غرباً إلى المهدية فى السودان(**) شرقاً ، وهنا اندمج الإسلام وقوانينه فى أنماط الحياة الإجتماعية .

أما مكانياً : فيمكن تتبع طرق الانتشار فى القارة إذا قسمت مكانياً إلى ما يلى : (شكل ٢)

(أ) شمال شرق أفريقية : أو حوض وادى النيل ، وهو ما يسمى بالمحور النيلى الذى يبدأ بمصر أهم القواعد المؤثرة فى انتشار الإسلام فى أفريقية عبر الصحراء الشرقية إلى بلاد النوبة ومنها إلى الجنوب حيث غطى السودان الشمالى فى غضون العصور الوسطى . ومن مصر أخذ الإسلام طريقه إلى الغرب إلى شمال أفريقيا مع الفتح العربى ، وإلى الجنوب إلى بلاد النوبة ، ثم انتشر فى هذه البلاد على يد القبائل العربية التى بدأت تغادر مضاربها فى مصر وتنطاق نحو الجنوب . واستمر زحف الإسلام أمام الهجرات العربية التى مضت فى طريقها نحو الجنوب ، ثم اندفع التيار الإسلامى نحو الغرب إلى كردفان ودارفور فى غربى السودان ، ومنها إلى ما جاورها غرباً فى سودان السافانا حتى منطقة بحيرة تشاد ، حيث النطاق الرعوى الكبير المتصل بغرب أفريقيا . ولقد استفاد الإسلام من موقع سودان وادى النيل فى أفريقيا الإسلامية ، فهو بحكم امتداده السياسى إلى خط عرض ٥ر٣° شمالا يملك ــ عملياً ــ أكبر عمق إسلامى فى قلب القارة . ولا زالت الرحلة بين غرب أفريقية والأراضى المقدسة بالحجاز عن طريقه من الظاهرات الرئيسية لحركة السكان حتى الوقت الحاضر (١) .

لكن وقف المد الجنوبى للإسلام عن التقدم عند بحر العرب ولم يصل إلى المنابع الاستوائية . ويرجع ذلك إلى عامل جغرافى يتمثل فى وجود المستنقعات فى منطقة السدود ــ فى السودان الجنوبى ــ حال دون انتشار الإسلام ، وإلى عامل تاريخى

(×) بمعناه الجغرافى .

(××) بمعناه السياسى .

(١) عبد العزيز كامل ، (١٩٦٦) ، ص ١٠٠ .

أو سياسى يرجع إلى أن موجة العرب جاءت متأخرة عن طريق النيل بعد عصر الاندفاع والفتوة فى صدر الإسلام . كما كان للفترة العثمانية أثرها العميق على ضعف النشاط العربى الإسلامى فى قلب القارة(*) .

(ب) **شمال وغرب أفريقيا** : وهو ما يطلق عليه المحور الساحلى أو المحور الغربى ، الذى يبدأ من مصر إلى الغرب على طول ساحل البحر المتوسط حتى وصل إلى المغرب ومنها إلى غرب القارة ، ليغطى كل شمال أفريقيا بالإسلام فى غضون القرن العاشر الميلادى .

فمن المغرب التى كان لها دور كبير فى نشر الإسلام بأفريقية وخاصة انتشار الإسلام فى الصحراء وفى حوض السنغال ، اتخذ الإسلام خطوط انتشار رئيسية كان أهمها نحو الجنوب فى الصحراء وما وراءها جنوباً فى غرب أفريقية ، حيث خرجت منه فروع ثانوية عديدة قطعت الصحراء طولا مع طرق القوافل العديدة ونقط الواحات التى تمتد من طرابلس وبلاد المغرب العربى إلى شمال السودان العربى حتى غطت وجه الصحراء الكبرى ، حتى وصل إلى أطراف الغابة فى غرب ووسط القارة . واتخذ الإسلام فى توغله أكثر من طريق من بينها(١) : من طرابلس إلى « بلما » إلى منطقة بحيرة تشاد ، ومن جنوب تونس إلى « تكيده » حيث مناجم النحاس ، ومنها إلى « كانو » وتشاد ، ومن جنوب الجزائر إلى بلاد « الهوسا » وشمال نيجيريا ، ومن جنوب مراكش إلى مصب نهر السنغال وثنية النيجر حيث قامت مدينة « تمبكتو » و « جاو »(١) ، فالإسلام لم يقف عند حدود الصحراء الكبرى وإنما تعداه إلى إقامة عشر دول إسلامية خلف هذه الصحراء فى وقت مبكر(٢) .

ومن ثم نجد أن المحور الغربى استدار من المغرب جنوباً مع ساحل المحيط على حواف الصحراء الكبرى (ق / ١٠ — ١١ م) ليصل إلى حوض السنغال وسافانا

(×) المرجع السابق .

(١) Bovill, E.W., The Golden Trade of the Moors, O.U.P., 1961. P. 234

عن — عبد العزيز كامل ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

— عبد الرحمن زكى ، (١٩٦٥) ، ص ١٧ .

(٢) عبده بدوى ، (١٩٧٠) ، ص ٨ .

السودان الغربي إبتداء من القرن (١١ — ١٣ م) حتى تغلغل فى حوض نهر النيجر وبلاد غربي أفريقيا . وكان هذا أهم الطرق ، ثم متمماً دورته عكس عقارب الساعة على طول محور السافانا الرئيسى ليلتقى فى النهاية بالمحور النيلى السابق عند بحيرة تشاد حوالى القرن ١٣ م . وهنا ، نجد أن طرق التجارة التى تبدأ من أفريقيا الشمالية متجهة صوب الجنوب عبر واحات الصحراء إلى المدن الكبرى فى النطاق السودانى قد لعبت دوراً كبيراً فى نشر الإسلام من مراكزه فى شمال أفريقيا إلى غرب القارة(١) وبهذا كان للمؤثرات الإسلامية فى غرب أفريقية أربع اتجاهات رئيسية : اتجاه شمالى يربطه بالمغرب ، واتجاه شرقى يربطه بالسودان ، واتجاه شمالى شرقى يربطه بمصر ، واتجاه جنوبي شرقى يربطه بشرق أفريقية .

(حـ) شرق ووسط أفريقية : هو محور شرق أفريقية إبتداء من القرن الأفريقى — بل السودان — شمالا حتى الرأس جنوباً . وهنا ثمة فترتان لانتشار الإسلام(٢) : الأولى هى فترة قيام مجتمع إسلامى أفريقى جديد على الساحل والجزر المقابلة له فى شكل المراكز التجارية فى المدن ، والثانية فترة انتشار الإسلام من الساحل وتلك الجزر إلى الداخل .

فقد نفذ الإسلام فى شرق القارة إلى أرض القبائل المستقرة هناك ، وانتشر فى المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر وأخذ يغزو شمال الحبشة (أريتريا) ثم هضبة الحبشة نفسها ، كما نشأت فى وادى النيل مراكز للتجارة كان لها شأن عظيم فى نشر الإسلام فى شرق أفريقية على الخصوص ، عبر الطرق التجارية التى تصل وادى النيل بشرقى القارة . ويذكر « يوسف فضل »(٣) أن الإسلام دخل إلى السودان من الشرق حيث ذكر أن المسلمون استطاعوا دخول السودان عن طريق ثلاثة طرق رئيسية : عبر البحر الأحمر إما عن طريق الحبشة أو مباشرة إلى الموانىء السودانية مثل « باضع » و « عيذاب » و « سواكن » أو عن طريق بلاد « البجاه »(*)

---

(١) أنظر : حسن إبراهيم ، (١٩٦٤) ، ص ٩ .

(٢) ترمنجهام : ترجمة النواوى ، (١٩٧٣) ، ص ص ١٠٩ — ١١٠ .

(٣) Yusuf Fadl. *in* : Lewis, I.M., (1960), pp. 145—146.

(×) الأراضى الممتدة من أسوان إلى الحدود بين باضع ومصوع .

ويلاحظ أن مركز الإشعاع هنا هو الخليج والجنوب العربى البحرى أساساً وأيضاً شبه القارة الهندية والباكستانية .

لقد عبر عرب الجنوب البحر إلى شرق السودان والقرن الأفريقى والصومال ثم منه إلى زنجبار (ساحل الزنج) ومنه جنوباً على طول الساحل الشرقى الأفريقى فى الزمبيزى ومدغشقر منذ القرن العاشر . ولم يتقدم جنوباً بعد هذا إلا حديثاً فى القرن الماضى (١٩ م) على أيدى الهنود المسلمين المهجرين إلى جنوب أفريقيا حيث وصلوا به إلى الرأس . وعندما جاء البرتغاليون إلى شرق أفريقيا فى أواخر القرن (١٥ م) وجدوا المسلمين متمركزين فى المدن الساحلية وفى كل مكان من الساحل وفى الداخل من الساحل الشرقى للقارة(١) .

وفى دورة ازدهار الإسلام الثانية التى أعقبت النفوذ البرتغالى فى القرن ١٧ م كان النشاط التجارى واسعاً بين الساحل والداخل وبخاصة فى القرن ١٩ م . وفى ضوء هذه الحركة التجارية انتظم للمسلمين طريقان رئيسيان بين ساحل شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات ، يصل أحدهما من « دار السلام » إلى « أوجيجى » على بحيرة تنجانيقا ماراً « بطابوره » ، والثانى يصل « ممبسه » ببحيرة فكتوريا ، والآن على طول الطريق التجارى الأول نجد مراكز كثيرة يسود فيها الإسلام بين السكان . وتجدر الإشارة إلى أن مراكز شرق أفريقية — بعامة — كانت على صلة بالمراكز الحضارية الإسلامية فى غرب أفريقية عن طريق وسط القارة(٢) . وقد ضعف هذا المد الإسلامى بعد سيطرة الاستعمار البريطانى على شرق أفريقية .

والملاحظ أن الروابط التى كانت تربط بين مراكز الإسلام ، لم تكن تعبر الصحراء أو تسير مع النيل أو تتبع النطاق الدعوى أو ساحل البحر المتوسط فقط — كما ذكر سالفا — إنما كانت أيضاً تربط ما بين المحيط الهندى والمحيط الأطلنطى عن طريق قلب أفريقية ، ويرجع هذا إلى ماقبل مجيء البرتغاليين . هذا فضلا عن الروابط البحرية التى كانت تربط القارة بما حولها وبخاصة عالم المحيط الهندى

(١) Davidson, B., Old Africa Rediscovered, London, 1961 p. 63.
عن — عبد العزيز كامل ، (١٩٦٦) ، ص ١٠٢ .

(٢) World muslim Gazetteer, 1975, p. 25.

وماوراءه شرقا. كمالعبت تحركات القبائل وهجراتها دوراً عظيماً فى نشر الإسلام فى داخل القارة . كما أن لهجرة المسلمين من الهنود واستقرارهم فى شرق أفريقيا وفى جنوبها لها أثرها ، فهم يشكلون فى الوقت الحاضر جالية كبيرة العدد بين سكان دول شرق أفريقيا على وجه الخصوص .

والخلاصة ، أننا نجد أن المحورين النيلى والغربى يرسمان قوساً كبيراً يحيط بالصحراء الكبرى بعد أن انتشر الإسلام فى غرب أفريقية ، لكن هذا الامتداد وقف عند حدود العقبات الطبيعية كمنطقة السدود فى جنوب السودان ونطاق الغابات فى وسط وغرب القارة ، وهذه وقفت فى وجه استمرار إمتداد طرق ومسالك الإسلام فى القارة تجاه جنوبها . أما المحور الشرقى فقد إمتد من الساحل ليصل إلى قلب القارة دون أن تواجهه عقبات تعوق تقدمه . ولذا إلتقى مع المحاور السالفة لكن لم يمتد إلى جنوب القارة فى داخلها وإنما على ساحلها الشرقى ، ومن ثم ، ظل جنوب القارة يحيط به مجموعة من العقبات الطبيعية والتاريخية والسياسية البشرية حالت دون تقدم طرق انتشار الإسلام إلى جنوب القارة .

الدول الاسلامية والمسلمون فى القارة

توجد الغالبية العظمى من المسلمين فى قارات العالم القديم (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) ، وبخاصة قارتى آسيا (التى تشمل وحدها نحو ٧٠٪ (تقريباً) من عدد المسلمين فى العالم) ، وأفريقيا (التى تضم أكثر من ربع مسلمى العالم) وذلك حسب تقدير سنة ١٩٧٣ . ويقدر بأن عدد المسلمين قد ضاعف نفسه فى أفريقيا فى ٢٠ عاماً بين سنة ١٩٣١ ، ١٩٥١ ، وجزء كبير من هذا النمو يرجع بلا شك إلى الزيادة الطبيعية للسكان ، ولكن هذا وحده لا يمكن أن يفسره كله ، فهى طفرة لا تفسرها الزيادة الطبيعية وحدها . كما يقدر عدد المسلمين فى أفريقيا — فى الوقت الحاضر — بأكثر من ضعف عدد العرب فى مجموعهم (تقريباً) ، وهذا يجعل أفريقيا أكثر القارات نسبة فى الإسلام ، وإن كانت أعداده المطلقة لا تزيد عن منطقة كأندونيسيا مثلا . (جدول رقم ٣) . لكننا نجد أن الكثرة العددية لا تزل للإسلام وأن القارة إسلامية ، أفلا يحق لنا أن نطلق عليها القارة المسلمة . . ؟ ؟ وأن المستقبل للإسلام

فى هذه القارة . . ؟؟ ومن ثم تقرر فى مؤتمر « مقديشيو » أن أفريقيا القارة المسلمة . (Africa, The Muslim Continent) (١) .

رقعة الاسلام : أو بمعنى آخر الأرض والدول الإسلامية . ونقصد به تحديد أرض الإسلام وموقعها من القارة ، وتوزيع الدول بداخل حدوده ، وأعدادها وتغيرها على مدى فترة من الزمن — فى ضوء التواريخ الأحصائية المستخدمة للدول الاسلامية وأعداد المسلمين — وأيضاً نظرة إلى توسع الإسلام جنوب الصحراء .

تشكل الدول الإسلامية فى أفريقيا كتلة متصلة البنيان فى النصف الشمالى من القارة ، كما تعد الدول الإسلامية فى أفريقيا سطحاً حضارياً عظيم الإمتداد فوق هذه الكتلة من اليابس ، يشمل الكثير من الوحدات السياسية التى يدين معظم سكانها أو بعضهم بالدين الاسلامى ، كما تغطى ٦٥٫٥ من جملة مساحة القارة (تقدير ١٩٧٣) ، وبمراجعة حدود أرض الإسلام فى القارة — التى ذكرت سالفاً — وشكل (١) ، نجد أن الحد الجنوبى أو الجبهة القارية لأرض الإسلام فى أفريقية هى المجال الرئيسى الباقى الذى ينتشر فيه الإسلام . ولذا يمكن القول بأن «كتلة الإسلام » فى افريقيا تتحرك نحو الجنوب ومن هذه الزاوية تبدو حيوية افريقية المدارية (جنوب الصحراء) بالنسبة للإسلام . وهناك عوامل كثيرة طبيعية وبشرية وتاريخية وإقتصادية ساعدت على اتصال أجزاء الكتلة الإسلامية الأفريقية بعضها ببعض ، فالنيل عامل ربط بين أقصى شمال القارة وقلبها الاستوائى ، وبلاد المغرب تتصل بغرب افريقيا منذ القدم عبر الصحراء ونقط الواحات(٢) .

وتجمع المصادر فى هذا الشأن على أنه من النمط التوزيعى للدول الإسلامية وخط تحديد أرض الإسلام بالقارة ، يمكننا أن نميز بين نطاقين زمنيين للإسلام : الأول نطاق الإسلام القديم « وهو يتفق تقريباً مع دول العالم العربى والثانى يشمل الإسلام جنوب الصحراء أو الإسلام المدارى ، كما يطلق عليه البعض او نطاق السافانا .

---

(1) Davidson, op. cit., p. 165.

(٢) أنظر : خريطة « لا بلاش » (La Blach) الشهيرة عن طريق القوافل وموانى الصحراء فى العالم العربى .

فى — جمال حمدان ، جغرافية المدن ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٠٨ .

وهو لا زال يتوسع فى هذا الإتجاه بل أن افريقيا هى القارة الوحيدة التى يزحف فيها الإسلام اليوم بعد أن فقد أرضاً فى أوربا وتوقف أو كاد فى آسيا . وهو بهذا يستبدل بعروض شمالية عليا عروضاً جنوبية سفلى فى حركة انتقال طفيفة غير منظورة(١) ، فالإسلام جبهة زاحفة فى أفريقيا لا يعرفها فى أى قارة أخرى كما لا يعرفها أى دين آخر سواه فى الوقت الحالى فى أى مكان وهو كفيل أن يجعل منها « قارة الإسلام » بالضرورة لأن الإسلام لا يصل إلى نسبتها (٥ر٦٠ ٪) فى أى قارة سواها . أبعد من هذا ، تعد أفريقيا أكثر من أى قارة أخرى جبهة زيادة وزحف الإسلام واحتياطى توسعه فى المستقبل . وكل الكتاب والمبشرين الغربيين قبل سواهم يشير إلى أن دين المستقبل فى قارة المستقبل إنما هو الإسلام (٢) .

ويؤكد لنا « عبد العزيز كامل » أن نطاق السافانا — جنوب الصحراء — فى أفريقية هو دائماً نطاق الكسب للإسلام ليعوض الفقدان أو النقص فى مناطق أخرى من العالم حيث يتزايد المسلمون فيه بطريقتين : الزيادة الطبيعية ومعتنقين جدد للإسلام(٣) . ولم يقتصر الدخول فى الإسلام على الوثنيين بل هناك موجة عارمة ورجعة كبيرة من أولئك الذين نصرهم رجال التبشير ورسل الاستعمار (٤) ويؤكد « ماك كاى » (V. McKay) فيقول : « . . . وهنا نقدم الإيضاحات والأسباب على نجاح الإسلام فى أفريقيا جنوب الصحراء لأن التحول من الوثنية إلى الإسلام أمر سهل وميسور . . . فليس من السهل أن يتبع المرء تعاليم الإسلام كلها مباشرة لكن كل ما نرجوه أن يعدنا به هو أن يرسل الطفل إلى مدرسة القرآن » (٥) .

أن العناصر العربية التى تدفقت إلى غرب أفريقية إنما جاءت من بلاد المغرب منطلقة إلى مصب السنغال ثم متجهة صوب الشرق عبر نطاق السافانا ، قد كانت بيئة السافانا هذه على حد تعبير « ترمنجهام » بيئة تسهيل الهجرات وتتيح الاحتكاك

---

(١) جمال حمدان ، (١٩٦٦) ، ص ٢٦٨ .
(٢) جمال حمدان ، (١٩٧١) ، ص ص ١٧ — ١٨ .
(٣) Kamel, A.A., (1965), p. 142.
(٤) محمد الصواف ، (١٩٧٥) ، ص ٤٥ .
(٥) V. McKay, *in* : proctor, J. Harris, (Ed.), (1965), p. 161

الثقافى وتمهد لتكوين الوحدات الاجتماعية والسياسية (١) . أما الصواف (٢) فيذكر أن النطاق جنوب الصحراء هو المكسب الحقيقى لاكتساب أعداد متزايدة وسريعة للمسلمين فى القارة ، وضرب لذلك مثلين وهما : فولتا العليا ، وجمهورية سيراليون حيث كانت نسبة المسلمين قبل استقلالهما (سنة ١٩٦٠) لا تزيد عن ٢٥٪ فقط لكل ، ارتفعت فيهما فى الوقت الحاضر (سنة ١٩٧٣) إلى ٥٦٪ للأولى ، وقفزت إلى ٦٥٪ فى الثانية .

ويؤيد خلاصة الآراء السالفة تتبع أعداد الدول الإسلامية ومواقعها من أفريقيا لتبيان كثرتها العددية المضطردة فى أفريقيا المدارية جنوب الصحراء . فبالنظر إلى جدول (١) ، نجد أن عدد الدول الإسلامية سنة ١٩٦١ بلغ ٢٢ دولة ارتفع إلى ٢٦ دولة عام ١٩٧٣ أى بزيادة أربع وحدات سياسية هى داهومى — توجو — ساحل العاج — أفريقيا الوسطى — الكاميرون(٣) ، هذا بالإضافة إلى (الحبشة (+ أريتريا)، وتنزانيا (تنجانيقا+زنجبار + بمبا) التى أحصيت سنة ١٩٧٣ ضمن الدول الإسلامية مع أوضاعها السياسية الحالية بعد أن كانت دولا غير إسلامية . والملاحظ أن هذه الدول الإسلامية المضافة كلها تقع جنوب الصحراء فى إقليم السافانا ، وأفريقيا المدارية (شكل ١) .

تحديد الدول الاسلامية : لا شك أن هناك معايير موضوعة تستخدم عند التطبيق لتحديد إطلاق التسمية على الوحدة السياسية ما إذا كانت إسلامية أو غير إسلامية(٣) . وهناك معياران وضعا لتحديد الدول الإسلامية ، تستخدمهما للتطبيق على القارة الأفريقية . وهما :

المعيار الأول : وهو « المعيار الرسمى » : وهى الدول التى ينص فى دساتيرها على أن الدين الإسلامى هو الدين الرسمى لأهل البلاد . وهذا المعيار لا جدال فيه من أن الدولة فى هذا الشأن وتحت هذا المعيار دولة إسلامية ، غالبية مسلمة بالطبع وأقلية أو لا شيء من الديانات الأخرى .

---

(١) Fage, J.D., (1955), pp. 10—16.

(٢) محمد الصواف ، (١٩٧٥) ، ص ٤٥ .

(٣) تقويم العالم الإسلامى ، ص ص ٢٠ — ٢٦ .

وبتطبيق هذا المعيار على الدول والوحدات السياسية فى القارة الأفريقية ، نجد أن نسبة ضئيلة من الدول الأفريقية هى التى تدخل تحت مضمار هذا المعيار . وهى نقطة مجموعة دول العالم العربى فى شمال وشمال شرق أفريقية (جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية تونس ، جمهورية الجزائر ، المملكة المغربية – جمهورية السودان الديمقراطية) ، بالإضافة إلى عدد ضئيل من الدول الأخرى ، (موريتانيا – الصومال) التى ينص فى دساتيرها الرسمية على أن الدين الإسلامى هو الدين الرسمى أو الرئيسى للدولة . وفى كل هذه الوحدات ، نجد أن نسبة المسلمين فيها لا تزيد على ٥٠٪ من مجموع سكانها فحسب ، بل تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٩٠٪ فى كل هذه الوحدات السياسية فيما عدا السودان ، (٨٥٪ عام ١٩٧٣) –

أما المعيار الثانى فهو « المعيار العددى أو الاحصائى » : وهو أوفق معيار لتحديد الدول الاسلامية . ويتطلب العمل لتطبيق هذا المعيار الحصول على عدد من البيانات الاحصائية تتلخص فى : كم عدد المسلمين فى القارة.؟؟ وكم نسبتهم من مجموع السكان الكلى؟ ؟ كم عدد المسلمين فى كل دولة على حدة مقارنة بعدد السكان الكلى فى نفس سنة التقدير أو الاحصاء ونسبتهم من الدولة ؟ ؟ وضع جدول نسبى بالأرقام لتصنيف الدول الإسلامية وغير الإسلامية ؟ ؟ ، هذا بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين هذا الجدول الحالى مقارناً بجداول أخرى سالفة حسب الأرقام الممكن الحصول عليها والموثوق بها ؟ ؟ . وكان خلاصة هذه الدراسة بتطبيق هذا المعيار والإجابة على كل الأسئلة السالفة (الجداول ١ ، ٢ ، ٣) بما فيها من أرقام بحتة ونسب مئوية ومصادر .

وهناك ملاحظة هامة يجدر أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق المعيار العددى على الدول الأفريقية وهى أنه على الرغم من النقص الكبير الذى نجده فى المصادر الاحصائية الخاصة بالدول الإسلامية ، إلا أن فى دراسة كهذه تعتمد فى الأساس على الحقائق العلمية الدقيقة والأرقام الصحيحة الموثوق بها من مصادرها وصدق نوايا ناشريها ، نجد أن هناك مراجع ومصادر عديدة تحاول الإجابة على هذه الأسئلة .

لكن الأرقام المتاحة كثيراً ما تختلف أحياناً إلى حد التضارب(*) .

كما أن من الواجب العلمى هنا أن نقرر أنه بقدر ما تجنح التقديرات الغربية إلى التهوين والتقليل من حجم الإسلام ، بقدر ما تندفع بعض الكتابات العربية إلى التهويل والتضخيم ، ولذا إختلف المصدرين فى تقدير عدد المسلمين نتيجة إختلاف وجهات النظر فى تقدير عدد المسلمين فى الدول والأقاليم المختلفة . أننا نفتقر كل الأفتقار إلى البيانات التى تخول لنا صدق الحكم فى هذا الموضوع لأن التقديرات التى عملت عن عدد المسلمين فى أفريقية بما فى ذلك أحدثها عهداً قدرت أعداد المسلمين تقديرات متباينة . وهناك جانب كبير من الشك يحيط بكل تقدير لأن كثيراً من الأقطار التى يكثر فيها المسلمون لم يعمل لها قط إحصاء دينى : ولهذا فانه يعوزنا فيها الاحصاء الدقيق . وحتى المصادر العربية الإسلامية تذكر « أن العالم الإسلامى يعتمد فى مصادره عن نفسه على أعمال غير المسلمين وعلى كثير من المصادر الأولية(١) .

وترجع عدم دقة الاحصاءات فى أفريقية إلى الأسباب التالية : (أ) معظم هذه الدول — إن لم يكن كلها — دول نامية وليس لها إحصاءات حيوية . (ب) معظم الدول الحديثة لا تتضمن جداولها الاحصائية أو تعداداتها السكانية التركيب الدينى . (ج) تعمدت القوى الاستعمارية عدم إعطاء معلومات صحيحة مضبوطة عن مستعمراتها ، ولذا جاءت كل أرقامها التقديرية المقبولة بعد الاستقلال فقط لا تقبل مقارنتها بالسالف سواء بالنسبة للدولة ذاتها أو لأن العديد من الوحدات السياسية الحالية كان مندمجاً فى إطار وحدات استعمارية كبيرة . (د) يميل المستعمرون الأوربيون إلى بخس عدد المسلمين فى الأقطار التى لا يزال لهم نفوذ فيها ، وهم معروفون بموقفهم بالنسبة للإسلام وبخاصة فى أفريقيا قارة المستعمرات .

(*) مثال عن التضارب وعدم الثقة بالأرقام : قدر عدد المسلمون فى العالم فى بداية القرن العشرين سنة ١٩٠٧ بـ ٣٠٠ مليون نسمة وهو نفس الرقم الذى قدروا به فى منتصف القرن . كما لو أن السكان ظلوا ثابتى العدد دون زيادة لفترة ٥٠ عاماً ، فى حين أن « الهاشمى » قد قدرهم فى كتابه بـ ٥٥٠ مليون نسمة سنة ١٩٥٧ ، وليس من المعقول أن يزداد المسلمون ٢٥٠ مليون نسمة فى فترة ٧ سنوات بالنسبة إلى تقدير عددهم هذا .

(١) World Muslim Gazetteer, 1975, P. 7.

(هـ) إطلاق حرية العقيدة الدينية تجعل الاحصاءات الرسمية لا تعطى حقيقة المعتقدات والديانات لدى السكان ، والنتيجة أنها لا تعطى بالنسبة للمعتقدات الدينية عامة والمسلمين على وجه الخصوص . وأخيراً نجد أنه فى كثير من الدول إضطرابات يعتمد معها المسلمون إلى إخفاء أو عدم الإعلان عن عقائدهم وشعائرهم الدينية لظروف تضطرهم إلى ذلك داخل دولهم لدواعى الأمن .

ونتيجة لكل هذه الأسباب السالفة ، يصبح مدى الاختلاف Range of Variation كبير وبخاصة إذا قورنت الأرقام الحالية بالتقديرات السالفة المبكرة.

لذا ، إعتمد الباحث فى تطبيق المعيار الاحصائى على ما أتيح من أرقام منشورة مع الأخذ فى الاعتبار أمور عديدة ، وبخاصة الأرقام التى صدرت بعد إستقلال القارة حيث ظهر قدر كبير من الدول فى الخريطة السياسية للقارة والتى كانت أجزاء من وحدات سياسية إستعمارية كبيرة ، حتى تسهل بالمقارنة فيما بينها وليس بسابقتها . وهنا إعتمد الباحث على تقديرات سنة ١٩٦١ ، سنة ١٩٦٨ ، سنة ١٩٧٣ وفى حالة السنتين الأخيرتين إعتمد على المصادر مباشرة . أما بالنسبة للتاريخ الأول فقد أخذ متوسط العديد من الجداول للوصول إلى أرقام أقرب إلى الحقيقة ومقبولة محاولا التوفيق فيما بينها واستخدام أقربها إلى المنطق ، لأن هناك بعض الافتراضات بعيدة عن الحقيقة والواقع (*).

لقد إتفق الكثيرون عند تطبيق المعيار العددى ، من حيث المسلمين ونسبتهم من المجموع الكلى للسكان على الدول والوحدات السياسية فى أفريقية ، على إعتبار كل دولة يزيد عدد المسلمين فيها على ٥٠٪ من مجموع عدد سكانها « دولة إسلامية » بصرف النظر عما إذا كان دستور هذه الدولة يقرر دين الدولة الرسمى أو لا يقرره ، أما إذا لم يتجاوز عدد المسلمين هذه النسبة فى سكان الدولة ، فالمسلمون فى هذه الحالة أقلية دينية فى مثل هذه الدولة ، وتعتبر « دولة غير إسلامية » حتى ولو كان حجم هذه الأقلية الإسلامية كبيراً من حيث النسبة مثل الجابون (٤٥٪ مسلمون) ومالاوى (٣٥٪) وأوغنده (٣٦٪) طبقاً لتقديرات ١٩٧٣ (جدول ٣) .

(×) أنظر : الجداول (١) ، (٢) ، (٣) .

لكن أضاف الباحث عند التطبيق أنه تعتبر الدولة إسلامية إذا زادت نسبة المسلمين بها على ٥٥٪ من جملة سكانها (باعتبار أن هناك إحتمال للخطأ بواقع أو ـ ٥٪) . فحتى إذا نقصت نسبة الخطأ كلها من التقدير وصلت نسبة المسلمين فى الدولة إلى حد النسبة العامة وهى ٥٠٪ . وبتطبيق ذلك ، وجد أن هناك ٢٦ دولة إسلامية و ٢٠ دولة غير إسلامية ظهرت فى جدول (٣) وشكل (٤) .

ومهما يكن من أمر فان تقدير عدد السكان والمساحات فى الدول الأفريقية المختلفة ، والتى ظهرت أرقامها فى جدول (٣) يوضح الدول الإسلامية وغير الإسلامية فى أفريقية ، مبنى على تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ . أما عن تقدير عدد المسلمين من سكان هذه الدول فهى من مصدر واحد(*) ولنفس العام ١٩٧٣ ، لكن النسب المئوية الأخرى للمسلمين فى الدول والتى ظهرت فى الجدول (٢) ، فهى من مصادر مختلفة وضحت أسفله ، أخذت بشىء من الحذر والتحفظ فى الاعتماد عليها ، فى بعض الدول الأفريقية فى غربى ووسط القارة وجنوبها مع مراعاة المبالغة من ناحية التقديرات المغرضة من ناحية أخرى .

وبناء على المعيار العددى وتقديرات عام ١٩٧٣ ، يمكن تقسيم القارة إلى ثلاث مجموعات وهى :ـ

المجموعة الأولى : وهى الوحدات التى يطلق عليها ـ طبقاً للمعيار العددى ـ دولا إسلامية ، حيث تزيد نسبة المسلمين فيها على ٥٠٪ من مجموع سكانها . بل تصل هذه النسبة فى عدد كبير منها إلى أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان(**) ويتضح أن هناك ٢٦ وحدة سياسية أفريقية تعد دولا إسلامية . منها ٢٥ دولة مستقلة بالإضافة إلى وحدتين سياسيتين صغيرتين غير مستقلة وهذه الأخيرة تساهم بنسب ضئيلة جداً فى العدد الكلى لسكان الدول الإسلامية فى أفريقيا وبالتالى فى عدد أو نسبة المسلمين بها .

(×) World Muslim Gazetteer, 1975.

(××) يوضحها جدول (٣) ، فقرة (١) ، (٢) .

فى القارة الأفريقية (عام ١٩٧٣) ٢٦دولة إسلامية تبلغ مساحتها، ٧ر١٨ مليون ك م مربع أى ما يعادل ٥و٦٥٪ من مساحة القارة ، عدد سكانها ٢٦٨ مليون نسمة من بينهم ٧ر٢١٥ مليوناً من المسلمين ، أى بنسبة ٥ر٨٠٪ من جملة عدد سكانها ، يمثلون ٥٥٪ من مجموع سكان أفريقيا ، ونحو ٩٠٪ من مجموع عدد المسلمين فى القارة ، وحوالى ٢٤٪ من مجموع عدد المسلمين فى العالم .

ويلاحظ من الجدول (٣) أيضاً ، أن حجم السكان فى معظم هذه الدول صغير بشكل محسوس ، إذ لا يزيد عدد السكان فى أى دولة من هذه الدول على ١٥ مليون نسمة فيما عدا مصر ، ونيجيريا ، والحبشة (+ أريتريا) ، والمملكة المغربية ، والسودان ، وأن النسبة العامة للمسلمين فى هذه المجموعة الأخيرة يزيد على ٨٠٪ من مجموع سكانها ، وإن كانت نسبة المسلمين تزيد على ٩٠٪ فى كل الدول العربية الأفريقية (فيما عدا السودان) وكذلك الصومال ، وموريتانيا ، بالإضافة إلى غينيا ، مالى ، النيجر ، والسنغال .

أما عن الوحدات السياسية الاسلامية غير تامة الاستقلال بالقارة ، فتتمثل فى أريتريا الذى ضمته الحبشة إلى أراضيها وأصبحت أقليماً من الحبشة بعد ضمه إليها بعد أن كانت وحدة مستقلة عنها ، وهو أقليم يسوده المسلمون تماماً . وعلى هذا ارتفع عدد المسلمين بالحبشة عن ذى قبل ، كما ارتفعت نسبتهم داخل الدولة ، وظهرت احصاءاتها فى الوقت الحاضر بنسبة ٦٤٪ للمسلمين عام ١٩٧٣ من مجموع السكان ، مقارناً بـ ٤٩٪ عام ١٩٦٨ و ٣٠٪ عام ١٩٦١ . وبذلك أصبحت دولة اسلامية الآن بعد أن كانت تحصى مع الدول غير الاسلامية من قبل . وذلك بفضل ضم اريتريا إلى احصاءاتها . وقد كتب « جون جنتر » (Gunther' J.) « أن الفكرة السائدة بان الحبشة دولة مسيحية فى حاجة إلى تعديل وتصحيح إذ أن نصف مجموع السكان يعتنقون الإسلام أو الوثنية . . . ثم يعود ويقرر بأن المسلمين فى أثيوبيا قوة كبيرة ، فمقاطعة هرر - التى نشأ فيها الإمبراطور - مقاطعة إسلامية ، وقبائل الجالات التى تملأ جنوب الحبشة وغربها ، نصفها من المسلمين . بينما تنتشر فى جميع أنحاء الحبشة جنوب المجمعات الزراعية التى يملكها المسلمون . . . »[1] .

(١) Gunther, J. (1955) P. 150 & P. 249.

أما « ترمنجهام » فقد ذكر أن المسلمون يشكلون ٣٠٪ من مجموع السكان فى الحبشة وتبلغ نسبتهم أكثر من ٥٠٪ إذا أضيفت إليها أريتريا (١) . فإذا كان هذا ما قرره بعض الكتاب عام ١٩٥٥ ، فما بالنا بإضافة أريتريا وكلها مسلمين إلى نسبتها المئوية فى الوقت الحالى .

أما الصحراء الأسبانية فلا تزال تسيطر عليها أسبانيا ، عدد سكانها ٧٦ ألف نسمة ، منهم ٧٣ ألف نسمة من المسلمين أى بنسبة ٩٥٪ (عام ١٩٧٣) من فى مجموع السكان .

المجموعة الثانية : فهو الوحدات السياسية غير الإسلامية أو دول الأقليات الإسلامية . وفيها يقل عدد المسلمين عن ٥٠٪ من مجموع السكان . ويمكن أن نقسم دول هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين (شكل ١) أطلق على أولها دول غير إسلامية يتراوح نسبة عدد المسلمين بها ما بين ٢٥ — ٥٠٪ من جملة عدد سكانها ، وهذه عددها ثمانية ، فى حين أطلق على الثانية دول غير إسلامية ذات أقليات إسلامية صغيرة ، وهى التى تقل نسبة المسلمين بها عن ٢٥٪ من عدد سكانها ، وهذه بلغ عددها ١٢ دولة .

ففى القارة الأفريقية ٢٠ وحدة سياسية غير إسلامية عام ١٩٧٣ — طبقاً للمعيار الاحصائى أو العددى — تبلغ مساحتها ٦ر١٠ مليون ك. م مربع أى ما يعادل ٥ر٣٤٪ من مساحة القارة ، عدد سكانها ٥ر١٢٧ مليون نسمة من بينهم ٤ر٢٣ مليوناً من المسلمين أى بنسبة ١٨٪ من جملة عدد سكانها . ويمثلون أقليات إسلامية كبيرة أو صغيرة فى هذه الدول ، ويشكلون فى مجموعهم نحو ٦٪ من مجموع سكان أفريقيا ، و١٠٪ من مجموع عدد المسلمين فى القارة ، وحوالى ٥ر٢٪ من مجموع عدد المسلمين فى العالم . ومن ثم ، نجد أن النسبة المئوية لمسلم القارة من جملة سكانها ٥ر٦٠٪ (٥ر٣٩٪ لغير المسلمين)(*) .

---

(١) Trimingham, S., (1952), b. 15.

(x) أنظر جدول (٣) .

وهنا نجد كثيراً من الوحدات السياسية التى تشمل أقليات إسلامية يشكل بعضها نسبة كبيرة من مجموع سكان هذه الدول (الجابون، مالاوى ، أوغنده) ، إنما لا يصل إلى ٥٠٪ من مجموع السكان ، كما يلاحظ من دراسة الجدول أيضاً ، أن سكان عدد كبير من هذه الدول صغير للغاية (بتسوانا ، الجابون ، ناميبيا ، سوازيلاند) ، وبالتالى عدد المسلمين بها لا يتجاوز مليونين فى ١٥ دولة منها ، ويصل إلى أكثر من ٢ مليون مسلم فى خمس دول فقط ، كما يلاحظ أن كلها دول مستقلة فيما عدا أربعة منها ما زالت تحت الحكم أو الوصايات الأجنبية .

التغاير العددى للدول الاسلامية والنسبى للمسلمين فى أفريقيا

تبين من الدراسة العددية للدول الإسلامية ونسبة المسلمين بالدول الإفريقية أن حدث تغايراً فيهما على مدى فترة ١٢ عاماً (١٩٦١–١٩٧٣) طبقاً للجداول (١) ، (٢) من مصادرها ، واتضح ما يلى :

— ارتفع عدد الدول الإسلامية فى القارة من ٢٢ عام ١٩٦١ إلى ٢٦ عام ١٩٧٣ — طبقاً للمعيار الاحصائى — ، فى حين انخفض عدد الدول غير الإسلامية من ٢٨ عام ١٩٦١ إلى ٢٠ فى عام ١٩٧٣ .

— إجمالى عدد المسلمين فى القارة فى زيادة مضطردة وأيضاً نسبتهم من جملة سكانها ، فقد بلغ إجمالى عدد المسلمين بالقارة ٧ر١١٥ مليون عام ١٩٦٣ ، مقابل ٤ر١٥٤ مليون عام ١٩٦٨ ، ارتفع إلى ١ر٢٣٩ مليون فى عام ١٩٧٣ ، فى حين بلغت نسبة المسلمين من جملة سكان القارة ٤ر٤٥٪ ، ٥٧٪ ، ٥ر٦٠٪ للسنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٣ على التوالى .

— من الدراسة التفصيلية لنسبة المسلمين على مستوى الدول من إجمالى عدد سكانها (جدول ٢) أمكن تقسيمهم إلى مجموعات اتضح منها ما يلى : —

(أ) دول بلغت نسبة المسلمين بها أكثر من ٨٠٪ واستمرت فى هذا الارتفاع حتى ١٩٧٣ (مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) . لكن يلاحظ أن الجزائر هى أكبر الدول نسبة فى التغاير ما بين ١٩٦١ ، ١٩٧٣ (+ ١٧٪) ويرجع ذلك

إلى هجرة الأجانب المستعمرين اللامسلمين من هذه الدولة بعد الاستقلال مباشرة وقد اتضح هذا جلياً من تغاير نسبة المسلمين فى المدن بشمال أفريقيا بعامة والجزائر ، بخاصة بعد الاستقلال إذ إرتفعت من أقل من ٢ ٪ إلى أكثر من ٩٠٪ من سكان المدن (×) .

(ب) هناك دول كانت نسبة المسلمين بها مرتفعة واستمرت فى الزيادة حتى الآن ، وكان مكسبها بنسبة مرتفعة (السودان ، ونيجيريا) ، وأخرى كانت غير إسلامية فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٨ أصبح بعضها إسلامى عام ١٩٧٣ بحكم إرتفاع نسبة التغاير مثل سيراليون (+ ٤٢٪) ، أما بقية الدول فقد إرتفعت فيها نسبة المسلمين لكن ظلت أقل من ٥٠ ٪ عام ١٩٧٣ ، ولذا ظلت دولا غير إسلامية كما هى (كينيا ، أوغنده) . أما غانا ومالاوى وروديسيا فكانت غير إسلامية (– ٥٠٪) ، لكن ظهرت نسبة التغاير فيها بالسالب (–) إذ إنخفضت فى غانا ٢٠٪ وفى مالاوى ٥٪ وفى روديسيا ١٩٪ ، وإن كان هذا النقص لم يؤثر فى جعلها دولا غير إسلامية لأنها رغم هذه الخسارة ظلت كما هى غير إسلامية بأقل من ٥٠٪ من مجموع سكانها .

(ج)دول كانت ضمن وحدات سياسية استعمارية كبيرة قبل التقسيم والاستقلال (أفريقيا الغربية الفرنسية) ظهرت بعد التقسيم دولا إسلامية وظلت على إسلاميتها حتى عام ١٩٧٣ ، وكلها كسبت الكثير فى زيادة نسبة المسلمين فى هذه الفترة .

(د) دول كانت ضمن وحدات سياسية استعمارية كبيرة قبل التقسيم والاستقلال (أفريقيا الاستوائية الفرنسية) وكانت غير إسلامية عام ١٩٦١ ، ثم كسبت الكثير فأصبحت إسلامية عام ١٩٧٣ ، بحكم أن نسبة المسلمين بها بلغت ٥٥٪ فأكثر من جملة سكانها (داهومى ، توجو ، ساحل العاج ، أفريقيا الوسطى ، الكمرون) . وهذه هى مناطق الكسب الجديدة وانتشار الإسلام عدداً ومساحة فى أفريقية جنوب الصحراء . يضاف إلى هذه المجموعة الحبشة (بما فيها أريتريا) وتنزانيا (تنجانيقا +

(×) أنظر : سليمان خاطر ، مدن شمال أفريقيا ، دراسة تحليلية .
(تحت النشر — مجلة البحوث والدراسات العربية — معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الثامن) .

زنزبار + بمبا) على أنهما كانتا غير إسلامية وأصبحت وحدات سياسية إسلامية عام ١٩٧٣ بحكم أوضاعها السياسية الحالية وضم مناطق إسلامية لكل منها .

والخلاصة : اتضح من دراسة الجدول ككل أن الإسلام كسب فى كل الدول الأفريقية بعامة ويسير باضطراد بدليل ظهور نسبة التغاير كلها بالإيجاب (+) ولم تظهر بالسالب (—) إلا فى حالات صغيرة . ومن ثم يمكن أن نقرر أن الإسلام آخذ فى الكثرة عدداً والانتشار مساحة فى القارة الأفريقية ، وأن هذه الزيادة المئوية لا يمكن إرجاعها إلى الزيادة الطبيعية فقط فى السكان ولكن أيضاً إلى زيادة عدد المسلمين بالدول وهذا على حساب النقص فى نسبة اللامسلمين بها على مستوى القارة بعامة والدول بخاصة .

نظرة إلى المستقبل

لقد ذهب بعض الباحثين إلى القول — بعد دراسة عرض توزيعات الأديان فى أفريقية — بأن مصير القارة كلها يتوقف على نتيجة اللقاء بين زحف الإسلام من الشمال والشرق والمسيحية من الجنوب . ولعل الدراسة السالفة لتوزيع الإسلام فى القارة الأفريقية قد بينت لنا سعة انتشاره بها إلى أبعد الحدود ، فقد تحرك الإسلام نحو قلب القارة . فقد اخترق نطاق الغابات ، كما انتشر على طول الساحل فى غربى القارة ودخل مع بعض المهاجرين إلى الكنغو . أما فى شرق القارة فقد نفذ الإسلام إلى جنوب السودان وهضبة البحيرات وتدفق إلى قلب هضبة الحبشة، وتخطى ساحل شرق القارة إلى المناطق الداخلية إلى كينيا وتنزانيا . ودخل الإسلام جنوب القارة مع المهاجرين المسلمين من سكان الهند ولا زال ينتشر حتى اليوم إلى آفاق جديدة .

وقد حاول الجغرافيين المسلمين وصف العالم الإسلامى وتحديده فى القرن العاشر الميلادى . وقد اتسعت رقعة الإسلام كثيراً منذ هذا القرن وانتشر فى مناطق كثيرة لم يكن يعرفها الجغرافيون المسلمون فى القرون الوسطى . كما حاول بعض الجغرافيين فى العالم الغربى التقليل من شأن العالم الإسلامى أثناء الحرب العالمية الثانية ووصفه بأنه نطاق صحراوى فقير فى موارده الطبيعية وسكانه متخلفون ولا خطر منهم على جيوش

الحلفاء المحاربة(١) ولعل دراسة وجوه النشاط الإقتصادى المختلفة فى العالم الإسلامى وخاصة فى سنوات العصر – تثبت عكس ذلك .

وبعد الحرب العالمية الثانية حصل على استقلاله كل الدول الإسلامية فى شمال غرب أفريقية وجمهورية السودان ، ثم حدثت موجة الإستقلال تجاه الجنوب فوق أفريقيا على المسلمين جنوب الصحراء ، حيث حصلت معظم الدول الإسلامية على إستقلالها خلال العقد السابق (بعد عام ١٩٦٠) . وهذا هو نطاق السافانا الأفريقى الذى يمتد عرضياً فى القارة إلى الجنوب من الدول الأفريقية الإسلامية (المجموعة الأولى)،وهو النطاق ، الذى أخذ الإسلام ينتشر فيه انتشاراً حضارياً خلال صلات الشمال الإسلامى بالمجتمعات الوثنية فى الدول الحديثة الإستقلال فى غرب أفريقيا ووسطها،ولا شك أن الإسلام فى القارة يكسب المزيد من أفراد هذا النطاق باستمرار الأمر الذى يعوض ما يخسره العالم الإسلامى عددياً فى نطاقات أخرى من العالم أو فى بعض الدول الأفريقية ، ففى كل دول النطاق الأوسط من أفريقيا من الصومال شرقاً إلى السنغال غرباً بالإضافة إلى الدول العربية فى الشمال ، توجد حياة إسلامية تجمع بين كل شعوب القارة رغم إختلاف لغاتهم ولهجاتهم ولونهم . ومن الطبيعى بعد الاستقلال – أن تحاول هذه الدول الإسلامية فى تقوية علاقاتها .

ولا يفوتنا هنا أن نقدر عدد المسلمين بالقارة الأفريقية فى نهاية القرن الحالى (عام ٢٠٠٠) . فالمسلمون ٢٣٩ مليون نسمة (عام ١٩٧٣ يمثلون ٦٠,٥٪ من جملة سكان القارة) . وبناء على معدلات الزيادة الطبيعية لسكان العالم فيما بين ١٩٥٠ – ١٩٦١ البالغة ١,٨٪ وبافتراض أن المسلمين سيتزايدون بنفس المعدل رغم أن معدل الزيادة السنوى فى آسيا وأفريقيا حيث يوجد أكبر نسبة من السكان المسلمين فى العالم يرتفع عن المعدل العالمى ككل(٢) سيصبح عدد المسلمين فى أفريقيا

(١) Bowman, I., (1944) PP. 164—65.

(٢) Demographic Yearbook, 1962, Table 2, p. 124

٣٥٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ م ، يمثلون ٦٣٪ تقريباً من جملة سكان القارة فى ذلك الوقت ، والحقيقة الهامة التى لا يمكن أن نغفل عنها هى أن الإسلام له رصيد كبير فى أفريقية .

فالإسلام فى أفريقية قوة كبرى فى هذه القارة الناهضة ، قارة المستقبل ليس فقط من حيث العدد – كما سبق – بل من حيث أثر المسلمين البالغ فى النشاط الثقافى والإقتصادى والإجتماعى فى شعوب القارة .

جدول (١) : نسبة التغاير للدول الإسلامية والمسلمين فى أفريقيا

١٩٦١ (١)			١٩٦٨ (٢)			١٩٧٣ (٣)		
عدد الدول	عدد المسلمين بها (مليون نسمة)	% من جملة سكانها (تقريبا)	عدد الدول	عدد المسلمين بها (مليون نسمة)	% من جملة سكانها (تقريباً)	عدد الدول	عدد المسلمين بها (مليون نسمة)	% من جملة سكانها (تقريباً)
٢٢ – إسلامية ٢٨–غير إسلامية	٩٩,٦ ١٦,١	٧٦,– ١٣,–	١٧ – إسلامية ١٩ – غير إسلامية	١٢١,٦ ٣١,٣	٧٣,– ٣٠,–	٢٦ – إسلامية ٢٠–غير إسلامية	٢١٥,٧ ٢٣,٤	٨٠,٥ ١٨,–
إجمالى عدد المسلمين بالقارة	=١١٥,٧ (مليون نسمة)	٤٥,٤ % من جملة سكان القارة	إجمالى عدد المسلمين بالقارة	١٥٢,٩ =+١,٥ (*) ١٥٤,٤ (مليون نسمة)	٥٧,– % من جملة سكان القارة	إجمالى عدد المسلمين بالقارة	٢٣٩,١ (مليون نسمة)	٦٠,٥ % من جملة سكان القارة

المصدر : الجدول من المصادر التالية :

(١) Proctor. J. H. (1965). Table. PP. 192—193. and & . – حسن إبراهيم حسن ، (١٩٦٤) ، جدول ص ٢١١ – ٢١٢ .
After : — Ready Information About Africa (Mission Information Centre. St. Edward's College. London. 1962). 2 — Ready Information About Africa Report, Vol. 8. (March. 1963). P. 14. . . . . – (استخرجت أرقام ١٩٦١ من متوسط الجداول بالمصدرين)

(٢) تقويم العالم الإسلامى ، (١٩٧٠) ، ص ٢٧ – ٣٨ .

(٣) World Muslim Gazetteer. 1975 Edition. & — U. N. Demographic Yearbook. 1973.. N. Y. 1974.

(*) ذكر المصدر أنه يجب أن نضيف ١,٥ مليون مسلم يمثلون أقليات إسلامية صغيرة فى دول أفريقية أخرى غير إسلامية وهى ١٣ وحدة سياسية معظمها دول غير مستقلة لم ترد فى الجدول .

جدول (٢) : نسبة التغاير للمسلمين ببعض دول أفريقيا

مسلسل	الدولة		النسبة المئوية للمسلمين من جملة السكان			نسبة التغاير ٪	
			١٩٦١	١٩٦٨	١٩٧٣	+	(-)
١	مصر	(١)	٩٢	٩٢	٩٣	١	٠٠
٢	ليبيا		٩٥	٩٥	٩٩,٥	٤	٠٠
٣	تونس		٩١	٩٣	٩٥	٤	٠٠
٤	الجزائر		٨١	٩٢	٩٨	١٧	٠٠
٥	المغرب		٩٤	٩٤	٩٩	٥	٠٠
٦	السودان	(٢)/أ	٧٤	٨٢	٨٥	١١	٠٠
٧	نيجيريا		٦٢	٥٢	٧٥	١٣	٠٠
٨	سيراليون	(٢)/ب	٢٣	٢٠	٦٥	٤٢	٠٠
٩	غانا		٥٠	٦	٣٠	٠٠	٢٠
١٠	كينيا		٧	٢٢	٣٠	٢٢	٠٠
١١	أوغندا		١	١٢	٣٦	٣٥	٠٠
١٢	موريتانيا	(٣)	٩٩	٩٠	١٠٠	١	٠٠
١٣	مالي		٧٤	٦٥	٩٠	٢٦	٠٠
١٤	النيجر		٨٠	٦٨	٩١	١١	٠٠
١٥	السنغال		٧٣	٦٠	٩٥	٢٢	٠٠
١٦	فولتا العليا		٥١	٤٠	٥٦	٥	٠٠
١٧	تشاد		٦٩	٦٠	٨٥	١٦	٠٠
١٨	داهومي	(٤)/أ	١١	١٥	٦٠	٤٩	٠٠
١٩	توجو		٤	١٠	٥٥	٥١	٠٠
٢٠	ساحل العاج		٢١	٣٥	٥٥	٣٤	٠٠
٢١	أفريقيا الوسطى		٧	٢٠	٥٥	٤٨	٠٠
٢٢	الكمرون		٣٦	٣٥	٥٥	١٤	٠٠
٢٣	الجابون	(٤)/ب	٢٤	لم ترد في الجداول	٤٥	٢١	٠٠
٢٤	مالاوي		لم ترد في الجداول	٤٠	٣٥	٠٠	٥
٢٥	ليبريا		١٧	٢٦	٣٠	١٣	٠٠
٢٦	الحبشة + اريتريا	(٥)	٣٠	٤٩	٦٤	٣٤	٠٠
	تنجانيقا		(٢٠	٤٠	٦٥	٤٢	٠٠
٢٧	تنزانيا +		٩٩)= ٢٣				
٢٨	روديسيا	(٦)	٣٤	لم ترد في الجداول	١٥	٠٠	١٩

المصدر : الجدول من مصادر الجدول السابق مع تعديلات .

جدول (٣) : المسلمون واللا مسلمون فى دول أفريقيا

(تقدير سنة ١٩٧٣)

مسلسل	الدولـــة	المساحة ألف ك.م	السكان (الف نسمة)	تاريخ تقدير الأمم المتحدة	المسلمون (ألف نسمة)	النسبة المئوية	تاريخ عضوية الأمم المتحدة
	(١) الدول الإسلامية المستقلة :					٪	
١	الجزائر	١,٥٠٠	١٥,٧٠٠	١٩٧٣	١٥,٣٨٦	٩٨	١٩٦٢
٢	الكمـــرون	٤٧٧	٦,٠٠٠	»	٣,٣٦٥	٥٥	١٩٦٠
٣	جمهورية أفريقيا الوسطى	٦١٨	١,٦٤٠	»	٩٠٢	٥٥	١٩٦٠
٤	تشـــاد	١,٢٨٩	٣,٩٩٩	»	٣,٤٠٠	٨٥	١٩٦٠
٥	داهـــومى	١١٥	٢,٩٠٩	»	١,٧٤٦	٦٠	١٩٦٠
٦	جمهورية مصر	١,٠٠٠	٣٥,٩٠٠	»	٣٣,٣٨٧	٩٣	١٩٤٥
٧	الحبشة+اريتريا	١,٢٢١	٢٦,٥٩٨	»	١٧,٢٨٩	٦٤	١٩٤٥
٨	جمبيـــا	١٠	٣٨٤	تقدير الحكومة	٣٢٧	٨٥	١٩٦٥
٩	غينيـــا	٢٤٦	٤,٢٥٩	١٩٧٣	٤,٠٤٧	٩٥	١٩٥٨
١٠	غينيا بساو	٣٦	٨١٠	١٩٧٢	٥٦٧	٧٠	١٩٧٤
١١	ساحل العاج	٣٢٢	٨٤٥	١٩٧٣	٢,٤٨٤	٥٥	١٩٦٠
١٢	ليبيا	١,٧٥٩	٢,١٧٨	٢,١٨ »	٢,١٧٨	١٠٠	١٩٥٥
١٣	مـــالى	١,٢٤٠	٥,٣٩٢	»	٤,٨٥٣	٩٠	١٩٦٠
١٤	موريتانيا	١,٠٣٠	١,٢٢٧	»	١,٢٢٧	١٠٠	١٩٦١
١٥	المملكة المغربية	٤٤٦	١٦,٩٩٥	»	١٦,٨٢٦	٩٩	١٩٥٦
١٦	النيجـــر	١,٢٧٢	٤,٣٣٥	»	٣,٩٦٣	٩١	١٩٦٠
١٧	نيجيريـــا	٩٢٧	٧٩,٧٥٩	تعداد سنة ١٩٧٣	٥٩,٨٢٠	٧٥	١٩٦٠
١٨	سنغـــال	١٩٦	٤,٠٢٠	١٩٧٣	٣,٨١٩	٩٥	١٩٦٠
١٩	سيراليـــون	٧٣	٢,٧٦٩	»	١,٨٠٠	٦٥	١٩٦١
٢٠	جمهورية الصومال الديمقراطية	٧٠٢	٣,٩٥٠	تقدير الحكومة ١٩٧٣	٣,٩٥٠	١٠٠	١٩٦٠
٢١	الســـودان	٢,٥١٥	١٦,٩١١	تعداد سنة ١٩٧٣	١٤,٣٧٥	٨٥	١٩٥٦
٢٢	جمهورية تنزانيا الاتحادية (زنزبار+بميا)	٩٤٣	١٤,٣٨٠	١٩٧٣	٩,٣٤٧	٦٥	١٩٦١
٢٣	توجـــو	٥٧	٢,١٢٠	»	٩,١٦٦	٥٥	١٩٦٠
٢٤	تونـــس	١٦٥	٥,٥٢١	»	٥,٢٤٥	٩٥	١٩٥٦
٢٥	فولتا العليا	٢٧٥	٥,٥١٤	»	٣,٨٧٩	٥٦	١٩٦٠
	(٢) الدول الإسلامية تحت حكم غير إسلامى						
٢٦	جزر القمر	٢	٢٩٠	—	٢٨٦	٩٥	تحت الفرنسى
	الصحراء الاسبانية	٢٧٤	٧٦	—	٧٣	٩٥	« الاسبانى
	اريتريـــا	١١٩	٣,٠٠٠	—	٢,٢٥٠	٧٥	« أثيوبيا
	جملة الدول الإسلامية	١٨,٧٢٠	٢٦٨,٢٨٨	—	٢١٥,٧٠٧	٨٠,٥	

تابع – جدول (٣)

	الدولة	المساحة ألف كم ٢	السكان (الف نسمة)	تاريخ تقدير الأمم المتحدة	المسلمون (الف نسمة)	النسبة المئوية	تاريخ عضوية الأمم المتحدة
	(٣) الدول غير الإسلامية :						
٢٧	أنجولا	١,٢٥١	٥,٨٠٠	١٩٧٣	١,٤٥٠	٢٥	(برتغالية)
٢٨	بتسوانا	٥٧١	٦٧٠	»	٣٤	٥	١٩٦٦
٢٩	بوروندى	٢٨	٣,٦٠٠	»	٧٢٠	٢٠	١٩٦٢
٣٠	الكنغو	٣٤٢	١,٠٠٠	»	١٥٠	١٥	١٩٦٠
٣١	الجابون	٢٦٦	٥٢٠	»	٢٣٤	٤٥	١٩٦٠
٣٢	غانا	٢٣٩	٩,٣٦٠	»	٢,٨٠٨	٣٠	١٩٦٠
٣٣	كينيا	٥٨٥	١٢,٤٨٠	»	٣,٦٨٢	٣٠	١٩٦٣
٣٤	ليبيريا	١١٢	١,٦٦٠	»	٤٩٨	٣٠	١٨٤٧
٣٥	ليسوتو	٣٠	١,٢٠٠	»	١٢٠	١٠	١٩٦٦
٣٦	مالاجاشي	٥٩٣	٦,٧٥٠	»	١,٣٥٠	٢٠	١٩٦٠
٣٧	مالاوى	٩٤	٤,٧٩٠	»	١,٦٧٧	٣٥	١٩٦٤
٣٨	موريشيوس	٢	٨٣٠	»	١٤١	٢٠	بريطانية
٣٩	موزمبيق	٧٧٤	٨,٨٢٠	»	٢,٢٠٥	٢٩	برتغالية
٤٠	زامبيا	٨٢٧	٦٧٠	»	٣٤	٥	١٩٦٠
٤١	جنوب أفريقيا	١,٢٢٨	٢٣,٧٢٠	»	٤٧٤	٢	١٩٣١
٤٢	سوازيلاند	١٧	٤٦٠	»	٤٦	١٠	بريطانية
٤٣	أوغندة	٢٤٤	١٠,٨١٠	»	٣,٨٨١	٣٦	١٩٦٢
٤٤	زائيرى	٢,٣٤٥	٢٣,٨٣٦	»	٢,٣٨٤	١٠	١٩٥٩
٤٥	زامبيا	٦٥٥	٤,٦٤٠	»	٦٨٦	١٥	١٩٦٤
٤٦	روديسيا	٣٩١	٥,٩٠٠	»	٨٨٥	١٥	بريطانية
	جملة الدول غير الإسلامية	١٠,٥٩٨	١٢٧,٥١٦	–	٢٣,٤٦٩	٪١٨	

الإجمالى :

	فى العالم	فى أفريقيا	النسبة المئوية من العالم
– جملة المسلمين فى الدول الإسلامية	٦٧٥,٢٨٧,٠٠٠	٢١٥,٧٠٧,٠٠٠	٪٣٢
– جملة المسلمين فى الدول غير الإسلامية	٢٢٩,٦٦٠,٠٠٠	٢٣,٤٦٩,٠٠٠	٪١٠
– جملة المسلمين	٩٠٤,٩٤٧,٠٠٠	٢٣٩,١٧٦,٠٠٠	٪٢٦,٤

– النسبة المئوية لمسلمى القارة من جملة سكانها ٦٠,٥ ٪ (٣٩,٥ ٪ لغير المسلمين) .

– النسبة المئوية لمساحة أفريقيا الإسلامية من جملة مساحة القارة ٦٥,٥٪ (٣٤,٥٪ للدول غير الإسلامية)

(*) —World Muslim Gazetteer. 1975 Edition.
—U· N. Demograbhic Yearbook. 1973. N. Y. 1974.

شكل (١)

توزيع الأسلام في القارة الأفريقية

دول إسلامية (أكثر من ٥٠٪ مسلمون)
- أكثر من ٨٠٪
- من ٦٠ – ٨٠٪
- „ ٥٠ – ٦٠٪

أقل من ٥٠٪ مسلمون
- „ ٢٥ – ٥٠٪

أقليات إسلامية
- أقل من ٢٥٪

حدود أرض الإسلام في إفريقية

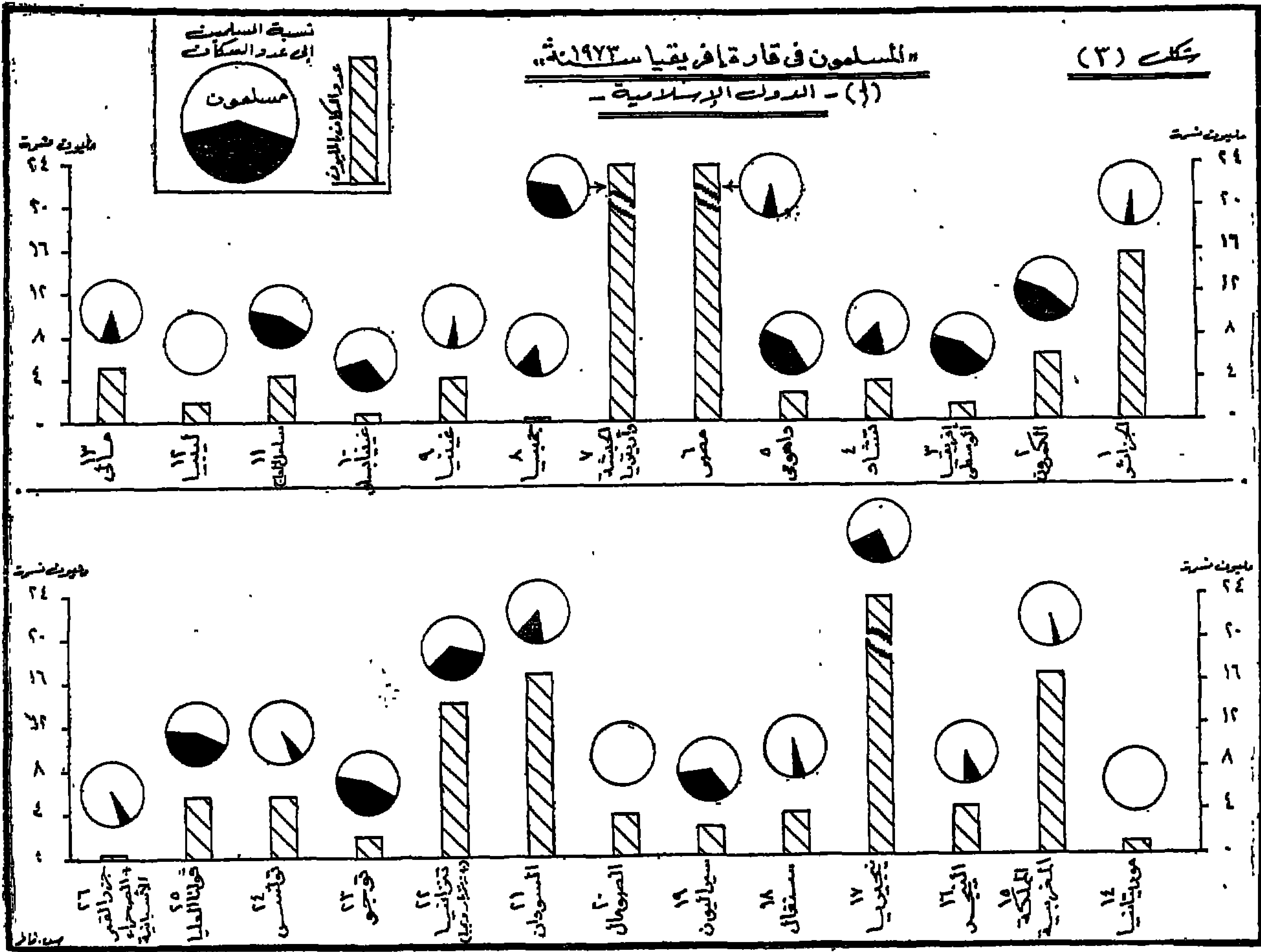
مقياس الرسم:
٥٠٠ كم ٥٠٠ ١٠٠٠ كم

البحر المتوسط
المحيط الأطلنطي
ليبيا
مصر
مالي
النيجر
تشاد
السودان
أثيوبيا
الصومال
كينيا
تنزانيا
زائير
انجولا
زامبيا
روديسيا
بتسوانا
ناميبيا
جمهورية جنوب إفريقيا
مدغشقر
غانا

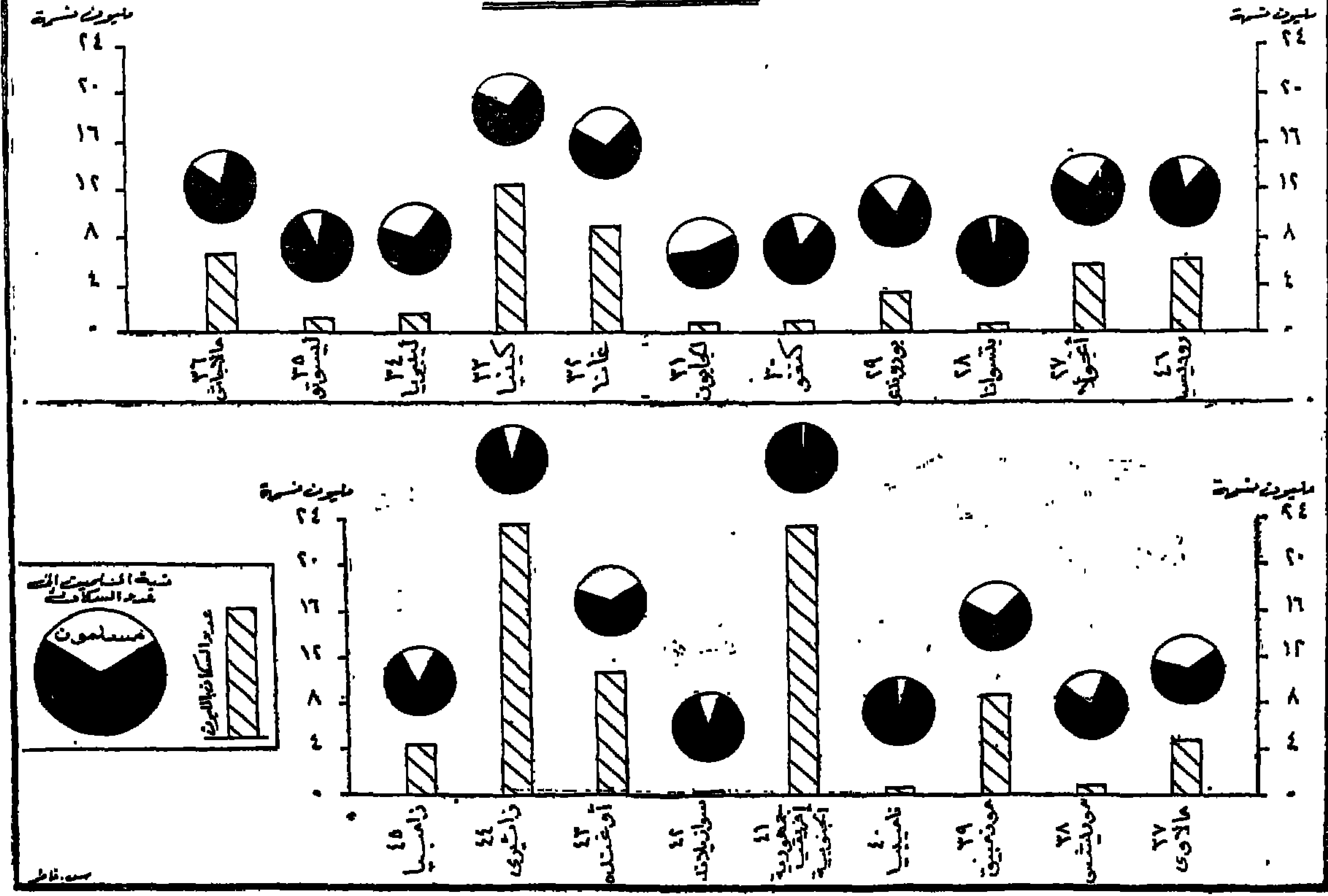
شكل (٢)

مداخل الإسلام وطرق انتشاره في إفريقية

مداخل وطرق انتشار الإسلام



شكل (٢)
«المسلمون في قارة إفريقيا سنة ١٩٧٣م»
(أ) - الدول الإسلامية -
نسبة المسلمين إلى عدد السكان
مسلمون
عدد السكان بالمليون
مليون نسمة
٠ ٤ ٨ ١٢ ١٦ ٢٠ ٢٤
١ الجزائر
٢ الكمرون
٣ إفريقيا الوسطى
٤ تشاد
٥ داهومي
٦ مصر
٧ الحبشة وأريتريا
٨ جمبيا
٩ غينيا
١٠ غينيا بساو
١١ ساحل العاج
١٢ ليبيا
١٣ مالي
١٤ موريتانيا
١٥ المملكة المغربية
١٦ النيجر
١٧ نيجيريا
١٨ سنغال
١٩ سيراليون
٢٠ الصومال
٢١ السودان
٢٢ تنزانيا
٢٣ توجو
٢٤ تونس
٢٥ فولتا العليا
٢٦ جزر القمر + الصحراء الأسبانية


شكل (٣)
« المسلمون في قارة إفريقيا سنة ١٩٧٣ »
(ب) - الدول غير الإسلامية -
مليون نسمة
٢٤
٢٠
١٦
١٢
٨
٤
٠
٣٦ مالاجاش
٣٥ ليسوتو
٣٤ ليبيريا
٣٣ كينيا
٣٢ غانا
٣١ الجابون
٣٠ كنغو
٢٩ بوروندي
٢٨ بتسوانا
٢٧ أنجولا
٤٦ روديسيا
٤٥ زامبيا
٤٤ زائيري
٤٣ أوغندة
٤٢ سوازيلاند
٤١ جمهورية إفريقيا الجنوبية
٤٠ ناميبيا
٣٩ موزمبيق
٣٨ موريشيس
٣٧ مالاوي
نسبة المسلمين إلى عدد السكان
مسلمون
عدد السكان بالمليون

شكل (٤)

« الدول الإسلامية وغير الإسلامية في إفريقيا (تقدير سنة ١٩٧٣) »

ملحوظة: (١) - أرقام الدول طبقاً للترتيب الوارد في جدول (٣) وشكل (٣).

(٢) - الخطأ المسموح به في النسبة المئوية (±٥٪)، [Standard Deviation].

المراجع

أولا : المراجع العربية

١ — إبراهيم على طرخان : إمبراطورية غانة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٠ . (الفصل الثانى: ص ص ٤١ — ٥٠،« غانة الإسلامية »).

٢ — « « « دولة مالى الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣ — جمال حمدان : إفريقيا الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٤ — « « : العالم الإسلامى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٥ — جمعية الدراسات الإسلامية : تقويم العالم الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٦ — حامد عمار : علاقات الدولة المملوكية بالدول الإفريقية . (رسالة غير مطبوعة) .

٧ — حسن إبراهيم حسن : إنتشار الإسلام فى القارة الإفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (الطبعة الثانية) .

٨ — « « « : إنتشار الإسلام والعربية فيما يلى الصحراء الكبرى وشرق القارة الإفريقية وغربها ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٩ — حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية فى إفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، (الجزء الأول — الطبعة الثانية) .

١٠ — « دائرة المعارف الإسلامية » : الترجمة العربية عن الأصل الإنجليزى ، نقلها إلى العربية : (محمد ثابت الفندى—أحمد الشنتناوى — إبراهيم زكى خورشيد— عبد الحميد يونس) .

(The Encyclopaedin of Islan, Leiden, 1960.)
(— Vol. I & II,London, 1960 . (Luzac & Co.)
(Vol . III, Paris, 1971) .

١١ — زاهر رياض : الإسلام فى أثيوبيا ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٢ — سبنسر ترمنجهام : الإسلام فى شرق إفريقيا ، ترجمة وتعليق :) محمد عاطف النواوى) ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٣ — صابر طعيمة : الإسلام ومشكلات السياسة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

١٤ — عبد الرحمن زكى : الإسلام والمسلمون فى شرق إفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (مجموعة محاضرات ألقيت فى معهد الدراسات الإسلامية) .

١٥ — « « « المسلمون فى العالم اليوم ، (خمسة أجزاء) . القاهرة ،١٩٥٨ — ١٩٦٠ .

١٦ – عبد العزيز كامل : « وجهة الإسلام فى القارة الإفريقية » ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٦ ، السنة الثانية ، ص ص ٩٤ – ١١١ .

١٧ – عبده بدوى : مع حركة الإسلام فى إفريقيا ، « دراسة من خلال الدول التى قامت قبل الاستعمار ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٨ – فتحى غيث ، الاسلام والحبشة عبر التاريخ ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

١٩ – محمد صبحى عبد الحكيم : « خريطة إفريقية السياسية فى السنوات العشرة الأخيرة ١٩٥١ – ١٩٦٠ » الجمعية الجغرافية المصرية – المحاضرات العامة – الموسم الثقافى لسنة ١٩٦١ .

٢٠ – محمد محمود الصواف : رحلاتى إلى الديار الإسلامية القسم الأول : إفريقيا المسلمة ، بيروت ١٩٧٥ .

٢١ – محمد طه أبو العلا : جغرافية العالم الإسلامى القاهرة ١٩٦٨ . (الطبعة الرابعة) :

(الفصل الأول : العالم الإسلامى ص ص ١ – ١٢)
(الفصل الثانى : القارة الإفريقية ص ص ٣١ – ٣٩)

٢٢ – مصطفى محمد مسعد : الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، (الفصل السابع : إنتشار الإسلام والثقافة العربية فى النوبة، ص ص ١٤٢ – ١٨٣) .

٢٣ – هوبير ديشان : الديانات فى إفريقية السوداء ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٢٤ – يوسف أحمد : الإسلام فى الحبشة ، القاهرة ، ١٩٣٥.

ثانيا : المراجع غير العربية

1. Baulin J.. The Arab Role Rcle in Africa, Penguin African Library, 1962
2. Boyd, Andrew, An Atlas of World Affairs, New York, 1962. (4th. Ed.).
3. Bowman, I., "The Mohammedan World", *The Geographical* Review, Jan. 1944, pp. 164—65.
4. Fage, J.D., An Atlas of African History, Londcn, 1958.
5. Fage, J.D., An Introduction to the History of West African, Cambridge, 1955.
6. Gunther, J., Inside Africa, London, 1955.
7. Hazard, H.W., Altas of Islamic History, U.S.A., 1954.
8. Hashmi, A.A., Muslems in the World, Begum Aisha Bawamy, Educa- - tional Trust, Karachi, 1957.
9. Horrabin, J.F., An Atlas of Africa, New York, 1961. (2nd. & Rev. Edition).
10. Jarrett, H.R., Africa, London, 1970.
11. Kamel, A.A., "The Face of the Moslem World", *Bul. Soc. De Geog. d'Egypte*, 38, 1965. pp. 129—153.
12 Lewis, I.M., (Ed.), Islam In Tropical Africa, London 1960.
    A) Trimingham, J.S., The phases of Islamic Exponsion and Islamic Culture Zonesin Africa, pp. 127—143.
    B) Yusuf Fadl Hasan, The penetration of Islam in the Eastern. Sudan, pp. 144—159.
    C) Stevenson, R.C., Some aspects of the Spread of Islam in Nuba Mountains, pp. 208—232.
13. Proctor, J. Harris, Islam and International Relations, London, 1965.
    A) Majid Khadduri, The Islamic Theory of International Relations, pp. 24—39.
    B) Vernon McKay, The Impact of Islam on Relations Among the New African States, pp. 158. 193.
14. Prothero, R.M., (Ed.), A Geography of Africa, London, 1973.
15. Triminigham, J.Spencer, A History of Islam in West Afiican, London 1970.
    — Trimingham, J.Spencer, A History of, Islam in East Africaa, Oxford 1964.
— Trimingham, J. Spencer A History of, Islam in Ethiopia, London, 1952.
— Trimingham, J. Spencer A History of, Islam in The Sudan., London, 1949.
16. Von Grunebaum, G.E., Classical, London, 1970. (Translated by, Katherine Watson.).
17. "World Muslim Gazeteer, " 1975 Edition. (Khalid Ikramullah, Editor, Umma publishing House, Karachi, Pakistan.)—(Al-Kaimi Press).
18. Worldmark Encyclopaedia of the Nations, New York, 1963.
19. United Nations, Demographic Yearbook, New York, 1962 and 1973.

الاتجاهات الحديثة للنظام السياسى فى السودان

بين الواقع وتقنين الفكر السياسى المايوى

(القسم الثانى)

للدكتور احمد عامر

ثانيا – تفسير وتحليل النظام السياسى المعاصر فى السودان

إذا حاولنا تحليل النظام السياسى فى السودان أو تفسيره لاتضح لنا أنه يتميز بعدة خصائص أهمها :

١ – النظام الرئاسى

إذا حاولنا تحليل طبيعة السلطة فى المجتمع السودانى القديم للوصول إلى تحديد ملامح رئيسية للتراث السياسى فى السودان نجد أن الحياة فى هذا المجتمع كانت تقوم على رابطة جماعية Communal فى شكل قبلى تربطه صلات العرق والدم ، ومثل هذه العلاقات الأسرية وعلاقات الإنتاج الزراعى والرعوى تكون طبيعة السلطة ومقوماتها على أساس أبوى Paternalistil وعلى أساس فارق السن Age Group واختلاف الجنس وتنعكس هذه المقومات فى تاريخ السودان المعاصر فى التجمعات الأسرية والعشائرية والقبلية وتنعكس على نطاق المجتمع السياسى ككل فى المؤسسات التعليمية والأنظمة الإجتماعية ، ولذا ظهرت صور قيادات فردية كرزماتية Charismatic فى شكل القائد المظفر والزعيم المنقذ والمهدى المنتظر مما مكن هذه القيادات من أن تتمتع بسلطات مطلقة ومن ثم إحراز انتصارات كبيرة وإجراء تغييرات ثورية جذرية فى المجتمع السودانى . هذا التراث يشير إلى مقوم أساسى فى النظام السياسى السودانى وهو طبيعة القيادة الرئاسية فى المجتمع السودانى .

ويبدو أن هذا المقوم هو سبب فشل تجربة النظام البرلمانى فى السودان ، لأنه لا يمثل السيادة الشعبية فى شكلها المباشر أو فى إطار التفويض ويقوم على توازن قوى ائتلافية مما عرضه للمناورات والمساومات والانقسامات وعدم الانضباط وعدم الاستقرار(١) .

---

(١) د . محمد عثمان أبو ساق ، النظام الرئاسى فى الدستور ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٩ .

تقوم التجربة البرلمانية فى السودان على نظام الفصل بين السلطات مع وضع السيادة فى الجهاز الرياسى الذى لم يكن يمثل الشعب صاحب السيادة الحقيقية ، ومن هنا كان ضعف النظام البرلمانى لأنه فى هذه الحالة يعنى أن النظام قد ضحى بنظرية السيادة الشعبية إذا لم يمارسها جهاز يمثل الشعب ، ومن ثم أضحت الأجهزة الأخرى هى مركز الثقل الحقيقى فى النظام البرلمانى مع عدم تمثيلها للشعب كله فالجهاز التشريعى والجهاز التنفيذى بل والتنظيم الحزبى أيضاً لم تتمكن من أن تدعى التمثيل القومى العريض .

ومن هنا يمكن القول أن السيادة كانت شكلية تتمثل فى التصديق على القوانين وإيفاد وإستقبال المبعوثين الدبلوماسيين فقط بينما يخرج العمل السياسى من دائرة أوامر الجهاز الرئاسى وتوجيهاته ، فقد لوحظ أن قيادة الجهاز التنفيذى كانت فى يد البرلمان إلى جانب تعيين وعزل رئيس الوزراء .

ورغم شعور ثورة أكتوبر بالحاجة إلى السيادة الشعبية إلا أنها جاءت بنظام رئاسى فى برلمانه شبيهاً إلى حد ما بالنظام البرلمانى الأول وكان رغم الإشارة إلى أن الجهاز الرئاسى هو أعلى سلطة فى الدولة وله قيادة الجيش إلا أنه فى حقيقة الأمر كان خاضعاً فى أعماله لإرشادات مجلس الوزراء(١) ومسئولا أمام الجمعية التأسيسية(٢) التى تعينه ولها مع السلطة القضائية حق عزله(٣) إلى جانب ذلك فقد كان أعضاء مجلس السيادة لا يتخذون القرارات إلا بالأغلبية الأمر الذى كان يقيدهم كثيراً ويعرضهم للمساومات الحزبية مما يضعف من عنصر السيادة بطبيعته إذ يقوم على سياسة حزبية وطائفية وعشائر ية متصارعة .

وكرد فعل لفشل التجربة البرلمانية فى السودان وعدم مواءمتها للتراث السياسى السودانى أخذت ثورة مايو بالنظام الرئاسى الذى يمكن من سرعة إتخاذ القرارات والتحرك السريع وضمان سرية القرارات الحيوية خاصة فى دولة نامية كالسودان تتطلب المزيد من الاستقرار علاوة على انتماء هذه الدولة إلى منطقة قلق وعدم

---

(١) المادة ١٢ من الدستور المؤقت ، تعديل سنة ١٩٦٤ .

(٢) المادة ١٣ من المصدر نفسه .

(٣) المادة ١٩ من المصدر نفسه .

إستقرار سياسى . ولذا فقد حرص الأمر الجمهورى الخامس والدستور الدائم على دعم الجهاز الرئاسى وتركيز السلطات فيه بشكل يكفل له الفعالية والقدرة على ممارسة السيادة ورعاية مصالح الأمة . وذلك لأن النظام الرئاسى يتضمن جوانب إيجابية هامة :

أولها : أن ثورة مايو دعمت اللامركزية فى الحكم باقامة مؤسسات الحكم الشعبى المحلى ومنح الجنوب الحكم الإقليمى الذاتى ومن ثم فقد كان من الضرورى من ناحية أخرى تأكيد وحدة السودان وقومية الحكم . والنظام الرئاسى يضمن تحقيق هذين الهدفين وذلك فى تحقيق الإستقرار من خلال الوحدة القومية التى تبدو فى تمثيل رئيس الجمهورية للسيادة الشعبية والإرادة الشعبية تمثيلا حقيقياً عن طريق التفويض مما يجعله رمزاً للأمة والوطن فى الداخل والخارج(١) .

ثانيها : تأكيد سيادة الشعب على مستوى المشاركة الجماهيرية المباشرة فى العمل السياسى وعن طريق التفويض المباشر فى إنتخاب رئيس الجمهورية .

ثالثها : تركيز السلطة فى يد الرئيس يمكن من الاستقرار الإقتصادى وتحقيق التنمية القومية .

فرئيس الجمهورية رمز الوحدة الوطنية والسيادة وممثل لإرادة الشعب وهو مسئول عن حماية انتصاراته ومكاسبه(٢) . كما أنه يمثل السيادة فى الداخل والخارج بتفويض من الشعب ويختص بالسلطة التنفيذية ويشارك فى سلطة التشريع بل أنه ينفرد بالتشريع فى غياب مجلس الشعب(٣). ويجب أن نشير فى هذا الصدد إلى أن ذلك لايعنى أن سلطة الجهاز الرئاسى تطغى على السلطة التشريعية وتسلبها اختصاصاتها إذ أن مجلس الشعب يقوم فى إطار تحالف قوى الشعب العامل لذا فقد منح المجلس حق مراقبة الجهاز التنفيذى (رئيس الوزراء والوزراء) ومساءلته عن أدائه العام(٤)

---

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، النظام الرئاسى فى الدستور ، مرجع سابق ص ٣٠ .

(٢) المادة ٧٢ من الدستور الدائم .

(٣) المادة ١٢٥ من الدستور الدائم .

(٤) المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من الدستور الدائم .

فكلا من الجهاز الرئاسى والتشريعى والتنفيذى يقوم على قاعدة التنظيم الواحد (الاتحاد الإشتراكى السودانى).

ومهما يكن من أمر فإنه فى النظام الرئاسى تتمتع السلطة التشريعية باستقلال تام عن السلطة التنفيذية خاصة من حيث عدم إمكانية تقرير حلها، كما أن السلطة التنفيذية تتمتع بالميزة ذاتها من حيث عدم إمكانية سحب الثقة منها فالنظام الرئاسى يوفق بين المبدأ الديمقراطى ويتجلى ذلك فى إنتخاب السلطة التشريعية وإنتخاب السلطة التنفيذية (الرئيس) وواقع الحكم الشخصى الذى يتطلب قوة واستقراراً، ومن جهة ثانية باعتبار أن الرئيس المنتخب الذى يتولى السلطة التنفيذية يتمتع باختصاصات هائلة تجعل من حكمه حكماً شخصياً لا يخضع إلا لأحكام الدستور ومع ذلك تبقى فكرة الديمقراطية مصونة لأن مبدأ الإنتخاب الذى يميز الديمقراطية الحديثة هو أساس تولى الرئيس السلطة مما يضفى عليه رغم سلطاته الشخصية الواسعة صفة الحاكم الديمقراطى فى كيفية توليه السلطة وبالتالى فى ماهية تصرفاته ذلك لأن الديمقراطية لا تعنى أن الشعب لا يكون ممثلا إلا بعدد من النواب الذين يتدربون على شئون التشريع ومراقبة أعمال الحكومة كما هو الحال فى النظام البرلمانى، وإنما أيضاً فى مقدرة شخص واحد من أن يقوم بهذا التمثيل وفى نطاق محدود من وظائف الدولة كالتنفيذ مثلا إذا كان هذا الشخص يستمد ولايته من إرادة الشعب وبطريق الانتخاب الحر العام، هذا مع ملاحظة أن سلطة الرئيس مقيدة بالدستور.

وخلاصة القول أن السودان أخذ بالنظام الرئاسى، فعلى رأس النظام قائد يتولى السلطة التنفيذية ويشارك فى السلطة التشريعية وهو رمز الوحدة الوطنية وممثل الإرادة الشعبية وضمان للإستقرار الوطنى وهو نظام للحكم يكون فيه الرجوع مباشرة إلى الشعب فى استفتاء عام الفيصل فى المسائل القومية العليا ويقتبس النظام بعض ملامح النظام والبرلمانى تأكيداً للرقابة الشعبية على الحكومة كسلطه: مجلس الشعب فى استجواب الوزراء أو كمنح الرئيس الزعيم الحق فى اللجوء إلى الناخبين مباشرة إذا اقتضت الأحوال، وكسلطة رئيس الجمهورية فى حل مجلس الشعب.

٢ ـ قضية الجنوب

أثرت قضية الجنوب على النظام السياسى فى السودان المعاصر فنها نبع الحكم الذاتى الإقليمى وكانت مشكلة مزمنة فى تاريخ السودان المعاصر لها جذورها وأصولها السياسية والدينية والإقتصادية والإجتماعية .

١ ـ جذور المشكلة :

كانت منطقة الجنوب منعزلة عن العالم الخارجى حتى منتصف القرن التاسع عشر وكانت تسمى Darkest Africa وكان توغل التجار والرحالة الأوربيين ومن بعدهم العسكرية المصرية التركية والأوربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ورغم أن هذا التوغل اعتمد على العنف وقوة السلاح إلا أنه لم يكتب لهم السيطرة على المنطقة نتيجة ردود الفعل المحلية المعادية مما أكسب المنطقة روح العنف العسكرية التى ما زالت آثارها تواجه السودان المعاصر ولقد أدت حركة الاستكشاف إلى ازدياد أهمية المنطقة التى جذبت إهتمام التجار والرحالة والمبشرين والجمعيات الخيرية والقوى العسكرية مما أثار قضية استراتيجية أعالى النيل التى أثارت الصراع الدولى الذى عكس إهتمام مصر وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا بالمنطقة . وأخيراً كسبت بريطانيا الجولة وأقامت حكمها الاستعمارى الذى كان هدفه الأساسى السيطرة على المنطقة ووسيلته فى ذلك تركيز السلطة فى يديه لعل بريطانيا تضمن الاستقرار وأهملت عن قصد وعمد تقديم الخدمات أو تنمية المنطقة .

بعبارة أخرى كانت فلسفة الحكم البريطانى تقوم على أساس Southern Policy (سياسة الجنوب) التى تهدف إلى السيطرة والحكم الاستعمارى المباشر وذلك بواسطة إبقاء المواطنين فى وضع قبلى بدائى وتعطيل قدرتهم الإنتاجية وعزلهم عن تيارات الحضارة المدنية ، ولإحكام عزل الجنوب عن الشمال عومل كإدارة مستقلة و أبعد الشماليون والعناصر العربية عن العمل فى خدمة الأداة الحكومية وحل محلها تدريب كوادر محلية Local Boys للقيام بالأعمال الكتابية البسيطة وإعداد السلاطين للإدارة فى نطاق العرف القبلى التقليدى . ولقد فشل هذا البديل لأنه لم يقم على أسس إقتصادية

فلم تبرز أرستقراطية محلية كما هو الحال فى القيادات الأسرية والقبلية فى الشمال وذلك بسبب إخضاع الجنوب للإدارة الاستعمارية المباشرة .

وقد اتضحت خطورة هذه السياسة حينما خرجت من المجال الإدارى إلى المجال الإقتصادى والعنصرى وأصبحت تعنى إبعاد الأثر الحضارى العربى والقضاء على اللغة العربية كوسيلة للثقافة والتعامل واستبدالها باللغة الإنجليزية فى كافة المجالات ، وفى سنة ١٩٢٢ زادت سياسة العزل هذه بصدور قانون Pasports & Permits Ordinance الذى منع السفر والتجول والهجرة إلى الجنوب وذلك لإضعاف الانسجام القومى العام وخلق فوارق حضارية واقتصادية بين الشمال والجنوب (١) .

ولم يقتصر خطر منح تأشيرات الدخول Parmits عند حد إغلاق الجنوب أمام الشماليين بل إمتد ليشمل أيضاً منع الجنوبيين من الدخول إلى المناطق الشمالية . والملاحظ أن هذا العزل الإدارى والإقتصادى والحضارى يخلق مؤسسات تحيل هذا العزل إلى مواجهة عدائية بين الشمال والجنوب ومنها على سبيل المثال إنشاء قوة عسكرية خاصة بالجنوب هى القوات الاستوائية التى استخدمت لردع الحركة الوطنية فى الشمال إلى جانب حفظ الأمن للمستعمر فى الجنوب . وقد أصبحت هذه القوة فيما بعد عاملا أساسياً فى حوادث التمرد سنة ١٩٥٥ .

ولقد قوضت هذه السياسة والإجراءات الاستعمارية مقومات الوحدة القومية والانسجام الوطنى وخلقت جواً من التوتر والمواجهة القائمة على اعتبارات عنصرية ودينية مما أكسب الوضع السياسى خطورة حادة وعميقة(٢) .

حاولت السلطات الاستعمارية البريطانية تصحيح سياسة العزل هذه بسياسة أخرى مضادة وهى ربط الشمال بالجنوب على أسس سياسية وإقتصادية ، فصدرت قرارات مؤتمر جوبا والانفتاح السياسى وما أعقبه من انفتاح تجارى ومشاريع التنمية

---

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، مجلة الاشتراكى يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) د. محمد عثمان ابو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

ولقد أدت هذه السياسات المتناقضة وتدفق النفوذ الشمالى فى الجنوب بعد عزل طويل إلى تخوف الجنوبيين من الاستقلال ومطالبتهم بحماية الحاكم العام البريطانى وطالبوا بضمانات استثنائية Safeguards لحمايتهم من الشماليين . وكان أول إقتراح للجنوبيين أنه فى حالة الاستقلال يجب أن تقوم وزارة للجنوب لتراقب العمل السياسى والإدارى المركزى بما يضمن مصالح الجنوبيين . وقد اعترضت الأحزاب الشمالية على هذا الاقتراح وقدمت بديلا له أن يكون هناك وزير جنوبى واحد فى الوزارة وقد أثار هذا البديل مخاوف الجنوبيين وأحسوا باصرار الشماليين على السيطرة على الجنوب لأن الجنوب سيكون شريكاً صغيراً خافت الصوت فى اللعبة السياسية ، وقد فاز اقتراح الشماليين وهزم اقتراح الجنوبيين .

الاقتراح الثانى للجنوبيين جاء عندما طلب الشماليون الأعضاء فى الجمعية التشريعية من الحاكم العام الاتصال بحكومتى مصر وبريطانيا لمنح السودان الحكم الذاتى ، إذ صرح العضو الجنوبى فى اللجنة الخاصة السيد « بوث ديو » بأنه « إذا كان الشماليون يرغبون فى الإستقلال الآن فسوف تكون علاقة الشمال بالجنوب فيدرالية » وهذه أول دعوة للإتحاد الفيدرالى بين الشمال والجنوب . ولكن أيضاً هزم إقتراح الجنوبيين وفاز إقتراح الشماليين بالحكم الذاتى .

إلى جانب ذلك فإنه عندما وقعت إتفاقية الحكم الذاتى سنة ١٩٥٣ غضب الجنوبيون لأنهم لم يكونوا أحد الأطراف الموقعة عليها بل إنهم لم يعطوا الاعتبار الكافى فى المحادثات التى أدت إليها بل أكثر من ذلك أن الجنوبيين لم يستفيدوا من عملية السودنة .

وأصبحت القضية أكثر تعقيداً حينما جاءت إنتخابات سنة ١٩٥٣ بنواب شماليين كممثلين سياسيين للجنوب وانفجر الموقف فى تمرد مسلح سنة ١٩٥٥ ، مما أدى إلى إعلان قانون الطوارىء فى الجنوب ليزيد من عزل الجنوب عن الشمال فى الوقت الذى كانت فيه الحاجة ماسة إلى الدمج والمشاركة والانصهار بينهما . وزادت أعمال العنف فى الجنوب بعد تكشف سياسة الحكم العسكرى الذى كان قد قرر حل المشكلة عن طريق العنف ونشر الإسلام والتعريب ، فطبق قانون الجمعيات التبشيرية لعام ١٩٦٢ الذى حد من نشاط المسيحية فى المنطقة ونظم طرد

المبشرين . وتبع ذلك برنامج مكثف لفرض الإسلام ليملأ الفراغ . وتأسست سبعة معاهد إسلامية فى الجنوب مع مراكز للوعظ والإرشاد للكبار . ولكن هذه السياسة كانت لها ردود فعل عكسية إذ باعدت الشقة بين الشمال على أساس أنه عربى مسلم وبين الجنوب وعمقت جذور المشكلة وأضافت إليها عناصر دينية وعنصرية بعد أن كانت قاصرة على عناصر سياسية وإقتصادية ، بالإضافة إلى ردود الفعل الدولية ضد هذه السياسة خاصة فى الفاتيكان ودول غرب أوربا .

وقد أدركت الحكومة فشل سياستها هذه فكونت سنة ١٩٦٤ لجنة مشتركة من الجنوبيين والشماليين للنظر فى الأسباب التى عاقت الانسجام بين الشمال والجنوب ولترفع توصيات عن وسائل دعم الثقة والاستقرار من جديد من غير أن تؤثر توصياتها فى وحدة البلاد إلا أن هذه الخطوة لم تكتمل ، إذ قامت ثورة أطاحت بالحكم العسكرى وشكلت حكومة إنتقالية فى أكتوبر ١٩٦٤(١) . والملاحظ أن هذه الحكومة الإنتقالية كانت مرتبطة باعتبارات مشكلة الجنوب التى انعكست عليها إذا أختير لرياستها السيد سر الختم الخليفة وهو من كبار رجال التربية فى السودان . وقد عمل ما يزيد على عشر سنوات فى الجنوب تمكن خلالها من إقامة علاقات صداقة بين الجنوبيين من زملائه فى التدريس ومن تلاميذه على السواء ولذا فقد كان للجنوبيين وزن فى الوظائف العليا فى حكومته بل أكثر من ذلك كان « كلمنت » — وهو جنوبى — وزيراً للداخلية فى وقت كانت فيه المشكلة الرئيسية للسودان هى الأمن والاستقرار .

ثم عقد مؤتمر المائدة المستديرة (١٦ — ١٩ مارس سنة ١٩٦٥) بين الأحزاب الشمالية والجنوبية لبحث العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وقد ظهر من هذا المؤتمر أن الأحزاب الشمالية كانت متحدة فى عروضها إذ تقدمت بمشروع لحكومة إقليمية تدير بعض الشئون الداخلية أما أحزاب الجنوب فإنها لم تتفق فيما بينها إذ بينما نجد أن حزب جبهة الجنوب قد أبدى تفهماً لإدارة الجنوب لشئونه الداخلية نجد أن حزب سانو إمتاز بخلافات داخلية فى صفوف قيادته تبدأ مطالبه من الاتحاد الفيدرالى على أقل تقدير إلى الانفصال كمطلب متشدد ورغم أن مؤتمر المائدة

---

(١) نفس المصدر ، ص ٤٩ وما بعدها .

المستديرة انفض دون الوصول إلى إتفاق إلا أنه كان له ثلاثة نتائج هامة : (١) أنه كشف بوضوح حالة عدم ثقة الأحزاب الجنوبية فى الشمال إذ تعدت مطالب الجنوبيين مجرد التحكم فى الشئون الداخلية للجنوب إلى تحكم فى الشئون التى تمس الشمال والشئون القومية والوصول إلى صيغة ضعيفة لاتحاد الشمال والجنوب وهى الصيغة الكونفدرالية وعلى أحسن تقدير صيغة قوية نوعاً ما وهى الفيدرالية لا أكثر . (٢) أنه مكن الشمال من تحسس المشكلة وعمقها الحقيقى الذى ينعكس فى التباين الواضح والفروق الأساسية بين الشمال والجنوب (٣) قيام لجنة مكونة من إثنى عشر عضواً تختص بالتوصل إلى حل سياسى يقبله الطرفان .

وقد استبعدت لجنة الاثنى عشر كلا من الانفصال والمركزية الشديدة واقترحت نظام حكومة إقليمى حيث تختص الحكومة المركزية بمجالات الدفاع القومى والسياسة الخارجية والعملة والنقد والجنسية والجمارك والمواصلات والتجارة الخارجية ثم سلطات مماثلة تمارسها الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية مثل الأمن والتعليم والصحة العامة والآثار ثم سلطات إقليمية تختص بها الحكومة الإقليمية كالأعلام الإقليمى وتنشيط الساحة والمتاحف وحدائق الحيوان والمعارض والطرق وتخطيط المدن والقرى الخ

وقد أحيلت هذه التوصيات وقرارات مؤتمر الأحزاب(١) إلى اللجنة القومية للدستور التى ضمنتها مسودة الدستور وعرضتها على اللجنة التأسيسية فى يناير سنة ١٩٦٨ إلا أن الجمعية التأسيسية لم تستطع أن تطبق هذه التوصيات خاصة بعد إجراء الإنتخابات حيث تسلمت الأحزاب مقاليد الحكم بعد القيادة المستقلة فى الحكومة الإنتقالية والتى كان الجنوبيون يثقون فيها .

---

(١) كان أهم ما نادى به مؤتمر الأحزاب الآتى :

أولا : تدريب كوادر جنوبية فى البوليس والسجون والادارة والقوات المسلحة والخدمات الطبية . ثانيا : العمل على استيعاب الجنوبيين فى مؤسسات الإدارة والبوليس والسجون والأعلام العاملة فى الجنوب بقدر الإمكان والعمل على تأهيل الجنوبيين للقيام بهذه المهمات . ثالثا : مساواة الفرص فى العمل والمرتبات وعدم التفريق بين الجنوبيين والشماليين على أساس عنصرى أو دينى . رابعاً : حرية العبادة والعمل التبشيرى والمدارس الخاصة فى حدود القيود القانونية للبلاد . خامسا : إقامة جامعة للجنوب . سادسا : تكوين مجلس اقتصادى قوى للجنوب .

سادسا — تكوين مجلس اقتصادى قوى للجنوب .

٣ – ثورة مايو والحل الحاسم :

يمكن أن نقسم موقف ثورة مايو من حل قضية جنوب السودان إلى جزأين الأول يتعلق بالتأكيدات السابقة على قانون الحكم الذاتى الإقليمى والجزء الثانى يختص بالتأكيدات اللاحقة على هذا القانون .

(١) – التأكيدات السابقة :

يجب أن نشير منذ البداية إلى أن علاج ثورة مايو لمشكلة الجنوب إمتازت بأنها تنصب أساساً حول تصحيح التناقضات التى عمقت المشكلة وعاقت أى حل جذرى لها . ومن هنا أدركت الثورة أن أى حل للقضية سوف يكون قاصراً إذا لم يصحح العلاقات بين الشمال والجنوب وإذا لم يهتم أيضاً بتغيير الوضع المتدهور فى الجنوب ذاته . ولذا فقد أكد بيان ٩ يونيو سنة ١٩٦٩ الخاص بالجنوب موقف ثورة مايو منذ الأيام الأولى لقيامها لأبعاد المشكلة وتصورها لحل جذرى يحفظ للبلاد وحدتها . فقد تضمن هذا البيان « أننا نرى أنه من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة إشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة والإخاء وفى سبيل تحقيق أهدافنا التقدمية المشتركة وتتقلد تلك الحركة الديمقراطية فى الجنوب زمام السلطة فى هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعمارى وكشرط أساسى فى سبيل التطبيق العلمى السليم لمبدأ الحكم الذاتى الإقليمى ».

ويلاحظ على هذا البيان أنه أكد أن أزمة الجنوب هى أزمة حريات سياسية إقتصادية ومن ثم لا يمكن معالجتها جذرياً إلا بروح اشتراكية تستطيع تصحيح المناقضات الأساسية التى يعانى منها الجنوب وإزالة الأوضاع المهينة للشعب السودانى فى الجنوب وتبديل هذه العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب بأبعادها السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية وفتح الباب أمام الجنوب والشمال معاً ليسهموا فى إدارة البلاد ولقد أشار بيان ٩ يونيو إلى ضرورة البداية الفورية لحل المشكلة فانشئت وزارة لشئون الجنوب والعمل على تدريب الجنوبيين لتوفير الكوادر لشغل

---

(١) بيان ٩ يونيو سنة ١٩٦٩ الخاص بالجنوب .

الوظائف الإدارية والسياسية وفتح الوظائف القومية للجنوبيين وإتمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص موازنة للجنوب ومجلس تخطيط إقتصادى (١).

هذه السياسة كانت مقنعة لدرجة أوجدت الثقة بين الشمال والجنوب لأول مرة ثم كانت إتفاقية الحكم الذاتى للجنوب سنة ١٩٧٢ حلا وسطاً أرضى الطرفين وأقامت قاعدة جديدة للحكم على أساس من المساواة والعدالة بين الشمال والجنوب .

وتجدر الإشارة إلى الفرق بين نظام اللامركزية التى جاء به بيان ٩ يونيو كأساس للحكم الذاتى الإقليمى وبين النظام الفيدرالى الذى طرح أكثر من مرة كحل دستورى لمشكلة الجنوب ، فكلا من الحكم الذاتى الإقليمى والنظام الفيدرالى يقوم على أساس نظام حكم لامركزى تتقاسم فيه السلطات ، إلا أن الفرق الأساسى بينهما يظهر فى علاقة كل منهما بالحكومة المركزية ، ذلك أن النظام الفيدرالى مع أنه يعنى سلطات مشتركة تمارسها فى وقت واحد كل من السلطات المركزية والإقليمية إلا أنها تكون موزعة بين الوحدات الإقليمية والسطلة المركزية حيث تكون الأولى مستقلة فى ممارستها للسلطات التى منحها لها الدستور وغير خاضعة – فى الوقت نفسه – للتشريع المركزى أما فيما يتعلق بالحكم الذاتى الإقليمى ، فمع أنه أخذ بفكرة توزيع السلطات بين الإقليم والحكومة المركزية ومع أن الإقليم يستطيع التشريع فى المحالات التى منحت له إلا أن التشريع القومى يهيمن دستورياً على التشريع الإقليمى فى حالة النزاع بين الإقليم والسلطة المركزية بل أنه أكثر من ذلك يكفل للسلطات المركزية حق التشريع حتى فى الميادين المخصصة للإقليم .

ويرى الفكر الثورى المايوى أن قضية الجنوب ظلت دائماً وسيلة للمناورات الحزبية حتى أصبحت ورقة فى يد الدوائر الاستعمارية وانطلاقاً من هذا الفهم الصحيح لقضية الجنوب آمنت ثورة مايو أن الجنوب يمكن أن يسهم فى حكم نفسه وتطوير ثقافته فى إطار السودان الموحد إذ أن الحكم الذاتى الإقليمى ينفذ لمصلحة الجماهير السودانية فى جنوب الوطن ولمنفعتها وذلك بتمكينها وهى – صاحبة المصلحة

---

(١) تقرير اللجنة الإدارية الأولى التى تكونت بقرار مجلس الوزراء رقم ١١١ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

(٢) د . محمد عثمان أبو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى للجنوب مرجع سابق ص ٥٢ .

والحق — من أخذ زمام المبادرة فى أن يكون هذا الحكم سلاح وحدة يحول دون الانفصال وسلاح إنشاء وتعمير فى السودان ، ولذا فقد تضمن الميثاق أن من أهداف ثورة مايو فى فكرها السياسى ونهجها العملى فى المجال الداخلى « تحقيق الوحدة الوطنية بتصفية جيوب التمرد والتآمر الاستعمارى وبتطبيق الحل الدمقراطى السلمى وتطوير الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان فى إطار السودان الواحد بازالة عوامل التجزئة الممثلة فى النعرات العنصرية والقبلية والطائفية والإقليمية والحزبية »(١) وإن هذه القضية هى من رواسب العهد الاستعمارى ذلك « أنه من سياسات الاستعمار الهادفة لخلق ركائز أرصدة يلجأ لاستخدامها عند الضرورة أنه عمد إلى فصل جنوب السودان عن شماله واستغل هذه الفوارق الحضارية والثقافية داخل الوطن الواحد فجعل الجنوب منطقة مغلقة يمنع اتصاله بالشمال وحرم استعمال اللغة العربية تعميقاً للفوارق بين السودانيين وتعويقاً لمسيرة الوحدة وحركة التفاعل والتمازج بين الجنوب والشمال كما أبقى الجنوب أسير تخلف اقتصادى واجتماعى شامل » (٢).

ومما يدل على إهتمام الفكر الثورى المايوى بقضية الجنوب لأنها لب الوحدة الوطنية وركيزتها الأساسية هو أن ميثاق العمل الوطنى قد أفرد باباً كاملا للحديث عن « الوحدة الوطنية » وهو الباب الرابع الذى جاء فيه أن الاستعمار « يخلق ويوسع الهوة بين أبناء الوطن الواحد الذين كانوا يصلون إلى وحدتهم الكاملة فى الظروف الطبيعية دون جهد ذلك لأنها وحدة طبيعية وتاريخية ، فقوى « الاستعمار » النظم القبلية عن طريق الإدارة الأهلية وحشا المناهج التعليمية بأسباب الشقاق وأبقى مناطق من السودان فى تخلف مقصود مخطط له فأنشأ المناطق المغلقة ليباشر من وراء الأسوار الحامية التى أقامها بين المواطنين عمليات التخلف أن أكبر مثل لهذا التخريب للوحدة الوطنية مارسه الاستعمار على أرض الجنوب الذى حاول أن يجعل منه عائقاً لحرية السودان ووسيلة ضغط على نموه الاقتصادى والاجتماعى وعرقلة لصنع التقدم على أرضه . . . إن كثيراً مما تعانيه جبهة الوحدة الوطنية راجع إلى ذلك المخطط الاستعمارى الذى خلق الفوارق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية التى شكلت عقبات فى طريق

---

(١) أنظر فاتحة ميثاق العمل الوطنى السودانى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢) الباب الأول من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

التكامل القومى حتى جاءت ثورة مايو ووضعت الحل الديمقراطى السلم حلا قائماً على الحكم الذاتى الإقليمى فى إطار السودان الواحد فى تصور كامل لإزالة التخلف الاجتماعى والاقتصادى والثقافى تعويضاً عن المعاناة الطويلة للمواطنين من جراء جرائم الاستعمار لقد رفعت ثورة مايو شعار الوحدة الوطنية إيماناً منها بأنها الخيط الخفى الذى ظل عبر تاريخنا لهذا الشعب كيانه موحداً فى أرض وطنه أملا فى بناء مستقبله »(١).

ب - التأكيدات اللاحقة :

إن أهم هذه التأكيدات اللاحقة لقانون الحكم الذاتى الإقليمى هو ما تضمنه الدستور الدائم للسودان ، فلقد شكل وزير الدولة لشئون الجنوب لجنة سياسية لدراسة وجهة نظر الجنوبيين فى المقومات الأساسية المسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان والسلطات التى يمكن منحها للجنوب كإقليم متمتع بالحكم الذاتى وقد اقترحت هذه اللجنة قيام نظام جمهورى فى السودان يكون رئيس الدولة فيه رئيساً للوزارة فى الوقت نفسه ويكون له نواب أحدهم من أبناء الجنوب كما اقترحت قيام أجهزة حكومية للجنوب تتمثل فى مجلس شعب ومجلس تنفيذى إلا أنها أكدت ضرورة الضوابط الدستورية والإدارية الأخرى فى علاقات هذه المؤسسات بالمؤسسات المشابهة لها فى الشمال من ناحية ضرورة هيمنة التشريع القومى ، هذا إلى جانب إسناد حق تعيين الوظائف السياسية والإدارية العليا إلى رئيس الجمهورية .

ثم جاء الدستور الدائم للسودان فأكد الحكم الذاتى لمديريات الإقليم الجنوبى(٢) كما نصت ديباجة الدستور ذاته على أنه « تجسيداً لوحدتنا الوطنية » ونحن شعب السودان « تأكيد بأن قانون الحكم الذاتى الإقليمى ليس إتفاقاً أو مجرد مصالحة وطنية بين الشمال والجنوب ولكنه قانوناً أساسياً (دستوراً) يخضع له كافة المواطنين دون استثناء » فقد نص الدستور على أنه « يقوم نظام للحكم الذاتى الإقليمى فى الإقليم الجنوبى على أساس السودان الموحد وفقاً لقانون الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات

---

(١) الباب الرابع من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ص ٦٤ وما بعدها .

(٢) المادة ١٩١ من الدستور الدائم .

الجنوبية لسنة ١٩٧٢ والذى يعتبر قانوناً أساسياً لا يجوز تعديله إلا وفقاً للنصوص الواردة فيه »(١).

ولقد أقام الدستور إدارة السودان على أساس نظام اللامركزية لتحقيق المشاركة الشعبية فى الحكم (٢) ثم يؤكد الدستور الوحدة الوطنية حين ينص على « أن جمهورية السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة » (٣).

وعلى كل ، فكما شاهدنا أثرت قضية الجنوب بعنف وعمق على دستور السودان ونظامه السياسى وشكل الحكم فيه كما أن مفهوم الوحدة الوطنية فى الفكر الثورى المايوى مفهوم إيجابى يأخذ محتواه الفكرى والأخلاقى من الالتزام بمبادىء وأهداف الثورة ويأخذ مضمونه الكيانى من تحالف قوى الشعب العامل ويأخذ شكله التنظيمى من الانتماء الواعى لمنظمات الثورة الجماهيرية تحت راية الاتحاد الاشتراكى ويستمد محتواه العلمى من الارتباط الوظيفى بمتطلبات البناء والتنمية (٤).

٣ — التنظيم السياسى الواحد

الاتحاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم السياسى الوحيد فى السودان وهو يمثل الطليعة الوطنية التى تقود الجماهير وتعبر عن إرادتها ووجدانها وتوجه عملها الوطنى وتراقب بفعالية السير على هدى الميثاق والاتحاد الاشتراكى السودانى إلى جانب ذلك هو السياج المنيع حول الثورة يحميها ويقويها ويدعم مسيرتها (٥).

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن . . . لماذا إختار السودان المعاصر صيغة تحالف قوى الشعب العامل (الاتحاد الاشتراكى السودانى) ولم يختر الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية . . ؟

---

(١) المادة ٨ من الدستور الدائم .
(٢) المادة ٧٦ من الدستور الدائم .
(٣) المادة الأولى من الدستور .
(٤) الباب الرابع من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ص ٦٦ .
(٥) مقتطفات من أقوال الرئيس ، منشورات أمانة الفكر والتوجيه ، الاتحاد الاشتراكى السودانى ، مايو سنة ١٩٧٢ ، ص ١٠ وما بعدها .

يبدو أن دوافع هذا الاختيار تتلخص فى الآتى :

١ ـ أن المجتمع السودانى ظل يعانى الفرقة والانقسام نتيجة الاختلاف الأجنبى وسيادة العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية المتخلفة حتى بعد حصوله على استقلاله السياسى سنة ١٩٥٦(١) .

٢ ـ أن الحزب أداة طبيعية فى مجتمع تبلور فيه التركيب الطبقى وهو عادة يخدم مصلحة طبقة واحدة دون الطبقات الأخريات والمهم عند الحكم على حزب من الأحزاب ليس النظر فى مجموعة الأفراد الذين ينتظمون فى صفوفه وإنما النظر إلى ماهية المصالح الطبقية التى قام لخدمتها فالأحزاب أدوات لخدمة الطبقات المتنافرة والمتصارعة وهى ذات مصالح متصارعة ولقد قامت ثورة مايو ١٩٦٩ فى السودان والطبقات ما زالت جنينية وهى تتميز بالانسياب الطبقى لا تبلور الطبقات وتعارض مصالحها والنهج الاشتراكى الذى ارتضاه الشعب السودانى يسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات لا تكريسها لتتحول إلى مصالح طبقية متعارضة(٢) .

٣ ـ أن الأخذ بفكرة الجبهة الوطنية اعتراف بالحزبية ذلك أن الجبهة تتكون تقليدياً من مجموعة أحزاب تمثل مصالح متقاربة أو تقوم من أحزاب متقاربة ومتباعدة لتحقيق غرض وطنى مؤقت أو مرحلى أو لتواجه عدواً ماثلا وهذا استثناء إلا أن قيامها يفترض فى الأساس وجود أحزاب متعددة وقد تنضم إليها بجانب تنظيمات أخرى ولكن وجود الأحزاب هو جوهر تكوينها وقيامها موقف لاجتياز مرحلة من المراحل ولا يفترض فى قيامها الاستمرار ولذا فقد رات ثورة مايو ان الاخذ بفكرة الجبهة يعنى اعترافا بالفرقة التى تمثله الحزبية وذلك أن الثورة تهدف استمرار اللقاء الإيجابى لجماهير الشعب العاملة لأن ذلك فى اعتقادها ضرورة استراتيجية مستمرة وليس أمراً تكتيكياً موقوتاً ، لذا فقد أخذت بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار تنظيم سياسى شامل لنشاطها

---

(١) مقتطفات من أقوال الرئيس منشورات امانة الفكر والتوجيه الاتحاد الاشتراكى السودانى مايو سنة ١٩٧٢ ص ١٠ ومابعدها .

(٢) النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى ، مرجع سابق ، المقدمة ص ٤ .

(٣) خطاب الرئيس جعفر محمد نميرى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق ص ١٢ .

هو الاتحاد الاشتراكى الذى يعد ضرورة تاريخية حتمية إلى جانب كونه ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية(١) .

والواقع أن بناء دولة كالسودان الذى خرج حديثاً من السيطرة الاستعمارية الأجنبية والتخلف المتعمد خلال أجيال عجزت عن تحقيقها الارستقراقية التقليدية فى فترة الحكم الوطنى إذ سيرت الحياة لمصلحتها الخاصة من خلال المؤسسات البرلمانية الغربية وتتحمل مسئولية ذلك كتلتان رئيسيتان كتلة الوسط التى كان قسم منها يجنح إلى التعاون مع القوى اليمينية حتى تكاد الفوارق تنمحى بينهما أحياناً ، وكتلة اليسار التى وقعت مرات عديدة فريسة لاتجاه يمينى .

فقد مر السودان بتجربتين كبيرتين فى تاريخه السياسى الحديث تدلان على قصور القوى الوطنية والديمقراطية . التجربة الأولى : أن القوى الديمقراطية والوطنية قامت بدور هام فى النضال ضد الاستعمار وكان لها الفضل أيضاً فى تفجير الأزمات فى وجه الحكم العسكرى ونجحت فى عزله وشل حركته إلا أنها رغم ذلك فشلت فى تطوير الثورة التى تفجرت فى أكتوبر فكانت انتكاسة لهذه الثورة . أما التجربة الثانية : فقد كانت بعد انتكاسة أكتوبر وتجمع اليمين وسيطرته على مؤسسات الحكم(٢) .

والحقيقة أن قوى اليمين كانت عاجزة عن البقاء فى الحكم لأنها عجزت عن مواجهة قضايا الشعب وتوقفت تصوراتها عن حد استغلال جهاز الدولة والسيطرة عليه بكل إمكاناتها ضماناً لبقائها فى السلطة والحكم بأى شكل وبأى صورة لأن ذلك يمثل قضيتها الرئيسية والأساسية أما قوى اليسار فبالرغم من كشفها لادعاءات ونوايا القوى اليمينية إلا أن سيطرة بعض الاتجاهات اليمينية أعجزتها عن أن ترى آفاق التغير لتحشد طاقات الشعب من أجله .

وإزاء هذا الموقف كان دور القوات المسلحة فى ثورة الخامس والعشرين من مايو وقد يكون من المفيد أن نشير بشىء من التفصيل إلى صورة الموقف السياسى قبيل تفجير هذه الثورة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) محمد أحمد عمر ، أربعة اعوام من عمر الثورة الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ١٩ .

ولكن هل استطاعت ثورة مايو بتسلمها قيادة العمل السياسى مواجهة هذه المرحلة الحاسمة التى يمر بها السودان ؟

للإجابة عن ذلك يمكن القول أن الثورة بدأت منذ تسلمها السلطة وطرح برنامجها العملى فى مختلف الميادين بازالة كل المؤسسات التقليدية التى كانت ترتكز عليها السلطة السابقة فأنهت التسلط الحزبى بحل كلا الأحزاب ودعت الجماهير إلى الالتحام فى مؤسساتها الجديدة بعد أن أزالت كل ركائز الأحزاب من طائفية وإدارة أهلية . . . والواقع أن هذه الإجراءات لم تكن عادية أو تكتيكية لتثبيت الثورة فى الحكم ولكنها إجراءات عميقة وضعت النظام السياسى فى السودان على طريق مغاير وجديد . ثم انتقلت الثورة بعد ذلك لوضع الأسس الفكرية والعملية التى تضمنتها وثيقتان رئيسيتان من مواثيق الثورة وهما ميثاق العمل الوطنى الذى يمثل الوثيقة الأساسية المعبرة عن مجمل أفكار الثورة وتقديراتها للظروف المحلية والعالمية وبرنامج العمل المرحلى الذى يحدد معالم خطة التنمية ومسارها(١) .

ويوم قيام ثورة مايو كانت حلبة الصراع السياسى فى السودان تضم القوى الآتية :

١ ـ القوى اليمينية وتتمثل فى قيادة حزب الأمة وتنظيم الاخوان المسلمين ، فهذه القوى وقفت من الثورة موقفاً معادياً وصل إلى درجة المواجهة المسلحة فى أبا ودنوباوى التى تصدت لها الثورة بالعنف وبسياسة الردع المسلح فصفت مراكزها العسكرية والاقتصادية .

أما جماعة الاخوان المسلمين فقد لعبت دور المهيج ضد الثورة ووصلت إلى درجة الصدام المسلح .

٢ ـ قوى الوسط : وتتمثل فى الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وهذه القوى انقسمت إلى ثلاث مجموعات : الأولى : وقفت مع الثورة ونفضت يديها من كل التزاماتها وارتباطاتها السابقة . أما المجموعة الثانية : فقد ارتبطت باليمين ودخلت معه فى تحالف بهدف إسقاط نظام ثورة مايو وهذه المجموعة عرفت بالجبهة الوطنية وهذه المجموعة تستغل صعوبات وأخطاء التطبيق فى الداخل لتثير

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩ وما بعدها .

السخط الشعبي وفى الخارج بواسطة الفلول الهاربة لتشويه وجه ثورة مايو . أما المجموعة الثالثة : فقد أخفت نواياها ولبست مسوح الثوريين وارتبطت بمؤسسات الثورة للعمل من الداخل بهدف إغراقها .

٣ - الشيوعيون : وقد انقسموا إلى مجموعتين مجموعة عارضت الثورة منذ قيامها واتخذت مواقف التشكيك والتعويق حتى إنتهت هذه المجموعة بمغامرتها المشهورة فى ١٩ يوليو ، ثم المجموعة الثانية التى اتخذت موقفاً مبدئياً من الثورة وعملت معها فى كل الميادين متفهمة طبيعة المرحلة منسجمة مع مواثيق الثورة الأساسية ومنطلقاتها الفكرية(١) .

لذلك أخذت ثورة مايو بصيغة تحالف قوى الشعب العامل كتنظيم شعبي ذلك لأن ضرورة التنظيم الشعبي تتلخص فى أن تحقيق التنمية وحماية المكاسب الثورية والقيام بأية منجزات لا تصبح حقيقة واقعية ، إلا بتبعية الجماهير ومساندة الجماهير لها كذلك فان التنظيم السياسى أداة ضرورية لتحقيق التغير الاجتماعى الشامل وتحريك الجماهير لمساندة الثورة وحمايتها وتعميق فكرها بالحوار والقدوة .

إلا أنه من الملاحظ أن هناك صعاباً تكتنف طريق بناء التنظيم السياسى فى السودان وهى تتلخص فى مجموعتين من الصعاب : أولهما : أن التنظيم يقوم بعد نجاح حركة التغير السياسى بواسطة القوات المسلحة بينما الوضع الطبيعى أن التنظيمات السياسية هى التى تصنع الثورة وتقود التغيير السياسى ومن ثم تكون مسيرتها أسهل وطريقها أقصر ، مثال ذلك جبهة التحرير الجزائرية ، أما فى السودان فان بناء التنظيم السياسى يتم بعد تحقيق التغير السياسى ومن ثم تكتنفه صعاب عدة أهمها دخولها فى صراع ضد القوى المضادة وهى لم تكن قد أتمت تنظيمها السياسى ولم تكن لديها نظرية متكاملة للتغيير . ثانيهما : أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة صعبة وحديثة ولاتزال فى مرحلة التجربة ولم تتكشف بعد سلبياتها وإيجابياتها(٢) إذ كانت هذه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢) إسماعيل الحاج موسى ، معادلة تحالف قوى الشعب العامل ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ١٥ وما بعدها .

صعاب النشأة للتنظيم السياسى فى السودان فان هناك صعاباً أخرى فى طريق ممارسة التنظيم للعمل السياسى .

وفى مقدمة هذه الصعاب أن التحديد النظرى — الوارد فى الميثاق لقوى الشعب العاملة التى تتكون منها معادلة تحالف قوى الشعب العاملة لا تكفى وحدها لإيجاد الضوابط والضمانات لأن عناصر كثيرة تستطيع التسلل إلى القيادة ذلك أن صيغة التحالف تعنى استمرار شعار الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات وشعار الوحدة الوطنية فضفاض تستطيع القوى التقليدية التى سلبتها الثورة السلطة أن تركب الموجة وترفع شعارات التحالف علناً ثم هى تعمل من الداخل لتقويض أركان النظام ، وإلى جانب هذه الفئة توجد فئة الباحثين عن الجاه والمصلحة الذاتية ذلك أن الانتماء إلى التنظيم السياسى هو جواز المرور ومفتاح الأبواب المغلقة إلى ما يهدفون ، كل هذه المعوقات تتطلب باستمرار مراجعة لمعادلة التحالف بين فترة وأخرى لتحديد الذين بداخل الوحدة الوطنية والذين هم خارجون عنها كما يتطلب أيضاً توثيق الروابط بين القيادة والجماهير وتخليص التنظيم وجهازه من زحف البيروقراطية والروتين وافتكاكه من قبضة الجهاز التنفيذى ليمارس رقابة حقيقية لمصلحة الوطن والمواطن .

٤ — بناء الدولة العصرية

المجتمع السودانى المعاصر له خصائصه المميزة ومشكلاته المعقدة لذا فان التصدى لصياغته ثورياً يتطلب فهم تركيبه العضوى والوظيفى والملاحظ منذ البداية أن أبرز ظاهرة فى هذا المجتمع بالرغم من أنه مجتمع سياسى واحد على امتداد لسيادته الوظيفية إلا أنه مجتمعات متباينة اقتصادياً واجتماعياً صاغته قيم حضارية متفاوتة تاريخياً وشكلته علاقات إنتاج متعددة وأنماط حياة متنوعة فرضها البعد الزمانى والبعد المكانى . . ومن ثم فان من أهم واجبات الثورة فى هذا الصدد هو إعادة صياغة هذا المجتمع صياغة وطنية على أساس من علاقات الإنتاج الاشتراكية وقواعد حقوق المواطن الرشيدة والتزاماتها حتى يتوحد الإطار السياسى والقانونى مع الإطار الاجتماعى والحضارى للمجتمع السودانى ويتطابقا مستوى ونوعاً قيماً واتجاهات حقوقاً والتزامات فيكون الوطن السياسى هو نفسه الوطن الاجتماعى والحضارى فلا يغترب المواطن إجتماعياً واقتصادياً فى وطنه وحتى يتوحد الانتماء والولاء وأن هذا يعنى إنهاء

الولاءات والانتماءات المحلية وحشدها جميعاً فى إتجاه المجتمع كله وأن يتحرر المواطن من أشكال التنظيمات القبلية وما يترتب عليها من نظم إدارية ليدخلوا فى دائرة التنظيمات الوطنية القومية وأن تتحرر أفكارهم من الشوائب(١) .

ويمكن أن نجمل الخصائص التى تميز النظام السياسى الحديث – بعد ثورة مايو فى الأسس الآتية التى تعد ركائز لبناء الدولة العصرية فى السودان وأهمها :–

أولا استقلال شخصية الدولة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون قيادتها ، وبعبارة أخرى « دولة المؤسسات » ذلك لأن الشعب السودانى لا بد أن يمارس حقوقه الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات دستورية وشعبية منتخبة ودائمة(٢) .

والواقع أنه بقيام دولة المهدية فى السودان يمكن القول أن الأمة السودانية قد ولدت وتوفرت لها مقومات الأمة من رباط روحى ووحدة هدف فمحت الروح الدينية العميقة التى بها اختفت كل الفوارق القبلية وحدود المديريات الوهمية التى أنشأها الحكم السابق ولما توفى المهدى تولى الحكم الخليفة عبد الله الذى كان يدير الدولة السودانية ويحكمها حكماً شخصياً ثم خلق إلى جانب ذلك طبقة حاكمة أو ليجاركية من عشيرته التعايشية التى أحلها فى مراكز القيادة(٣) .

ثم جاء الاستعمار الأجنبى إلى السودان حاملا معه نظام الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر فى الشمال والحكم المباشر فى الجنوب الذى سبق أن أشرنا إليه ونظام الإدارة الأهلية يقوم على وجود نظام سياسى قبلى ويهدف إلى خفض تكاليف الإدارة إلى جانب تجميد نمو الحركات الوطنية . . إلا أن هذه السياسة كان لها رد فعل معاكس إذ أحيت النعرة القبلية والتقاليد المحلية .

والملاحظ أنه رغم أن الثورة المهدية قد أضعفت النظام القبلى المتماسك فقد شيدت الإدارة الاستعمارية نظام الإدارة الأهلية على أنقاض الأرستقراطية القبلية حيث واجهت السلطات الاستعمارية صعاب جمة فى سبيل إرساء قواعد النظام الجديد.

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، الباب الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٠ وما بعدها .

(٢) المادة ٥ من الدستور الدائم .

(٣) الرائد عصمت حسن زلفو كررى : تحليل عسكرى لمعركة أم درمان ، دار التأليف الترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ص ٤٢٢ .

وفى سنة ١٩٢٢ صدر القانون الخاص بصلاحيات شيوخ القبائل الرحل فى السودان إلا أن نشوب ثورة سنة ١٩٢٤ قد دفع الإدارة البريطانية الإسراع فى دعم الإدارة الأهلية كاجراء مضاد لنمو الحركة الوطنية وكان من نتيجة ثورة سنة ١٩٢٤ إغلاق معظم المدارس وأصبحت الإدارة الأهلية حقيقة ماثلة فى شمال السودان حيث منح شيوخ القبائل لأول مرة مرتبات منتظمة من الخزينة العامة بموجب القانون الصادر سنة ١٩٢٧ وأصبحت الإدارة الأهلية تتبع الحاكم العام مباشرة ثم صدر قانون فى سنة ١٩٢٨ يقضى بانضمام القبائل صغيرة الحجم تحت رئاسة إدارة القبائل الكبيرة المجاورة لها . إلى جانب ذلك فان الإدارة الأهلية أدت إلى خلق مكانة إجتماعية مرموقة لشيوخ القبائل الذين أصبحوا يتمتعون بسلطات قضائية إلى جانب سلطاتهم الإدارية(١) ويجب أن نشير إلى أن إلغاء الثورة المهدية للنظام القبلى أدى بالسلطات الاستعمارية إلى استخدام رجال الدين وأصحاب النفوذ عامة لسد النقص فى زعامات القبائل وعكس ما كان متوقعاً من تخفيض نفقات الإدارة باستخدام الإدارة الأهلية فان الانفاق على هذا النظام حتى يسير وفق السياسة التى وضعها الحاكم العام وبفرض الرقابة عليه قد أرهق الخزانة العامة .

وهكذا فإن نظام الإدارة الأهلية كان يعتمد على الولاءات القبلية الجزئية مما جعله يصطدم بالحركة الوطنية التى كانت تنظر إلى السودان ككل نظرة عامة . ولقد كانت فكرة الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية خطوة إلى الوراء ذلك لأن الوضع فى السودان كانت القبلية قد تفككت بفضل المهدية وكانت قد وجدت بالفعل فى ظل الإدارة الثنائية قاعدة من النظم الإدارية على يد الأتراك والمصريين والبريطانيين والشوام كما توافرت أيضاً كوادر سودانية فى العمل الإدارى وفى الخدمة المدنية والتدريس والقضاء والطب والهندسة كما أن نفوذ الصوفية والأمامة والخلافة والحكم الثيوقراطى قد تلاشى إلا أن كل هذا التحول كان يستهدف بالدرجة الأولى خدمة الحكم الاستعمارى قبل تحقيق المصلحة الوطنية للسودان ورغم ذلك فقد تحولت الإدارة

---

(١) عمر محمد على محمد : الإدارة الأهلية كبديل للسياسة التعليمية فى ظلال الحكم البريطانى ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، يوليو سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٨ .

الاستعمارية عن عملية التحديث المتواضعة هذه إلى نظام الحكم غير المباشر — حكم العناصر القبلية والطائفية — الذى يخدم التخلف ويغذيه .

إلى جانب ذلك فقد سيطر النظام الوصاية الأبوية Paternal cotrol على أساس فارق السن فى المنزل وفى النظام القبلى وتتضح هذه العلاقة الصارمة التى تقوم على الرعب والخوف والسمع والطاعة تنظيمات الفرق الصوفية ثم بعد ذلك فى تنظيمات الأحزاب السودانية التى كانت تقوم على أساس هيمنة القيادات وتحكمها سياسياً وإقتصادياً وروحياً فى رعاياها الذين يمتازون بالخضوع والطاعة مما مكن بعض الصوفية وأحزابها من تنظيم مليشيا هستيرية الطاعة واستخدامها فى أغراض سياسية واقتصادية (١) .

ومهما يكن من أمر فلقد كانت ثورة سنة ١٩٢٤ فى السودان والتى تأثرت بثورة سنة ١٩١٩ . فى مصر هى الصورة القتالية للفكر السياسى الذى انتظم فى جمعية الاتحاد السودانى جمعية اللواء الأبيض وتصدى الاستعمار البريطانى بعنف لهذه الثورة أثارت حفيظته وبنهضته إلى خطورة دور المثقفين ولذا تبنى الاستعمار البريطانى سياسة تقوم على دعامتين : الأولى : عزل المثقفين عن الجماهير أما الدعامة الثانية فهى خلق قواعد من القيادات الطائفية والقبلية يستند إليها فى مواجهة أى حركة وطنية فى المستقبل واستن لذلك تشريعات الإدارات القبلية والحكم غير المباشر فى أيدى زعماء العشائر صلاحيات إدارية ومالية وقضائية جعلت منهم اباطرة واستراحت الزعامات القبلية والطائفية لأهداف الاستعمار الذى جعل جهاز الحكم فى خدمتها ومنحها وجاهة سياسية واجتماعية .

وحين عقدت معاهدة الصداقة والتحالف المصرية — البريطانية سنة ١٩٣٦ تحرك المثقفون السودانيون يطالبون بتحديد الوضع السياسى لبلادهم وكونوا مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨ الذى بدأ فى العمل السياسى وكانت مذكرته الشهيرة

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، المثقف السودانى وقضايا التحديث والتحول الاشتراكى ، بحث مقدم إلى مؤتمر عام المثقفين السودانيين المنعقد بدار الاتحاد الاشتراكى (٢٩ سبتمبر إلى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢) ، المجلة الأولى من البحوث ، الطابعون ، مطابع الصحافة (بدون تاريخ نشر) ، ص ١٢ إلى ص ٢٠ .

سنة ١٩٤٢ التى طالب فيها بحق تقرير المصير للسودان ولقد اتسعت قاعدة مؤتمر الخريجين أثر ذلك واستقطب القوى الحديثة من زراع وعمال وطلاب وتجار ومثل مستودع الفكر والعمل الذى يرسم مصير السودن المعاصر فمنه أنبثقت الأحزاب والمنظمات التى قادت النضال الشعبى ضد الاستعمار حتى – إعلان الإستقلال إذ أن مؤتمر الخريجين قد انقسم فى نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الصراع بين التيار الوطنى المعادى للاستعمار والتيار المهادن له وسعى الإتجاهات إلى تكوين أحزاب سياسية تحمل أهدافها إلى الجماهير إلا أن جماهير الشعب انحازت إلى التيار الأول وظهر ذلك بوضوح فى رفض الشعب للمجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٤ وللجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨ والتى إقتصرت عضويتها على بعض زعماء القبائل وممثلى شبه الأقطاع الزراعى ومن أرتبطت مصالحهم بها من المتعلمين(١) .

ثم كان استقلال السودان سنة ١٩٥٦ . . لقد تعاقبت على حكم السودان منذ ذلك الحين وحتى ثورة مايو سنة ١٩٦٩ عشر حكومات كانت تفتقر كلها إلى القصور الفكرى المتكامل لعلاج قضايا التنمية والتطور لصالح الجماهير حيث طبقت الديمقراطية الليبرالية فى السودان والتى كانت تقيد إدارة المواطنين سلبيات الطائفية والعشائرية والإقليمية مصحوباً بالصراع المستمر بين تلك القوى الاجتماعية حول السلطة مما أفرز عدم استقرار واضطرابا فى الحياة السياسية أعاق بالتنافر الحزبى قيام وحدة وطنية كانت هى الطريق الوحيد لحشد الجهد الوطنى وتوجيهه نحو البناء . ومنذ الحكم العسكرى فى السودان سنة ١٩٥٨ وحتى نشوب ثورة أكتوبر التى اطاحت به جرت مفاوضات بين كبار العسكريين والقيادات الطائفية والحزبية ولكن هذه المفاوضات أخفقت فى الوصول إلى حل لقضية الحكم(٢) . وذلك أن القوى التقليدية الحزبية والطائفية عادت إلى الحكم حتى قامت ثورة مايو .

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق الباب الأول ، ص ١٤ إلى ص ١٨ .

(٢) للمزيد من تفاصيل هذه المفاوضات أنظر : الصادق المهدى ، جهاد فى سبيل الديمقراطية ، مطلب الأمة ، طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

ثانياً : السلطان الموحد للدولة : يلحق بمبدأ دولة المؤسسات واستقلال شخصية الدولة مبدأ آخر هام هو السلطان الموحد للدولة بمعنى وحدة سيادة أعمالها وهذا الاتجاه بمثابة رد فعل تجاه للنظام الإقطاعى التقليدى الذى كان الحكم فيه موزعاً إقليمياً ولذا نص ميثاق العمل الوطنى فى السودان على « تحرير إرادة المواطنين من كافة أشكال الاستغلال الاقتصادى والتسلط الإدارى والقبلى والطائفى والفكرى ووضع السلطة بكل مستوياتها فى يد الشعب(١) كما أن الدستور الدائم للسودان قد نص على « أن السيادة للشعب ممثلا فى تحالف قوى الشعب العامل » أى أنه يطبع السيادة بالطابع الثورى بدلا من الاطلاق التقليدى ثم يحظر الدستور قيام الأحزاب السياسية وجعل الاتحاد الاشتراكى ممثلا لسلطة تحالف قوى الشعب العاملة ومن ثم فإن الاتحاد الاشتراكى بهذه الصورة مؤسسة دستورية جديدة تقود العمل الوطنى وترشح رئيس الجمهورية وتعتمد للترشيح لعضوية مجلس الشعب وتهيمن على الحياة السياسية والعامة وتمثل سلطة الثورة على الدولة .

ويجب أن نشير إلى أن النهج التقليدى فى كتابة الدساتير يجعل الأمة مصدر السيادة ومصدر السلطات الأمة المطلقة جميعاً بطبقاتها العاملة وغير العاملة ثم هو أيضاً لا يميز التشكيلات الاجتماعية الأخرى التى ينظمها الشعب العامل. أما الدستور الدائم للسودان فقد ميز بين قوى الشعب العاملة فى المجتمع وبين القوى المستغلة بل ذهب الدستور السودانى أبعد من ذلك فنظر إلى التشكيل الاجتماعى الذى تنتظم فيه قو الشعب القبلية بتنظيماتها وتناحرها القبلى ليست وديعة للسيادة وليست وديعة للسلطة فى النظام السياسى الجديد ، بل إن السلطة تنبع من مجموع قوى الشعب المتحالفة المتضامنة التى يضمها تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكى السودانى فبصراحة إن السيادة ليست للشعب كما أن مكانها ليس القبيلة أو الطائفة أو الحزب ذلك لأن السيادة بدون تحديد تصبح فكرة مطلقة ومثالية ليس لها تطبيق داخلى لأن السيادة للشعب(٢) فعلى سبيل المثال نجد فى بريطانيا أن السيادة للبرلمان وهو هيئة معروفة واضحة محددة وليست السيادة للدستور بينما نجد فى بلدان المعسكر الاشتراكى

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحة الميثاق ، ص ٥ وما بعدها .

(٢) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحة الميثاق ، ص ٦ .

إن السيادة لطبقة معينة هى البروليتاريا أما فى السودان فإن السيادة مطلقة ومحددة فى الوقت نفسه مطلقة بأنها للشعب ومحددة فى تمييز الكيانات الشعبية وجمع وعاءها كل تجمعات الشعب .

ثالثاً — سياده القانون : الدولة الدستورية تعنى إخضاع الدولة لأحكام أساسية تحدد كيفية ممارسة السلطات فيها ذلك أن الدستور يقيد حركة الدولة وبعبارة أخرى سيادة القانون التى تجمت عنها حرية الفرد تجاه الدولة والمساواة أمام القانون وتكريس حقوق الإنسان وحمايتها من تسلط الحاكمين ويتبع من هذا المبدأ أن الدولة العصرية يجب أن تقوم على القانون الذى يقيد حرية الحكام والمحكومين على السواء .

وعلى كل فقد أصبحت الدستورية مظهراً من مظاهر التطوير السياسى فكل الدول تسعى لأن تصطبغ فى أسسها وأشكالها وخطط الحكم فيها بشرعية تستمدها من دستور واضح المبادىء وذلك بدليل أن كل انقلاب وثورة تحرص على أن تسن لنفسها دستوراً موقتاً أو دائماً تعتمد عليه لتوطيد أركان نظامها واستقرار سلطانها ذلك أن الدستور المعاصر بمثابة مخطط عام للدولة يشمل على تعريف أهدافها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وحتى العلاقات الدولية كما يتضمن إلى جانب ذلك أيضاً الأحكام المقيدة لسلطانها تجاه الأفراد والجماعات القائمة فى ظلها ولذا فقد جاء فى ديباجة الدستور السودانى الدائم أن هذا الدستور « تقنيناً لارادتنا » .

إلى جانب ذلك كله فان مبدأ سيادة القانون يعنى الإقرار بالحريات العامة والشخصية للمواطن ويتضمن ذلك ثلاثة قواعد رئيسية : أولها : الحيلولة دون ممارسة الحكم الكيفى بمعنى السيادة المطلقة للقانون . ثانيهما ، إخضاع رجال الحكم والإدارة للقضاء العادى . ثالثها : ضمان الأحكام الدستورية للحريات الفردية .

لذا فقد نص ميثاق العمل الوطنى على « تأكيد سيادة القانون واحترام القضاء ورعاية استقلاله(١) كما تضمن الدستور الدائم باباً كاملا خصصه للحديث عن « سيادة القانون »(٢) فالدولة تخضع لحكم القانون . كما أن سيادة القانون هى أساس

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحة الميثاق ، ص ٦ .

(٢) الباب الرابع من الدستور الدائم للسودان ويشمل ٢١ مادة (المواد ١٥٩ إلى ١٧٩) .

الحكم(١) وكلها أحكام مستمدة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ (٢).

رابعاً — الدولة القومية : بمعنى أن الشعب كله يخالجه شعور بأنه أمة واحدة فهى فكرة وشعور. فقد أصبحت القومية ثورة سياسية تتجه فى جميع دول العالم إلى الظهور فى دولة واحدة تكون خاصة بها لتستقل فى حدودها ، فالقومية هى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ذلك أن صورة المجتمع السياسى السودانى المعاصر إمتداد منطقى للعهد الاستعمارى فصوزة المجتمع يشكلها فى الأساس نمط الانتاج الاقتصادي والمجتمع السودانى الذى جمد الاستعمار نموه التاريخي وأسلمه إلى التخلف وتآمر عليه الحكم الرجعى بعد الاستقلال ظل منطوياً على أنماط إنتاج متعارضة تمثلت فيه سمات الاقتصاد البدائى المغلق والاقتصاد شبه الاقطاعى والاقتصاد الحديث في أطرافه البعيدة وفى بواديه ومدنه وقراه(٣) إلى جانب ذلك فإن الديمقراطية الليبرالية وواجهاتها الدستورية المزيفة التي قامت فى السودان لم تكن إلا تعبيراً عن مصالح الجماعات التى تتداول كراسى الحكم وإلا عن مصالح الدوائر الاستعمارية المرتبطة بها فقد فقدت الجماهير فى ظلها كل حق أساسى وأصبحت إرادات المواطنين وحقهم المشروع فى صنع الحياة السياسية موضع استغلال إقتصادى وإجتماعى وسياسى عن طريق الإدارة الأهلية والطائفية حيناً وعن طريق الأحزاب السياسية الفاسدة حيناً آخر . . . وصيانة للديمقراطية الجديدة تكرس الثورة تحالف قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى إطاراً للوحدة الوطنية وموجهاً وقائداً للعمل الواطنى(٤) ويأخذ الدستور بالنظام الرئاسى الذى يقوى الوحدة الوطنية ويوحد الإرادة الشعبية فى شخص الجهاز الرئاسى وتحل ثوزة مايو قضية الجنوب التى ظلت تفتت الوحدة الوطنية وتضعف الشعور القومى إلى جانب ذلك فقد أنهت الإدارة الأهلية وقضت على الولاءات الطائفية والقبلية والحزبية وتم توحيد الولاء لدولة السودان الموحد القومية .

(١) المادة ١٥٩ من الدستور الدائم للسودان .

(٢) الباب الثالث من الدستور الدائم للسودان ويتضمن ٢١ مادة .

(٣) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، الباب الثالث ، ص ٣٦ .

(٤) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، الباب الثانى ، ص ٢٩ وما بعدها .

خامساً – الاتجاه العلماني : بمعنى فصل الدولة عن الدين وجعل السلطة الزمنية مستقلة عن السلطة الروحية وبعيدة عن نفوذها وتدخلها والعلمانية لا تعني محاربة الدولة للدين لاقصائه عن المجتمع وإنما تعني جعل الدولة وطنية لا تتأثر بالفوارق الدينية القائمة بين مواطنيها ، دولة تضمن للجميع حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية لا تؤثر ديناً على آخر بل تعتبر كافة الأديان سواسية أمام القانون وجديرة بالاحترام والمعاملة اللائقة ذلك أن النص على الدين الرسمي أو الأساسي للدولة في بعض الدساتير إنما جاء لمعاكسة التيار العلماني وكدليل على أن ثمة ضغطاً من التطور يسوقها نحو العلمانية وأنها ترى نفسها مضطرة لإعلان أنها تعتنق ديناً رسمياً لها لتحول دون تمادي العلمانية فيها .

والملاحظ أن مسودة الدستور التي قدمت إلى مجلس الشعب لمناقشتها كانت تنص على أن « الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين في جمهورية السودان الديمقراطية »(١) ولقد إقترح البعض أثناء مناقشة مشروع الدستور إضافة مادة أخرى تنص على أن « الإسلام هو الدين الرسمي للدولة » إلا أن هذه المادة الأخيرة أسقطت ولم تنل أغلبية كافية لإضافتها إلى مواد الدستور(٢) أيضاً فإن المادة التي تنص على أن « الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين » عدلت في المناقشة وأصبحت تنص على أن « الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم »(٣) مستندين في ذلك إلى تفسير المنار الذي يقول « الشريعة شيء والدين شيء آخر فالشريعة قائمة على أساس العقل والاجتهاد » ولا يقصد بهذا النص افتئات دين على آخر لذا روعي لنفي مظنة التعصب وتأكيد سماحة الإسلام على أن ينص أن العرف مصدر رئيسي أيضاً للتشريع (٤).

---

(١) المادة الرابعة فقرة ١ من مشروع مسودة الدستور التي قدمت إلى مجلس الشعب السوداني .

(٢) محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة الدستور في الفترة من ٦ مارس إلى أول أبريل سنة ١٩٧٣ .

(٣) المادة التاسعة من مشروع الدستور المعدل .

(٤) محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة الدستور ، مرجع سابق .

إلى جانب ذلك نص الدستور الدائم تعبيراً عن المصالحة والتعايش بين جميع الأديان على ما يأتي(١) :ـ

(أ) فى جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام ويهتدى المجتمع بهدى الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه .

(ب) والدين المسيحية فى جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمتها .

(ج) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها .

(د) تعامل الدولة معتنقى الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم فى هذا الدستور كمواطنين ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو على المجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية .

(هـ) يحرم الاستخدام المسىء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسى وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدى إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً للدستور ويعاقب قانوناً .

سادساً : الدولة الإجتماعية: وينبع هذا المبدأ أساساً من ازدياد وظائف الدولة العصرية عمقاً واتساعاً فلم تعد الدولة مجرد حارسة لا تتعدى وظائفها سوى ثلاث مهام تقليدية هى الدفاع والأمن والقضاء بل تعدت ذلك إلى التدخل فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة لانتشار الأزمات الاقتصادية التى جعلت كل الدول تتدخل وتبدو الدولة العصرية فى حالة تطور مستمر وسريع نتيجة لتعقد المشاكل التى تعترض طريقها كل يوم وتظل حركتها تدور فى التوحيد بين رعاياها والمركزية فى سلطاتها ولقد وعى ميثاق العمل الوطنى هذه الحقيقة فأشار إلى ضرورة

---

(١) المادة ١٦ من الدستور الدائم .

إحداث ثلاث ثورات متكاملة ، ثورة اقتصادية وثورة اجتماعية وثورة ثقافية وهذه المجالات متداخلة بل تشكل حقيقة واحدة(١) .

والملاحظ أن ثورة مايو هي نقطة تشعب في التركيب الاجتماعي والاقتصادي وهي متجهة لإجراء حركة تغيير في مضمون وشكل الحياة السودانية لتحقيق أهداف محددة إلا أن الجانب الذي غلب على مهام الثورة عند تفجيرها اتجه نحو تنفيذ برنامج عملي يدفع لعجلة التغيير ويؤثر على أسس النظام القديم ويقود إلى معدلات جديدة في التركيب السياسي والاجتماعي أن جوهر حركة التغيير هو تنفيذ برنامج عملي يؤثر على التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأن معظم مشاكل الحياة السودانية هي مشاكل خلق أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية تتناسب مع احتياجات الحياة الجديدة وخلق قيم موضوعية لتسند هذه الأنظمة بصورة لا تجمدها في شكل مذهب يتعصب له ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن حركة التغيير هذه تسعى إلى تحقيق هدفين متناقضين فهي تهدف إلى زعزعة نظام قائم وإيجاد توازن جديد لنظام أكثر سلامة ثم هي من ناحية أخرى حركة مستمرة لا تنتهي لأن متطلبات الحياة تقتضي دوماً إعادة النظر في القديم وتشكيله من جديد ومن ثم فإن عناصر التغيير النافعة لا بد أن تحمل في ثناياها عناصر المحافظة والاستقرار وفي الوقت نفسه يجب أن تسهم في حركة الملاءمة والتجديد(٢) .

ولقد وعى دستور السودان الدائم أبعاد الدولة الاجتماعية الجديدة فنص على « استمراراً لنضالنا ضد الاستعمار والتبعية والتخلف وإيماناً بمسيرتنا في طريق الحرية والاشتراكية والديمقراطية تحقيقاً لمجتمع الكفاية والعدل والمساواة فقد عقدنا العزم الأكيد على أن نرسي دعائم مجتمع اشتراكي ديمقراطي جديد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وتضامنها »(٣) كما أفرد الدستور ذاته باباً خاصاً لمقومات المجتمع السوداني المعاصر نشير كلها إلى الاتجاه للأخذ بالوظائف الحديثة للدولة العصرية ،

---

(١) ميثاق العمل الوطني ، مرجع سابق ، الباب الثالث ، ص ٣٦ إلى ص ٦٢ .

(٢) د . جعفر محمد علي بخيت ، الفعالية الإدارية وحركة التغيير في السودان ، جامعة الخرطوم ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠ وما بعدها .

(٣) ديباجة الدستور الدائم للسودان .

بل إنها تضمنت أساس سياسة الحكم فى السودان فجاءت بهذا المعنى وثيقة سياسية وفكرية تضع المقومات المنشودة لمجتمع سليم كتدعيم وتنسيق العون الذاتى »[1] وتنمية وتحديث المجتمع عن طريق التخطيط العلمى والعناية بترقية الأداء وبالبحث العلمى وبالدراسات الأكاديمية والتطبيقية وكفالة الاستقلال الأكاديمى للجامعات وحرية الفكر والبحث العلمى وتوجيهه لخدمة المجتمع ومتطلبات التنمية وخدمة الأهداف وطنية ذلك لأن التعليم استثمار وترقية للفرد والمجتمع [2] إلى جانب ذلك فان من الوظائف الأساسية للدولة العصرية فى السودان العناية بالريف وتطويره إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومحاربة الجوع والعطش والأوبئة والأمراض المتوطنة وتوطين الرحل ووضع نظام للضمان الاجتماعى فى حالات الكوارث والمرض واليتم والشيخوخة والبطالة وغيرها من حالات العجز[3] .

هذه أهم المبادىء الأساسية التى يرتكز عليها النظام السياسى الحديث فى السودان المعاصر وأهم ما يميزه ويعطى وجهه قسمات خاصة وهى فى الوقت ذاته مكونات أساسية عملت بأثر عميق فى نسج هذا النظام بروحه وتقاليده للوجه القائم بذاته المستقل عن كل شبه له والذى باتت ترتديه دولة السودان المعاصر الموحد .

(١) ألمادة ١٧ من الدستور الدائم .
(٢) المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من الدستور الدائم .
(٣) المادتان ٢١ و ٢٤ من الدستور الدائم .

المراجـــع

أولا ــ باللغة العربية :

١ ــ الكتب :

ــ د . إبراهيم العدوى ، يقظة السودان ، الخرطوم سنة ١٩٥٦ .

ــ الأمير عمر طوسون ، تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها (ثلاثة أجزاء) ، القاهرة سنة ١٩٣٧ .

ــ الشاطر بصيلي عبد الجليل ، معالم تاريخ سودان وادى النيل ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

ــ الصادق المهدى ، جهاد فى سبيل الديمقراطية ، مطالب الأمة ، طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم .

ــ دكتور جعفر محمد على بخيت ، الفعالية الإدارية وحركة التغيير فى السودان ، جامعة الخرطوم ، ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

ــ عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة سنة ١٩٤٢ .

ــ د . عبد الملك عودة ، السياسة والحكم فى أفريقيا ، الطبعة الأولى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ــ عصمت حسن زالفو ، كررى : تحليل عسكرى لمعركة أم درمان ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

د . على إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ــ د . محمد صبرى ، الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

د . محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان ، القاهرة سنة ١٩٤٧ .

٢ ــ البحوث والمقالات العلمية :

ــ إسماعيل الحاج موسى ، معادلة تحالف قوى الشعب العامل ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

ــ عمر محمد على محمد ، الإدارة الأهلية كبديل للسياسة التعليمية فى ظلال الحكم البريطانى ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ .

ــ محمد أحمد عمر ، أربعة أعوام من عمر الثورة ، الاشتراكى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

ــ د . محمد عثمان أبو ساق :

١ ــ النظام الرئاسى فى الدستور ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

٢ ــ قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ .

٣ – المثقف السودانى وقضايا التحديث والتحول الاشيراكى ، بحث مقدم إلى مؤتمر عام المثقفين السودانيين (٢٩ سبتمبر – ١٣ أكتوبر ١٩٧٢) بدار الاتحاد الاشتراكى السودانى ، البحوث ، المجلد الأول ، مطابع دار الصحافة .

الوثائق :

– الدستور الدائم للسودان .

– النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٠ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ ، منشورات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى ، دار الأيام للطباعة والنشر ، الخرطوم بحرى (بدون تاريخ نشر) .

– بيان ٩ يونيو الخاص بالجنوب .

– تقرير اللجنة الإدارية الأولى التى تكونت بقرار من مجلس الوزراء رقم ١١١ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

– خطاب الرئيس جعفر محمد نميرى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، منشورات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى ، مطابع مؤسسة القرشى ، الخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

– قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، نص القرار الجمهورى (تشريع) رقم ٢٩ الذى أصدره رئيس الجمهورية فى ٣ مارس سنة ١٩٧٢ ، منشورات وزارة الأعلام والثقافة ، جمهورية السودان الديمقراطية ، مطابع الأعلام والثقافة (بدون تاريخ نشر) .

– قواعد تاسيس وتنظيم الاتحاد الاشتراكى التى اصدرها المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى .

– محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة مشروع الدستور الدائم فى الفترة من ٦ مارس حتى أول أبريل سنة ١٩٧٣ .

– مسودة مشروع الدستور السودانى .

– مشروع الدستور المعدل .

– مقتطفات من أقوال الرئيس ، منشورات أمانة الفكر والتوجيه ، الاتحاد الاشتراكى السودانى (مايو سنة ١٩٧٢) .

– ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس جعفر محمد نميرى إلى المؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ والذى أقره بالإجماع فى جلسته الختامية فى ١٠ يناير من العام نفسه شركة الطابع السودانى .

ثانيا ــ باللغه الاجنبية :

— Abbas, M., The Sudan Question, Faber & Faber Ltd., London., 1952.

— Crocker, W. Self Government for the colonies, George Allen & unwin-ltd., London. 1949.

— Duncan, J., The Sudan Path to Independence. W. Blakwood & Son, Ltd., London 1957

— Hailley (Lord) :

1. An African survery, Oxford University Press, London, 1957.
2. Native Administration in British African Territories. H.M. Stationary office, London, 1953.

— Perham, M. Africans, and British Rule, London, 1949.

تم الطبع بالمراقبة العامة
لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
البرنس حمودة حسين
١٩٨٠/٣/١٢

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٩٧٨/٨١١/١٠٠٠)

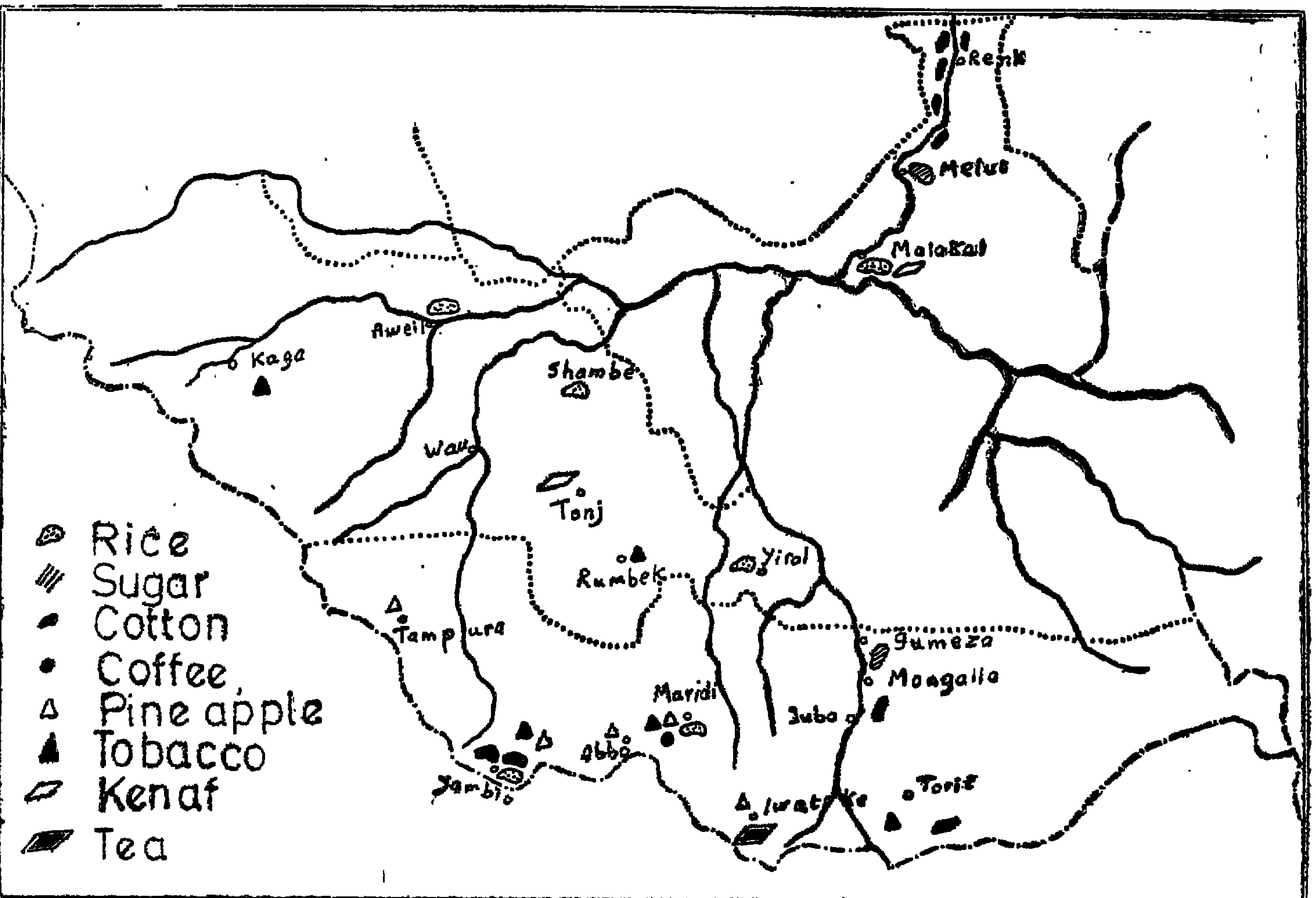


figure 4

PILOT SCHEMES & CASH CROPS

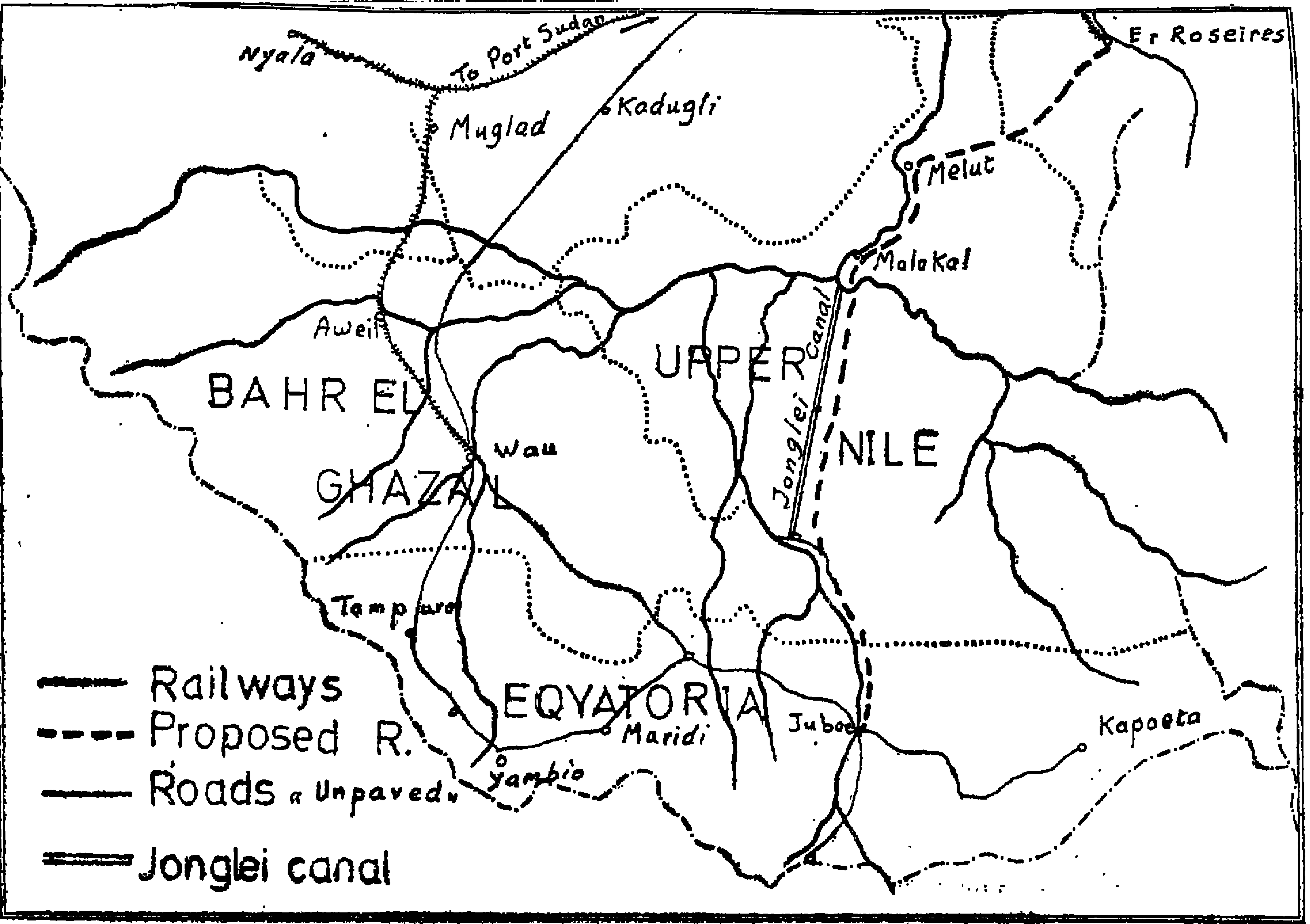


figure 3
MEANS OF TRANSPORT

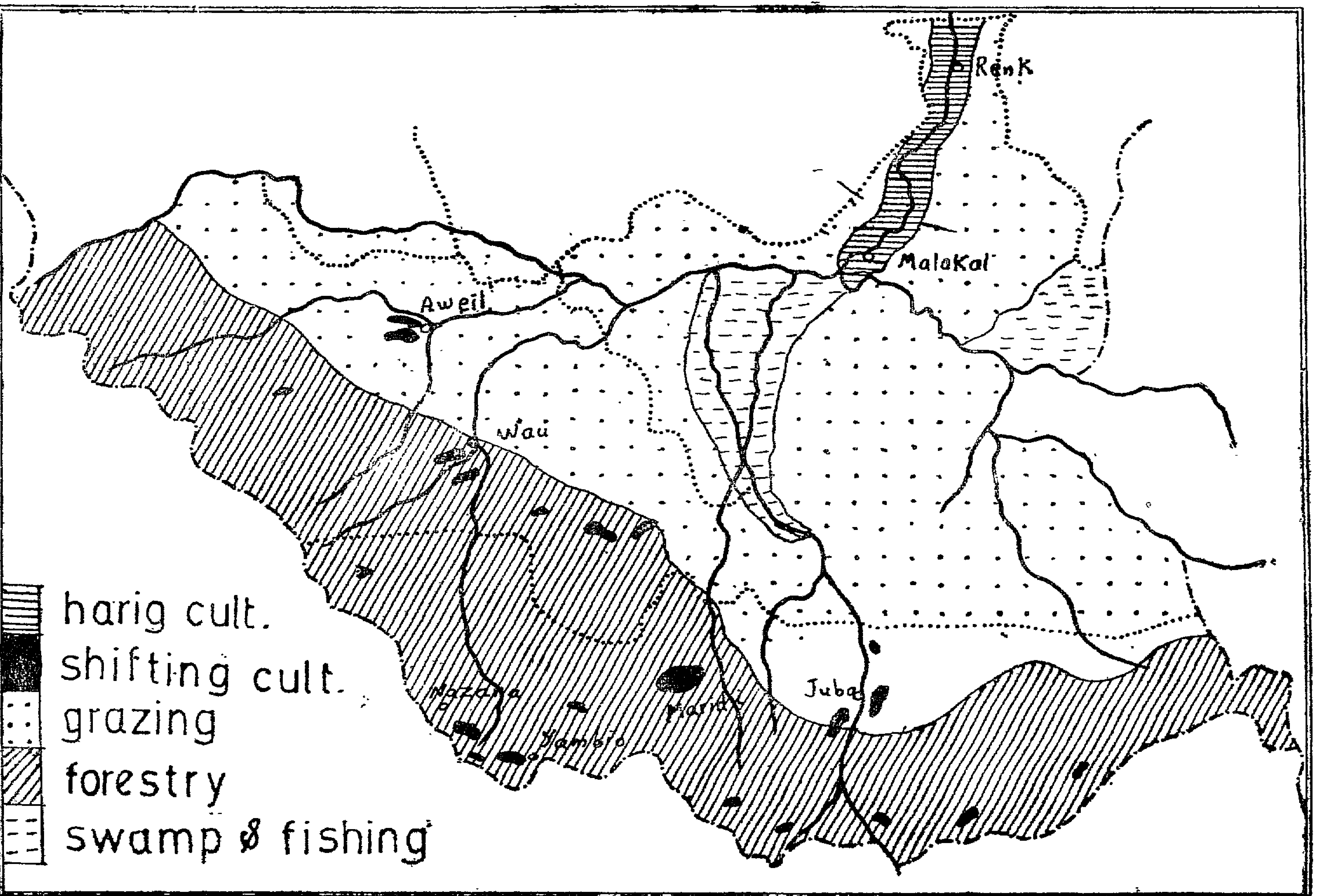


figure 2
RURAL LAND USE

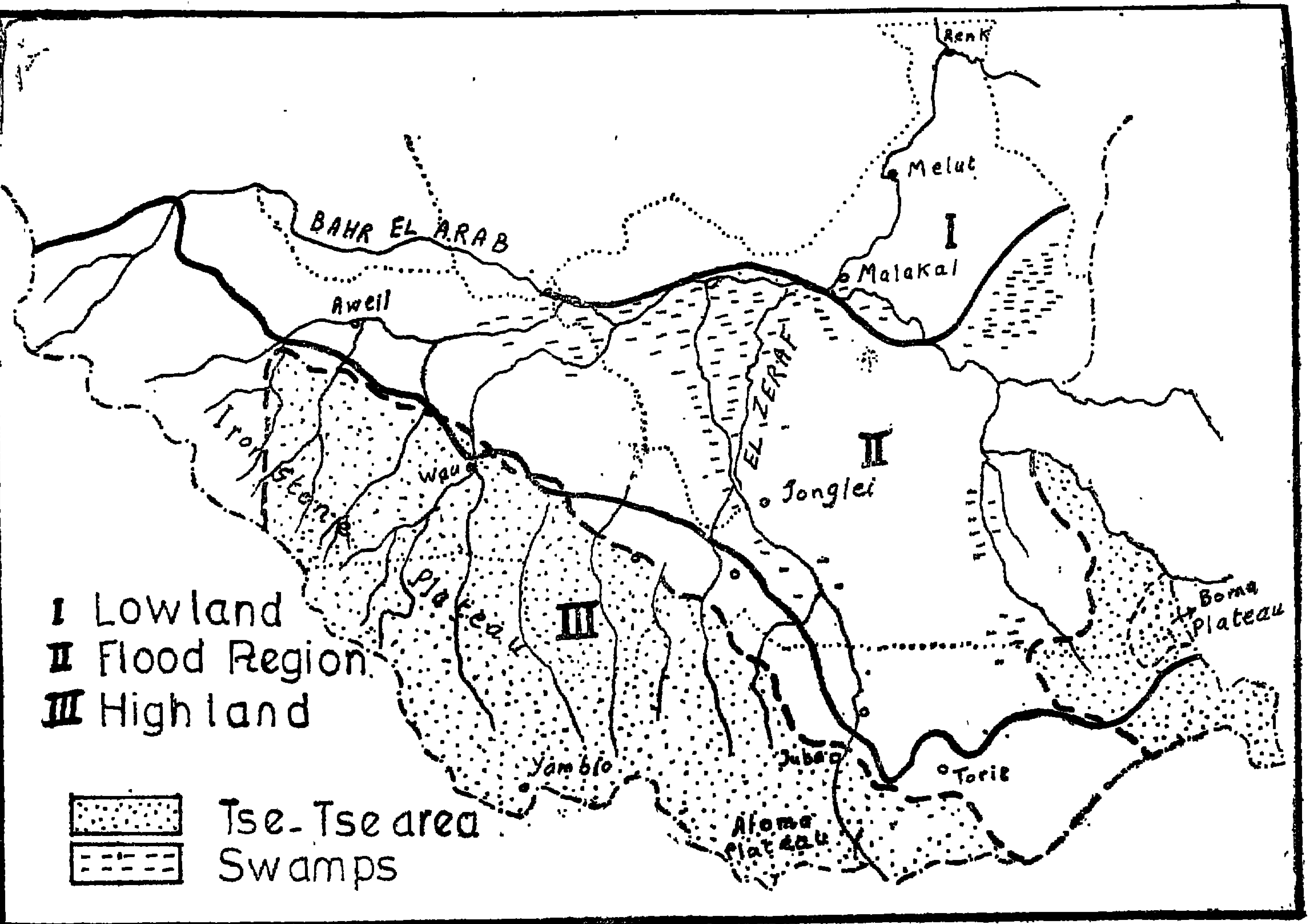
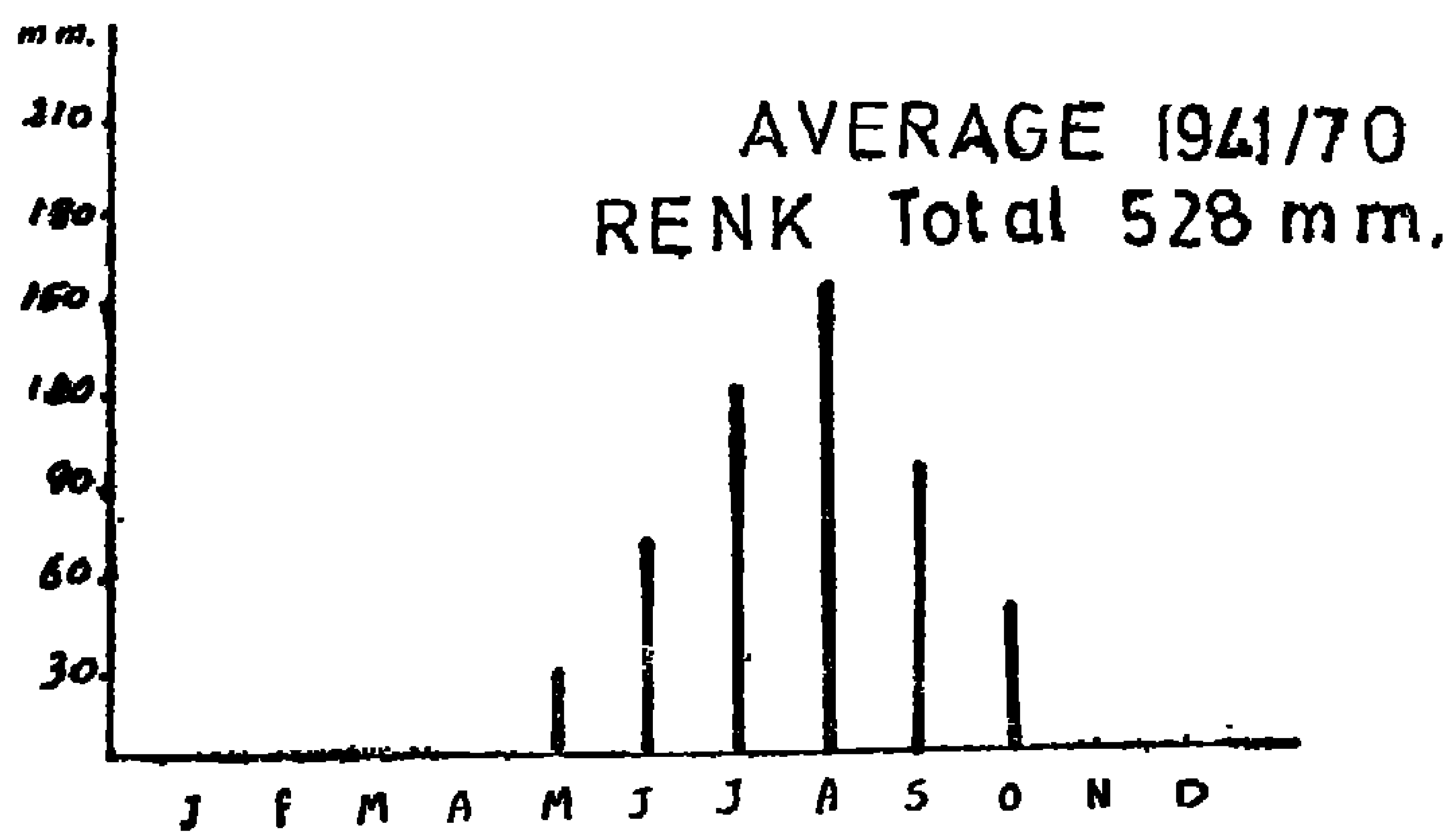
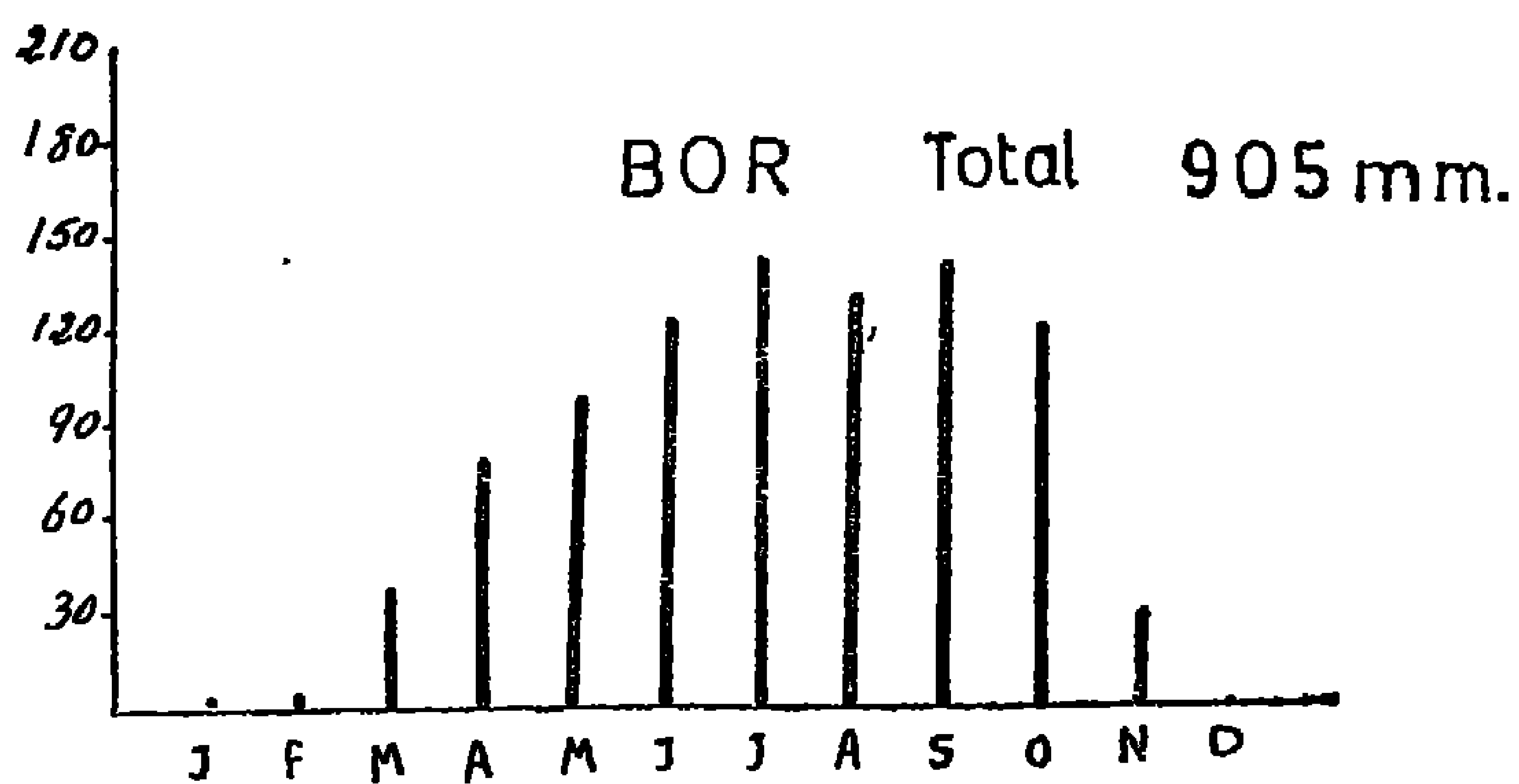
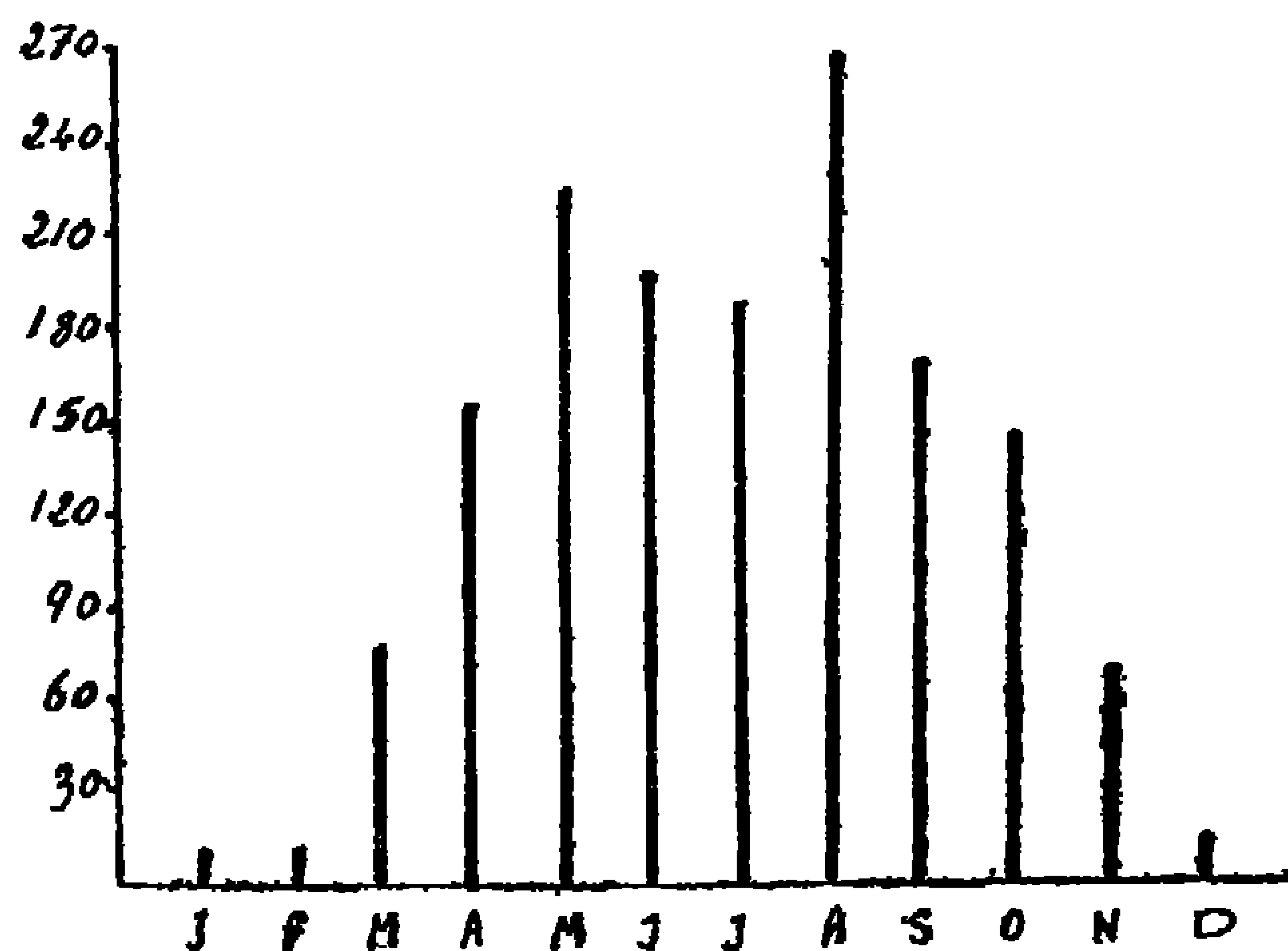


figure 1
PHYSICAL REGONS







RAINFALL STATIONS

3°) Davies H.R.J., Tropical Africa, an atlas for rural development, Cardiff, 1973

Secondly : Researchs :

2⁵) Galal el Din el Tayeb, Forestry and Land use in the Sudan Uni. of Khartoum, 1972

2°) Mahdi Amin el Tom, Tfe Reliability of rainfall over the Sdan, Geografiska Annaler Vol. 54, Ser. A, 1972

3⁵) Mirghani Abdall Mirghani, A note on horticultural development in Southern Sudan, 5th Erkouit. Conference in uba, 1971

4°) Rudolph Ibrahim Samuel, Economic Structure of the Southern Sudan, a regional survey, 5th Erkoint Conference in Juba, 1971

5°) Torayah A S., A geographical assessment of health problems and diseases incidence in the Sudan, Uni of Khartoum, 1971

Thirdly : Reports :

1°) The Agricultural development programe 1974/1975-76/77 Regional Ministry of Agriculture, Juba 1974

2°) A new outlook in the Agricultural forestry and animal wealth in the Southern Region, Juba 1973

3°) Natural resources and development potential in the Southern provinces of the Sudan. Khartoum, 1954

4°) Progress report on Agricultural development 1973/74 (R.M.A.) Juba, 1974

5°) Rainfall average 1941/70 — Pamphlet No. 1 Sudan Meterorological department, Khartoum 1973

The forestry is the safest form of land use owing to the nature of the soils which being lateritic, acid and shallow in the main. Annual cropping in such a form of soil is dangerous as it depleates thesoil and leads to many form of erosion. Planning must also put a stress on the construction of good roads, new factories to prepare the agricultural proudcts for consumption and export, exanpansion of technical education and improvment of health and veterinary services. As Capital and technology are very urgent at this stage for rapid development ,the Sudan must open the South for the foreign Capitals especially the Arabian capital, to carry out the Commercial schemes on base of charing with the government.

To conclude this essay, I hope through a proper plan to develop the rural land use in the Southern to take its role in the world production, and share in solving the lack of food in the world.

المراجع العربية

أولا ـ الكتب :

١ ـ د . صلاح الدين الشامى : السودان دراسة جغرافية الطبعة الثـانية الاسكندرية ١٩٧٣ .

٢ ـ دراسة وافية للخطوط العريضة لمشروع تقليل الفاقد فى منطقتى بحرى دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والتناء الاقـصادى القاقرة ١٩٦٦ .

٣ ـ يحيى عبد المجيد مشروع جونجلى حقائقه وابعاده الخرطوم ١٩٧٤ .

ثانيا ـ تقارير وابحاث :

١ ـ دراسة استطلاعية لسكان منطقة جونجلى مصلحة الشئون الاجتماعية .

٢ ـ دراسة وافية للخطوط العريضة لمشروع تقليل الفاقد فى منطقتى بحرى الجبل والزراف بين الحاضر والماضى الهيئة المصرية العامة لمياه النيل « بـدون سند الكتابة » .

٣ ـ عشرون حقيقة وحقيقة من السودانيين من واقع تعداد السكان الأولى فى السنودان ٥٥/٥٦ ترجمة أحمد عثمان اسحق . الخرطوم ١٩٦٠ .

BIGLIOGRAPHY

Firstly: Books:

1°) Barbour K.M., The Republic of the Sudan, a regional geography, London 1964

2°) Libon, Land use in the Sudan, London 1965

CONCLUSION :

Through the new policy of the government and the great potentialities, the rural land use development proceeds rapidly. However, proper and complete plans for the best utilization of all the available resources are still required and urgent. We saw that the South is divided generally into two different regions, the low and the high land. Therefore the planning will differ in each region.

In the first region which includes the lowlands, the planning should put a stress on food grains especially dura and rearing animals through mixed farming. This system is very suitable here because the majority of the population are herder and cultivators. At the same time, it may help in solving many problems which inhibit the development at the present time. For example, this mixed farming will encourage the settlement which considers the first step towards the development. We know that the settlement will help in controlling animal diseases through veterinary services, improving animal types and creating good pasture through coultivation.

Animal must be in the first place beef cattle and beef sheep. Fattening stations is very important to commercialize the production. At the same time it must put a stress to increase the supply of milk for the urban communities through establishing larger dairies with juba, Wau and Malakal.

In this region the plan must also put a stress on cultivating paddy rice especially in the reclaimed area of the Sudd and increase the areas of sugarcane and cotton.

Mechanization or even partial mechanization is required to increase rapidly the cultivated areas and the output per labour unit.

The planning in the second region must put a stress mainly on horticulture crops such as coffee, tobacco, tea Kenaf and pine-appe. These tree crops are very important to protect the soils from erosion which is common in this region and at the same time to cover the local consumption of the Sudan in the first stage and the Arab World needs later. These crops have proved success through the experimental pilot schemes which have been carried in the South in the few last years.

At the same time the natural conditions prevailing in this region make forestry as one of the main land use tenure, especially the world now suffers from the lack of forest products.

Jonglei Canal which will be carried out in the South, will improve the natural environment and reclaim great area. The Canal will begin at Jonglei on Atem river and end South of Malakal for a distance nearly 175 miles (280 Km.). The canal will save nearly 14 million cub metre which are now lost in the Sudd area. In its first stage, it will save about 4½ million cub.metre. But the direct efect of these scheme for he South, is the opening of a large irrigable ara estimated at more than 4 million feddans. This reclaimed land can be planned for mixed farming schemes and rice cultvation.

At the same time, this scheme will reduce the areas suitable for mosquitos(1) and will also save the South from the destructive floods such as the flood of 1961/62 which flooded all the low and alluvial lands and caused human and animal loses(2).

The canal will also facilitate the navigation between the south and the North and shorten the riverian distance between Juba and Kosti for about 187½ miles (300 Km.)(3)

Regarding forstry development, the government began to establish nurseries for producin good seedlings for cultivation in selected areas. In Eq. P. 37 feddans of nurseries produced just under one million seedlings. In U.N.P. 31.600 seedlings were raised in nurseries. Afforestation with teak had succeeded in B.G.P. Therefore the areas of nurseries for teak seedling production have increased from 32 feddans in 1971/72 to 71 feddans in 1973/74

At the same time Imatong monutains posses excellent conditions for producing softwood timber. Therefore the World Bank had financed a forest scheme at Itamong. About 1300 feddans of exotic softwood had been planted and a sawmill was constructed at Itibol with an initial capacity of 4000 m^3 of lumber per annum and over the four pears prior of the project the sawmill will produce some 16.000 m^3 of sawn lumber.

Another sawmill was also constructed at Wau in 1974 and there are plans for constructing more mills(4). Timber sawing is very important for it is a source of employment in rural areas and has a good effect in putting up the standard of linving in the backward areas(5).

---

(1) دراسة مستوفاه للخطوط العريضة لمشروع تقليل الفاقد فى منطقتى بحر الجبل والزراف بين الحاضر والماضى ص ٣ .

(2) دراسة استطلاعية للاحوال المعيشية للسكان فى منطقة جونجلى ص ١٢

(3) السيد يحيى عبد المجيد . مشروع جونجلى حقائقه وابعاده ص ٢٤ .

4) Progress report, op. cit., pp. 28-30

5) Rudoph Ibrahim Samuel, op. cit., p. 11

TABLE 7. The expected cotton's area[1]

Place	1974/75	1975/76	1976/77
Zande scheme	10,000	15,000	20,000
The Eeast bank	4,000	7,000	10,000

Sugar cane cultivation and sugar industry are being intrduced in the South for the first time. An area of 25,000 feddans at Gumeza have already been surveyed at Mongalla and the crushing operation is expected to start in 1978 with an estimated sugar production of 12,000 tons, which is expected to raise to 50,000 tons by 1985. There is also another new-cane project at Malut on the white Nile North of Malakal.

Attempts are also made to cultivate pine-apple. Pilot schemes have already begun and covered an area of 20 feddans at Maridi, 20 feddans at Yei, 20 feddans at Yambio and 20 feddans at Abbou[2].

Regarding animal use, the government also began to carry out some schemes to improve animal utilization. It established stockmen's technical training instituraining institute at Malakal to improve heir traditional methods and for creating field staffs. A fattening station was established at Kapoeta as an experimental station for sheep fattening. With the financing help of the World Bank, a pilot ranching scheme was established at Marial Bai, near Wau. This Scheme will improve the management of grazing areas.

For animal health the government with the help of German technical assistance, began to control reinderpest and Bovine, Pleuso-Pneumonia diseases. This programe will improve the animal's production and reduce mortality rate of the cattle considerably [3].

As poultry meat and eggs play an improtant role as protein supplement in the human diet, much more producing farms for commercial production must be established. The present poultry centres at Juba, Wau and Malakal which run by the depertment of animal production must be specialized as nurseries for providing the farms by itsneeds[4].

1) Progress report, op. cit., p. 13
2) A new outlook, op. cit., P. 70.
3) The Agriculture development, op. cit., pp. 2-3
4) Progress report, op. cit., p. 22

TABLE 6. The anticipated acrage and production[1]

	1974/75	1975/76	1976/77
The area (feddan	1000	1200	1630
Yield (mile ton)	680	820	1100

Tobaco is another cash crop which recieves agreat attention[2]. Tabacco was introduced at Keripi (1953/54) and .obtained. At present government is trying to revice tobacco plantation which were destroyed during the local troubles. Attempts to grow tobacco in the districts of Rumbek and Gara are also promising and the clutivated area is expected to be 500 feddans in 1974/75.

Tea[3] can also grow in some parts of Eq. P. especialy at Gilo, Katire and Iwatoka (Aloma plateau). The environmental conditions in these areas are favourable for tea growing[4]. Haggar's private entreprise of tea at Iwatoka has proved successful and the results indicate that the yield may reach 1000 pounds of tea per feddan.

Kenaf as a plant fibre, is an important crop for sack, ropes and twines. A pilot scheme at Toni (1960/64) has proved that the Kenaf can be grown economically. Hence the government gave a concession to an Italian Company (Gardella) to cultivate tthe kenaf and produces its fibres. The Compagny cultivated on area of 200 feddans at Tonij in 1973/74 for seed bulking. Another new Kenaf project will be carried out at Malakal.

The cotton has also received great attention. The government began to revive the Zande Cotton scheme with the return of more Zandees from bush and Zaire. It is also planned to expand cotton growing on the Eastern bank of Bahr el Gebel at Mongalla and Torit[5]. The expected area of cotton in Zande and the eastern bank is as follow :

1) Porgres report, op. cit., p. 15
2) Tobacco is very important in this period, because it can give quick income in the resettlement areas o°ing to its quick yielding.
3) Sudan imports 42.5 million pounds of tea annally (1970)
4) Tea requires 1500 mm of rainfall and °ell drained acid soil
5) A new outlook op. cit., PP. 46 and 70-71

livelihood schemes. Therefore the dura area expands rapidly so that an area of 450,00 feddans is proposed for the season 1974/75 in all the South excluding Renk district[1]

The government has also imported new variety of Yam seeds from Nigeria (100 tons) and 25 feddans were grown in the Seed Multiplication Farm of Yei in 1974[2].

It has also imported from Uganda Banana shoots (Plaintain) which give high good quality production

It began to encourage rice production by financing some schemes such as the Jonglei rice scheme situated 3 miles (5 Km.) from Malakal. It covered an area of 500 feddans in 1974/75. Egypt has promised to provide Egyptian fellahins to teach the inhabitants how to grow rice. At the same time experiments on swamp rice carried out under the control of Chinese expert at Yirol, Shambe, Aweil and the results were encouraging. At Aweil they began a scheme of 22000 feddan of which nearly 5202 feddans were cultivated in the season 1971/72 and other 5000 were cultivated in 1972/73.

Upland rice as in Central Africa and Zaire Republics is the most suitable to the Green Belt. Trials conducted at Kagolu, Maridi and Zande gave a yield of more than one ton per feddans[2].

At the same time the government gives some attention to cash crops such as coffee, tobacco, tea, sugar-cane, Kenaf and pineapple. Efforts are now being made to introduce and promote the production of these crops.

For rapid expansion of coffe plantation[3], 20 feddans have been allocated at nurseries in nine centres to raise enough seedlings of coffee to meet the demand for use in the present schemes[4] and for strating new ones. These nurseries have half million seedlings. The policy of the government aims also to encouraging production by small holders and so it supplies them with seedlings atonly P.T. 1 per one. At the same time the government started a state form in 1970/71 in Moridi district for the ressettlement of large number of returners and for teaching the local peasants the use of technical methods in planting, this This farm covers an area of 700 feddans of which an area of 130 feddans is already planted.

The local coffe growers sell their coffee beans to the Coffee Marketing Broad[5]. The following figures (Table 6) show the antcipated acreage and the production of small holder :

1) Progress report, op. cit., pp. 28-32
2) A new outlook op. cit., P. 13
3) The Sudan imports 14.000 tons of coffe annually 1970, Ibid, p. 32
4) The old schemes were patchy with uneven lants population
5) Ibid P. 46.

Thirdly, the South also suffers from the shortage of manpower both in number and skill. The inhabitants here suffer from poor education, malnutrition and poor medical and public health services. More over, the traditional social life at the same time deepens this problems.

Fourthly, the lack of adequate capital also represent sharp problem. We know that the Capital is the masterkey to most of the problems. It is essential to finance the economic schemes and the social, medical and educational services.

Beside these human problems, there are some physical problems.

Firstly, the harmful insects especially mosquitos and biting flies, especially tsé-tsé.

Secondly, the shortage of water resources in some areas in the dry seasons, and the unrestricted flooding ovar vast areas espcially in U.N.P.

Thirdly, the natural vegetation is not of good quality. Most of the grasses are coarse, unplatable and of low nutrient value which decreases the economic value of livestock. At the same time, the forest are not easly exploited because they are so mixed and unaccessible in many regions.

Generally speaking almost all these problems can be talked and solved by proper planning through suitable education technical training, improving public health, Constructing good roads and planting new species of grasses and trees.

NEW PERIOD IN RURAL LAND USE DEVELOPMENT :

With the help of World Bank, IDA, UNDP, FAO, other developed countries and through the peace and security after Addis Ababa Agreement, the Sudan began to carry out in the South a new policy for rural land use development. This policy put stress in the first stage on producing foodstuffs and encouraging pilot schemes for cash crops. Following this policy an institute for training agricultural technicians was established with the help of FAO and UNDP at Yambio. At the same time, a new variety of dura was imported from Uganda and tried in some areas at Torit, Yei, Maridi, Yambio and Yirol Beside maturing in a shorter period than the local variety, it produces a yield of 2 tons per feddan which is three times higher. To spread up the expansion of dura production mechanised farming was introduced in good crops schemes, namely the Malakel livelihood scheme which started in the season 1970/71 with a proposed area of 10000 feddans, the Ngousulugu food crop 16 miles (26Km.) west of Wau and many other

1) The Agricultural development programme, op. cit., pp. 7-10

Among the minor produce are honey, lulu oil and palm oil. Bees survive in most of the South. Lulu oil is the well known shea-butter of commerce and is obtained from lulu tree in Eq. and B.G.P. The bark and leaves of some indigenous trees provide the bulk of fibres used locally in many minor industries This include building fencing, rope for beds and chairs, for well mat and basket making. The rope industry is an important native occupation in Bor area[1].

THE PROBLEMS :

From the foregoing survey, it appears clearly that the rural land use is still limited and primitive and that most of land is still unused. This state is du to many problems.

Firstly is the political problem. The South was completely neglected before and after independence nutill 1972. This state is due to the policy of British before the independence and the civil strife which checked any programe of development Now this unrest has disappeared owing to Addis Ababa argreement (1972) and a new period of development is expected.

Secondly, the South suffers from inaccessibility of the area and the low standard of efficiencies of the present system of communication. Almost all the roads are not paved and are rarely suitable for transport especially during the raining season where they become muddy and sticky[2]. The South passes the rainy season in complete isolation and therefore the Southerners describe it as a dead season[3].

Regarding railways, there is only one railway track which links the South from Wau (1962) with the North and Port Sudan. At present the trains which work on this track are so slow that take usually one week and take more than this during the rainy season. We know that the shortest distance between the South and Port Sudan is 1300 Km., while here are many areas of great potentialities for development are over300 Km. [4]. Therefore transport problems impose a severe obstacle in the way of development especially transporting cash crops To develop the South, the main roads must be paved and other new roads must be constructed. A new railway track to join Juba withRoseries is very important especially after carryingout the Jonglei Canal Scheme.

---

1) Rudolph Ibrahim Samuel, Economic structure of the Southern Sudan, a regional suvey, p. 12

2) The Civil stripe is a black spot in the history of rural development.

3) Progress report, op. cit., p. 5

4) Report on natural resources, op.cit., p. 27

include Tilapia spp (Bulti) and Hererotis niloticus (Nok). The South produces nearly 75.000 tons (1970) annually which represent 75% of total production of the Sudan. Crocodile are also caught from Bahr el Arab and Bahr el Ghazal[1].

The first attempt to commercialize fishing was in 1951 at Juba which was the beginning of trade with Zairé in sundried salted fish. The high prices paid for sundried salted fishes has stimulated the expansion of this trade. The exported tonnage in 1963 reached in 1964, the productiondropped sharply to 200 to 300 tons annually[2]

3 — FORESTRY USE :

The first attempt to commercialze fishing was in 1951 at Juba which world. The Sudan possesses nearly two-thirds of the forest resources of the

Arab World and the South possesses nearly 90% of the Sudan's forest. The majority of the resources is found mainly in Eq. P. and B.G.P. These resources which are still underdevloped include a number of valuable species but these are mixed and widely dispersed over considerable tracts of land. This nature beside the difficulty of transport represent the main problems which face the proper use of these resources. At present they are used on a small scale for producing railway sleepers, firewood and charcoal as in U.N.P. They also produce some mahogany and ibony wood of good quality as in Es. P. B.G.P.[3]

Afforestation is very limited as shown in table 5, and most of these areas were destroyed during the Civil strife.

TABLE 5. Forest Plantation by Feddans[4]

Year	Eq. P	B.G.P.	U.N.P.
1938	92	20	75
1948	502	149	180
1958	1258	439	654
1962	3084	677	1030
1966	—	468	410
1970	49	644	303

1) Report on natural resources, op cit., p. 21
2) A ne° outlook, op. cit., pp. 75-77
3) Report on natural resources, op.cit., pp. 22-23
4) A ne° outlook, op. cit., pp. 121

As a whole cattle production is low, for example Nilotic cow gives only around 1 to 5 lbs of milk per day and calf mortality is high

Beside the cattle there are 1.845.00 sheeps and 2.837.00 goat[1].

However the South possesses these great numbers, livestock plays only a minor role in the economy of the South. This is due to some factors; firstly the bribesmen tend to keep large numbers of cattle as a sign of prestige. Cattles are reared for their own sake and numbers count for more than quality of beast.

It is said that a Nilotic Dinka's way of spending a pleasant afternoon is to sit and watch his favorite cow.[2].

Secondly it is used as a substitute for money in martial and legal dealings. Cash is still of no great importance in an economy which is largely one of subsistence. The reluctance of the inhabitants to sell their cows is at present a factor which limits the cattle trade and causing overgrazing. Therefore the number of cattle is increasing at a high rate, while neither the area of grazing land increased nor the quality of the pasture is improved. We know that the value of the Savanna grass for grazing is high only during the early part of the wet season, but this value of the season. At the same time animal management is based on a migratory system, which is determined by environmental factors such as the degree o flooding, the scarcity of dry season grazing the water supplies and the prevalence of the tsé-tsé and other biting flies. For example the Dinkas graze their animals during the rains in the open grassland adjacent to their villages, and move towards the riverian toiches in the dry season and utilize them until the onest of next rain[3]. The blood and milk from their cattle are the basic elements in their diet[4].

At the same time fisheries resources in the South are considerable and in many areas fish is of vital importance in the subsistence economy of the inhabitants and at the same time, it is considered as on of he best potentials for a quick economic development.

Fishing is practised in all the water courses, but the most important fishing areas located in the Sudd area. It is not a specialized craft but is widely practised by men, women and children. There are many species, but the principal species available in large quantities and suitable for curing

1) A ne° outlook, op cit., p. 87
2) Davies H.R.J. op. cit., p. 3(
3) Report on natural resources, op. cit., pp. 17-20
4) Davies H.R.J. op. cit., p. 30

c) The East bank of Bahr el Gebel at Mongalla and Torit.[1]

Coffee is grown in small areas by local inhabitants under the supervision of Haggar Compagny. The introduction of coffee cultivation to the South started in 1935, but it was not until 1939 that expansion in production occured. This was due to the replacement of Arabia coffee by Robusta species[2].

The amount of coffee produced reached 180 tons in 1954. But the setback which occured in 1955 for security reason cause e collapse in the production which reached only 2 tons in 1969[3] The production began to flourish again after 1969 and reached 62 tons in 1972/73 nad is estimated to reach 70 tons in 1973/74[4].

Attempts to grow tobaco and tea succeeded but production virtually stopped from 1964.

Beside these crops there are some tropical fruits like mango, pineapple, banana which grow widly and widely in the Green Belt at Yambio, Maridi and Yei districts and also in B.G.P. especially arround Wau[5].

From the foregoing survey, we see that the South can produce many different cash crops. The areas cultivated however are very limited and in some cases the production has stopped. Great opportunities for Commercial production can be exploited if transport and capital problems are solved.

2 — ANIMALS USE :

Grazing represents the second main occupation next to agriculture. Domestic livestock, their dearest possession, are kept by almost all the inhabitants of the South (75%) except those living in areas infested by the tsé-tsé fly. The livestock population is estimated in 1970 approximately at 4.362.000 of cattle, which constitute most of the animal wealth. More than half of the cattle is concentraed in B.G.P. (2.240.000) and more of he third in U.N.P. (1.584.000) and the rest is in Eq. P.

---

1) A new outlook, op cit., P. 66.

2) Robusta Coffe grows wildly in some areas in the South as in Lotti and Talanga forests in Acholi area. Report on natural resources. Op. cit., p. 97)

3) Mirghani A. Mirghani, A note on horticulture development in the Southern Sudan, p. 8

4) Progress peport on agricultural development. p. 4

5) Mirghani A. Mirghani, op. cit., pp. 3-4

As the civil war ended; the government set a programe for incrasing the production of food to face the present shortage and hence the cultivated areas in 1973/74 are estimated as follows:

TABLE 4. The estimated cultivated areas during 1973/74 (in feddan)

Province	Dura	Maize	Cassava	Eleusine (fingeim-illet)	Ground nut	Sesame
Eq/P.	170000	36000	68150	92000	85000	———
B.G.P.	120000	6800	14500	300	33000	26500
U.N.P.	347000	1030	———	———	———	32500
Total	637450	44430	82650	92300	118000	59000

Cash crops sector plays a minor role in the economy of the south, although the natural environment is suitable for producing a variety of such crops. This state is caused mainly by the shortage of Capital and the remoteness of the South. This sector which is still in the experimental stage inculdes cotton, coffe, Kenal, tobacco, tea, sugar, Cene and pine-apple.

Cotton is the only non-food crop which is grown in a small scale holders. It is grown in three areas :

a) The plains around the white Nile which are irrigated by the pumping system.

b) Zande scheme which started in 1945 46 in Yambio and Maridi districts.

The cultivated area rechied 30,788 feddans in the season 1961/62, but the production is completely stopped in 1964/65 owing to the civil strife. But after May Revolution (1969),the scheme is restored and the cultivated area in 1971/72 was about 2500 feddans.

Owing to these systems, food crops (cereals and roots) predominate. The cereals include dura (Sorghem Vulgara), eleusine, maize and some rice. The root crops include cassava, sweet potato and yam. All these crops are grown for domestic consumption. Dura is the most important. It is the staple food for the most inhabitants of the South excep the Zande among whom Cassava and eluisine predominate.. Dura is grown mainly in the Central rainland especially in the Renk district in which 250.000 feddans have been developed under dura in the season 1973/1974[1]. It is also grown in separated patches in Eq. P. and B.G.P.

Euleusine Coracana which is known as finger Millet grows by Jur anound Wau and along the North-east margin of the Ironstone plateau and in Zande area. It tends to replace Sorghum in damper condition [2].

Maize represents the major diet in the Green Belt. It is also grown extensively on the river banks and toiches[3] especially along Bahr el Ghazal between Juba and Bor and is also the common drop of Sobat river rain Nuers.

Rice is the less cultivated crop. It is grown in smal quantities in the Green Belt, Zande, Yei, Maridi and in Toiches at Malakal-Nasr-Wang.

Root crops are very important in the lateric soil zone where rain is heavy especially in the Green Belt and Zande area.

Cassava[4] is grown all over the Eq. P especially in Maridi area, where it forms the major part of the diet.

Sweet potato is grown all over the Eq. P. especially in Maridi area, where it forms the major part of the diet.

Yam is also grown well in small quantities in most of the Equatorial region.

Beside these food crops, the inhabitants cultivate oil seed crops, especially ground nut which flourish mainly in Eq. P. and B.G.P. (light soils) but sesame grows well in the Central hills especially in Morue area.

---

1) Ibid, p. 26

2) Davies H.R.J. Tropical Africa, an atlas for rural development 1972, p.38

3) Toiches meand the flood plains of rivers and watercourses and exposes by the fluctuations in water-levels.

4) Cassava was introduced in Africa from Brazil by Portuguese about 1600. (Davies H.R. Ibid, p. 45
p. (annex)

Regarding the natural vegetation the luxuriant broad leavied woodlands with gallery forest predominates in this region.

The soils are lateric. These soils are being usually acidic and in many parts erosion is serious. Hence it is poor and is charcterised by free drainage[1]. A large area of this region is infested by the tsé-tsé fly which causes trypanosomiasis (sleeping sickness). This diseases renders it impossible for livestock to survive there[2]

From the foregoing show, we see that South possesses various natural resources which encourage the rural development.

The present rural land use and its problems :

The Southern Sudan is still virgin and primitive. The livelihood sources of the population are agriculture, cattlerearing, fisfing and forestry. Generally this rural land use can be described as a subsistence use where a family grow no more than its demand of food.

1 — AGRICULTURE :

Agricuture is the main occupation. Shifting and Harig cultivation are the main agricultural practises in the Southern Sudan. Shifting cultivation is the common method of crop growing all over the South especially in western Eq. P. and in most of B.G.D. This migratory system is a good response of the poor soil of these areas, but erosion is common.

Harig cultivation is practiced mainly in grassland areas especially in shilluk area [3]. It is an expensive means of crop production and is useful because pests and insects are killed by fire and the ashes which return to the soil provide nutrients for the crops.

In recent years mechanised forming is used in some areas as governmental schemes .

---

1) A New out look, op, cit., p. 15.

2) Torayah A.S., A geographical assestment of health problems and disease in the Sudan, p.2

3) Barbour K.M., op. cit., p. 240

4) A new outlook, op, cti., p. 17

Natural vegetation varies from open grass land with some areas of Acacia woodland to papyrus which grows in the Sudd areas.

Soil is also alluvial heavy alkaline clay and loams, but most of it is Flooded.

3°) **The Equatoria region :** It includes the highland areas which occupy the southern parts especially in the Eq. P. The general elevation varies from 300 to 1000 metr. It includes the ironstone Plateau, the Green belt, Acholi mounts and the south eastern hills and mountains[1]. Regarding its climate the mean temperature in the hottest months, February and March being 29°C (86°f.) and in the coolest month (August) being 25.3°C (77,5f.) at Juba[2].

The mean annual rainfuall varies from 900 to 2000 mm. and in some places as Gilo in Imatong mountain, it reaches 2261 mm.[3] in a rainy season varies from 7 to 11 months.

TABLE 3. Rainfull at some stations[4]

J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	Year
Wau 7°42' N. (mm)												
I	5	21	75	141	172	205	229	171	141	14	Tr.	1175
Nzara 4° 39' N. mm.												
10	22	97	164	190	178	173	210	214	177	73	1	1510
Miridi 4° 55' N. mm.												
11	12	75	155	224	199	181	270	168	147	67	19	1540

1) Report on natural resources, op. cit., p. 3
2) Barbour K.M., op. cit., p. 51
3) A ne° outlook, op. cit., p. 5
4) Rainfall averages, op. cit., pp. 1-2

TABLE I. Rainfall at some stations[1]

A.— RENK 11° 45' N. (mm)

J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	Year
Tr	Tr	1	3	28	74	117	155	95	54	1	Tr	528

B.— MALAKAL 9° 33' N. (mm)

Tr	Tr	7	21	102	109	149	167	144	82	6	Tr	787

The natural vegetation is tall annual grass alternating with thorn woodland. The Soil being alluvial heavy alkaline clays and loams which crack during the dry season. The nutrient status is high and erosion is practically absent.

2°) **The flood region** : This region icludes the rest of U N.P., the eastern and north-eastern parts of B.G.P. and parts of north-eastern parts of Eq. P. It is a very flat plain, the average slope is very gentle as indicated by the gradients of Bahr el Gebel. For example the average gradient is 27.3 cm/Km from Rejof to Mongalla and 5.5 cm/Km from Jonglu to Zerof. The Sudd[2] covers a great area of this region which varies from 8.300 to 12.000sq. Klm. The river Nile loses in this region more than 14 million cub metre annually[3]

Regarding its climate, the region receives annually rainfall varies from 750 to 1000 mm. in a rainy season varies from 5 to 7 months.

The percentage of probability of receiving less than 500 mm. reachs zero.

TABLE 2. Raifall at Bor[4]

J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	N	D	Year
5	6	36	79	107	120	142	132	143	119	31	4		905

1) Rainfall average (1941-1970) Sudan Meteoroligcal Department 1973, P. 1
2) The Sudd means permanent or semi-permanent s?amps °here papyrus predominate
3) صلاح الدين الشامى ــ السودان دراسة جغرافية ، ١٩٧٣ ــ ص ١١٦
4) Rainfall averages. Ibid, p. 2.

According to the 1955/56 population census, the total population of the Sudan was 10.263.00 from which 2.753.000 live in the south.[1] From the total population of Sudan which is estimated in 1973 at 16.500.00, the South includes 4.012.000[2].

Regarding its economy, the South is still largely dependent on subsistence economy ranging from the migratory and pastoral economy of th Nilotic and Nilo-Hamitic[3] tribes, to the economy of those who are dependent almost a new period of development (Rural Revolution) in response to the new gevernment policy after the Addis Ababa Agreement of 1972, which lasted nearly 17 years.

Physical Environment :

The South as a whole forms a major part of an irregular shaped basin surrounded by elevated lands. The water which is drained into the River Nile breaks into the basin by river Sobat, Bahr el Ghazal which are the main tributaries of the River Nile in the Southern Sudan.

The South may be divided into three various physical regions :

1°) **The Central rainland region :** This region occupies the Northern part of the South. It is a flat plain with some sand dunes around the white Nile. The average slope is very gentle towards the North as indicated by gradients of the white Nile North of Malakal.

Regarding its climate the region, as the other regions, lies wholly within the tropical region. The monthly temperature averages are not less than 18°C, for example in Malakal the coolest month (January) has a mean temperature of 27,2°C (81° f.) and the hottest month (May) is 32,2°C (90 f.)[4] The mean annual rainfall varies from 500 to 800 mm., in a rainy season varies from 5 to 6 months. The percentage probability of receiving less than 500mm[5] of rainfall annually reachs 5% only. This means that rain cultivation may be practised with a reasonable degree of certainty.[6]

---

(1) تعداد السكان الأول في السودان ١٩٥٦/٥٥ عشرون حقيقة وحقيقة ص ١٥

(2) A new outlook in Agricultural, Forestery and Animal wealth in the Southern Region. p. 3.

3) Nilotics include Dinka, Nuer, Shilluk and Anuak but Nilo-Hamitics includes the Murle, Boya, Toposa and Iatuka.

(4) Barbour K.M., The Republic of the Sudan, p. 49.

(5) Mr. Allan a former director of the department of irrigation in the Sudan blieves that a total annual rainfull of 500 mm may regarded as sufficient for rain cultivation (Mahdi el Tom, The Reliability of rainfall over the Sudan, p. 29)

(6) Ibid P. 30

THE SOUTHERN SUDAN

A STUDY IN RURAL LAND USE DEVELOPMENT

By

Dr. ZEIN EL DIN ABD EL MAKSOUD

ABSTRACT

The paper attempts to throw some lights on the potentialities of rural land use devélopment in the Southern Sudan. It is a virgin area although nature has granted it various rich resources. I tried through the analysis of the geographical environment and the problems which face the development to evaluate the possibilities of rural land use development and draw a new plan for such a development.

INTRODUCTION :

Rural development is a very matter in our present world, which suffers from shortage of food. Many hundreds of millions of people suffer from malnutrition and hungar and face the danger of death. Hence, rural development has become very urgent to ensure producing more food.

The South represents a virgin area, which can with its great potentialities plays a great role in solving the problem of food shortage locally and universally. The South occupies 250,215 sq. miles (nearly 150 million feddans). It lies between, latitude 3° 36' N. at Nimule and latitde 11°45,' N. at Renk. It includes three provinces[1] Upper Nile Province[2] with an area 94, 119 sq. miles, Bahr el Ghazal Province with an area 85 590 sq. miles and Equatoria province with an area 70,566 sq. miles[3].

1) The Sudan is divided into 10 Provinces.

2) Abbrevations used : U.N.P. Upper Nile Province
B.G.P. Bahr el Ghazal Porvince
Eq. P. Equatoria Province

3) Report on natural ressources and development potential in the Southern Provinces of the Sudan Khartoum 1954, p.1

mais il peut aariver aussi que l'introduction d'une variété étrangère modifie l'équilibre naturel.

On discutera longtemps du rôle exact du facteur institutionnel dans l'évolution sociale. Nul ne peut contester que d'un point de vue dynamique il y a toujours interaction entre les institutions et les structures sociales. En Afrique Noire, cette dialectique peut être observée dans desc conditions particulièrement favorables. Alors que dans des pays comme la France et l'Angleterre, l'Etat s'est forgé en même temps que la nation par une lente maturation, en Afrique Noire les évolutions sont plus rapides et,selon une expression souvent citée «l'Etat doit faire la Nation». C'est sur l'Eta aussi que l'on compte pour assurer les développement et la modernisation des économies. Le spécialiste de droit public, en analysant les expériences constitutionnelles et administratives africaines, est amené à vérifier si les institutions qu'il etudie sont bien aptes à servir les bojectifs d'intégration nationale et le développement économique. Il doit aussi se demander dans quelle mesure les institutions modèlent les structures sociales ou sont elles-mêmes soumises à l'action du milieu et elles doivent s'adapter à ce dernier. L'Afrique actuelle a quelquefois été comparée à un laboratoire.

L'expeérience africaine et les accidents de son évolution récente obligent l'observateur à rechercher dans quelle mesure les institutions modèlent les structures sociales ou sont modelées par elles. Etudiées avec objectivité mais sympathie elles peuvent permetter de mieux discerner ce qui dépend de la volonté des hommes et ce qui est imposé par la nature des choses et le poids des déterminismes. Si l'Afrique Noire est à l'ordre du jour c'est sans doute parce que, selon l'expression du sociologue BALANDIER, elle est «la face noire de notre commune inquiétude».

une franchise amicale mais non sans tristesse regrette que beaucoup de gouvernants y aient succombé. Mais les difficultés n'ont pas épargné davantage ceux d'entre eux qui se sont souciés de se montrer austères. Dans le mesure où les gouvernements agissent, ils sucitent des tensions nouvelles, et compte tenu des conditions politiques et économiques de l'Afrique, même les politiques de développement ne seront jamais suffisamment rigoureuses ou efficases pour combler l'écart entre les niveaux de vie des masses et celui des classes dirigeantes.

L'évolution ne tend pas seulement à accentuer les contradictions entre les forces conservatrices et modernistes ainsi que l'opposition entre les élites et les masses. Elle suscite au sein des élites elles-mêmes des tensions redoutables. Tous les pays connaissent des conflits de génération, mais dans la phase actuelle de développement de l'Afrique Noire, les conflits de génération ont une particulière acuité. Au lendemain de l'Indépendance, les élites étaient à peine suffisantes pour accuper les postes les plus élevés des hiérarchies administratives et politiques. Ayant bénéficié de promotions spectaculaires, les dirigeants se méfient de la menace qui fait peser sur eux la montée des jeunes et admettent mal l'idée d'une relève. Quant aux générations nouvelles elles n'acceptent pas un tel blocage, ayant souvent reçu une formation universitaire inspiée des traditions libérales et marxistes, les unes et les autres favorables au développement de l'esprit critique elles ont tendance à 'contester». Eventuellement elles pourront chercher dans l'action violente le moyen de satisfaire des ambitions qui seraient méconnues dans le cadre du régime légal. Dès l'accession à l'indépendance des pays africains, il était ainsi facile de prévoir que la création d'armées nationales, instrument indispensable de toute souveraineté, pèserait lourdement sur l'équilibre des forces politiques dans les nouveaux Etats. Représentant une force d'arbitrage et l'organisation la plus disciplinée, les jeunes armées sont naturellement tentées de jouer un rôle politique lorsque celuici est impuissant à imposer son autorité.

Les institutions politiques d'Afrique Noire sont loin d'être stabilisées. Elles ne peuvent donc être étudieées d'un point de vue strictement juridique. Leur évolution est commandée par l'évoluion de sociétés elles-mêmes en pleine mutation. Si l'on veut déterminer leur portée et leur nature il est indispensable de faire appel à la sociologie et à l'histoire. Cependant, l'étude des institutions, conduite de manière réaliste et dialectique, est loin d'être inutile : ces institutions plus ou moins en chantiers et à l'essai sont aussi des instruments de tranformation. Même si elles ne sont pas profondément enracinées dans les moeurs elles peuvent avoir une valeur pédagogique. En science politique comme en botanique, l'acclimatation d'une institution dépend du milieu,

capitaux et en hommes. Pendant cette période de démarrage aucun des dirigeants ne peut éviter que le calcule économique ne joue un rôle prépondérant dans ses choix politiques. La coopération avec un pertenaire peut être un élément de discipline intérieure dans la mesure où l'aide n'étant pas consentie aveuglément peut impliquer des efforts d'assainissement dans le cadre d'une opération négociée. Elle est inéluctablement l'acteur de dépendances si les dirigeants politiques pour obtenir des secours financiers qui leur permettent de soutenir leur train de vie ou de financer les charges d'un appareil étatique trop lourd sont amenés a solliciter, l'improviste, les secours de l'Etat qui parce qu'il est leur Providence, ne peut pas ne pas être le protecteur et le guide des équipes en place. Sans doute la compétition entre les puissances est telle que des relèves sont possibles en cas de défection de tel ou tel Etat coopérant. La gamme des politique des rechange donne aux leaders une certaine liberté de manoeuvre mais les changements d'orientation sont cependant périlleux. Même s'ils n'impliquent pas toujours une mutation coplète des équipes dirigeantes, ils imposent des remises en cause sur le plan intérieur et un nouvel effort de mobilisation psychologique. Si la coopération n'engendre pas nécessairement des liens de domination il n'est pas évident que dans leurs formes actuelles, tous les Etats d'Afrique, même après une phrase transitoire, puissent se donner une assise économique suspectible d'être le support d'une indépendance politique effective. Certaines régions sahéliennes ne peuvent assurer leur développement qu'en étroite symbiose avec les régions côtières qui leur sont limitrophes. Coupées de ces dernières par la décolonisation elle doivent supporter les charges financières de leur statut étatique qui suppose un appareil politique et administratif relativement lourd.

Dans plusieurs cas, des gouvernements, menacés par des tentatives de rebellion ou incapables d'assurer l'ordre public, dans certaines régions, ont dû sollicietr l'intervention militaire de l'ancienne métropole. Ces concours interviennent certes sur la base d'accords de coopération. S'ils n'impliquent pas la substitution de compétence comme dans le cas des protectorats, ils revèlent néanmoins la fragilité de l'équilibre politique de certains Etats où le sort d'une équilibre dirigeante peut dépendre d'une décision étrangère.

L'usure rapide des pouvoirs est souvent imputée à l'incapacité des dirigeants à satisfaire tous les espoirs nés de l'Indépendance. Il est vrai que dans l'euphorie du succès et l'ivresse d'un pouvoir nouvellement conquis, les dirigeants ont perdu quelquefois l'exacte mesure de leurs moyens et de leur autorité effective. Les politiques de prestige correspondent trop souvent à la tentation des leaders des nouveaux Etats. L'agronome René Dumont avec

Les sources de conflit naissent aussi des transformations, souhaitées par les gouvernements eux-mêmes. L'industrialisation de certaines régions africaines en développant le salariat ne manque pas de créer des problèmes sociaux. usqu'ici les syndicats ont souvent joué un rôle actif au moment des troubles mais n'ont pas retiré un grand profit des coups d'Etat : Ils ont servi d'instrument politique à l'ambition politique de leurs leaders. Il n'est pas exclu qu'ils deviennent dans les pays les plus marqués par la civilisation industrielle, l'instrument d'une volonté révolutionnaire. Dans l'immédiat, les processus révolutionnaire prennent le plus souvent naissance dans les villes et avortent en simples coups d'Etat. Mais l'attrait des villes et les interventions de l'Etat dans le secteur agricole contribuent à tirer le paysants de son apathie. Les paysans disposent de moyens variés pour exprimer leur mécontement. La résistance aux directives du pouvoir de même que le refus de l'impôt peuvent avoir la signification d'une protestation. Dans certaines régions, des explosions de colère ont engendré de véritables révoltes paysannes. Prisonnières des tradictions tribales, les masses rurales not réagi jusqu'ici de manière anarchique, le plus souvent en faveur des forces conservatrices. Toutefois à plusieurs reprises des leaders extrêmistes ont essayé d'5exploiter des antagonismes ethniques et régionaux pour implanter dans les compagnes des réseaux révolutionnaires. Certains auteurs comme Franz Fannon, pensent que si les paysants africains étaient un jour systématiquement encadrés, ils pourraient fournir la masse de manoeuvre à des mouvements révolutionnaires comme dans d'autres pays sous-développés. Une telle menace ne pourrait manquer de conduire, par réaction, à renforcer l'enprise des appareils de contrainte en particulier le rôle des forces militaires et policières dans la vie politique.

Gunar Myrdal : Paradoxalement dirigé de manière autoritaire, l'Etat africain comme dans de nombreux pays sous-développés, n'est pas un Etat très contraingnant. Bien des lois, bien des directives du pouvoir sont ingnorées sinon appliquées. Surperstructures les institutions nouvelles tendent à fonctionner en circuit fermé. Le mileu sicial n'est guère réceptif aux incitations venues d'en haut. La mentalité de développement que cherchent à susciter les dirigeants africains ne peut être seulement le fruit de la propagande ou d'un droit nouveau. Des étapes son nécessaires : il faudra plusieurs générations avant que les Africains ne se sentent véritablement solitaires de leurs Etats et n'adhèrent à l'éthnique de progrès sur laquelle ils s'appuyent.

Il serait naif, d'ignorer le jeu des influences extérieures. La dépendance des Etats est d'abord d'ordre économique et financier. Pour faire décoller leur économies, tous les Etats africains ont besoin d'une aide extérieure en

La Fragilité des Institutions Politiques

Cette propagation facile des crises prouve la très grande fragilité des structures politiques. Les causes de cette fragilité sont nombreuses. Certaines, comme nous l'avons vu déjà, découlent des modalités mêmes de la colonisation et de la décolonisation. D'autres apparaissent dans une deuxième phase du développement des nouveaux Etats; elle sont suscitées par les transformations consécutives à l'indépendance elle-même.

Pas plus qu'il n'avait détruit par la colonisation, le tribunalisme n'a pas été ressucité par l'amancipation africaine. S'il est un retour aux sources, le nationalisme africain dans son courant dominant n'entend pas préconiser la reconstruction des institutions du passé précolonial. Il peut arriver toutefois que le tribalisme sooit le support d'un nationalisme moderne et dans certains cas un facteur de cohésion et de solidarité. Il n'en reste pas moins que le plus grand nombre des crises et sans centeste les plus difficiles qu'ont eu à surmonter les leaders antionaux sont dues au tribalisme. L'indépendance a provoqué un réveil des rivalités ethniques que les pouvoirs locaux ne peuvent arbitrer avec la même énergie ou la même indifférence qu'un pouvoir colonial. Le sous-développement administratif dû à l'insuffisance des cadres servant en brousse a favorisé aussi les raéctions tribales. De toute évidence le tribalisme ne pourra être maitrisé ou transcendé que par un pouvoir à la fois dynamique et populair. Or, il n'est pas facile, pour les dirigeants africains de faire admetter aux masses qu'il faut renoncer à des habitudes ancestrales si de tels sacrifices ne sont pas compensés par des contreparties, et plus spéciallement une élévation rapide des niveaux de vie. Même miné par les transformations sociales, le tribalisme peut continuer à représenter une menace pour la stabilité et le dynamisme des nouveaux Etats, quelques soit l'encadrement politique et administratif qui pourra être mis en place. Le processus d'urbanisation contribue lui-même à susciter de nouveaux problèmes tribaux. Les sociologues ont attiré l'attention sur les phénomènes de restructurations tribales africaines. On a trop souvent tendance d'ailleurs à expliquer par le tribalisme toutes les crises qui mettent en cause l'unité des nouveaux Etats. Les décades dans les niveaux de développement économique et culturel des régions peuvent également rendre difficile, comme au Nigeria, la collaboration des élites au sein de structures politiques qui permettent aux représentants des régions les moins évoluées mais les plus nombrouses, de prétendre à la direction de l'ensemble du plays. Si dans de telles talement des nationalismes secessionnistes.

que les systèmes de partis uniques sesont constitués à peu près en même temps dans les différents Etats d'Afrique, certes l'exemple de certains pays, comme le Mali, la Guinée, le Ghana, a pu contribuer à fournir des prototypes, mais le succès de la formule répondait aussi à une prise de conscience des réalités africaines. Les partis uniques apparaissent et se multiplient en Afrique, au moment où les élites dirigeantes en viennent à admetter que les institutions libérales son inadapées aux conditions et aux objectifs de la vie politique africaine. Dans une phase ultérieure, c'est, aussi à peu près en même temps que surgissent les régimes militaires, issus de la dégradation des insititutions constitutionnelles ou de coups d'Etat soigneusement préparés.

En fait, le plus souvent la synchronisation ne résulte pas d'une volonté de coordination mais, pour être moins consciente, elle est tout aussi effective, Les Etats s'inspirent de leurs expériences respectives, ils découvrent à peu près en même temps les solutions qui leur sont dictées par l'expérience des mêmes difficultés. La tendance au mimétisme ne fait qu'accenturer les effets d'une inclination naturelle. Les dirigeants africains ne peuvent et ne veulent pas s'ignorer. La conscience d'une nécessaire solidarité rend l'opinion attentive aux différentes expériences africaines. Les nationalismes naissants ne sont point indifférents aux expériences étrangères. Confrontés avec des problèmes similaires, les élites africaines sentent le besoin de dialoguer. Ce besoin répond d'ailleurs en Afrique comme à Madagascar à une tendance naturelles. La fréquence des rencontres et des colloques entre les responsables ne leur permet pas seulement desatisfaire leur goût africainpour la palabre : elle les amène à chercher en commun des solutions à leurs difficultés; elle leur permet de setenir au courant des tentatives des autres Etats.

Il faut également insister sur la sensiblité aux influences extérieures en période de crise : Les secousses politiques se propagent avec facilité à travers l'Afrique Noire. Les transformations politiques intervenues dans un pays ne manquent pas d'avoir des répercussions dans les pays voisins reprises de mettre en cause leur propre équilibre. On a pu parler à plusieurs reprises de vagues de coups d'Etat. Il est certain que la menace des réactions en chaîne oblige les dirigeants africains à rester attentifs aux problèmes de leurs partenaires. Si l'impulsion donnée par certain leader peut déborder les cadres de leurs propres frontières, les secousses suscitées par des difficultés internes atteignent aussi les autres Etats qui doivent veiller à se protéger contre ces phénomènes de contagion.

L'Afrique indépendante ne peut faire, en effet, l'expérience des structures politiques hétérogènes dont elle hérite ou qu'elle emprunte à d'autres sociétés sans risque d'erreur ou de gaspillage. «Pendant des sècles et probablement des millénaires, souligne François BORELLA. l'Afrique à vécu la pontique comme un donné naturel et indigène. Puis pendant une période de cent à cinquante ans, elle l'a connue sous la forme de l'aliénation absolue dans la colonisation; Par la docolonisation proche, elle s'est amputée de son passé proche et lointain et on la voit aujourd'hui dans une quête paisible ou sanglante recherche sur tous les sols des matériaux pour faire une politique».

Le Dynamisme des Institutions Politiques

Acquise avec ou sans crise, l'Indépendance est dans les pays d'Afrique noire le point de départ d'un processus d'africanisation des institutions. Il était fatal que les institutions préfabriquées sur le modèle des vieux Etats industriels se transforment selon une logique propre et q'une sélection s'opère ne laissant subsister que celles d'entre elles qui pouvaient être viables dans le milieu africain. Cependant cette influence du milieu a pu être tempérée dans certains pays par le jeu de facteurs extérieurs il est apparu très rapidement qu'elle aboutirait à déformer et remodeler les institutions d'origine étrangère voir à redonner une certaine vitalité aux institutions traditionnelles. Ce processus de transformation s'est rarement déroulé dans le cadre légal ;il a été souvent marqué par des crises et des mutations des équipes dirigeantes.

Plus ou moins synchronisées, plus ou moins faciles ou saccadées les évolutions sont toutefois parallèles. Alors que, au moment de l'Indépendance les institutions constitutionnelles étaient aussi diverses que les influences coloniales, quelques années plus tard, les méthodes de gouvernement qui se sont instaurées en Afrique Noire semblent être commandées, selon l'expression de Montesquieu par les mêmes ressorts. Le mouvement constitutionnel tend partout à déboucher sur une sorte de présidentialisme, oscillant entre la dictature et la monarchie paternaliste. Partout aussi on constate l'inadaptation du pluralisme libéral. Sont d'abord apparus des partis uniques difficilement assimilables aux catégories jusqu'ici inventoriées par les politistes, puis se sont multipliés des régimes militaires dont l'originalité méritait de faire l'objet d'études systématiques. Peu embarassés par les traditions juridiques ou les implications doctrinales, les dirigeants issus des coups d'état militaires cherchent à susciter un sentiment national et se laissent avant tout guider par des préocupaions d'efficacité.

Les évolutions dans les différents Etats africains sont très souvent parallèles; elles sont également une large mesure synchronisées. C'est ainsi

décolonisation, les a amenées à adhérer à des objectifs simples, sans les associer à un combat qui les aurait engagées corps et âme. Au moment où elles accédaient à l'indépendance on pouvait se demander si ces nations en formation allaient se disintégrer, se cristaliser dans les frontères actuelles ou si elles seraient suffisamment plastiques pour se regrouper. La leçon que l'on peut tirer de la première phase de l'histoire de l'Afrique indépendante est nette : Si les instituions poliiques des Etats ont été souvent remodellées, les frontières, ellesmêmes sont devenues intangibles. Par contre-coup cette rigidité des frontières condamnent les pays ou existent des tendances irrédentistes particulièrement profondes à subir des tensions redoutables sur le plan interne.

Du point de vue de leurs structures politiques, les Etats d'Afrique Noire, en raison même de la jeunesse du mouvement constitutionel africain, ne peuvent être encore très solides. Des institutions politiques empruntées à d'autres pays ne peuvent s'enraciner en quelqus années dans un milieu peu préparé à les recevoir. Faut-il rappeler qu'entre 1789 et 1801 la France a connu sept constitutions? Les transferts de souveraineté ne sont jamais très faciles. Pour l'Afrique Noire, la substitution des institutions nationales aux institutions coloniales a correspondu à une véritable révolution. Il était naif de penser qu'il suffirait d'adopter quelques textes pour l'accomplir.

Pour certains, les crises actuelles permettent d'affirmer que l'Afrique Noire est vouée à une instabilité chronique; pour d'autres elles sont seulement des étapes dans la recherche d'un équilibre politique original. Il faut en tout cas essayer de les intepréter comme étant les manifestations d'une dynamique. Comme l'écrit Francois PERROUX dans «l'Economie des jeunes nations» : «l'indépendance des Républiques naissantes en Afrique ne peut pas être envisagée comme un moment mais bien comme un couvement si elle est inscrite dans l'histoire comme une date elle se déploie aussi au cours d'une période historique. Elle n'est pas seulement le fait de pays sortant d'une sphère de colonisation : elle est l'objectif commun à tous les pays insuffisamment développés. Ni la colonisation, ni le sous-développement ne s'éliminent en peu d'années. Il semble s'échelonner sur une durée de l'ordre de deux décennies au moins. Elles ne peuvent être, en effet, surmontées que dans le temps nécessaire à l'instauration de nouveaux types d'alliances et de coalisations, dans le temps de l'affermissement des solidarités nationales ou quasi nationles, et dans le temps de la pénétration des techniques modernes au sein de sociétés archaiques. Ces délais ne sont malheureusement pas présents à l'esprit de tous les responsables politiques et moins encore à celui de public.»

1948 à Madagascar, la révolte des Mau Mau, au Kenya, avaient conduit au renforcement du régime colonial, après 1956, le processus decréation de nouveaux Etats intervient pacifiquement et, sauf pour la Guinée, l'indépendanve est proclamée en plein accord avec la métropole. Encore faut-il noter que dans le cas guinéen, qu'il s'agissait moins d'une opposition de principe que d'un désacord et d'un malentendu sur les modalités du processus à mettre en peuvre. Entraînée dans ce mouvement, la Belgique sera amenée elle-même à revoir sa politique coloniale : en 1960 elle accorde l'indépenance au Congo dans des conditions particulièrement hâtives. Les anciennes puissances coloniales semblent avoir pris le parti de ne pas faire attendre les Africains; elles ont préféré satisfaire immédiatement les revendications de leurs leaders en vue de les mettre en face de leurs responsablités, La phrase prononcée par le Général de Gaulle à Dakar est significative, «Vous voulez l'indépendance, prenez-là». Dans le processus de décolonisation de l'Afrique Noire, les métropoles ont brûlé les dernières étapes. C'est en ce sens que l'on pu dire les indépendances ont été octroyées plutôt que conquises.

La naissance de la plupart des nouveaux Etats d'Afrique Noire s'e t donc affectuée sous anesthésie. De ce fait les opinions publiques et les dirigeants n'ont pas cherché à rejeter brutalement l'influence de leur ancien tuteur ni à renoncer à l'héritage de l'administration coloniale sur la base de nombreux accords de coopération ils ont conservé dendant une phase de transition, une importante partie du personnel métropolitain, au titre de l'assistance technique. Ils ont organisé le manière progressive la relève de ces fonctionnaires par leurs propres élites. Très naturellement,ils ont eu tendance à prendre pour modèle les institutions constitutionllles et administratives de leur métropole. L'indépendance elle-même n'a provoqué des mutations brutales que dans quelques cas spectaculaires celui de la Giunée, qui s'est trouvée tenue d'assurer par ses propres moyens le fonctionnement de ses services publics; celui du Congo qui, a connu de graves difficultés pendant plusieurs années et celui del'ex-Guinée espagnole où la proclamation de l'indépendance en 1969 fut suivie d'une période de trouble et d'agitation.

Dupoint de vue le deur cohésion, les Etats restent donc très marqués par les conditions de leur naissance, Construits dans le cadre des frontières coloniales relativement récentes, ils ne correspondent que très rarement à des nations véritables. A la différence de l'Algérie où l'âpreté de la lutte a pu favoriser le dévelopement d'une conscience nationale, en Afrique Noire, les Etats ont été organisés avant que le courant nationaliste n'aie débordé le groupe restreint des élites locales. La polisation des masses provoquée par les différentes élections qui se sont succédées pendant la période de la

faire évoluer les structures archaiques dans le cadre d'Etats modernes susceptibles d'être des partenaires a part entière. Certes il y eut quelquefois des accords de protectorat signés entre les chefs autochtones et les représentants des grandes puissances, mais ces derniers ne furent pas par les juristes européens, le plus souvent, considérés comme de véritables traités, impliquant la reconnaissance de la personnalité internationale des collectivités africaines. A madagascar où la colonisation est intervenue du moment où se dégaieaient des structures étatiques, la phase du protectorat ne sera que de courte durée (1885-1896). Malgré quelques hésitations de certains coloniaux, le maintien de la monarchie merina parut inutile à beaucoup et la loi d'annexion du 6 Août 1896 mit brutalement un terme à une expérience dont rien ne prouvait qu'elle n'eut pu être viable.

Après 1946, ls grandes puissances coloniales, comme l'Angleterre et la France qui commencent à accepter l'idée d'une évolution politique de leurs territoires africains, hésitent longtemps avant d'admettre que l'Afrique Noire peut être décolonisée dans le cadre d'Etats construits sur leur propre modèle. Les leaders afraicains eux-mêmes ne sont pas d'accord sur le point de savoir si cette étatisation doit être l'objectif de la décolonisation politique. Jusqu'à la veille de l'indépendance, certains hommes politiques d'Afrique francophone. influencés sans doute par les tendances assimilationnistes de la politique française, envisagent plutôt une intégration dans un ensemble fédéral animé par leur ancienne métropole.

La création des Etats d'Afrique Noire s'inscrit dans un processus de décolonisation qui n'avait pas d'abord été conçu pour les populations internationales s'est imposé comme étant la seule solution légitime d'application universelle. Annoncée déjà par la restauration de l'Ethiopie (1941) la transformation des territoires sous mandat de la S.D.N. en territoires sous tutelle des Nations Unies, (1946) puis l'indépendance du Soudan (19 Janvier 1956) l'étatisation de l'Afrique Noire va surtout s'amorcer evec la création du Ghana en 1957. Avec ce précédent spectaculaire l'Afrique choisit la voie de l'in dépendance.

D'abord contrecarrée par les métropoles, cette évolution semble avoir été accélérée par elles à partir de 1957. Seul, à cette date, le Portugal, le plus ancien colonisateur de l'Afrique Noire, se montrait décidé à l'endiguer contre vents et marées. L'Angleterre et la France, instruits par des expériences malheureuses dans d'autres régions, ont préféré considerer qu'il était irréversible. L'insurrection algérienne a certainement fait prendre conscience au gouvernement et à l'opinion publique en France qu'il était préférable de prévenir les difficultés pour éviter d'avoir à les subir. Alors que la révolte de

La jeunesse des Institutions Constitutionnelles Africaines

Pour comprendre les problèmes des Etats d'Afrique Noire il ne faut donc pas oublier que ces derniers sont nés d'un double processus de colonisation et de décolonisation, l'un et l'autre relativement rapides et récents. Il est dangereux de les étudier en se référant aux vieux Etats européens donc, on ne peut aussi les comparer qu'avec prudence aux Etats d'Amérique du Sud, issus d'un mouvement très différent et beaucoup plus ancien d'émancipation ou aux Etats d'Asie dont les traditions politiques et culturelles sont très différentes.

Les Etats on un âge et sont marqués par leur origine. Les Etats d'Afrique Noire appartiennent à la génération des Etats les plus jeunes de la Communauté internationale. Certains auteurs européens invoquant le déterminisme géographique ou biologique, avaient soutenu que l'Afrique tropicale était inapte à devenir le support de collectivités étatiques; et qu'elle était en quelque sorte une zone réfractaire à ce type privilégié d'organisation politique. C'était oublier que même avan la conquête européenne l'Afrique Noire avait connu des systèmes politiques relativement complexes, dont certains ont pu être qualifiés par les ethnologues d'Etats traditionnels. C'était méconnaître aussi l'existence de deux Etats isolés, appelés à devenir membres de la Société des Nations, l'un construit de l'extérieur par les Etats-Unis et soutenus par eux, l'Etat du Libéria, né en 1848, l'autre d'origine purement africaine, le Royaume d'Ethiopie qui pouvait se glorifier d'une origine plus ancienne encore que celle des plus vieux Etats européens.

En fait, c'est essantiellement l'expansionnisme européen qui explique la colonisation de l'Afrique. L'Afrique Noire est apparue aux Européens plus ou moins convaicus de l'infériorité des peuples noirs, non seulement comme une source de matières premières, un débouché pour leurs économies, mais aussi comme un espace ou leur influence et leur volonté de puissance pouvainet s'exercer avec plus de facilité que dans d'autres régions.

Après s'être efforcées de soumettre l'Amérique et l'Asie à leur tutelle, les puissances européennes se sont naturellement tournées vers l'Afrique noire et l'ont partagée sans scrupule. Ayant pu s'approprier, grâce à leur supériorité technique, des pays affaiblis par la traite, elles ont pu penser qu'ils étaient naturellement voués à la colonisation peu d'hommes politiques européens ont osé affirmer que cette colonisation préparait le terrain pour l'implantation de nouvelles structures politiques. Les gouvernements eropéens n'ont pas sérieusement envisagé de développer leur influence dans le cadre d'Etats juridiquement indépendants, conçus sur le modèle des Etats européens ni de

facteur de paricularisme. Outre les frontières politiques, les idéologies, les orientations culturelles, séparent et quelquefois opposent les Etats en dehors de toute considération géographique. Les empreintes coloniales restent particulièrement nettes en Afrique Noire. On est par exemple très souvent contraint de distinguer l'Afrique anglophone de l'Afrique francophone. Les Africains eux-mêmes ont pris conscience des avantages et des contraintes que représente une communauté linguistique. La langue n'est d'ailleurs pas le seul obstacle à la communication. Les anciennnes métropoles ont laissé dans les nouveaux Etats de nombreuses marques de leur influence : Si des pays voisins ont des institutions et des législations d'inspiration différente, si les comportements de leurs élites révèlent que la formation qui leur a été donnée ne s'inspire pas des mêmes traditions pédagogiques c'est parce que l'histoire les a séparés durant la période décisive de la colonisation. On pourrait aussi classer les Etats selon l'idéologie choisie par leurs dirigeants et le caractère plus ou moins libéral de leur politique économique. Le groupe des Etats progressistes s'opposerait à celui des Etats modérés. Enfin, il faudrait tenir compte du degré d'instabilité politique qui est également très variable selon les Etats. Dans certains pays les coups d'Etat se sont multipltés, alors que d'autres restent guidés par les leaders qui étaient au pouvoir au moment de l'Iindépendance. Si l'on retenait le critère de l'importance économique, il faudrait faire une place à part aux micro-Etats, dont les conditions de viabilité sont fragiles et l'indépendance très artificielle.

Toutefois, si tous les particularismes ne doivent pas être méconnus et si l'on doit s'attacher à distinguer plusieurs familles d'Etats, il faut constater aussi que les différences ont tendance à s'atténuer du fait que les facteurs d'évolution les plus importants jouent partout dans les mêmes sens et que les points essentiels, les réactions sont communes. On peut déjà noter que l'Africanisation des institutions tend à limiter la portée des influences coloniales. L'exmple du Cameroun prouve d'ailleurs que ces dernières ne font pas forcément obstacle à une volonté de collaboration. La stabilité des régimes est variable mais aucun d'entre eux n'a été épargné par des crises internes, résolues le plus souvent en dehors de toute légalité constitutionnelle; D'ailleurs tout les dirigeants africains ont des problèmes comparables : ils s'attachent à canaliser la vie politique à maîtriser le jeu des forces sociales, à promouvoir le développement économique et l'intégration nationale. Ces difficultés ne peuvent être comprises et apprécées que si l'on tient compte de quelque caractèristiques comunes des institutions constitutionnelles et administratives des Etats d'Afrique Noire : leur jeunesse, leur dynamisme, leur fragilité.

«Peuple jeune, peut-être le plus vieux du monde, le plus morcelé et cependant le plus homogène dans ses réactions vitales, le plus malléable et le plus réfractaire aux changements profonds». (Georges BALANDIER). Cette ambiguité de l'Afrique se retrouve aussi dans ses institutions. Comme des masques qui cachent la physionomie des visages, les institutions importées se superposent sur les institutions africaines, plus qu'elles ne s'y substituent. Elles sont plaquées et non point assimilées. Dans les Etats nouveaux d'Afrique coexistent le legs de l'administration coloniale et les attributs politiques de l'indépendance, le modernisme d'organisations préfabriquées et l'archaïsme des traditions et des coutumes. La fusion entre les institutions étatiques et les institutions tribales est loin d'être accomplie. Dans la phase actuelle les unes et les autres abéissent à des logiques différentes. Comment dans ces conditions démêler les apparences et les réalités profondes ?

Il est certain aussi que les insititutions des Etats d'Afrique sont loin d'avoir atteint leur mturité. L'actualité donne l'impression d'une grande instabilité. L'évolution apparaît parfois confuse voire désordonnée. Dans la mesure où la phase de démarrage ne paraît pas achevé le journaliste n'est-il pas plus qualifié que le juriste ou le politiste pour présenter les problèmes de l'Afrique Noire et les péripéties de sa vie institutionnelle ?

En fait ces objections sont loin d'être convaicantes. «Que l'Afrique Noire soit bien ou mal partie» on peut en discuter mais en s'émancipant des tutelles coloniales, elle s'est engagée dans des voies nouvelles. Il importe donc de rechercher comment ont évolué les institutions choisies par les premières générations de ses dirigeants. Pour les techniciens du droit public et les politites, une telle étude a un intérêt évident. Habitués à raisonner sur le modèle d'Etats depuis longtemps constitués ils trouvent dans les Etats d'Afrique Noire l'exmple d'Etats en voie de formation. Ils peuvent ainsi suivre de manière concrète le déroulement d'un processus de constitution de nouveaux Etats Nations. On peut donc se demander si l'heure n5es pas venue de faire le point en ne retenant que les données essentielles des différentes expériences institutionnelles. Les tendances qui se dessinent dans les divers Etats d'Afrique sont d'ailleurs assez nettes et suffisamment caractéristiques pour être susceptibles d'une interprétation qui dépasse la simple prospective.

Il faut enfin se demander s'il est scientifique de vouloir donner une vue synthétique des institutions des différents Etats d'Afrique Noire. Ces Etats sont, eux aussi, très divers. Ils sont de dimensions variées, plus ou moins imbriqués les uns dans les autres, plus ou moins riches ou bien situés, plus ou moins unifiés. Cette division en collectivités étatiques n'est pas le seul

LES INSTITUTIONS POLITIQUES DES ETATS D'AFRIQUE NOIRE ET DE LA REPUBLIQUE MALGACHE

par

M. GÉRARD CONAC

Professeur à l'Université de Paris I

Les Etats qui seront étudiés dans ce cours, sont essentiellement les Etats que l'on a coutume d'appeler les Etats d'Afrique Noire, ainsi que la République malgache qui, bien que présentant des traits distincts, leur est étroitement associée. Seront exclus du champ de cette étude les Etats méditerranéens: le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, la Lybie et l'Egypte. L'Afrique méditérranéenne est une Afrique islamique. Géographiquement elle est isolée plus que reliée à l'Afrique Noire. C'est pourquoi,pour éviter d'utiliser des critères raciaux on oppose de plus en plus fréquemment les pays d'Afrique au Sud du Sahara et les pays au Nord du Sahara. Il faut noter toutefois, que les Etats de l'Afrique méditerranéenne participent activement au mouvement d'émancipation et d'unification politique de l'Afrique. D'autre part, l'évolution constitutionnelle, les idéologies politiques, voire les transformations sociologiques obéissent souvent à des tendances communes au Sud et au Nord du Sahara. La pénétration de l'Islam en Afrique Noire tend aussi à établir une liaison du point de vue culturel et religieux. Plusieurs pays, en particulier la République du Soudan et la République islamique de Mauritanie, la République du Tchad et la République de Somalie sont soumis à la double attraction de l'Afrique Noire et de l'Afrique Méditerranéenne.

Ces remarques préalables étant faites, nous pouvons considérer qu'il sera essentiellement question de l'Afrique Noire indépendante et de la République Malagache. A crai dire, vouloir étudier la sociologie politique et le droit public de cette partie de l'Afrique peut apparaitre comme une entreprise difficile prématurée, sinon scientifiquement contestable.

La tâche est difficile, en premier lieu, car les réalités de l'Afrique Noire sont complexes, malaisement saisissables, non seulement pour l'étranger, mais pour l'Africain lui-même. Cette Afrique est bien, en effet, «l'Afrique Ambigue» selon l'expression du sociologue Georges BALANDIER. Elle est en train de redécouvrir son histoire, mais, de même que «l'âme africaine» conserve encore son mystère, le peuple africain n'a pas résolu encore ses contradictions.

Index

Table I (Cont.)

Serial No.	Bracnch of Industry	No. Emp. Kenya	No. Emp. Nairobi	% NRB to KEN	No. est. KEN	Av. no employees per est. KEN	Est. with 50 & over KEN
	Total four Major Groups	90,888	34,472	37.9	3226	29	342
49.	Miscellaneous industries	1,915	1,091	57.0	248	8	10
	General Total	92,803	35,563	38.4	3474	27	352

Source : Census of Employment and Earnings, 1971.

* Branches not given for all Kenya.

1. Half those employed in Machinery non - electrical are included with Service ind. as this half is presumed to be engaged in repair work the other half is included with Capital Goods Industries.
2. Half those employed in Metal products are included with Service Ind. as this half is presumed to be engaged in repair work, the other halt is included with Capital Coods Industries .
3. Includes industries serial no. 1 + 4 + 5 + 7 +1/2 8.
4. Includes ind. no. 1 + 4 + 5 + 7.
5. Half those empolyed in Electrical machinery are included with Capital Goods ind., and the other half with Consumers Goods Industries
6. Statistical Abstract, 1972, p. 84.

Index

Table I (Cont.)

Serial No.	Branch of Industry	No. Emp. Kenya	No. Emp, Nairobi	% NRB to KEN	No. est. KEN	av. no. employees per est. KEN	Est. with 5o and over KEN
36.	Sugar factories and refineries	3,978	—	—	10	398	5
37.	Canning and preservation of fish	50	—	—	3	17	—
38.	Other handicrafts	21	—	—	5	4	—
	Total Consumers Goods not represented	4,049			18	—	5
	Total Consumers Goods Ind. in Nairobi	44,919	15.421	34.4	1949	23	155
IV	**Intermediate Industries**						
39.	Paints, varnishes and lacquers	322	278	86.3	6	53	3
40.	Miscellaneous chemical industries	1,530	1,151	75.2	44	35	9
41.	Non–metallic mineral products n.e.	854	471	55.2	26	33	5
42.	Glass and Glass Products	555	248	44.7	2	278	2
43.	Structural Clay products	367	100	27.6	7	52	4
44.	Basic industrial chemicals and petroleum	818	151	18.5	21	39	6
45.	Wood and cork products	372	58	15.6	15	25	1
46.	Sawmils	5,688	224	3.9	112	51	36
47.	Cement and Clay products.	1,192	28	2.4	7	170	2
48.	Wattle bark extract manufacture	499	—	—	5	100	3
	Total Intermediate Goods Ind.	12,193	2,709	22.2	245	50	71

Index

Table I (Continued)

Serial No.	Branch of Industry	No. Emq. Kenya	No. Emp. Nairobi	% NRB to KEN	Total est. KEN	Av. no employees per. est. KEN	est. 50 & over KEN
26.	Made up textiles except clothing	1,029	184	17.9	20	51	4
27.	Tanneries and leather finishing plants	632	93	14.7	12	53	4
28.	Knitting mills	1,680	210	12.5	18	93	6
29.	Slaughtering, preparation & pres. of meat	2,088	202	9.7	10	209	5
30.	Canning and Preservation of Fruits & Veg.	2,106	128	6.1	8	263	5
31.	Footwear manufacture and repair	1,619	82	5.1	233	7	2
32.	Cordage, rope and finishing tex	2,490	166	4.7	7	356	3
33.	Cotton Ginning	358	3	0.8	14	26	1
34.	Vegetable & animal Oils	*	50	—	—	—	—
35.	Pottery, China & earthenware	*	2	—	—	—	—

Index

Table I (continued)

Serial No.	Branch of Industry	No. Emp. Kenya	No. Emp. Nairobi	% NRB To KEN	Total est. KEN	Av. no employees per. est. KEN	est. 5o & over KEN
III	**Consumers Goods Industries :**						
11.	Fur and Leather Products	295	254	86.1	11	27	2
12.	Rubber Manufactures	808	658	81.4	17	48	5
13.	Spirits, beer and tobacco	3,258	2,367	72.7	30	109	8
14.	Soap	860	577	67.1	18	48	5
15.	Soft drinks	858	564	65.7	10	86	3
16.	Furniture & Fixtures	2,643	1,484	56.2	353	7	11
17.	Cocoa, chocolate and Sugar confectionery	238	130	54.6	11	22	2
18.	Coffee roasting & grain mill Products	2,972	1,516	51.0	154	19	8
19.	Clothing except footwear	3,894	1,969	50.6	739	5	23
20.	Bakery Products	1,682	816	48.5	64	26	6
21.	Paper & Paper products	1,731	743	42.9	32	54	11
	½ Electrical Machinery & Applicances	3,224	1,362	42.3	74	44	11
22.	Dairy Products	1,717	694	40.4	24	72	11
23.	Mischellaneous food preparations	1,400	741	33.6	39	36	6
24.	Wood Carving	31	9	29.0	16	2	—
25.	Spinning, weaving & Finishing textiles	3,257	739	22.7	17	192	8

Index

TABLE I

No. employed in each branch of Manufacturing and Repairs in Kenya and Nariobi, 1971, and grouped into the 4 Major Groups of Manufacturing and Repairs.

Serial No.	Branch of Industry	N. Emp. Kenya	N. Emp. Nariobi	% NRB to KEN	No.(6) est. KEN	Av. no. employees per est. KEN	(6) est. 50&over emp KEN
I	**Service Industries**						
1.	Aircraft repairs	1,270	1,095	86.2	5	245	2
2.	Printing, Publishing & allied ind.	4,392	3,175	72.3	132	33	15
3.	1/2 Machinery non-electrcal (1)	781	472	60.5	58	13	5
4.	Repair of road vehicles	4,569	2,126	46.5	331	14	20
5.	Railway equipment	10,377	4.458	43.0	42	42	19
6.	½ Metal Products (exc. machinery) (2)	2, 951	970	32.9	94	32	13
7.	Bicycle repairs	96	17	17.7	102	1	—
8.	Shipping and repairing	849	—	0.0	14	61	5
	Total repair of all kinds of transport (3)	16,736(3)	7,696(4)	46.0	494	34	46
	Total Service ind.	25,285	12,314	48.7	778	33	79
II	**Capital Goods Industries**						
9.	Motor body building	1,537	1,224	79.6	30	51	10
	½ Machinery non-electrical	780	472	60.5	58	13	4
10.	½ Electrical machineir & oppliances(5)	3,224	1,362	42.3	73	44	10
	½ Metal Products	2,950	970	32.9	93	32	13
	Total Capital Goods Ind.	8,491	4,028	47.4	254	38	37

in the same branch : Fur and Leather Products (86.1%); Spirits, Beer and Tobacco (72.7%; Soft Drinks (65.7%); Cocoa, Chocolate and Sugar Confectionery (54.6%); Clothing except foot wear (50.6%); Bakery Products (48.5%); Table VII); and Wood Carving (29.0%, Table I of index). All these branches except Wood Carving have been analysed in previous parts of this paper.(1) Wood carving is very insignificant in terms of employment with only 31 workers in all Kenya and 9 in Nairobi

IV Nairobi's Importance as a Transport Centre — Especially for Railway Tansport — as a Factor Affecting Industrial Location :

It was mentioned before that Nairobi was first established as a Railway Centre.(2) As a consequence, most maintenance and repairwork for railway equipement was carried out in Nairobi. Though Nairobi quickly gained importance in many other aspects, e.g., administrative, commercial and later on industrial, it continued to be the major centre for railway equipment repair and maintenance in all Kenya, probably in all East Africa. In 1971, 43% of all employment in the branch of **Railway Equipmet** was in Nairobi. Employment in Railway Equipment in Nairobi was also very important in comparison with employment in other branches. In 1971 there were 4, 458 persons employed in this branch, which was the biggest number employed in any branch , and this number formed 13% of all employment in Manufacturing and Repairs in Nairobi. It is thus evident that Nairobi continues to be the most important centre in Kenya, probably in all East Africa, for repair and maintenance of railway equipment.

The **Aircraft Repairs** branch of industry is very highly concentrated in Nairobi having 86% of all its employees in that city (Table IX and Fig. 4). This high concentration is due to tke fact that the only International Airport in Kenya is located in Nairobi. (Fig. I). The Nairobi International Airport is in fact the most important international airport in all East Africa. Besides, in this airport are repaired not only planes belonging to East African airways, but also planes belonging to some other airway companies which stop in Nairobi. The comparatively big number fo tourists and businessmen who visit Nairobi increase its importance as an international centre for air transport.

Besides being a centre for international air travel, Nairobi is also a centre for internal air travel in Kenya, and especially to the coast (Fig. 1).(3)

It is worthwhile to mention that the two branches of Railway Equipment and Aircraft Repairs together account for 19% of all employment in Manufacturing and Repairs, and 72% of employment in all branches of transport maintenance and repair in Nairobi. Nairobi's share in both branches compared to Kenya is 48% (Table IX).

(1) PP. 21-26 of this paper.
(2) PP. 1-2 of this paper.
(3) The four internal airports of significance in Kenya are located on the coast at Mombasa and Malindi, and in the Western part of the country at Kisumu and Kitale.

This feature forms one of the most important attractions of Nairobi to European and American tourists. The importance of Nairobi's National Park for tourism can be indicated by the fact that in 1971 out of a total of 170,007 adult non-residents of Kenya who visited National Parks, 58,814 or 34.6% visited the Nairobi Natinal Park(1).

2) Nairobi's good weather throughout the year is another tourist attraction. This advantage of Nairobi attracts both Western as well as African tourists, especially those living in hot countries such as Sudan or Somalia.

3) Nairobi's attractiion for tourism as a modern city, having all the amenities of that type of city; such as good hotels; restaurants; cinemas; sparts clubs, having good sports facilites such as tennis, swimming, golf, horse riding, horse racing, etc; modern shopping centres with big spermarkets which exhibit all types of merchandise and products, both local and imported all merchandise is exposed in very attractive way, Comparable with the way it is exposed in modern conutries. Nairobi has also its charm as an African city. The suburbs and surroundings of Nairobi are both beautiful and clean. This feature of Nairobi as a modern city would have its attraction mainly for African tourists. Many tourists from neighbouring African countries such as Tanzania, Ethiopia, Sudan, Zaire and Somalia go to Nairobi for holiday, and for dong some shopping.

It is interesting to note in this connection that the United Nations has chosen Nairobi as the holiday resort centre of its premanent and non permanent staff working in the following countries; Botswana, Burundi, Central African Republic, Chad, Lesotho, Rwanda, Somalia, Sudan, Swaziland, Zaire, all of which are African Countries, and Yemen People's Democratic Republic of (Aden), in Asia.

Nairobi's importance as a tourist centre can be also indicated by its share of the total number of beds in hotels (International and Other), occupied by foreign residents in Kenya. Of the total 1432 beds, Nairobi's share was 651 beds or 45.4% of all Kenya.

Nairobi's importance as a tourist centre would have some attraction to the following industries. The industries will be written according to the percentage employment of each branch in Nairobi to Kenya's total employment

(1) Op. Cit., Statistical Abstract, 1972, p. 34.

The branches of **Repairsof Road Vihicles** (47% of employees in Nairobi) has been discussed before,[1] and was shown to be associated with a high standard of living on the one hand, and relatively good economic development on the other. It is also associated with Nairobi's importance as a transport centre, a factor which will be discussed later on in this paper.

Concerning the two branches of **Metal Products** and **Machinery non-Electrical**, it has been concluded before, that both are mainly or partly maintenance and repair work.[2] This maintenance and repair service is also associated with a high standard of living.

As for **Printing, Publishing and Allied Industries,** it was also mentioned before that this industry is hightly concentrated in Nairobi (72.3% of its employees was in Nairobi). Total employment in this branch in Nairobi is 3.176 or nearly 9% of all employment in Manufacturing and Repairs, and 25.8% of employment in the Service group of Industry (Table IX and Fig. 4). This high concentration of this industry in Nairobi is because Nairobi is by far the most important educational and clutural center in all Kenya, perhaps in all East Africa. Nairobi acquired this eduucation and cultural importance, because of the relatively high percentage of litteracy of its population, and their relatively higher standard of living.

The only University in Kenya is in Nairobi, bisides, Nairobi locates a big number of all high schools n Kenya, African and non-African. Again peoplebelonging ot the litterate and hig income section of the population are good buyers of books, magazins and news papers. The two main English newspapers in Kenya are issued in Nairobi, so is at least one newspaper in Swahili and one in an Indian Language.

III Narobi's Importance as a Tourist Centre, As a Factor Affecting Industrial Location :

The major attractions of Nairobi as a tourist centre are the following :

1) The existence of one of the best National Parks of Kenya, and one of the best of East Africa[3] in Nairobi. National Parks are areas reserved as parks in the form of the natural environment, e.g., while preserving all the natural flora and fauna, they are at the same time well looked after. The most important wild animals found in Nairobi National Park are the following. Lions, cheetas, hyenas, jackels, rhinocerases, wild buffaloes, zebras, gazelles, wild hogs, giraffes, monkeys, ostriches, wild beasts, etc.

---

(1) P. 28 of this paper.
(2) PP. 8-9 of this paper.
(3) East Africa locates some of the best National Parks of the World.

b) Nairobi is the center of some East African Organizations, amongst which are the East African Post and Telecommunications — Electrical Branch; the East African Railways Corporation — Maintenance and Repairs; and the East African Airways Aircraft Repairs.

c) Being the capital of Kenya all embassies and most consulates in Kenya are placed in Nairobi. Some of these embassies cover all countries in East Africa.

d) The headquarters of the United Nations Environmental Programme — UNEP — were established in Nairobi in 1973. Besides, there are a number of other United Nations missions working either for Kenya, or for all East Africa, which are stationed in Nairobi.

e) The only University in Kenya is in Nairobi. The University staff in any country are usually among the highest paid professionals.

f) Located in Narobi are many head offices and some branch offices of many of the most important industrial and commercial establishments, which are functioning in Nairobi, and in other parts of Kenya.

Besides the aforementioned organizations which employ well paid officials, there is a number of private income persons, Africans and non-Africans, practising different jobs, who is working and living in Nairobi.

Among the Consumers Goods group of Industry, those branches greatly oriented towards high-income consumers or customers are the following; Fur and Leather Products; Furniture and Fixtures; Clothing except Footwear; and Rubber Manufactures. The branches which are oriented towards middle income consumers besides high income conusmers are the Spirits, Beer and Tobacco; and the Cocoa, Chocolate and Sugar Confectionery branches of industry. All of these six branches have over 40% of their employees in Nairobi (Table VII and Fig. 3.), and all of them have been discussed in detail when analysing the factor of the high percentage of non-Africans in Nairobi.(1)

Of the Service group of Industries (Table IX and Fig. 4), four of the seven branches have been noted before to be branches serving mainly the high income group of the population.(2)

---

(1) PP. 17-30 of this papre.

(2) PP. 28-30 of this paper.

especially Europeans in Nairobi, besides their relative high income, allow them to own cars and use many eletrical machines an appliaces, such as refrigirators, washing machines, cookers, irons, toasters, electric cleaning appliances, etc. All these machines and appliances, electrical or non-elctrical, need maintenance and repair.

Perhaps the factor of the relatively higher income of a secton of the population of Nairobi, both Africans and non-Africans, has a higher weight in attracting these branches of the Service group of Industry, than the factor of the high percentage of non-Africans in Nairobi. For this reason, these three branches will be discussed later under the factor of the relatively higher standard of living of the population of Nairobi.

The high percentage of non-Africans in Nairobi is also of importance in the factor of capital availably(1), as many establishments commercial or industrial, are owned by non-Africans, especially Asians and Eurpoeans. Besides, many banks, companies, and firms have a number of non-Africans, on their managerial staff. This means that the existence of non-Africans, especially of the higher income group, helps in providing entrepreneurship and capital in Nairobi.

II The Relatively Higher Standard of living of the Population of Nairobi as a Factor Attraction Indutrial Location :

Though there are no statistics showing the average per capita income in the different regions and urban centres in Kenya, it is quite evident that there is great disparity between the average per capta income, and consequently the standard of living, in rural as compared to urban areas; and even between one urban centres and the other. Nairobi has by far the highest average per capita income in Kenya. Probably this disparity in per capita income is more prononuced in the case of Nairobi as compared to other urban centres in Kenya, and more so as compared to rula areas. This is partly because of the high percentage of non-Africans, and especially Europeans, living in Nairobi,(2) most of whom have a comparatively high per capita income(3); and partly because a big section of all the high income group of the population in Kenya live in Nairobi. Part of this high income section of the population living in Nairobi would be workng with the following organizations,

a) As Nairobi is the capital of Kenya, it located the major adminstrative centres of Kenya, e.g. all Ministries, Police Headquarters, etc. This means that a big percentage of the highest paid government officers in Kenya lives in Nairobi.

---

(1) This is one of the common factors mentioned before on P. 16.
(2) This feature has been dealt with in detail on PP. 17-30 of this paper.
(3) This feature affecting the per capita income of the population is found only in a few cities in developing countries.

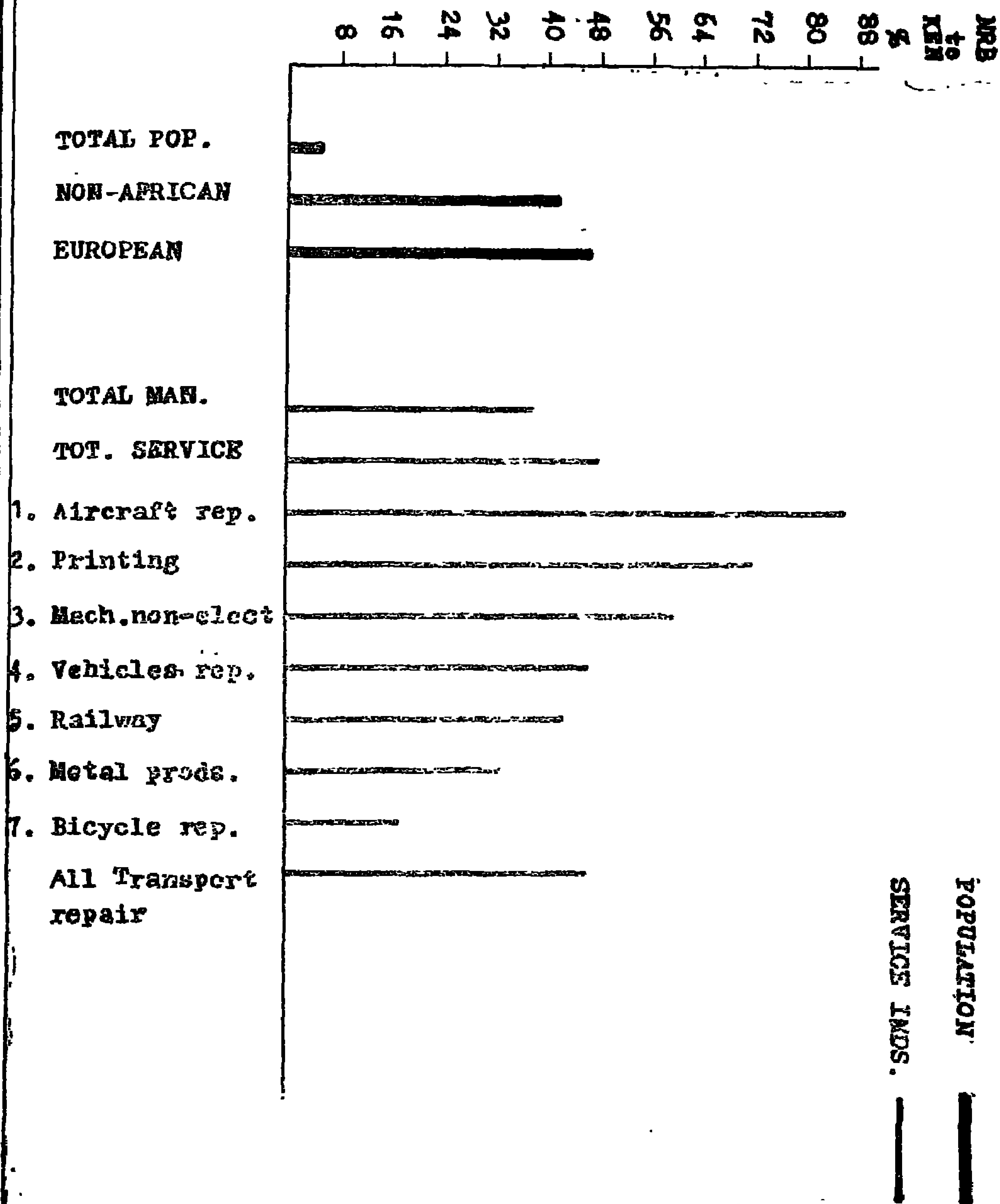

8
16
24
32
40
48
56
64
72
80
88
%
NRB to KEN
TOTAL POP.
NON-AFRICAN
EUROPEAN
TOTAL MAN.
TOT. SERVICE
1. Aircraft rep.
2. Printing
3. Mach.non-elect
4. Vehicles rep.
5. Railway
6. Metal prods.
7. Bicycle rep.
All Transport repair
POPULATION
SERVICE INDS.

Fig. 4

orientation towards Nairobi. This attraction would be on the one hand due to the modern and different style of life of the non-Africans, and on the other hand because of their relatively high income, especially in the case of the European population. Most important among these branches are the Printing, Publishing and Allied Industries; the Repair of Road Vehicles; Metal Products; and Machinery non-Electrical (Table IX & Fig. 4).

TABLE IX

Employment in the Different Branches of the Service Group of Industry in Nairobi, 1971

Branch of Industry	No. Emp.	% top II Ind. in NRB	% to service Ind. NRB	% to same branch KEN
1. Railway equipment	4,458	12.9	36.2	43.0
2. Printing, Publishing & Allied Industries.	3,175	9.2	25.8	72.3
3. Repair of road vehicles	2,126	6.2	17.3	46.5
4. Aircraft repairs	1,095	3.2	8.9	86.2
5. 1/2 Metal Products	790	2.8	7.9	32.9
6. 1/2 Machinery non-elctrical	472	1.4	3.8	60.5
7. Bicycle repairs	17	0.0	0.1	17.7
Total Transport maintenance & repair(1)	7,696	22.3	62.5	46.0
Total Service Industries	12,314	35.7	100.0	48.7
All Manufactring & repairs(2)	34,472	100.0		37.9

1) Includes branches of Railway equipment, Repair of road vehicles, Aircraft repairs, and Bicycle repairs.

2) Total four major groups of 1) Service 2) Capital goods 3) Consumers goods and 4) Intermethodic goods, i.e., excludes from general total of Manufacturing and repairs branch of Miscellaneous Manufactures.

In the case of Printing, Publishing and Allied Industries, the non-Africans of Nairobi, and especially Europeans are mostly well educated, and have a relatively high standard of living, thus they would be good customers for all printed matter, e.g., books, magazines, newpapers, etc. Besides, many of the foreign schools in Kenya are located in Nairobi.

The other three branches of the Service group of Industries have been described before in this paper(1) to be mainly or partly engaged in repairwork and maintenance. The modern life style of most non-Africans, and

(1) PP. 8-9 of this paper.

(1961-1971) employment in this industry in Nairobi has increased by 88.8%, giving an average annual rate of increase of 6.6%; though a very high rate, still lower than the average annual rate of increase of Nairobi's population (9.7%). This fact perhaps proves more the relationship between this industry and a high standard of living.

The **Rubbre Manufactures** branch of industry is a very highly concentrated industry in Nairobi, having 81% of its employment in that city in 1971 (Table VII and Fig. 3). The only factory for the manufacture of motor car tyres in Kenya is the Firestone factory of Nairobi. This factory started operation in 1971. Even before the establishment of the Firestone factory, this industry was highly concentrated in Nairobi, where 92% of employment in this branch was found in 1961 (Table VIII). This could perhaps be explained by the fact that, apart from the percentage of employees in this industry working in the Firestone factory at present, a sizeable portion is working, and must have been since the establishment of this industry, in tyre retreating workshops, and workshpos for the repair of all types of tyres. The existence of a comparatively big number of private cars in Nairobi, a fact which requires the service of tyre repair, is related to a modern style of life, and a high standard of living, both features associated to some extent with the non-African population in Nairobi. As for the existence of a comparatively big number of buses and trucks, which need tyre repairing, it is a feature associated with the relatively good economic development of Nairobi, again a development which the non-African population helped in achieving.

The **Paper and Paper Products** branch of industry had 43% ofits employment in Nairobi in 1971. This industry is clearly market-oriented. Part of the production — writing paper — would be used for making copy books used in schools, or would be used in offices, public and private; part of the production — wrapping paper — would be used by industrial and commercial establishments; and a part — printing paper— would be used by the Printing and Publishing branch of industry. This last branch is highly concentrated in Nairobi, having 72.3% of its employment in that city (Table IX). Therefore the Paper and Paper Products industry is found to be associated with different usages, all of which are associated with litteracy, a high cultural standard, and a high standard of living, all features found in Nairobi, and especially associated with the high income section of the population, which section is formed partly by the non-African population.

Some branches of the Service group of industry (Table IX) would be also affected by the presence of a high percentage of non-Africans in their

The Fur and Leather Products branch of industry which is very highly concentrated in Nairobi by having 86% if its employment in this city (Fig. 3) could be considered to be attracted by the same three factors attracting the Cocoa, Chocolate and Sugar Confectionery of Nairobi, namely, (1) the hagh percentage of non-Africans in Nairobi, (2) the comparatively high standard of living of Nairobi's population, and (3) the high percontage of tourists who visit Nairobi. The great linkage of this industry to its market can be underlined if we know that the preparation of one of its major raw materials — tanned leather — has a comparatively low representation in Nairobi.(1)

It is interesting to note concerning this branch of industry that fur and leather preperation in a primitive manner, and the manufacture of some primitive fur and leather products is widely practised in Kenya as a cottage and perhaps a tribal industry, as different kinds of fur and leather products are widely used by many tribes in Kenya; yet no data is available concerning this handicraft.

The Clothing except Footwear branch of indutry has 51% of its employment in Nairobi(2). It is a type of industry tied to an urban population, a modern style of living, and a high standard of living, all three features found in Nairobi; but perhaps more associated with the non-African population than with the African. The Clothing industry was even more concentrated in Nairobi in 1961 when 75% of total employment in it was in that city (Table VIII), though Nairobi's population was then only 3.1% of all Kenya's (4.7% of Kenya's in 1969). It is to be remembered that the non-African population formed 42% of Nairobi's population in 1962, and that in that year 41% of all non-Africans in Kenya were in Nairobi.

The **Furniture and Fixtures** branch of industry had 56% of its employment in Nairobi in 1971. This industry is also related to a modern style of life and a high standard of living, both features associated with the non-African population in Nairobi. Its great orientation towards the Nairobi market can be underlined by tye fact that though the Sawmill industry which provides it with its major raw material has only 4% of its employment in Nairobi, still the Furniture and Fixtures branch has the high percentage of 56% of its employees in Nairobi. This industry was even more concentrated in Nairobi in 1961 (Table VIII), when 65% of its employees were in that city. It is a very fast growing industry in Kenya and in Nairobi. In 10 years

(1) Only 14.7% of employment in the Tanneries and Leather Finishing Plants branch of industry was in Nairobi (Table I of Index).

(2) It is interesting to note that the population of Nairobi represented 51% of the total urban population in Kenya in 1969.

in Nairobi, or anywhere near it,(1) it had 55% of its employment in Nairobi in 1971 and 47% in 1961 (TableVIII). The average annuall rate of increase of workers i nthis industry in Nairobi (9.4%, Table VIII), is comparable to the average annual rate of increase of Nairobi's population (9.7).

TABLE VIII

Development of Employment in Nairobi in a few Important Branches of Industry 1961-1971, and dev. of Population 1962-1969

Branch of Indutry (2)	1961(1) No. employees	1961(1) % NRB to KEN	1971 No. emp.	1971 % NRB to KEN	av. an. rate of inc %
Consumers Goods Industries					
1. Rubber Products	226	91.9	658	81.4	11.3
2. Mineral Water & Squashes	555	65.0	564	65.7	0.2
3. Furniture & fixtures	786	64.5	1,484	56.2	6.6
4. Cocoa, chocolate & sugar conf.	53	46.9	130	54.6	9.4
5. Bakery Products	642	52.9	816	48.5	2.4
Service Industries					
1. Printing and Publishing	1,806	70.0	3,175	72.3	5.8
2. 1/2 Non-electrical machinery	253	58.6	472	60.5	6.4
3. Motor repairs	446	28.8	2,126	46.5	16.9
4. 1/2 Metal Products	438	35.7	970	32.9	8.3
Population of Nairobi	266,795(4	3.1	509,2865)	4.7	9.

1) After Op. Cit., Morgan, Table 27 p. 115 (Kenya, Census of Manufacturing, 1961).
2) Names of branches are written as they are in Morgan's table.
3) Average annual rate of increase.
4) According to the 1962 Census.
5) According to the 1969 Census.

Perhaps affecting the location of this industry in Nairobi to the same extent as the high percenage of non-Africans in Nairobi, is the relatively higher standard of living of the resident population of Nairobi, is well as the high percentage of tourists visiting Nairobi.

---

(1) Refer to PP. 10-11 of this paper.

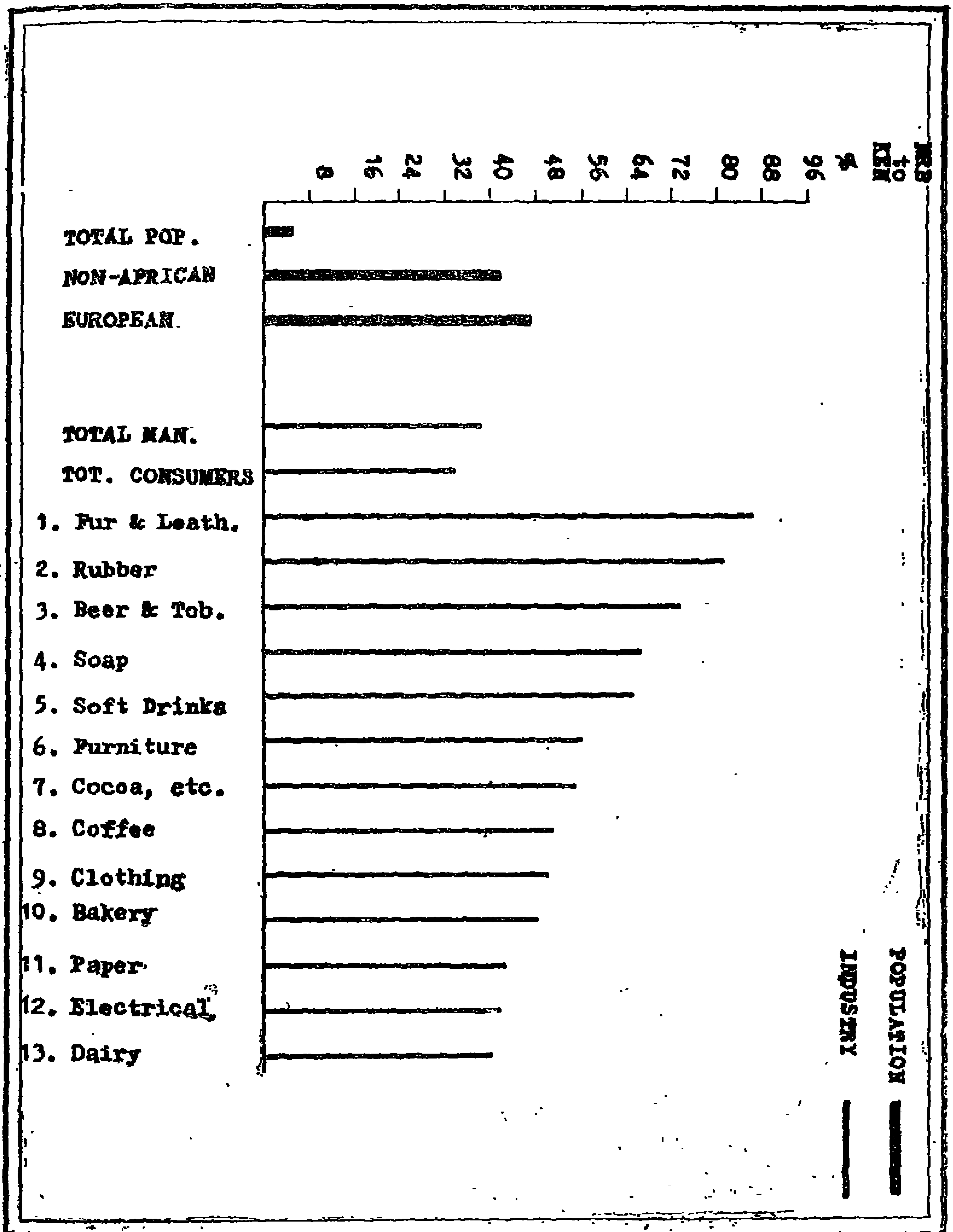
Employment in this branch in Nairobi also increased by only 1.6% from 1961-71, in another way it had an average annual rate of increase of only 0.2%, a rate not at all comparable with the very high average annual rate of increase of the population of Nairobi of 9.7% for the period 1962-1969 (Table VI). The average annual rate of increase for all Kenya of less than 0.1% was also extremely low, especally if compared to the average annual rate of increase of the population of 3.4%. This very low increase in employment in this industry in all Kenya as well as in Nairobi could be at least partly attributed to the decrease of non-Africans — including Europeans — in both Kenya and Nairobi(1). Therefore it can be concluded that the comparatively high percentage of non-Africans — especially Europeans — in Nairobi, and the high percentage of tourists visitings Nairobi, could be considered the major reasons for the high concentration of this branch of industry in Nairobi.

Bakery Products is another branch of industry related to the life style of non-Africans, and especially Europeans. Low-income Africans in Nairobi and all Kenya depend for their main diet on house prepared maize meal. It is therefore that bakery products would be consumed mainly by non-Africans, and perhaps to some extent by high-income Africans, who have started to acquire the food preferences of non-Africans. Bakery Products is another branch of industry which has not experienced an increase in employment at all comparable with the increase in Nairobi's population. The average annual rate of increase in employment in this branch from 1961-1971 was 2.4% for Nairobi (Table VIII), while the average annual rate of increase of the population (1962-69) was 9.7%. Thus this comparatively low average rate of increase in employment in the Bakery Produts industry could be related to the decrease in employment in the Bakery products industry could be related to the decrease(2) in the number of non-Africans in Nairobi as in the case of the Soft Drinks industry. The relationship between this industry and the non-African population in Nairobi is evident after the evicus analysis.

The **Cocoa, Chocolate and Sugar Confectionery** branch of industry is also are of the indsutrties in Kenya attracted to the non-African consumers. Though this industry is of little importance in terms of numbers employed, yet it appears as a seperate branch of industry. Its concentration in Nairobi is also a great proof of the attraction of the non-African population to it. This statement can be explained by the fact hat though one of the major raw materials — refined sugar — on which it depends, is not manufactured at all

(1) Refer to PP. 18-19 of this paper.

(2) Table (VI), P. 19 of this paper.



8
16
24
32
40
48
56
64
72
80
88
96
%
TOTAL POP.
NON-AFRICAN
EUROPEAN
TOTAL MAN.
TOT. CONSUMERS
1. Fur & Leath.
2. Rubber
3. Beer & Tob.
4. Soap
5. Soft Drinks
6. Furniture
7. Cocoa, etc.
8. Coffee
9. Clothing
10. Bakery
11. Paper
12. Electrical
13. Dairy
POPULATION
INDUSTRY

Fig. 3

standard of living would also consume beer, but low-income groups of Africans usually drink local changa and «bouza» both of which are locally manufactured, even as cottage industries, and drunk by low-income Africans, in urban as well as rural areas.

TABLE VII

Empolyment in the most Important Branches(1) of the Consumers Goods Group of Industry in Nairobi, 1971.

Branch of Industry	No. Emp-loyed	% toall. Ind. in NRB	% to cons. in NRB	% to same branch KEN
1. Spirits, beer & tobacco	2,367	6.9	15.3	72.7
2. Clothing except footwear	1,969	5.7	12.8	50.6
3. Coffee roasting & grain mill prod.	1,516	4.4	9.8	51.0
4. Furniture and Fistures	1,484	4.3	9.6	56.2
5. $^{1}/_{2}$ Electrical machinery & appliances	1,362	4.0	8.8	42.3
6. Bakery products	816	2.4	5.3	48.5
7. Paper and paper products	743	2.2	4.8	42.9
8. Dairy products	694	2.0	4.5	40.4
9. Rubber Manufactures	658	1.9	4.3	81.4
10. Soap	577	1.7	3.7	67.1
11. Soft drinks	564	1.6	3.7	65.7
12. Fur & Leather products	254	0.7	1.6	86.1
13. Cocoa, chocolate & sugar confect.	130	0.4	0.8	54.6
Total Consumers goods Ind.	15,421	44.7	100.0	34.3
All Manufacturing & repairs	34,472	100.0		37.9
All 13 branches	13,134	38.1	85.2	54.3

(1) All branches of the consumers goods group of industry which have percentage employment to all Kenya more than the general for all Manufacturing & Repairs (37.9).

The **Soft Drinks** industry is the first manufacturing industry to be established in Nairobi(1). It has never been an important industry in Nairobi. In 1961, there were 555 persons employed in this branch in Nairobi(2) (Table VIII), forming 65% of total employment in this branch in Kenya. It is interesting to note here that employment in this branch in both Kenya and Nairobi has increased very slightly from 1961-71. The figure of employment for Kenya was 854 in 1961 and 868 in 1971, increasing only by 0.5% in 10 years.

(1) P. 2 of this paper.

(2) Op. Cit., Morgan, Table 27 p. 115.

The comparatively high percentage of non-Africans and especially Europeans in Nairobi can attract industrial location in the city for more than one reason, most important among these are :

1) The different life style of non-Africans, and especially Europeans, to the life style of Africans, makes them have consumers preferences for certain consumers goods, and demand certain services.
2) The relatively higher standard of living of non-Africans and especially Europeans if compared to the lower income classes of Africans. (1)

Presently will be viewed some branches of industries which are largely attracted to Nairobi because of the existence of non-Africans, and especially Europeans in that city. It will be seen that these industries will be mostly those branches of the Consumers Goods and Service groups of indusry with a very high representation in Nairobi.

First will be discussed some branches of the Consumers Goods group of Industry.

Table VII and Fig. 3 show the thirteen branches of the Consumers Goods group of industry which have a percentage representation in Nairobi, as compared to all Kenya, more than the percentage representation for all Manufacturing and Repairs.

It is worthwhile to note that employment in the thirteen branches (2) together is very big, as it accunts for 85.2% of employment in the Consumers Goods group in Nairobi and 54.3% of the same group in Kenya.

About 73% of employment in the **Spirits, Beer and Tobacco** branch of industry is in Nairobi. If this branch is broken down into its sub-branches, it is found that out of a total of 2367 employed in this branch in 1971 (Table VII), 1960 or 71.4% were engaged in the sub-branch of Breweries and Manufacture of Malt, 640 or 27.0% in the sub-branch of Tobacco Manufactures, and the remaining 1.6% in the sub-branch of Distilling, Rectifiyng, and Blending of Spirits. Thus the manufactre of Beer is by far the most important sub-branch of this main branch. It is a known fact that Europeans like to drink beer. Here one can mention that besides the attraction of the European residents of Nairobi for the beer market, ther is also the attraction of the high percentage of tourists who visit Nairobi(3), Africans in Nairobi with a high

(1) This point will be discussed as a separate factor later in this paper.

(2) There are 26 branches of the Consumers Goods group represented in Nairobi of a total of 29 branches represented in all Kenya (Table I of Index).

(3) The high % of tourists in Nairobi will be discussed as a separate factor later in this paper.

POPULATION BY RACE

IN KENYA AND MAIN CITIES

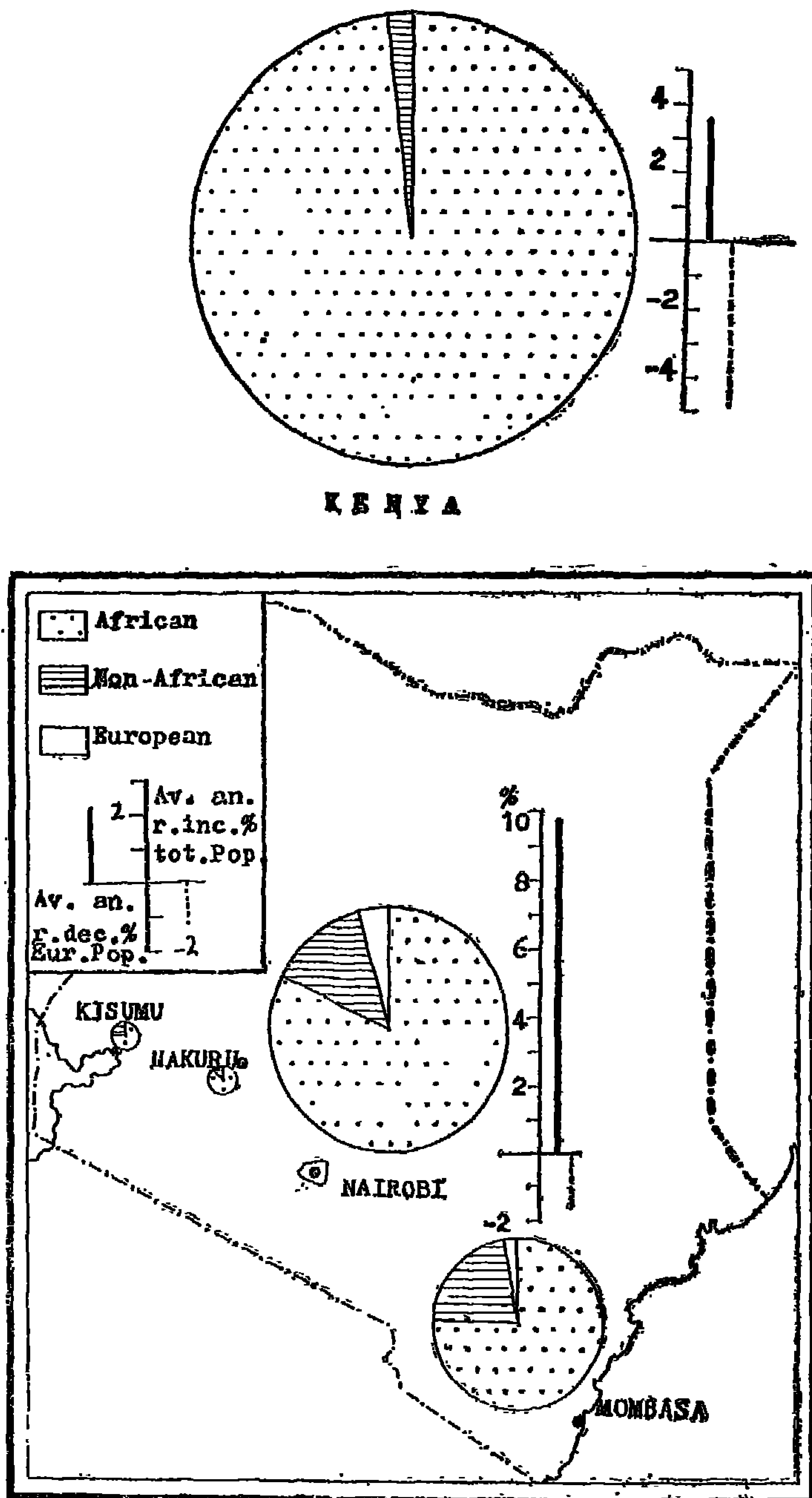


FIGURE 2

TABLE VI

Population by Race in Kenya and Nairobi 1962 & 1969

Year	Total Pop.		non-African			European			av. an (1) r. ic. %	av. an (2) r. dec. %	av. an. (2) r. dec. %
	No.	% NRB to KEN	No.	% to all Pop.	% NRB to KEN	No.	% to all pop.	% NRB to KEN	Total pop.	Non-African	European
Kenya 1962	8,636,253		270,321	3.1		55,759	0.7				
Nairobi 1962	'266,975	3.1	111,407	41.8	41.2	21,476	8.1	38.5			
Nenya 1969	10,942,705		209,503	1.9		40,593	0.4		+ 3.4	— 3.7	— 4.6
Nairobi 1969	509,268	4.7	88,207	17.3	42.1	19.185	3.8	47.3	+ 9.7	— 3.3	— 1.6

1. Average annual rate of increase per cent.

2. Average annual rate of decrease per cent.

Figures for 1962 are after op. cit., Morgan, p. 107 (1962 Census).

was a total of 270,321 non Africans in Kenya, of whom 111,407 were in Nairobi, thus consituting the relatively very high percentage of 41% of the totale non-Africans in Kenya(1). They also constituted the relatively very high persentage of 42%(2) of the total population of Nairobi (Table VI).

It is interesting to note in this connection that the average annual rate of decrease of non-Africans in all Kenya reached the high rate of 3.7% between 1962-1969, and their average annual rate of decrease in Nairobi was also high (3.3%), but slightly lower than that of all Kenya (Table VI, & Figure 2).

In the case of the European population, there was a total of 55,759 in all Kenya in 1962. Their number decreased to 40,593 in 1969. In 1962, there were 21,476 Europeans in Nairobi forming 8% of Nairobi's population (Table VI) and 38.5% of all Europeans in Kenya. In 1969, the number of Europeans in Nairobi decreased to 19,185, to form only 3.8% of its population, but still forming a very high percentage of all Europeans in Kenya (47.3%), even higher than the percentage of Nairobi's Europeans to Kenya in 1962 (38.5%). In another way the average annual rate of decrease of Europeans in all Kenya reached the high figure of 4.6% between 1962-1969, while it was much lower for Nairobi (1.6% Table VI) during the same period (Figure 2).

This fact clearly shows that though a number big of Europeans left Kenya, of those who remained, still a greater percentage (47%) were living in Nairobi in 1969 as compared to 39% in 1962.

It is also interesting to note the very big attraction of Nairobi to Europeans if compared to the attraction of the other urban settlements(3) in Kenya. In 1969 of the remaining 53% of Europeans living outside Nairobi, 32% lived in rural areas, leaving only 21% in the other 21 urban settlements(4). While of the total non-Africans, 17% lived in Nairobi, 15% in rural areas and the remaining high percentage of 68% lived in the other 21 urban settlements (Figure 2).

It could thus be stated that a high percentage (17%) of all non-Africans live in Nairobi, but still a much higher percentage (47%) of Europeans in all Kenya live there.

(1) This percentage is comparable with that of 1969.

(2) This percentage decreased to 17% in 1969 as has been mentioned before.

(3) Urban settlements are those with more than 5000 inhabitants.

(4) There are 22 urban settlements in Kenya.

if Nairobi city is considered togetehr with some of its surrounding urban settlements, their share o ftotal employment in Kenya would be much higher, rising their share of total employment in Kenya would be much higher, rising o at least 54% in the Consumers Group [1] and to as least 42% in all Manufacturing and Repairs.[2]

It is thus clear that the predominant industries in Nairobi and its surroundings are these which are market-oriented, as in the case of all branches of the Consumers Goods Group, and some branches of the Capital Goods Group and the intermediate Goods Group; or population-oriented, as in the case of the Service Group. For this reason it will be found that the major factors affecting industrial location which will be analysed, will mainly give reasons for the location of branches of the Consumers Goods Groop or Service Group of industries.

It is interesting to note here that though usually the size of the market or the amount of the services needed could be correlated to the number of the population, in Nairobi there is a striking feature. This striking feature is that Nairobi's share of employment in market-oriented and population-oriented industries (34.4% and 48.7% respectively), is much higher than its share in the population (4.7%).

Presently the special factors affecting the location of Manufacturing and Repairs will be discussed :

I — The High Percentage of Non-Africans as a Factor Affecting Industrial Location :

In 1969 there was a total of 209,503 non-Africans in Kenya or 1.9% of the total population (10,942,705, Table VI); of these, 88, 207 were in Nairobi, making up 17.3% of Nairobi's population, which is a much higher percentage compared to that of Kenya's (1.9%) (Figure 2). In another way, in 1969, 42% of all non-Africans in Kenya were in Nairobi, which is a very high percentage.

This relatively high percentage of non-Africans in Nairobi as compared to all Kenya, and consequently the relatively very high persentage of non-Africans in all Kenya who live in Nairobi, has been a remarkable feature in the composition of Nairobi's population since its establishment[3]. In 1962 there

---

(1) Page 14 of this paper.

(2) Nairobi's share alone is 37.9% of employment in Manufacturing and Repairs in all Kenya.

(3) No data concerning the number of non-Africans in Nairobi before 1962 were available to the author, but it is to be remembred that it was the British colonialists who established it at the end of the 19th century.

Major Factors Affecting the Location of Manufacturing Industry in Nairobi

It is generally recognized that there are factors common to all Metropolitan cities, which are attractive o Manufacturing Industries. Amongst these factors are the importance of the Metropolitan city as an administrative centre; its relative imporance as a populaion entre; [1] the availability in such a city of skilled labour; relatively good infrastructure facilities; external economies; a relatively advanced capital-market; good educational, cultural and social facilities; and the attraction of living in a big city.

These common factors will not be dealt with, as they are common to all Metropolitan cities. What could be noted is that usually there is a gap between the Metropolitan city and other urban settlements as regards the extent of the existence and the advantages of these common factors; this gap is undoubtedly greater in developing than in industrilized countries.

Moreover, these advantages and facilities are of greater significance in newly established Metropolitan cities. Nairobi therefore has been more attractive to industries than a very much older Metropolitan city in a developing country, such as Cairo in Egypt.

Of greater weight still in attracting Manufacturing Industries in the case of Nairobi are some special factors, which are less common to all Metropolitan cities. These special factors as will be seen from the following analysis, attract many branches of the Consumers group and the Service group of Industries, especially those branches that are linked to the high and middle income sections of the population. Some of these branches are also linked to that section of the population leading a modern style of life.

Most important among these factors are, the high percentage of non-Africans in Nairobi; the special importance of Nairobi as a tourist centre; the relatively higher standard of living of the population of Nairobi as compared to other cities in Kenya; and the great importance of Nairobi as a transport centre, especially for railway transport.

It has been noted before that the attraction of the city of Nairobi to Manufacturing and Repairs is very great, and especially for the groups of Service Industries (48.7% of employment in all Kenya), Capital Goods Industries (47.4%), and Consumers Goods Industries (34.4%). It has also been neted that

(1) The Metropolitan city is usually the most populated urban centre in the country.

to 46.2%, its share in the Service group would rise from 48.7% to 50.4%, and its share in the Intermediate group would rise considerably from 22.2% to 51.0%, thus bringing its share in this group to be comparable to its share in the other three groups and in all Manufacturing and Repairs (TableV).

TABLE V

Group of Industry	Total employment KEN	Total employment NRB	% NRB to KEN	% to total 4 groups in NRB
I Total Service Industries	25,284	12,314	48.7	35.7
Total Service — A(1)	24,435	12,314	50.4	
II Total Capital goods Industries(2)	8,495	4,023	47.4	11.7
III Total Consumers goods Inds.	44,919	15,421	34.4	44.7
Total Consumers — A(1)	32,230	14,890	46.2	
IV Total Intermediate goods	12,193	2,709	22.2	7.9
Total Intermediate — A(1)	4.814	2,457	51.0	
Total Manufacturing & Repairs(3)	90,891	34,472	37.9	100.0
Total Man. & Rep. — A(1)	69,935	33,689	48.2	

(1) A = all branches of the group which have less than 10% of their employees in Nairobi.

(2) Capital goods group of Industry has no branch with less than 10% employment in Nairobi. (Please refer to table I of the index).

(3) Total 4 groups.

The **Canning and Preservation of Fruits and Vegetables** branch of industry is mainly a material-oriented industry. One of the most important friuts which is canned and exported in Kenya is pineapples. Pineapples are a cash crop of local importance which are in Thika and Machakos.(1) Both Thika and Machakos are not far from Nairobi, and both are well linked by good roads to Nairobi. Thika is about 42 km. to the North-east of Nairobi (Figure 1). These two factories serve the Nairobi Market.

It could thus be concluded that of the twelve branches of industry which have no, or a low representation in Nairobi(2) (Table IV), in comparison with the other 37 branches of Manufacturing and Repairs (Table I of the index), six are strictly material-oriented, as has been viewed in the previous paragraphs. The other six branches, though partly material-oriented, are also partly market-oriented, and especially to the Nairobi market. It is therefore that four of these branches (3) as viewed in the previous paragraphs have a sizeable proportion of their employees near Nairobi, at a distance ranging from 27 km. in the case af Athi River to 65 km. in the case of Machakos, i.e., within a circle of radius 65 km. around Nairobi (Fig.1). This fact underlines the importance of the Nairobi market in attracting industry near it, so that if Nairobi is considered together with the urban settlements lying around it (within a radius of 65 km), their contribution together to total employment in the consumers goods group would rise to at least 54% (Nairobi alone 47%), and to at least 27% in the Intermediate group (Nairobi alone 22%), and to at least 42% in all Manufacturing and Repairs (Nairobi alone 40%).

After reviewing the main reasons for no or low representation for 12 of the 49 branches of industry in Nairobi (Table IV), it can be concluded that these twelve branches are either strictly material-oriented or partly so. Nairobi's share of industrial employment, within these limitations, i.e. if the 12 branches are excluded, would thus rise from 37.9% to 48.2% of the total employment in Manufacturing and Repairs in Kenya. Similarly, its share of employment in the Consumers Goods group would rise from 34.4%

---

(1) Op. Cit., Morgan, p. 85.

(2) It will be neticed that 6 of these 12 branches have % of employment in Nairobi more, equal to, or a little less than the % of Nairobi's population to all Kenya's, which is 4.7%

(3) These 4 branches are (1) Footwear manufacture and repair; 2) Canning and preservation of fruits and vegetables; 3) Slaughtering, preparation and preservation of meat; from the consumers goods groop; and 4) Cement and clay products, from the Intermediate group.

Concerning the **Cement** industry, it is mainly a raw-material-oriented industry. In Kenya, the two largest establishments are the Bamburi Cement Factory near Mombasa[1] on the coast, and the Athi River Cement Factory, near Nairobi. Though, it was mentioned that cement is mainly a raw-material-oriented industry, it also prefers to be as near to its market as possible, as it is a bulky and cheap product. It is therefore that the Athi River Cement Factory is only 27 km. from Nairobi, which is its major market (Figure 1).

The **Sawmilling** industry is also a material -oriented industry, with only 3.9% of tis employment in Nairobi, so is the **Cotton ginning** idustry with only 0.8% of its employment in Nairobi.

The **Footwear Manufacture and Repair** branch of industry has 5.1% of its employees in Nairobi. It is one of the industries in Kenya with a very low average numbar of employees (7) per establishment (Table I of the index). This industry is one of the few agricultural processing and fabricating industries with a considerable repair service.[2] In terms of establishments, 91.4% of a total of 233 establishments employed less than 5 employees, and only two establishments employed 50 or more employees in 1971. The most important of the two largest factories in this industry, the huge Bata Shoes Factory of Limuru, employed 68.2% of a total of 1,612 operatives in this industry in 1964,[3] Limuru is very near Nairobi, situated 31km. to its North-west, and linked to it by good tarmac roads. It also lies on the railway line joining Nairobi with Kisumu on lake Victoria (Fig.1).

In the **Slaughtering, Preparation and Preservation of Meat** industry, the three major meat processing and preserving factories in Kenya are the Athi River Kenya Meat Commission Factory, the Mombasa Kenya Meat Commission Factory and the Unplands Bacon Factory. Both the Athi River K.M.C. factory and the Uplands bacon factory are located on the railway line. These factories are both near Nairobi; Athi River factory is only 27 km. from Nairobi, and the Uplands factory is about 41 km. to the North-west of Nairobi (Fig. 1). Therefore these two factories could be considered to be oriented towards the Nairobi market, but it would have been wrong to locate any of them inside or very near Nairobi for more than one reason :

1) The nasty smell and harmful refuse of this type of factory affect the settlements near them.

2) Abattoires need large quantities of water at hand, this is not available in Nairobi.

---

(1) Mombasa is the chief port of Kenya, and the second largest city.
(2) Op. Cit., Ogendo, p. 32.
(3) Ibid., P. 32.

NAIROBI'S POSITION AND SURROUNDING SETTLEMENTS, IN KENYA AND EAST AFRICA

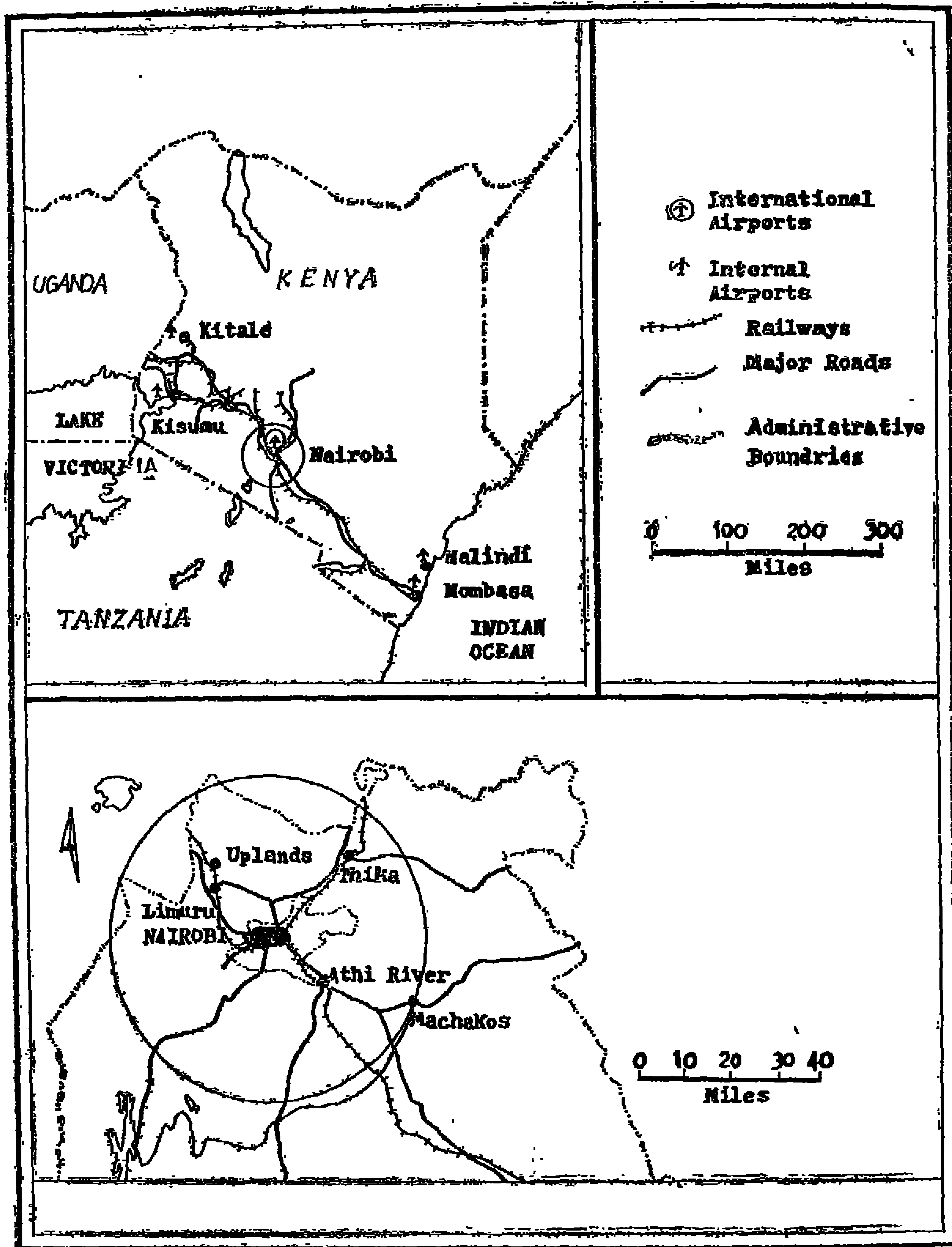


FIGURE 1

a) Three branches of the Consumers goods Industries, namely the Sugar Factories and Refineries, Canning and Perservation of Fish, and Other Handicrafts.[1]

As for the **Sugar Factories and Refineries**, it is a known fact that sugar cane, which is the raw material for the sugar crushing industry in Kenya, should not be transported a long distance from the fields to the fatories, as the quality of the cane deteriorates quickly.[2] Besides, the refined sugar is about 10 times lighter than the cane from which it is extracted.[3] It is for there two reasons that the sugar cane crushing industry is a strictly raw-material-oriented one[4].

In 1964, 88.6% of the operatives in the sugar cane processing industry in Kenya were in Nyanza and Coast Provinces,[5] as most sugar cane is clutivated in these two provinces.

As for **Canning and Preservation of Fish**, it is also strictly tied to its raw material, i.e., the availability of fish from the sea, a lake, or a large river, on a large scale; which is not the case in Nairobi.

b) The only branch of the Service group which is not represented in Nairobi is that of **Shipping and Repairing**, which is also tied to the existence of a sea, a lake or a navigable waterway ; again not the case of Nairobi (Fig. 1).

c) **Wattle Bark Extract and Manufacture** which is the only branch of the Intermediate group not represented in Nairobi, is also strictly raw-material-oriented. There are no wattle tree plantations in the Nairobi region.

The following remarks will be made concerning these branches of

industry which have less than 10% of their employees in Nairobi.

(1) This is very insignificant branch with only 21 employees in all Kenya.

(2) A. Beshara, the Location of Industry in Egypt, Nahda Arabia, Cairo, 1962, P. 100, (Arabic).

(3) Op. Cit., Ogendo, p. 28.

(4) The same is true of the location of sugar cane crushing factories in Egypt which are consentrated in Upper Egypt, where the bulk of the sugar cane is cultivated. (Refer to *Op. Cit., Beshara*, Location of Industry in Egypt, pp. 79-105).

;) Op. Cit., Ogendo, P. 28.

are not represented at all in Nairobi, and seven branches have less then 10% of their employees in Nairobi (Table IV)[1].

TABLE IV

Employment in Branches of Industry for which NRB has represantation of less than 10%

Branch of Industry	No. employed KEN	No. employed NRB	NRB to KEN
I *Branches of the Consumers goods*			
1. Sugar factories and refineries	3,978	—	0.0
2. Canning & preservation of fish	50	—	0.0
3. Other handicrafts	21	—	0.0
4. Cotton ginning	358	3	0.8
5. Cordage, rope and finishing text.	2,490	116	4.7
6. Footwear manufacture & repair	1,619	82	5.1
7. Canning and preservation of fruits & vegetables.	2,106	128	6.1
8. Slaughtering, reparation & pres. of meat	2,088	202	9.7
Total 8 branches of Consumers goods	12,710	531	4.2
II *Branches of Intermediate goods*			
1. Wattel bark extract & manufacture	499	—	0.0
2. Cement & Clay products	1,192	28	2.4
3. Sawmills	5,688	224	3.9
Total 3 branches of Intermediate goods	7,379	252	3.4
III *Branches of Service Group*			
1. Shipping and repairing	849	—	0.0
Total branches of 3 groups I, II, III	20,938	783	3.7

The reasons for no representation or comparatively low representation (below 10%) of these branches of industry in Nairobi are obvious, as will be shown in the coming paragraphs.

The five branches which have no representation in Nairobi are the following :

(1) The number of employees in all Manufacturing and Repairs in Nairobi is 37.9% of all Kenya.

facturing Industry in most developing countries. This is evident in the case of Egypt where the 1937 Industrial and Commercial Census produced a table classifying Manufacturing Indutry by Group of Industry into three categories of 1) Making 2) Making and Repairing and 3) Repairing. In 1937 some major groups of industry in Egypt had more than 50% of their employees in establishments belonging to the categories of Repairing, and Making and Repairing. Amongst these groups could be mentioned Machine & Machine Tools group (90.4%), Transport Equipment (85.7%), Metals and Metal Articles (79.4%), and Rubber (82.7%)[1].

Unfortunately none of the Censuses dealing with Manufacturing Industry in Kenya break down the data into Manufacturing as one category and Repairng as another[2], but repairing appears in the headings of five branches, four of them in tye major group of Transport Equipment,[3], and the fifth is the branch of Footwear Manufacture and Repair (Table I of index). But it can be safely assumed that besides the Transport group of industry, establishments for maintenance and repair, and perhaps the manufacture of a few spare parts, represent a sizeable percentage in some branches of industry in Kenya, such as the two branches of Machinery non-Electrical and Metal Products. Another fact which supports the above mantioned assumption is the fact that the erm **Manufacuring and Repairs** has been actually used up to 1972 [4] by the two major Censures daling with data of the manufacturing Sector to refer to the Manufacturing Sector as a whole in Kenya.

Thus these branches of industry in which a sizeable percentage of establishments is engaged in maintenance and repair actually belong to the **Service group of Industry,** which could be termed as a Population-oriented Industry.

The last branch of industry included in the Service group is that of Printing, Publishing and Allied Industries. This branch essentially serves the litterate and education of the population.

Before reviewing the mapjor factors affecting the location of Manufacturing and Repairs in Nairobi, the following fact should be cleared.

Out of the 49 branches of Manufacturing and Repairs, five branches

(1) Op. Cit., Beshara, unpublished Ph. D. Thesis, p. 222.

(2) As was done in the Industrial Census of Egypt in 1937.

(3) These branches have been cited on p. 7 of this paper.

(4) 1972 is the last Census Year used in this paper.

for maintenance nad repair of railway locomotives and wagons and rail[1] Kenya does not produce any rails or locomotives or wagons. Therefore it can be safley said that the four branches of Transport represented in Nairobi and comprising 63% of all employment in the Service group of Industry are essentially engaged in maintenance and repairwork, with perhaps the manufacture of a few spare parts.

The Service group includes besides the five branches of Transport, half those employed in the branch of Machinery non-Electrical and half those employed in the branch of Metal Products.

It is presumed that a large proportion of those working in these two branches is actually engaged in repair work. This assumption is based on the following :

1) The average number of employees per establishment in Kenya[2] for the branch of Machinery non-Electrical is low (13 employees per est., Table I of the index), if compared to 27 employees per est., for all Manufacturing and Repairs. This average becomes evident as a very low one, if compared to the average for some branches which are only engaged in manufacturing — no repair work — though the type of manufacturing could be simple processing such as the branch of Spirits, Beer and Tobacco, with an average of 109 employees per establishment; and the branch of Spinning, Weaving, and Finishing Textiles, with an average of 192 employees per establishment. The average number of employees per establishment for the Metal Produts branch of industry is not low (32), if compared to the average for all Manufacturing and Repairs (27), but it is very low if compared to the average for the two branches of Spirits. Beer and Tobacco (109); and Spinning, Weaving and Finishing Textiles (192), was there not a sizeable percentage of establishments in the two branches of Machinery non-Electrical and Metal Products engaged mainly in repair work, the average number of employees per establishment for these two branches could not be comparatively so low.

2) The predominance of repair and maintenance in some branches of Manufacturing is one of the characteristics of the sructure of Manu-

(1) The fifth branch is that of Shipping and Repairing. Though this branch is not represented in Nairobi, it can be assumed that a substantial % of its employees is also engaged in repair work.

(2) The average no. of employees per est. could not be obtained for branches of industry in Nairobi, for this reason I had to use the average for all Kenya as an indication.

groups together account for 80.4% of all employment in Manufacturing and Repairs in NRB.

As the group of Intermediate goods has the least contribution to employment, with only 8%, and as it is noticed that most of the products of this branch are actually used by the Consumers goods Industries; 3/4 of those employed in the Intermediate group were added to those employed in the Consummers Goods, and 1/4 were added to those employed in the Capital Goods Indsutries.[1].

Therefore, according to the 3 group classification, Consumers Goods would account for 50.6% of employment in Manufacturing and Repairs; Service would account for 35.7%, and Capital for 13.7%. This would mean that the two groups of Concumers Goods and Service would tegether account for 86.4% of all employment in Manufacturin gand Repairs; which is is a very high percentage. It will be evident why these two groups account for this very high percentage of employment when the major factors affecting industrial location in Nairobi are analysed.

As for Nairobi's share of emloyment in Manufacturing and Repairs in all Kenya, it is found that 49% of all those employed in the Service Group of Industry, 47% of those employed in the Capital Goods group, 34% of employment in the Consumers Geeds Group, and 22% of employment in the Intermediate Group, are in Nairobi.

Presently, the reason for naming one of the major groups. as «The Service Group of Industry», will be explained briefly[2].

The Service Group as can be seen from Table I in the index includes five[3] of the six granches of «Transport Equipment», thus excluding only the branch of Motor Body Building. These five branched togetehr employed 7696 employees or 63% of all employment in the Service group in Nairobi. It is interesting to note that three of the five branches are stated in the Kenyan Censuses as branches for repairing only[4]. Table IX); while the fourth branch, that of Railway Equipment is known to include mainly workshops

---

(1) This grouping with these percentages was adopted by Fahmy, Op. Cit., p. 2.

(2) I have introduced the term «Service group of Industry in my Ph.D. Thesis ; Aida Beshara, *The Geographical Background to the Distribution and Character of Manufacturing Indutry in Egypt*, unpublished Thesis, presented te the Univ. of Durham, U.K., 1956.

(3) The five branches are 1) Aircraft Repairs 2) Repair of Road Vehicles 3) Railway Equipment 4) Bicycle Repairs 5) Shipping and Repairing.

(4) These are the branches of 1) Aircraft Repairs 2) Repair of Road Vehicles 3) Bicycle Repairs.

classifies Manufacturing and Repairs into 22 Major Groups, subdivided into 31 branches(1).

The Classification of Manufacturing & Repairs into Major Groups of Industry:

The 49 branches of Manufacturing and Repairs will be classified under four headings(2), these are :

1 — Consumers Goods Industries
2 — Service Industries
3 — Intermediate Goods Industries
4 — Capital Goods Industries.

This classification is quite comparable with Dr. Fahmy's(3) classification of the Manufacturing Sector into 3 groups of Consumers goods, Intermediate goods, and Capital goods.

Table III shows the number of employees in the four groups into which the branches of manufacturing and repairs have been grouped in Nairobi, in 1971.

TABLE III

Number of Employees in the Major Groups of Manufacturing & Repairs in Nairobi, 1971.

Major Group	No. Empoyees	% to total NRB	% NRB to KEN
1. Consumers Goods	15,421	44.7	34.4
2. Service	12,314	35.7	48.7
3. Capital Goods	4,028	11.7	47.4
4. Intermediate Goods	2,709	7.9	22.2
Total(1)	34,472	100.0	37.9

Source : Table based on figures of Census of Employment and Earnings in the Modern Sector in 1971.

(1) The total excludes Miscellaneous Industries.
(2) Please refer to Table I of the index for the branches of the Service Industries.

It is clear from Table III that the group of Consumers Goods Industries accounts for nearly half (44.7%) of all Manufacturing and Repairs in Nairobi; it is followed by the group of Service Industries (35.7), i.e. the two

---

(1) The figures for employment in the branches of industry were not available for Nairobi in this census.
(2) Dedails of the grouping of the branches in the four classifications is shown in Table I of the Index.
(3) F.R. FAHMY, Growth Pattern of Manufacturing Sector in Egypt (1950-1970), Institute of National Planning, Memo, No. 386, 1964, pp. 1-2.

TABLE II.

Employment in Kenya and Nairobi in the different sectors, 1971.

Sector	Kenya		Nairobi	
	No.	%	No.	%
1 Agriculture	211,130	31.1	4.733	2.6
2 Mining and Quarrying	2,976	0.4	847	0.5
3 Manufacturing & Repairs	92,803	13.7	35,563	20.0
4 Building & Construction	34,806	5.1	19,548	11.0
5 Electricity and Water	5,157	0.8	2,384	1.3
6 Commerce	46,674	6.8	25,537	14.3
7 Transport	45,582	6.7	18,894	10.6
8 Services	240,599	35.4	70,643	39.7
Total	679,727	100.0	178,149	100.0

(1) The Modern Sector inculder the entire urban sector, the entire public sector, large-scale farms and other large-scale enterprises such as sawmills & mines located outside towns.

Source : Employment and Earnings in the Modern Sector[1], 1971, Central Bureau of Statistics, Nairobi, Aug. 1973.

Pattern of Manufacturing Industry in Nairobi

There are twoe Censuses published in Kenya which give some what detailed data concerning Manufacturing Industry, these are :—

1 — The Census of employment and Earnings in the Modern Sectors[1]. whic uses a slightly modified version of the United Nations 3 Digit International Standard Classification[2]. This census classifies Manufacturing and Repairs into 19 Major Groups which are subdivided into 49 branches.

I had to use in my detailed analysis the figures of this census, as they were the only figures oblainable for the branches of Industry in Nairobi.

2 — The Census of Industrial Production which as from 1967 used the United Nations 3 Digit International Standard Classification, with some adjustment to suit the sepcific conditions of indusry in Kenya[3]. This census

(1) This census is published by the Central Bureau of Statistics. Ministry of Finance & Planning, Nairobi.

(2) Satatistical Abstract, Central Bureau of Statistics. Ministry of Finance & Planning, Nairobi, 1972, pp. 210-236.

(3) Census of Inductrial Production, 1967, Statistics Division, Ministry of Finance & Planning. Nairobi, Jan. 1972, p. (iii).

If the increase in the number of big firms only is considered, for the period between the last surveys of 1968 and 1971, which are analysed in this paper (Table I), it is found that the average annual rate o fincrease reached the high level of 12%. It is noteworthly to say that the average annual rate of increase fr all Kenya for big firms was 11.6%, very close to that of Nairobi, for the same period 1968-71.

As for the persentage of those employed in manufacturing and repairs in Nairobi as compared to all Kenya, it is noticed that is has increased gradually form 35% in 1954 to 41% in 1957 (TableI), then it reached the high figure of 51% in 1967. This percentage is for establishments employing 5 or more persons. If one considers the new censuses starting from 1968, when only establishments employing 50 employees or more were enumerated, it is found that the percentage for Nairobi was also 50.8% in 1968, rising slightly to 51.6% in 1971.

Importance of Manufacturing Industry in the Employment Pattern in Nairobi :

According to the last pouplation census of 1969, the population of Nairobi amounted to 509,286 persons, or 4.65% of the total population of Kenya (10,942, 705). In 1972 there were 178,149 persons employed in Nairobi or about 26% of the total employed in all Kenya. Of the total employment of Nairobi (Table II), those employed in manufacturing industry amounted to 35.563(1) persons, or about 20% of the total employment. Manufacturing Industry (20%) took second place in importance after Services (40%), in Nairobi, as shown it Table II. Manufacturing Industry was followed in importance by Commerce (14%). It is thus found that about 75% oftotal eployment in Nairobi went to the three sectors of Services, Manufacturing, and Commerce.

The picture for all Kenya was somehow different (Table II), for while Services still employed by far the largest Percentage which amounted to 35%, it was followed by agriculture (31%), then Manufacturing Industry took third place with about 14%.

---

(1) The figures for employment in the different sectors, i.e. agriculture, manufacturing, services, etc., are derived from the annual enumeration of Employees and Self Employed. Therefore the difference in the no. of those employed in the manufacturing sector in NRB. which is 35.563 according to the Enumeration of the Employees and 39,261 according to the survey of Industrial Production — which appears in Table I p. 5, could be attributed to differences in the coverage and method of enumeration.

As has been stated earlier, manufacturing industry started as a subsidiary occupation in Nairobi as compared to other occupations, especially services. Unfortunately, no information is available either conerning the number employer in manufacturing, or the number of establishments of manufacturing industry; or concerning land used for manufacturing industry in Nairobi; until as late as 1954, when the Survey of Industrial Production gave figures for employment in manufacturing industry. The following table shows the development of employment in manufacturing industry form 1954-1971, in Nairobi; and compared to all Kenya.

TABLE I.

Development of employment in Manufacturing and Repairs in Kenya and Nairobi 1954 — 1971.

Year	Kenya		Nairobi		
	No. employees	Average annual rate of increase %	No. employees	Average annual rate of increase %	% NRB to KEN
1954[1]	42.853		15.035		35.1
1957	56,185	9.5	22,915	15,1	40,8
1976	64,197	3.6	32,844	3.7	51.2
1968[2]	54,971		27,900		50.8
1971	76,336	11.6	39,261	12.1	51.6

Source : a) 1954 & 1957 Survey of Industrial Production for 1954 & 1957; after R.B. OGENDO, Industrtial Geography of Kenya, East African Publishing House, Nairobi, 1972. p. 270.

b) 1967, Census of Industrial Production, 1972.

c) 1968 Statistical Abstract, 1972.

d) 1971, Kenya Statistical Digest, 1973.

1) The survey for the years 1954, 1957 and 1967 included all firms employing 5 or more persons.

2) Surveys for 1968 and 1971 include only firms with 50 or more persons employed.

As can be seen from Table I, the unmebr employed in Manufacturing and Repairs in Nairobi increased from 15,035 in 1954 to 32,844 in 1967. The average annual rate of increase was very high for the first 3 years (1954-57), when it reached 15%, whereas the annual rate of increase for 1957-67 was moderate, reaching 3.7%.

it is situated. It is interesting to note that the area where Nairobi was established was almost uninhabited, for it was he frontier between Kikuyu and Masai territories.[1].

The railway headquarters moved from Mombasa to Nairobi in August 1899, and the government administration of Ukamba province was moved from Machakos to Nairobi in August 1899. In 1900, Nairobi Municipal Regulations were published, and the township was defined as that area within a radius of 1½ miles from the present office of H.M. Sub Commission of Ukamba[2]. Its area was onlyabout 30 square miles up to 1927[3].

The area of Nairobi has developed very quickly to reach 684 km² according the population census of 1969[4], while according to the City Council its area was 901 km. in which about 201 km[5] was vacant lans [6] Nairobi became the capital of Kenya in 1905

The fact that Nairobi started as a railway centre and an administrative one had its influence on the factors affecting industrial location in Nairobi, as will be shown from the analysis in this paper.

The Development of Manufactring Industry in Nairobi :

In 1899 the plots in Victoria street — present day Tom Mboya street — were acupied by a hotel, a general store, various trading cencerns, a soda water factory, and a post office. Therefore, the soda water factory might be descrived as the first manufacturing indsutry to be established in Nairobi [7] Therefore the first industry in Nairobi was a consumers goods industry and a market-oriented one. It will be seen from the analysis in this paper that the predominance of consumers goods industries in Nairobi was evident since the beginning of the establishment of manufacturing industry in this city, and has until the present day continued to be a main feature in the pattern of industry. At the same time, market-orineted industries have also continued to predominate in Nairobi.

Development of manufacturing industry in Nairobi was very slow. In other words, industrial activity on any scale came rather later to Nairobi than its other activities. Development in what is now the Indutrial Area started in about 1919 [8]

(1) R. W. WALMSLEY, Nairobi, the geography of a new city. East African Local Studies, No. 1, The Eagle Pres, Nairobi, 1957, p. 18.
(2) Morgan, Op. Cit., p. 100.
(3) Ibid., p. 98.
(4) Census of the population for 1969, Central Bureau of Statisties. Nairobi.
(5) Planning Office, City Council of Nairobi, unpublished study, 1974.
(6) Walmsley. Op. Cit., p. 19.
(7) Morgan, Op. Cit., p. 100.
(8) Ibid., p. 114.

SOME ASPECTS OF THE PATTERN AND LOCATION OF MANUFACTURING INDUSTRY IN NAIROBI, KENYA

By

Dr. AIDA BESHARA

Associate Professor, Faculty of Women
Ein Shams University, Cairo.

The study of manufacturing industry in Nairobi is very interesting, because, though Nairobi is a very new city — established only at the end of the 19th century — it has become the most industrialized city in all Kenya, and probably the most industrialized city in all East Africa .

I had the chance of living in Nairobi for two years (1972-1974) as my husband was deputed there by the United Nations as an expert in industrial economy. While in Kenya I had the chance of carrying out field-work, and having useful discussions with several officials concerning different points studied in this paper.

A Brief History of the City of Nairobi :

Nairobi is a very new city whose establishement dates back only to the end of the last century. Its location was completely the choice of the British colonialists. In 1895 Britain colonized East Africa(1), and a decision was soon made to link Uganda with the coast(2). In 1899 work on the railway line had reached a point 327 miles from Mombasa on the coast, while Kisumu, the destination of the railway, lay a further 257 miles to the North-west (Figure 1). Behind lay the relatively easy terrain of the Athi Plains. Ahead lay much steeper slopes and the Rift Valley escarpment presenting great constructional problems; a suitable point for descending the escarpment was essential(3). Thus was chosen the site of Nairobi by the railway executives, and it was given the name of the small river on which

(1) The previous colony of East Africa comprised present day Uganda, Kenya, and Tanzania.

(2) W.T.W. MORGAN, Nairobi City and Region, Oxford University Press, London, New York, 1967, p. 99.

(3) Ibid., pp. 99-100.

even the use of this word. We find Cannon Bergs Carr, General Secretary of the African Churches Council, stating that the African Churches have issued recommendations not to use this word, or even the mere encouragement to use it. Similarly, the Perliminary Committee for the History of Africa, under the auspices of the UNESCO, is faicng the problem and, in discussions, is striving to find another word to substitute for the word «tribe».

4) Finally, who has the decisive opinion in making this choice ? And who has final word in deciding the approval of this language or that one ? Will it be the African Governments (that now number 46), or the organisation for African Unity, or those who speak these languages themselves — and everyone cherished his own language and prefers it to any other one — or again, will this matter be decided by experts on African languages from among the Europeans and Americans, who, despite their deep understanding of these languages from their studies, yet very often miss the secrets of their rhetorical beauty and perhaps become biased to their own European languages ?

Let us not forget that when China, India, the Soviet Union or Indonesia decided to use any specific language as the Official language, the Official language, there used to be an Executive Body, and it is the Government which, in every Province, decided and undertook the implementation.

Could it, then be possible that all the Governments of West Africa, for example, would come to an agreement to use some particular language as the Governments of East Africa have done, and so on ?

All these are topics which are surely worthy of discussion and need and exposition of views. But what is beyond doubt is fact that the unity of language consolidates the African integration.

Linguistitic research and leads to the enrichment of the language, as well as accuracy in the translation. So, it is constructive criticism and creates the feeling of self-confidence in a person, who can express in his own language and not in the language of the Europeans.

3) **Tribalism :** Cultural and political fanaticism or rivalry among the tribes in Africa plays its part in complicating the task or the problem of choosing one of the languages to replace the others as a national language. For example, when the Kakwa tribe asked for the use of their language in Radio Uganda, among the reasons for such a wish was their feeling of wounded pride when forced to listen to radio programmes in the language of their neighbours, the Lugbara, despite the fact the Kakwas understand the Lugbara and their children learn the Lugbra. Such an action, according to them, hurts their feelings places them in a lower disposition than their neighbours and raises their neighbours to a higher status. Thus did the Kakwa language appear in Radio Uganda.

In fact, the most disastrous characteristic of the Continent is the tribal society and he ribal feeling, implying allegiance to the Tribe before the State. This is one of the stages ofpolitical development we should hasten to cross to enter a higher stage. So, the stage of holding (throuh fanaticism) to the group to which an individual belongs does not suit any but primitive age. But if we leave that age behind, the affiliation of people then turns to the place in which they live, that is, to the State. Perhaps what calls for optimism regarding this phenomenon in Africa, are the developments through which the African peoples are passing, besides the emigrations and movements that are taking place and from the Cities. So, the link is cut between the individual and the remote fatherland where the tribe stays. And it does not take long before the person starts relating himself to his Country, rather than his Tribe.

This stage should be quickly crossed, because its effects are catastrophic not only culturally, but politically as well. We will not go to remote examples. Let us see consider the conflicts in Angola now. If we take out the mask. we can find that tribalism and the exploitation of the tribal spirit are at the root of all the problems; hat is, look for the tribe behind many of the African problems. We do not want to hear of Mugandi, Ashanti, Bankongon and Sokoma... We rather want to hear of Ugandans, Ghanaians, Zaireans and Tanzanians.

Let us thank God that the Africans have to-day felt the burden of the tribe. Hence, the recommendations of the intellectuals not to encourage

Universities have deputed British Orientalists for Arabic at the Institutes of African Studies that some African Universities have established, to help studies in the study of references dealing with African history.

PROBLEMS

Some problems might appear to have brought up here and there. But the question of the linguistic unification can be summarised in full, or at least in part, as follows :

1) Opposition to the use of a local African language instead of a European language. This is an extension of Colonialism and the Colonial concept which, we have noted are inclined not to use the most widely spread local language even as a second language, describing this as a «waste of time and effort» as it came in the East Africa Royal Commission Repor regarding the use of Swahili. It reads :

   e«We regard the teaching of Swahili as a second language to children hose early education has been in other vernaculars, as a complete waste of time and efforts». East Africa Royal Comm. Rep., 1955, P. 154.

The Evangelizing Missions were against Swahili and Hausa, for example, because they were afraid of the spread of Islam. But this opinion does not hold good, because not everyone who speaks Arabic is Muslim; nor does every Muslim speak Arabic. There are the Chinese and the Pakistani Muslims who do not speak Arabic. So, here there has been a mingling between Language and Religion... something, which is not based upon any scientific foundation. If some Arabic words have been adapted by Swahili, this shows that living Languages are subject to the process of «give and take»; and it also shows that those who speak them are moving, not stagnant and isolated. We have already seen how Arabic words have been taken in by the European languages, and so on. Swahili, for example, is an African language, but English is not so. Gentlemen, is not more honourable that we use an African language instead of paying attenion to certain diseased proposals which suggest the use of Pidgin English ? Let us not forget that in the days gone by, it was the Colonial administration that used to take the decisions, but to-day it is the African Administration who decides.

2) **Problems of Translation :** especially modern technical expressions. It would be interesting to give you a picture of the press campaign against the Broadeasting Services in Kenya around the translation of some expressions, like «Gross National Income» which the radio translated into «Pessa Toliozpata» in Swahili, «pollution of the environment» Talakala Hewani, etc... But such a campaign or criticism has its significance in

5) The language chosen to replace others should be characterised by wide dissemination, having crossed the borders of one tribe, and perhaps even a State.

If I had to propose (personal point of view) a different map for the languages in Africa to replace the current complex one, the following could be suggested :

1) **Arabic :** in the northern part, the area in which it has spread. There is no problem in this region because it is a single language. I can extend beyond its present borders to the area behind it which is considered its shade, and where Arabic words are interspersed in the vocabulary of the other local languages.

2) **Hausa :** In West Africa, where it has wide dissemination in the West African Countries, anglophones and francophones alike, which thus califies it for this function.

3) **Swahili :** In Eeastern Africa. This has already taken place in Kenya and Tanzania, and it could extend to Uganda and Mozambique, at least.
4) **Bantoid Language :** In the Southern heights because all the different languages and dialects in that area belong to the Bantu language family.

Some might ask, and about the European languages — English, French and the rest — will they be scratched off at a stroke of the pen ? We would reply. No. Keep them; but, temporarily, as second languages, not to be taught at the primary level.

Owing to the fact that subject is not as easy as some may imagine, a technical or academic body be constituted in more than one African State to study the proposals, with the nucleus of the body in Egypt, at the Institute for African Research and Studies, Cairo University. It should be noted that such (Academic) Institutions shouds comprise experts in the common languages, in phonetics and in structures, in addition to experts in African Studies, generally; because the subject has other aspects besides the exclusively linguistic side.

If we have lately set up a Department for African Studies at the Institute of African Research and Studies, we would suggest that the African States set up Chairs for Arabic language and literature at the African Universities so that contacts, exchange of knowledge and (rapprochement) could take place, as we said before. The strange thing is that some African

or Sweden if she wanted some of her sons to become well-versed in one of the foreign languages. So, the State has to offer them the necessary facilites. But the preference of some African to become «fluent» in a foreign language rather than in an African language is, indeed, a vivid example of how colonialism has sometimes reached its ends through the colonial mentality.

CONDITIONS GOVERNING THE NEW LANGUAGES

From here, I join my voice to that of Dr. Kole Omotoshe, the Nigerian Author and University Professor who said, after the opening of the first meeting of the African Writers Union held in Accra, that the Union «believes in the need for Africans to express their personality through a single language.

We regret that those who planned the «World Black and African Festival and Arts and Culture» paid attention to nothing but the arts, folklores and dancing». As if language has nothing to do with culture or is not iteself the very foundation of culture !

Hence, Something has to be done in this field. Unification is a must. But at that level ? This is the topic for discussion. Should one language be chosen; or else come few languges which may be counted on the fingers of the hand ? Whatever be the decision, whoever tackles the problem of substituting one language for others, must have to keep in view the following :

1) That the function of language is to strengthen contacts.

2) In view of the fact that the question of wiping out some languages and replacing them by others is peculiarly sensitive. The process has to be gradual and the timing should be appropriate; and the aims behind the subsitution process must be clearly explained to the people beforehond.

3) The implementation of this programme requires a long time, during which fundamental changes have to be brought about by building roads, facilitating communications and all means of contacts and mixing together so as to minimise the isolation among those speaking the different dialects, and thus alleviate the linguistic differences among them. Naturally, this will take more than one generation.

4) The African States are developing countries having their problems and expenditures. Their energy and resources should not be wasted in projects unacceptable to the people, because the latter will seize the first opportunity to go back to their ancient habits.

(See also :

Saudi, Mohamed Abdul Ghany : The African Export Markets, Magazine of the Egyptian Society for Political Economy and Legislation. . 345, July 1971;

Saudi, Mohammed Abdul Ghany : The Expanded European Market and its Politico-Economic Effects on Africa,

The Egyptian Geographical Society Magazine, No. 6, 1973).

FOREIGN PROPAGANDA

Gentlemen, going back to the African personality or African solidarity does not just require the discarding of the linguistic apparel made in Europe. It also necessitates chanting those foreign Names by which Streets and Institutions are called, like «Voctoria Island», «King's College», «Queen Elizabeth Hall» in a University like Abadan University.

In Britain, one cannot find any Hall bearing the name of, for example, Nkrumah, Abdel Nasser, Senghor or Kenyatta. So, why are the foreign Names still existing in these Countries ? As if are the foreign Names still existing in these Countries ? As if the Africa States have become sterile and have no distinguished sons, worthy enough so that buildings and institutions could be called after their Names.

SHORTAGE OF TECHNICAL AND MATERIAL ENERGY IN AFRICAN COUNTRIES

The African States have their economic problems that make them unable te teach every child in his mother tongue, and we have seen how numerous and varied these mother tongues are. Nor do the States have the economic and technical means to develop this diversity of languages so that they may become a medium of teaching in the various academic subjects. It is evident, then that one has to choose one or two African lanuages and improve them sothat they can replace foreign laguages — English, French and others — as the medium of teaching in the African schools. But this is not practical. A better, South of the Sahara into blocs-eastern, weastern, and central. A language could be chosen in each bloc and considered as the language of teaching at all levels.

And the African language that would serve the whole Continent, or a major part of it, will have a big chance of becoming an international language; but this, undoubtedly, need longterm planning.

At the same time, however, this does not go against the study of foreign languages in our Institutes. Africa would not be inferior to China

It has also been found that most of the parents, who do not know these foreign languages, lose interest in what their children are learning, even though the parents might be knowing much about their subjects of study; but the foreign language constitutes an obstacle in front of the participation, assistance and, consequently, co-operation between the home and the school in the educational process.

ECONOMIC DEPENDENCE

An analysis of the export figures of the Yaoundé Convention Countries with the European Economic Community (EEC) shows the association of the francophone Countries with France from the economic side. Political independance thus did not bring in any change in their economic situation and in the direction of the bulk of their exports.

I truth, it was expected tha after the Convention (between the Six and the Eighteen) That the relation between France and the francophone Countries would be weakened for more than one reason, among others :

1) That transactions with the markets of Germany, Italy, Belgium, Holland and Luxemburg would be on the same basis as the transactions with France.

2) Concessions granted to Franch exports to these Countries would not exceed concessions to other Countries.

3) The other five States were to enjoy exactly the same rights as France regarding the exports of Capital goods to the francophone Countries

4) These Countries would participate in offering tenders for development in the Associated Countries and there would be no preference to France.

But in actual practice, it appeared that the economic control of France was not much affected. Most exports continued to be directed towards France, the traditional market of these Countries. Even most of the agreements and Projects were being undertaken by Frence Organisations. T. Soper says :

Soper, T., European Trade with Africa, Aff., Vol. 67, No. 267, 1968, p. 146).

It is not difficult to explain this. It is due to the power of the French language, and the reliance as well as the fact of being accustomed to the French legislative and administrative procedures, besides other factors.

THE EDUCATIONAL BLUNDER

Gentlemen, let us now consider the burden that used to fall on the shoulders of a child in a Country like Kenya. If he was learning the mother tongue at home, whether that was the Kikuyu or the Kamba language, he also had to learn the Swahili which was the «lingua franca» among the tribes. Thirdly, he had to study English also. This is, no doubt, a burden too heavy to bear in the early stage of learning.

The researches of Educationists throughout the world (in whether Europe or the Arab world, have proved the mistake in this system of education. Finally, let us quote from the Report of Professor Babs Fafunwa and his Colleague, Bliss, of Ife University, Nigeria, on **«The Effect of Bi-lingualism on the Abstract and Concrete Thinking Ability of Yorouba Children (1967)»** :

> It has been found that the child who has acquired knowledge in the Yorouba language is better able to recall in the same language than if he were to recall in English. The two Scholars came out with another conclusion, that the child who completed his primary education during which he has been taught two languages, completes the stage without having acquired a reasonable competency in either of the two, as opposed to the child who restricts himself to a single language; because the child learns better in his own language. The inclusion of other languages at such an early stage removes the child from his environment, his family, his group and his community. Thus grows in the child (who has ended six years' primary education and has known the rudiments of a foreign language and has left school) a dislike for manual labour, like agriculture, fishing or weaving... In other words, the shild is prepared to become Member of a specific Society through a strange language and a foreign culture.

= reason was also the fiery competition among the European traders ... British, French, Duch, etc... Before the end of the 17*th* century, the Masters of ships used to offer five pounds per head; it increased to 17 pounds in 1712.

(See: *Saudi, Dr. Mohammed Abdul Ghany, «African Economy and International Trade :* *Cairo* 1973, *PP.* 20-25;

Neumark, D. «Foreign Trade and Economic Development in African», Staford, 1964, *PP.* 51-54.

Hopkins, A.G., An Economic History of West Africa, London, 1973, *PP.* 87,112.

This shameful trade used to receive the support of the great Statesmen of Europe. In England, for example, the Minister of Colonies, Lord Dartmouth (1675) opposed the anti-slavery movements.

It was said that the slave-trade is nothing but an economic necessity (one ship gains in single consignment a profit of £ 60,000). There were also admiral like Admiral Rodney Wilson, who found in the slave-trade a training for the thousands enrolled in the British Navy, and, consequently, that was a stimulus for maintaining the glory of the British Feelt.

that the European languages, especially English and French, have been used as a medium for establishing wider contacts, but at the same time they have been, to some extent, barriers blocking understanding among the Africans themselves. So Africans who studied English acquired cultural values different from those who studied Frensh...

---

4) Africa and the world know slavery a long time ago. The States of Ancient Greece were the greatest classic example of the great number of slaves, to such an extent that scholars estimate the number of slaves in Ancient Greece to more than 60% of the population of the Greek Cities. The Roman State also legalised slavery. The slave-trade that the Arabs carried on Khartoum or Cairo or Baghdad or were Khartoum or Cairo or Baghdad or Basra. The slaves were used for domestic purposes or to act as body-guards. They were, thus, a symbol of opulence and so, none but Princes and the wealthy people could keep them. What is worthy of note is that the slaves were not from Africa only, but there were also White slaves from among the Seljuks, Turks and others. So, the Arab slave-trade was limited and did not affect the number of the population : nor did it annihilate whole tribes nor and it bring dissensionsand decay to other tribes.

See R. Coupland, The British Anti-Slavery Movement, London 1933.
and

Mohamed Riad — Kawthar Abdel Rassool : The African Economy, Cairo 1962.

«This trade did not reach its climax except the Europeans indulged in it. The huge demand for slaves in the Americas and the West Indies were like strong impulses to this trade. If the number of slaves they brought for work in Spain and Portugal before the 15th century were estimated at a few thouzands, the numbers increased in the 16th century, and reached its climax in the 18th century, till the slave-trade was forbidden in the mid-19th century. The volume of such trade is approximate. An Eeast African suroce estimates that in the beginning of the 19th century it was about 15.000 per year, then it grew to about 40,000 in the 3rd decade of that century. As for West Africa, losses from the European slave-trade in the four centuries referred to are estimaated to vary between 30 and 40 millions and these comprise those slaves who reached the New World alive — in addition to those who died because of the difficulties of transport and because of diseases, besides those who were killed in Africa itself as result of raids and the man-hunting processes. It is difficult to know in an accurate way the share of every part of Africa in this trade, but it is most probable that two-thirds of the slaves came from the Gold Coast and Angola in equal proportions, though there were certain areas which became notorious for the provision of slaves, like the Congo in the 16-19*th* centuries. Despite the variation in the number of slaves from century to century, yet each of Britain and Portugal transported about a third of the consignments. Holland carried about 18%; France, about 12%; while the share of the U.S.A. was 5% Portugal controlled the trade in the 15*th* and 16*th* centuries; Holland, during ¾ of the 17*th* century; and Britain, between 1672 and 1808. After that, the superiority passed over to the ships of the U.S.A., Brazil, Spain and France. In truth, there was no commodity in West Africa as profitable as slavery during the 17*th* and 18*th* centuries. Neither gold, nor ivory nor the spices could yield profits matching the gains from slavery. The urgensing demand was among the factors that raised the price per head and further encourøget the African tribes to attack each ather through the distribution of fire-arms to them. The other =

up between the Boer (Ancient Dutch) language, which has been called «Afrikaan», and the English language. The conflict ended by a conpromise between the two and a recognition of both as Official languages while non of the Bantu languages, the tongues of the majority, has been given any care ! ! !

THE CULTURAL DISPERSION

Gentlemen, we have thus found that the linguistic divisions affect not only the Continent's vernaculars but even the languages of the individual states also. In countries like Gambia, you find English spreading everywhere, but it is arrounded in the North and the South by Senegal, where french prevails; Anglophone Sierra Leone has francophone Guinea as her neighbour, Ghana borders Ivory Coast. and so on... Thus, have the foreign languages come to stimulate the linguistic carnivals, making every State turn her back to her neighbour, linguistically. The effect of this goes further than to affect the curriculum of the schools and the syllabus of the Universities. Some books are printed in London, whilst others are published in Paris or Brussels, and a third group comes from Lisbon and so on.

The student in Nigeria has come to know about William, the Conqueror and Queen Victoria; the student in the Ivory Coast knows about Louis XV or XVI and the French Revolution. But at the same time, both of them do not know, for example, that the oldest Civilisation not only in Africa but in the whole world, was an African civilisation... the ancient Egyptian civilisation. Nor do both of them know that investigations tend to show that, according to references, the firts Man was found in some spot in eastern or northern Africa... As the African derives his infomation and ctlture through a specific language, this language has come to be only window through which he can have a glimpse of the world. He did not make the window, but the person, who has made it and placed it in that particular location so that he can look at a specific seenery, is foreign to him and is a stranger in his home. So the window «has been placed» three for him ; he isnot the one who placed it there. Because of that, if he comes to know something, that knowledge is destroyed to serve specific aims, like charging the Arabs and nobody else in the world with the allegation of the slave-trade ! As if this activity was not first known among the Africans themselves ! As if it was unknown among the Greeks and the Romans !!! As if every European State in Modern History did not take part in it, from Portugal and Spain in the South, to France, Holand, Belgium and Britain, after which the trade went beyond the European States to the United sates of America and Brazil (4) !!! It is here worthy to refer to what Greenoerg has said in this respect. It is true

of the Colonial Administration of the new region, to obtain some Clerks and small Employees to assist the High Officials who, naturally, were recruited from among the foreigners. In this, the Coloniser used to depend upon the Evangelising Missions. Education in Angola, for example, which used to be catered for by the Missionaries, known as «Ensino de Adeptacao», used to offer an elementary 3-years Course in the Portuguese language. It is worthy of note that the Portugese, used to divide the population of their Colonies into : Natives, «Indigna»; Portuguese, and a third group of Mixed Natives, known as «Assimilado». The latter were Natives who could become Portuguese Citizens after fulfilling certain conditions, one of them being, «knowledge of the Portuguese language».

The Coloniser's controlling power was such that he could impose his language as a copulsory subject. Let us take an example from the British Colonies. If a Student at the Secondary Level happened to fail in the English language, he was considered as having failed in general and he would not be entitled to have his Academic Certificate even though he could be outstanding in the remaining Subjects. All this is only meant to make him concentrate all his attention to the English language.

Thus did Africa become like a vast empty plane for the dissemination of European languages. We saw Portugal spreading her language in her former Colonies of Mozambique, Angola, Guinea, Sao Tome and Principe. Similarly did Spain impose her language upon the Saqia al-Hamra, Rio Mone and Fernando... We saw France and Belgium spreading French as the language of education and administrtion in Rwanda, Burundi, Congo (Zaire), Maurinania, Ivory Coast, Togo, Dahomey (Benin), Mali, Niger, Upper Volta Cameroon, Senegal, Mauritius and Guinea. As for Britain, we find her spreading her tongue in Gambia, Sierra Leone, Ghana, Nigeria, Uganda, Kenya, Tanzania, Zambia, Rhodesia, Malawi, Botswana, Swaziland and Lesotho. Finally, we find Italy busy spreading her language in Somalia and trying to spread it in Libya where it has met with strong resistance form Arabic. (1)

The matter became so strango and contemptible that in a single region two European languages came into conflitct, and this did not occur in a European territory, but on African soil... in South Africa. A conflict flared

---

(1) One has to be careful regarding the spread of European languges ? The fact of English or French being the Official language in an African Country, does not mean that all the inhabitants of that Country speak the language. Only the educated classes, who constitute an insignificant percentage of the population, do in fact speak it.

What the Afrcan States were striving for, before Liberation, was «restoration of political, economic and cultural consideration». If the political consideration has been won, the restoration of economic and cultural consideration is not less important. In other words, the cleansing of the European tinge and the return to the originla colour, the re-assertion of the African character and personality that is, the re-Africanisation of Africa ! ! !

Perhaps the most distingshing features in the efforts for re-Africanisation, from the cultural point o view, lie in researches in the National History and the re-writing of African History by Africans. At the International Scientific Committee formed in 1971 under the auspices of the UNESCO, it was agreed to compile eight volumes on the General History of Africa. African Historians constituted two-thirds of the 30-Member Committee. The Committee also chose eight African Scholars and Historians to write the Volumes, so that they can look at this History from within. In other words, this History will, to a Hisotryfrom within. In other words, this History will, to a great extent, be an expression of the African Scholars» assessment of their Culture and in this way one can discover the true face of Africa. In the same way, the re-assertion of the African Personality has been manifested in the suppression of the Colour-complex, taking so much pride and enjoyment in ti that the forthcoming «African Festival of Arts and Culture», has been called the «World Black and African Festival of Arts and Culture». This is, indeed, a confirmation of the fact that there is nothing that can bring shame to the Black Colour. To this re-Africanisation process, we can add the question of eliminating the Coloniser's language and the quest for an African language or languages.

The Continent used to look more to the exterior than to the interior in matters of pilitics, economy and culture. The Coloniser used a direct the African to serve his own Colonial interest, isolating him from the external world, which, to the colonised African, was but the so-called «motherland», although she was but an illegitimate mother ! In fact, the development of the Continent has taken an opposite direction in History. Most of the Continental States have started first with good neighbourly relationships among each other, then, after reaching some cohesion, they have moved to a more expansive stage. This is exactly opposite to what the African Political Units are doing. They are giving their backs to each other and turning their face towards Britain, Fraince, Spain, Belgium or Portugal, etc...

If this has been true politically and economically, it has been much more so and more effective, culturally, and, in particular, linguistically. It has been seen that when a Colonising State occupied any ragion, one of its first objectives used to be the spread of its language by making it the language

BACK TO AFRICANISM, AFRICAN SOLIDARITY
and
THE NECESSITY OF LINGUISTIC UNIFICATION

The greatest common denominator among the African Countries is that they have been through the stage of liberation, they have tried independence, and they have succeeded in repelling imperialism. They have strived to writers that the basis of theAfrican Nationalist Movement is spirit of reaction and self-consciousness against White Imperialism. This view is shared eradicate it to such an exetent that there is now a general agreement among by African as well as foreign writers. The African Leader, Sithole, in his book **«African Nationalism, Capetown 1959»** says that «Africa is indebted for its national or pan-national spirit to the European Colonialist who has roused the feelings of the Africans and created the spirit of self-consciousness among them after welding together the scattered tribes with a common objective. In fact, the mere existence of the European was the first outburst of African Nationalism and, as a general rule, self or group-consciousness does not crop of seriously except when the group suddenly finds itself face to face with a foreign, totally different from itself. The early resistance that the history of the Continent has recorded of some tribes or tribal groups are, indeed, the first seeds of Nationalism here, like the resistance of the Dahomey tribes in the nineties and in Rhodesia, also in the nineties, under the leadership of the Mitabele.

This is no shame, anyhow. As the British Geographer, Sir Halford Mackinder, has said in **«The Geographical Pivot of History» London, 1951 :**

> «Medieval Europe did not shift from the stage of tribes to that of nations, nor were the feelings of nationhood and self-ocnsciousness created except after the three external dangers that hit the European Peninsula, namely, the Tartars from the East, the Vikings from West and the Arabs from the South».(8)

Thus has North Africa been one of the factors which had the credit of creating the European Nationalism.

If the European presence has disappeared, politically at least there no longer exists any White Sttler centring around a White Administration, constituing a gross challenge o he African, so wha next ?

The American Geographer, J. Kimble, says in **«Tropical African, Vol. II,** New York, 1962» :

> «Hostility ot Imperialism does not, in itself, represent a basis for building a National State. The establishment of such a State rather eliminites out frothwith the basis upon which it has been built»

support which led to its growth and development till it has reached its present standard ? How did the West know about the Greek thought and the civilisation of India and Persia ? These were transmistted to them only through Arabic; and the Arabs were not merely transmitters of civilisation, they also made many contributions. If, in passing, you consider Algebra; it is enough to know that it is named after Khawarizmy; it is also enough to refer to Hassan Ibn Al-Haythem in Physics and to Gaber Ibn Hayyan in Chemistry, among so many others. Thus is quashed the allegation that Arabic cannot be a scientific language.

Arabic has been even influenced the European languages. The word "Algebra", for example, is «Al-Gabr» in Arabic; but it geos beyond this to some Proper Nouns, like «Andrew» which is «Idris» in Arabic; 'Joseph', is 'Youssef'; 'Jacob', is Yaaqub', which, in turn, has undergone alterations to become «Yakubu» in the Hausa language. We have previously spoken about how some African languages have been affected by Arabic. Now, in order to close our talk about Arabic, let us borrow what one of the most consistent scholars on African Linguistic Studies, Joseph Greenberg, has said in his book («Africa as a Linguistic Area» in W. Bascom, Dr. Herskovits, p. 25) about the effect of eachof Arabic and the European languages on the languages of Africa, South of Sahara.

> The Islamic influence continued to play its part without break for a long time till it tinged to great extend the trend of culture of the negroes in the whole of Sudan (Negoland) and in many parts of East Africa extending to other parts, South of these regions. This has been reflected in many words borrowed from Arabic, even among non-Muslims. The question now is, how does European influence get reflected on the language, as Europeans have been in touch with Africans in the last centuries ? Most probably, a minor influence compared to the influence of Arabic.»

Gentlemen, we should not forget that Arabic enjoys a combination of the world, namely, what is considered «national»language, and what is considered «cultural» language.

The first category applies to languages of specific peoples, like the Swedish or the Norwegian or the Rumanian language. Most languages of the world belong to this class. The second category is characterised by the abundance of human knowledge recorded in it a factor that attracts others to study it. And Arabic forms parts of this category, too.

language was, in its turn, tinged with the Semitic colour since very ancient times, as a result of ancient migrations and inter-marriages. So, it can be said that Africa used to know the Semitic languages, Arabic included, before Islam to the Continent. It goes without saying, then, that this unity of languagehas been the nucleus of the idea of Arab unity. Its diffusion goes back to the spread of the Arab and of Islam over the Continent, because Arabic is also the language of Islam. Thus, we find the Muslims who do not speak Arabic, repeating the Koran in Arabic during their prayer. As a rule, they know Arabic besides their vernacular as is the case among the Biga tribes in Eastern Sudan, Northern Ethiopia and among the Berbers of Algeria and Morocco.

It is the principal language in Somalia where the children learn it besides the Somali language in schools. Similar is the case in Mauritania where it is learnt besides French. If the Arab part of Africa is a homoganeous linguistic entity, this does not mean that it is completely devoid of linguistic minorities, Such minorities, however, are insignificant in number and are marginal in distribution; they are found along the border or on the islands, withdrawing in front of Arabic, as is the case with the Berber language which sometimes appears in the desert oases, or on the islands Garba in Tunisia or on the tops of the heights, as on the Auras mountains and among the tribes. In Tunisia, 1% of the total population speak the Berber language; in Algeria, the proportion reaches 15%, going up to 20% in Morocco, besides 14% who speak both Arabic and Berber. Apart from the Berber, there exist along the vast Moroccan border other linguistic minorities like the Touaregs, (the Tefnagh language) some few hundreds of thousands along the border of Algeria and southern Libya. There are also some Tabbo groups who live along the border of southern Libya and the Nilotic groups in southern Sudan.

Colonialism has played a dangerous role in hindering the spread of Arabic, as ti happened in southern Sudan when the Colonialists prevented Arab migration and trade activity towards the South. They thus constituted a barrier in front of the spread of Arabic to pave the way for their scheme of division, being giventhat language is on of the basic pillars of nationhood. They sometimes advised that Arabic is not fitting as a scientific language; the language of Science and Culture, according to them, is the European languages; because the Arabic words — so they say — will never be of any help. Consequently ,if the non-Arabic speaking African States wanted an Official language, the Colonialists hold that it would be best for them to go back to the European languages. But we would like to ask ourselves : From where does the modern European culture take its original root and

of the Hausa's traditions. The types of poetry vary from eulogistic poetry (Yabu) i.e. praise to him who gives liberally; to comic poetry (Zambo) or other types related to hunting, agriculture or even politics.

The one who recites poetry uses some musical instruments which acy-company songs, like the drum and the violin. The cultural influence of Arabic and Islam on the Hausas and their language is, indeed, very great. This is particularly reflected in the language, because Arabic is the language of the Koran and of Islam, which is the religion of all the Hausas. This is evident in somewords like :

Arabic Transliteration	Meaning	Hausa
Al-aada	Custom	Alada
Al-khamis	Thursday	Alhamis
Al-tajer	Merchant	Altajiri
Alif	A (the alphabet)	Alif
(Khamsoun) Khamsin	Fifty	Hamsin
In Sha Allah	By the Grace of God	In Sha Alla
Sub	Pour	Zubc
Al-adl — Adala	Justice	Adali
Alama	Sign	Alama
Allah	God	Alla
Al-bashir	Missionary	Albashiri
Arbain	Forty	Arbain
Khosara	Loss	Hosara
Jumaa	Friday	Jumaa

NORTHERN AFRICA

The situation is defferent in northern Africa. Here, we find Arabic as the most widely spread language on the Continent as a whole, covering almost the whole of northern Africa, a huge expanse from the Great Sahara to the Savanna, thus reaching the banks of the Niger and the Senegal rivers. It is spoken by rearly one hundred million persons, or about a third of the inhabitants of the. Continent, spread over one third of its area, while the remaining languages ,already referred to, are spread over the other two-thids. From this starting point, we do not find a national language for every political unit; a common linguistic blanket, however, covers this area. Arabic is one of the Semitic languages which spread in the Arab peninsula and that side which lies opposite to Africa. The Amharic and the Tagrini in Ethiopia are of the Semitic group; and it seems that the Ancient Egyptian

Arabic (Transliteration)	Meaning	Swahili
Shai	Tea	Chai
Ehda-ashr	Eleven	Edashra
Faras	Horse	Farasi
Haddouta	Story	Hadithi
Jaa	Come	Ja
Jumaa	Friday	Juma
Qahwa	Coffee	Kahowa
Qitaa	Piece	Kata
Kitab	Book	Kitabu
Lazim	Necessary	Lazima
Maana	Meaning	Maana

B.Hausa :

Etymologically, Hausa is the name of a language before becoming the name for a specific tribe or group. After that, it became an appellation for most of the inhabitants of northern Nigeria and what surrounds it of the Niger. yet, the wide diffusion of the Hausa language in West Africa cannot be understood without understanding the nature of the Houses themselves. They live on agriculture, depending on rain, in the first place. As there used to be long dry seasons, many of them used to turn to trade during that period. Because of this, they travelled long distances till they reached the coasts of West Africa. So you find them in Ghana as well as in Dahomey (now Benin) and Ivory Coast and elsewhere, living as private groups in areas specially reserved for them (Sabongari) in Ibadan, southern Nigeria. In trade, they have specialised in some specific commodities, like fruits, cola and cattle trade. In this way, their language spread with them wherever they went.

Their language is among the most important of the languages in West Africa as a whole. It is the mother tongue of between 15-20 million, in addition to another 10 millions who are not Hausas but yet speak the language the status of Oficial language in the northern region of Nigeria.

The Hausa language is rich in unwritten heritage... the memorised heritage. There are various stories of animals and legends which offer us an explanation of many historical events. The written Hausa started two centuries ago, using the Arabic Alphabet and was known as «Ajami», according to Haj Abu Bakr Imam's writings and sayings. It is distinguished from the Hausa written in Latin Alphabet and is used by some modern writers. It is known as «Boko». The Hausa language contains poetry, called «Waka», a word also used denote songs. It is customary to sing in poetry; this is one

In our contemporary history, let us remember those writers who are considered hall marks in the Swahili literature, like Ahmed Nasser who won the Kenyatta Award for lierature in 1972; and Ibrahim Hussein who has written many plays. Nor should we forget President Nyerere who has translated some of Shakespeare's plays into Swahili.

Before I end my speech, I have to illustrate by examples the words which entered the Bantu other languages, specially the Arabic, and constituted the Swahili language.

EXAMPLES

Arabic (Transliteration)	Meaning	Swahili
Adui	My Enemy	Adui
Al-fagr	The down	Alfagiri
Asal	Honey	Asali
Boustani	Gardener	Boustani
Amma	But	Ama
As-subh	The morning	Asubuhi
Alf	Thousand	Elfu
Baad	After	Baadi
Bidoun — Bila	Without	Bila
Daqiqa	Minute	Dakika
Faida	Use	Faida
Ghali	Expensive	Ghali
Haqiqa	Truth	Hakika
Jaraba	Try	Jaribu
Qabaly	Tribal	Kablaya
Qalam	Pen	Kalamu
Inglizi	English	Kingereza
Layyin	Soft	Laini
Lugha	Language	Lugha
(Rehla) Safar	Journey	Safari
(Al-Akhlag) Adab	Manners	Adabu
Sahha — Afya	Health	Afya
Arbain	Forty	Arobini
Ballur	Glass	Baluri
Dawa	Medicinal drug	Dawa
Al-dhuhr	Noon (mid-day)	Adhuri
Askari	Solder	Askari
Baad	After	Baada
Batta	Duck	Bata

THE «LINGUA FRANCA»

A. Swahili :

It is one of the main twelve languages of the world, or one of the «million» languages (that is, used by a million persons). The word «Swahili» is derived from the Arabic word «Sawahili» plural of «sahel», here *meaning the inhabitants* o fthe «sawahel» (the coasts), impliying the eastern coasts of Africa. The word is generally used for the inhabitants of these coasts and they are a mixture ofAfricans, Arabs and Iranians. This is due to the location of this part overlooking the Indian Ocean and lying opposite the southern coast of the Arab Peninsual and the Arab Gulf; and it is consequently due to the activity resulting from the contacts between the two sides, helped by the geographical factors in that area of the Indian Ocean. Swahili was thus one of the African Bantu languages, but it borrowed many words from other languages, the most important being Arabic and Persian. Its importance as an Afirican language is due to thefact that it is the most important of the languages ofEast Africa; it is spoken by more than one million as a mother tongue, in addition to more than 12 million others who speak it as a second language beside their vernacular. Its importance increased after the independence era when it became the official (State) language of Tanzania and Kenya. Its geographical distribution extends to include Rwanda, Burundi and even eastern Zaire. On the coast, it extends from southern Somalia to northern Mozambique. It may also be added that it is understood in the ports of the southern part of the Red Sea along the coast of the Arab Peninsula and Oman. Because of this wide expansion, Swahili was the language that the Governments of Kenya and Tanzania agreed to take as Official national language after the departure of the British. It is used as the teaching medium in all the schools of Tanzania and it has its corriculum in the Universities of Kenya and Uganda.

It seems that Swahili, with the patterns and dialects that we know to-day, started coming into being since the 13th. century A.D. It afterwards took about two centturies to become the main medium of understanding in this vast expanse of the Continent.

Swahili is a language rich in vocabulary; it contained poetry ever since the beginning of the 18th. century. Arabic Alphabet was used to write it in the first place, though to-day Latin Alaphabet is used. It is particularly famous for poetry or religious odes known as «tenzi». Some of the religious odes contain hundreds of verses. As for political poetry, known as «Mashiri», it is used in debates and discussions. Among the most popular «Mashiri» poets, is the national poet Muyaka bin Haj. al Ghassainy (1776-1840). Among the more recent poets and writers, we have Shaaban Robert who writes on self-behaviour and children's stories. We also have Sheikh Kaluta Amri Abedi.

All these languages are characterised by the fact that they are not written, with very limited exceptions; and they abound in tales and narratives. It is an established fact in Africa that oral agreements between individuals, for example, have the force of written pacts in other civilised societies and because of that a great part of the heritage depends on transmission from generation to generation because it is unrecorded. The responsibility of this work falls on a limited number of persons in the tribe. They are, usually, the aged ones; and among the «Mandeng», for example, they are known as «Griots». The previous heritage being thus unrecorded, the great danger now becomes very evident in cotemporary Africa, where events are,, on the one hand, moving very fast and, on the other hand, the aged ones are passing away. As Gilbert Vielliard, the historian and social scientist at the French Institute for Black Africa, has put it:
«When an aged person in Africa dies, this means the burning of a whole library».

Dsepite their being mostly unwritten, the African languages are rich in legends and stories, full of proverbs and wise sayings which are used in everyday speech(2).

The people reserve a special respect for those wise men who preserve the proverbs and maxims and use them at the appropriate time. As regards the tales and legends, they are usually narrated in moonlet nights, as it happens among the Ibos in south-eastern Nigeria, the heroes of the story being mostly the clever tortoise and its enemy the panther.

These languages are, moreover, rich in poetry, which is recited on various occassions, the most important of which are social function like marriages, births and burials. Usually, the recitation of poetry is accompanied by dancing music appropriate to each ceremony.

In spite of their being unwritten, these languages are, however, rich invocabulary. In the Ibo language, for example, in eastern Nigeria, there are four Verbs meaning «to eat», the use of each depending on the type of the food; and there are 20 words denoting «walking» (of the human being).

---

(2) In Africa, there were written languages before the age of Colonialism. Most of them were recorded in Arabic Alphabet, like the language of the Berber tribes, Fulani and Hausa in western Africa and Swahili in its eastern regions. The Missionaries began internationalising those languages, which used to be recorded in Arabic Alphabet, by re-writting them in Latin Alphabet and extracting from them some Arabic words which had crept in these languages, in the hope of eliminating the indicators of Arab culture in Africa. Westerman has taken this process of writing in Arabic Alphabet as a proof of the latent intelligence and intellectual ability of the nativ peoples in Africa.

to all of them and known as «Proto-Banto». The word «Bantu» itself in this language means «people». Among the most famous Bantu languages, we have «Linigala» which is the main language in Zaire now; and Zaire has started considering it as the Official language. It is the cernacular of several millions. Originally, it was the language of the inhabitants of Central Zaire; it spread throughout the Country after the Belgians enrolled a large number of the native in the Army and they spread over the land with their language.

Among the Bantu languages, we also have «Nagoni» in the South-East of the Republic of South Africa. It comprises the group of Zulu, Aksuza and Swazi languages. There is also the «Bemba» language, which is spoken by a large number of Zambians in West Africa. The languages are numerous among the most widely spread is «Yorouba», the language of the inhabitants of South-Western Nigeria and spoken by around 15 millions; then there is the «Ibo» language, spoken by about 9 millions in south-east Nigeria. There is the «Mande» and its different dialects from «Bambara» and «Dyula» known in Guinea and the surrounding area, to «Wolof» in Senegal, and «Fulani» which spreads from Senegal to northern Nigeria. But the most widely spread language which has become the «Lingua Franca» in west Africa is the «Housa».

As regards East Africa, there are various languages like Ankoli, Sukuma, Bemba and Tonga, though «Swahili» is the «Linga Faranca» there.

If we review the language distribution in a different way, the linguisitic distribution and divisions will become more apparent to us. In Zaire, for example, there are 4 main languages in addition to more than 40 subsidiary languages. In Nigeria, there are three main languages besides 4 minor ones. In Tanzania, there are over 100 languages and dialects spread among 12 million inhabitants; and Liberia, there are 20 national languages for 1 millions. Thus, there is not a single State in Africa, with the possible exception of Somalia, which is linguistacally united.

But a very important point crops up here. The multiplicity and splitting of langugaes has been greatly magnified, and the objective truh is that a great number of what has (inaccurately come to be called «language» is merely a «dialect». Only human and geographical isolation did render the tongues far apart; and because of that, the number of languages might appear less than this by far. This can be attested by the quick spread of the «lingua franca» in vast areas, and such spread is due to nothing but the similarity of the dialects in these regions.

All this mixture of languages is in an area of about 3/4 million square kms with a population ofabout 10 million inhabitants. So, what about the whole Continent with an area exceeding Uganda's surface by about 90 times and containing 37 times the number of people in Uganda ? you can, no doubt, imagine the magnitude and gravity of the problem.

Each of the tow writers R. Bascom and Merville Herskovits have pointed to this fact in their book when they state **«Continuity and change in Affrican Cultures, Chicago, 1959»** when they may :

«From the language point of view Africa is considered as one of the most complex areas in the world. It is perhaps unrivalled except by the inhabitants of South America. The number of languages in Africa is generally estimated at 300, though this estimate is, without doubt, less than the real fact.»(1)

Most writers hold that language is not only a fundamental aspect of **nationalism**, but it is also its accurate yardstick and criterion.. So, where does the African states fall in this standard measure ? And what would you find if we shift from state to the Continent it self ? We have to conclude, unfortunately, that language migh be the weakest point in the building of nationhood in the major part of the Continent because it comprises and innumerable number of languages ad dialects. If some estimates reach the figure of 800, others nearly reach a thousand.

If we relate this to number of people on the Continent, the average power of one language in Africa would not exceed one third of a million, if not less ,and this in itself is enough to be a hindrane to unit and harmony. Though there, fortunately, exist widely-spread and forceful languages like the Arabic language, yet there are of necessity certain languages which unfortunately, are for less than this theoretical average.

SOUTHERN AFRICA

The inhabitants of Africa, South of the Equator, speak one or another of the 350 languages spread there and knows as «Bantu». This group forms one «Language family», all similar to eachother in vocabulary and grammar. It seems as if all of them are originally derived from a common language prior

(1) In linguistic studies related to Africa, we have to remember the following :
  a. That experts on these languages have not been agreed upon the differentiation between what is considered «language» and what is considered «dialect» derived from some language.
  b. This leads to the inability of carrying out an accurate survey of these languages. This appears in the differecnes in the estimation of the number of languages, which shows the extent of mixing and confucion prevailing in the study of African languages.

But at other times the State does not grant linguistic freedom to the minorities through fear lest this mignt be a nelping factor to encourage secession and thus weaken the nation's entity. We have, for example, the Austrian minority in Tyrolestimated at oubout 300,000 inhabitants to whom Italy denied linguistic freedom and, instead, changed the names of the Streets and compelled they to use the Italian language in the Schools and the Churches.

But why should we go that if we have before us the attempts of France to «frenchify the Arab States of Morocco generally and Algeria, specifically, were it not for the strength and resistance of the Arabic language. We, similatly, have in front of us the exploitation of the linguistic spilitting in he other parts of the Continent and the imposition of every Colonosing State's laguage upon the peoples .

I have deliberately quoted two examples from Europe to know Europeans deal with each other as regards the question of the language, and to know what they were aiming at in Africa, Language is not merely a means or an instrument for translating one's thought or for communicating it is indeed a confirmation, of our main nationalities. Are we Europeans or Americans or Asians or Africans ?

The Multiplicity of African Languages

When Uganda achieved its independence, Uganda's Radio was broadcasting in six languages, namely, in English, Luganda, Runyoru, Rotoro, Ateso and Lwo.

In Marsh 1967. when the former President of Uganda was opening the symposium on «Mass Communications Media in East Africa», he said, in his opening address, that ten other languages were added to the previous languages in whiches Radio Uganda would broadcast; later, various other languages were added in September 1969 till the number reached 19 languages ! ! ! These languages were English, Luganda, Lusoga, Lunyole, Lusamaba, Sobei, Runyoro, Rutoro, Runyan Kore, Rukiga, Lwo, Alteso, Karamojong, Madi, Kakwa, Lugbara, Alur, Comani and Hindustani.

In 1971, President Obote announced that the 14 languages in which broadcasting was made at that time were not completely essential, yet he added :

«and in spite of this, because of my being in a position of power and authority, I have to take into consideration the political feelings of the population, and to take this into account in planning the policy of the state».

In Belgium, for example, the linguistic split into Flemish and Waloon at some time threatened the unity of the State, because the Latin Waloon turned in sympathy towards France whilst the German Fleming looked towards Germany. The Waloon element got the upper hand immediately after the independence and the Flemings had to strive for equality with them. The two parties finally reached an equal footing, and so the bitter feeling that each group used to bear against the other was lessened.

The German minority in Alsace and Lorraine seems interesting in a way; and, on the other hand, offers a vivid example of the influence of language on the process of integration and unity. The Alsace and Lorraine region in France is near the German borders and is reputed for its Potassium, because of its being adjacent to Germany, the Gearmans and the French always used to exchange it in accordance with the balance of power between them. The exchange of the region continued for about four times since the year 1870, and in virtue of the Frankfurt pact of 1871, Germany annexed the region to its territory, to weaken France's defencive power and have access to Lausanne's iron. This was one of the surces of Germany's military power before World War I. The French were not pleased with this situation because they found a generation of Germans multipliyng in a region they considered as part of their territories; but they cuold not do anything till they annexed it after World War I. Germany took it back after invading France in 1940,but when Germany came out vanquished in World War II, the region was annexed to France.

But what did France do with this German minority in the region to integrate them among the French people . The main thought turned to the language; eliminating the German language or decreasing it would, in due course of time, lessen the allegiance of these inhabitants to Germany so the plan was to allow the child who goes to school to learn the French language for the first three years, without being taught German, the mother tongue, during that period. Afer that, he learns French besides German, till he becomes perfectly fluent in French. When some of the population protested against this as an interference in the freedom of the language, the French logic argued that so long as Alsace and Lorraine were part of France, so it was in the interest of the sons of the region to be versed in French besides German because they would work in France.

The state very often acknowledges that minorities may have the freedom to use their languages and teache them in their schools not through anxiety to encourage such languages, but rather through fear of the demand for secession from the mother state if the exercise of such a right was denied. Hence, Britain recongnised the languages of Scotland and Wales, and France recognised that of the Bretons.

LANGUAGE
AND ITS EFFECT IN CONSOLIDATING
AFRICAN UNITY (1)

By

Dr. MOHAMMED ABDUL GHANY SAUDI,
Professor of Political and Economic Geography

and

Head of Geography Department
Institute of African Researches and Studies,
Cairo University

LANGUAGE

AND

THE MEANS OF CONTACT AND SELF-EXPRESSION

Scholars find that the unity of language is one of the important elements of national unity, and it is the greatest factor that inculcates in human beings the will to organise into a single nation. If Man is distinguished from other animals in that he is civilised (social) and has the power of speech (a thinking being), so peoples are distinguished from one another in that language is the strongest normal link between individuals because it is the medium of understanding and the means of transfering the cultural heritage of the ancestors to the following generations. Whenever individuals understand each other in one language, their way of thinking becomes closer and there grows in them a feeling of sympathy; the like of which rarely springsup in individuals speaking different languages. And such a sympathy has been a great factor in driving those who speak a common language to constitute a single nation. Hence did the language of nation become the main target of the Colonialists. The Colonising States do their utmost to uproot the national language so as to spread their own languages and broadcast their culture because of the great impact that this process has in eliminating the national spirit, and in creating a feeling of satisfaction for the activities of the Colonisers. Very often has the difference in language and culture been the cause of revolutions and secession movements in Ancient as well as in Modern history.

This paper is submitted, to the All African Teacher's Organization (AAto) held in Cairo in December 1975.

CONTENTS

THIS ISSUE

Since The First issue of this Bulletin has appeared, many changes took place in The Continent of Africa.

No wander, it is politically ayoung continent, most of its nations has won their independence recently. The continent is on move ; projects of development, liberation movements, exploration of natural resources are actively going on. The peoples of Africa are very eager to catch up with the civilization of the day.

October war of Egypt may be one of the most prominent events that occured on the soil of Africa since 1972. It has proved that the Egyptians are worthy of their place in the history, and that they can defend well their mother land.

The other event of ever lasting importance is the end of the minority rule in what was called southern Rhodesia. The end of colonization and foreign acquisition of african soil was a logical of the fall of one of the old colonial empires in Southern Africa, that is the Portugese Empire. Zimbabwe, the latest forth coming state in southern Africa is a warning sign to the reactionary, racist state of south Africa.

Editor

29 - 12 - 1979

Editor : Prof. Dr. M. GHALLAB

Contributions to this magazine are welcomed and should be sent to :

Editor : Prof. Dr. M. GHALLAB

33 Mesaha Str. Dokky, Cairo Egypt.

AFRICAN STUDIES REVIEW



Vol. 5 1976

Issued by the Institute of Research and African-Studies, Cairo University.

33 Mesaha Str. Dokky, Cairo Egypt.

AFRICAN STUDIES REVIEW



Vol. 5 1976

Issued by the Institute of Research and African-Studies, Cairo University.
33 Mesaha Str. Dokky, Cairo Egypt.